الجزء الأول

الإمامة الإلهية بين القرآن والبرهان

الإمامة الإلهية في الفكر الشيعي

بقلم
أحمد طلال صفر

تقريرًا لأبحاث
سماحة السيد ضياء الخباز

سلسلة الإمامة الإلهية بين القرآن والبرهان (١)

الإمامة الإلهيـة

في الفكر الشيـعي

تقريرات بحوث سماحة السيّد ضياء الخبّاز القطيفي

(حفظه الله تعالى)

بقلم

أحمد طلال صفر

الطبعة الأولى - ١٤٤٠هـ / ٢٠١٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

شبكة الفكر
alfeker.net

هل يعرفون قدر الإمامة ومحلها من الأمة فيجوز فيها اختيارهم؟!

إنَّ الإمامة أجلّ قدرًا..

وأعظم شأنًا..

وأعلى مكانًا..

وأمنع جانبًا..

وأبعد غورًا..

من أن يبلغها الناس بعقولهم..

أو ينالوها بآرائهم..

أو يقيموا إمامًا باختيارهم..

الإمام علي بن موسى الرضا (عليه الصلاة والسلام)

ابتهالٌ

«بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم ألهمنا طاعتك، وجنبنا معصيتك، ويسر لنا بلوغ ما نتمنى من ابتغاء رضوانك، وأحللنا بحبوحة جنانك، واقشع عن بصائرنا سحاب الارتياب، واكشف عن قلوبنا أغشية المرية والحجاب، وأزهق الباطل عن ضمائرنا، وأثبت الحق في سرائرنا، فإن الشكوك والظنون لواقح الفتن، ومكدرة لصفو المنائح والمنن.

اللهم احملنا في سفن نجاتك، ومتعنا بلذيذ مناجاتك، وأوردنا حياض حبك، وأذقنا حلاوة ودك وقربك، واجعل جهادنا فيك، وهمنا في طاعتك، وأخلص نياتنا في معاملتك، فإنا بك ولك، ولا وسيلة لنا إليك إلا أنت.

إلهي اجعلني من المصطفين الأخيار، وألحقني بالصالحين الأبرار، السابقين إلى المكرمات، المسارعين إلى الخيرات، العاملين للباقيات الصالحات، الساعين إلى رفيع الدرجات، إنك على كل شيء قدير، وبالإجابة جدير، برحمتك يا أرحم الراحمين» (١).

---

(١) الصحيفة السجادية: ص٤١١.

مقدمة المقرّر له

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله ربِّ العالمين ، وصلى الله على أشرف بريته وخير خلقه محمدٍ وآلهِ الطاهرين ، واللعنُ المؤبد على أعدائهم أجمعين .

(١)

من جملة البحوث الكلامية التي أُشبعت بحثاً وتحقيقاً على مدى قرون متتالية : بحث الإمامة ، ولا بدع في ذلك ؛ نظراً لكونهِ بحثاً محورياً في منظومة الفكر الديني ، بل يأتي على رأس قائمة البحوث العقدية الخلافية بين الشيعة الإمامية وغيرهم من فرق المسلمين .

ومع ذلك ، فإنَّ مسألة الإمامة لا زالت حبلى بالجديد من الأبحاث ، سيما في ظلِّ المراجعات البحثية المتواصلة لهذه المسألة وشؤونها المتعددة والواسعة ، وتنوّع أدلتها وبراهينها ، واحتدام الشبهات حول مختلف تفاصيلها وجزئياتها ، مما يترك مجالاً واسعاً للبحث والتتبّع والتحقيق .

فلا تتعجب إنْ طرَقَ سمعَكَ بحثٌ بديعٌ هنا أو كتابٌ جديدٌ هناك يدوران حول هذه المسألة المحورية ، فإنَّ أهميّة موقعيتها وسعة آفاقها تقضيانِ بذلك وتفضيان إليه .

(٢)

ولا تفهم من ذلك أننا جئناك في هذا الكتاب بكلّ ما هو جديد ، ولكننا نزعم أنه لم يخلُ من ذلك ، وعلى مستويات مختلفة ومِن نواحٍ متعددة ، فإننا من ناحيةٍ قد سعينا إلى بلورة بعض

الأبحاث المقدمية الأساسية التي تساعد القارئ على الولوج في أبحاث الإمامة وفهم الكثير من أبعادها ، **ومن ناحيةٍ أخرى** حاولنا أن نستفيد من المنهج العلمي الحوزوي في التعامل مع أدلة الإمامة وإبراز نكاتها الهامة بالمقدار الذي ساعدت عليه ظروف التناول ، **ومن ناحيةٍ ثالثة** وقفنا وقفات نقدية فاحصة عند الكثير من الشبهات الجديدة التي أُثيرت في السنوات الأخيرة ، سواء من المخالفين أو من بعض الإمامية الذين عثرت أقدامهم في طريق البحث العلمي ، فانتهوا إلى نتائج غير صائبة فيما يرتبط بفهم مقام الإمامة وشؤونه الكبرى .

ومع ذلك كلّه فإننا نعترف بالقصور والتقصير ، وأنه لا زال أمامنا الكثير مما تنبغي معالجته وتجليته من أبحاث هذه المسألة وقضاياها المعرفية ، وهو ما نسأل الله تعالى أن يوفقنا للقيام به في مستقبل الأيام ، بحق محمدٍ وآله الكرام .

(٣)

وكانَ من نعم الله تعالى عليَّ أن نالت بعضُ أبحاث هذا الكتاب إعجابَ الشاب الموفق ، المتعلّم على سبيل نجاة ، والمتفقه في علوم الأئمة الهداة ، ذي الخلق الجميل والأدب الرفيع ، الأخ العزيز : أحمد طلال صفر (دامت توفيقاته) فسعى إلى تحريرها وتقريرها سعياً مشكوراً ، وبذلك كانت باكورة تقريره لبقية أبحاث الإمامة التي تناولها هذا الكتاب .

وقد أتعب نفسه كثيراً في تقريرها وصياغتها ، وتوثيق براهينها وأدلتها ، وتعضيد نتائجها ونكاتها ، مما كشف عن حسن سليقته ، وقوة موهبته ، وجودة فهمه ومعرفته ، وإني إذ أبارك له هذه الجهود والمواهب أسأل الله تعالى أن يأخذ بيده ، ويسدّد خطاه ، ويمدّه بالمزيد من التوفيق في طريق العلم والعمل ، إنه جواد كريم .

(٤)

ولا يسعني أن أطوي هذه المقدمة القصيرة قبل أن أتقدم بالشكر الوافر الجزيل لقرّة عيني ، وسرور قلبي ، ذي الفكر الحصيف ، والخُلُق اللطيف ، الأخ العزيز : مهدي بن الحاج المؤمن عبد العزيز العبكري (دامت توفيقاته) ، فإنه – مضافاً لتكفله بتقرير كامل أبحاث (آية المودة) من هذا الكتاب تقريراً فائقاً رائقاً – قد آزرني في مراجعة الكتاب كلّه ، من ألفه إلى يائه ، وأبدى من الملاحظات ما كان يستحق الاهتمام ، وألفتَ نظري إلى موارد النقص التي كانت تحتاج إلى الإكمال والإتمام ، وأبلى في ذلك وغيره بلاءً حسناً ، فللّه دره ، وعليه أجره .

وفي الختام لم يبقَ لي أن أقول إلا : اللهم تقبّل منّا جميعاً هذا القليل بأحسن القبول ، وأوصل ثوابه إلى رفيع مقام إمام زماننا ووليّ نعمتنا وحجتك علينا (أرواحنا فداه) ، وأرضهِ بهِ عنّا ، واكتبنا عندك في حماة الدين ، وناصري شريعة سيد المرسلين ، وباذلي مهجهم دون الأئمة الطاهرين (صلواتك عليهم أجمعين ، أبدَ الآبدين) .

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين

العبد الآثم

ضياء السيد عدنان الخباز القطيفي

ضحى الجمعة : ١٣ / ٤ / ١٤٤٠ هـ

مقدمة المقرِّر

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله الطاهرين، واللعن الدائم على أعدائهم إلى قيام يوم الدين..

لا شكَّ في أنَّ علم العقيدة أشرف العلوم وأعظمها وأسماها منزلة، ولذلك دأب علماؤنا العظام (رضوان الله عليهم جميعًا) على الخوض فيها بحثًا وتحقيقًا، وأحسنوا في الذبّ عن حياضها وتشييد معالمها والدفاع عن حريمها، فألّفوا فيها الأسفار الحاوية على نبراس الهداية، والكافية لمن قصد الحق والسداد، وجاهد في الله ﷻ حقّ الجهاد، كما أنَّ شرف وعظم وخطورة أيّ موضوع يكمن في متعلّقه وآثاره، ومن هنا عُدَّت الإمامة أبرز مصداق لذلك، فإنَّ موضوعها - من جهة - هو البحث عن إمامة أهل بيت النبوة وموضع الرسالة وأفضل الخلق بعد سيد البشر ﷺ، ومن جهة أخرى فإنَّ أثر الحديث عنها في جانب إمامتهم وولايتهم على الأمة بعد رسول الله ﷺ هو النجاة في الدنيا والآخرة على كافّة الأصعدة، ولمَّا كان البحث بهذا المستوى من الأهمية تُكلِّم فيه وصار ميزانًا للحقّ والباطل.

هذا وقد يسّر لنا بلوغ ما نتمنّى من البحث في أهمّ وأسمى المطالب حول الإمامة وأدلّتها وفكّ معضلاتها وجواب إشكالاتها، وكان ذلك تقريرًا لجملة من المحاضرات ألقاها العلّامة المحقّق السيّد ضياء الخبّاز (دام ضياؤه)، خرجت لكم بحلّة ذهبية تكشف أغشية المرية عن القلوب، وتزهق الباطل عن الضمائر، وتثبت الحق في السرائر، «فإنَّ الشكوك والظنون لواقح الفتن، ومكدّرة لصفو المنائح والمنن».

وهذا الكتاب حاوٍ لشتى المسائل والمباحث بأوضح بيان، وهو مشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الإمامة الإلهية في الفكر الشيعي.

وفيه تسعة أبحاث:

١. البحث الأول: أهمية البحث حول الإمامة.
٢. البحث الثاني: مفهوم الإمامة الإلهية.
٣. البحث الثالث: الفرق المفهومي بين النبي والرسول والإمام.
٤. البحث الرابع: أفضلية منصب الإمامة على منصبي النبوة والرسالة.
٥. البحث الخامس: الإمامة الإلهية منصب إلهي.
٦. البحث السادس: الإمامة الإلهية منصب أصالي لا نيابي.
٧. البحث السابع: الإمامة الإلهية أصل من أصول الدين.
٨. البحث الثامن: تاريخ عقيدة الإمامة الإلهية.
٩. البحث التاسع: شمول الإمامة الإلهية للإمامة السياسية.

الفصل الثاني: الإمامة الإلهية في القرآن الكريم.

وفيه: مقدمة حول الاستدلال بالقرآن الكريم، ومن ثم التعرض للأدلة الخمسة:

١. الدليل الأول: آية الولاية.
٢. الدليل الثاني: آية التطهير.
٣. الدليل الثالث: آية المودة.
٤. الدليل الرابع: آية علم الكتاب.
٥. الدليل الخامس: آية المباهلة.

الفصل الثالث: الإمامة الإلهية في الأحاديث الشريفة.

والأدلة فيه تنقسم إلى عامة وخاصة:

١. الأدلة العامة، وفيه يتعرض لدليلين:

- الدليل الأول: حديث الثقلين.
- الدليل الثاني: حديث الاثني عشر.

٢. الأدلة الخاصة، وفيه خمسة أدلة:

- الدليل الأول: حديث الغدير.
- الدليل الثاني: حديث المنزلة.
- الدليل الثالث: حديث مدينة العلم.
- الدليل الرابع: حديث علي مع القرآن.
- الدليل الخامس: حديث علي مني وأنا منه.

وفي نهاية المطاف أحمد الله تعالى حمدًا كثيرًا على توفيقه لأداء هذا العمل، راجيًا من الله عز وجل القبول، وأسأله أن ينفع به، وأن يوفّقنا للدفاع عن الحقّ وأهله، وأن يحشرنا في زمرة سيّد الأنبياء والمرسلين محمّد وأهل بيته الطيّبين الطاهرين (صلوات الله عليهم أجمعين)، إنه أكرم الأكرمين.

مشهد جوار ضريح الإمام الرؤوف علي بن موسى الرضا عليه السلام

أحمد صفر

يوم الثلاثاء ٩ من شهر شوال ١٤٣٨هـ

الفصل الأول

الإمامة الإلهية في الفكر الشيعي

وفيه تسعة أبحاث:

- أهمية البحث حول الإمامة.
- مفهوم الإمامة الإلهية.
- الفرق المفهومي بين النبي والرسول والإمام.
- أفضلية منصب الإمامة على منصبي النبوة والرسالة.
- الإمامة الإلهية منصب إلهي.
- الإمامة الإلهية منصب أصالي لا نيابي.
- الإمامة الإلهية أصل من أصول الدين.
- تاريخ عقيدة الإمامة الإلهية.
- شمول الإمامة الإلهية للإمامة السياسية.

البحث الأول: أهمية البحث حول الإمامة

توطئة:

قبل الشروع في مباحث الإمامة لا بأس بذكر توطئة مهمة حول أهميتها؛ لأنه كثيرًا ما يُردَّد: إنَّ إثارة موضوع الإمامة لا ثمرة مترتبة عليها، لكونها مسألة قد وقعت في فترةٍ زمنيةٍ بعيدة، وما وقع لا مفرَّ منه فلا يتغير أو يتبدل، وعلى ذلك فالبحث حول أحقية أمير المؤمنين عليه السلام بخلافة النبي صلى الله عليه وآله أمرٌ تاريخيٌّ قد مضى ولا جدوى من الخوض فيه.

ولكن الحق أنَّ الدعوة إلى إغماض العين وإسدال الستار على مسألة الإمامة، وأنَّ عليًّا عليه السلام كان هو الأحق بالخلافة والإمامة بعد النبي الأعظم صلى الله عليه وآله دعوة في غاية الخطورة؛ لكون مسألة الإمامة ذات أهمّيةٍ بالغة، والخوض فيها وإثبات أنَّ عليًا عليه السلام هو الأجدر والأحق بالإمامة بحثٌ له فوائدُ كبيرة وثمراتٌ مهمة سيأتي ذكرها، فلا ينبغي إسدال الستر على هذا البحث وإغماض العين عنه بزعم أنّه نبشٌ في القضايا التأريخية.

ونكتفي لإثبات ذلك ببيان أمرين:

الأمر الأول: ترسيخ عقيدة الإمامة وظيفةٌ شرعيةٌ لازمة.

ونتيمن هاهنا بذكر بعض الأحاديث الدالة على ذلك:

الحديث الأول: عن سليمان بن خالد، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: «إن لي أهل بيت وهم يسمعون مني، أفأدعوهم إلى هذا الأمر؟ فقال: نعم، إن الله عز وجل يقول في كتابه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾» (١).

الحديث الثاني: عن محمد بن سنان، عن المفضل، قال: «سألت الصادق عليه السلام عن قول الله عز وجل: ﴿وَالْعَصْرِ * إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾، قال عليه السلام: العصر عصر خروج القائم عليه السلام، ﴿إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ يعني أعداءنا، ﴿إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ يعني بآياتنا، ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ يعني بمواساة الإخوان، ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ﴾ يعني بالإمامة، ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ يعني بالفترة» (٢).

الحديث الثالث: عن عبد الرحمن بن كثير، عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله: ﴿إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ فقال: «استثنى أهل صفوته من خلقه، حيث قال: ﴿إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ * إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ يقول: آمنوا بولاية أمير المؤمنين عليه السلام، ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ﴾ ذرياتهم ومن خلفوا بالولاية، ﴿وَتَوَاصَوْا﴾ بها وصبروا عليها» (٣).

الحديث الرابع: عن محمد بن علي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «استثنى الله سبحانه أهل صفوته من خلقه، حيث قال: ﴿إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ * إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ بولاية أمير المؤمنين عليه السلام، ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ أي أدوا الفرائض، ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ﴾ أي بالولاية، ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ أي وصوا ذراريهم ومن خلفوا من بعدهم بها، و بالصبر عليها» (٤).

---

(١) الكافي الشريف: ج٢، ص٢١١.

(٢) كمال الدين: ص٦٥٦.

(٣) تفسير القمي: ج٢، ص٤٤١.

(٤) بحار الأنوار: ج٢٤، ص٢١٥.

ودلالة الأحاديث المذكورة - وأمثالها - على وجوب ترسيخ إمامة أهل البيت ﷺ وإيصالها للأجيال اللاحقة، ممّا لا خفاء فيها.

الأمر الثاني: فلسفة قرن المصير الأخروي بالإمامة.

ولكي يتضح الكلام في هذا الأمر ينبغي التمهيد بعرض النصوص الصريحة الصحيحة الواردة عند الفريقين الدالة على أنَّ عدم معرفة الإمام تنتهي بالإنسان إلى الموت على الجاهلية.

وإليك بعض تلكم الأحاديث الواردة ن طرق العامة:

أحاديث العامة:

- **الحديث الأول:** «من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية» (١).
- **الحديث الثاني:** «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية» (٢).
- **الحديث الثالث:** «ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية» (٣).

---

(١) مسند أبي داود الطيالسي ج٣ ص٤٢٥، ومسند أحمد بن حنبل ج٢٨ ص٨٩، بتحقيق الأرنؤوط، وقد علق عليه قائلًا: «حديث صحيح لغيره، وهذا إسناد حسن من أجل عاصم - وهو ابن بهدلة - وبقية رجاله ثقات رجال الشيخين غير أن أبا بكر - وهو ابن عياش - إنما روى له مسلم في المقدمة، وهو صدوق حسن الحديث. أبو صالح: هو ذكوان السمان.

وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة (١٠٥٧)، وأبو يعلى (٧٣٥٧)، وابن حبان (٤٥٧٣)، والطبراني في الكبير ١٩/ (٧٦٩)، من طرق عن أبي بكر بن عياش، بهذا الإسناد.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٥٨١٦)، وأورده الهيثمي في المجمع ٥/ ٢٢٥، وقال: رواه الطبراني في الأوسط، وفيه العباس بن الحسين القنطري، ولم أعرفه، وبقية رجاله رجال الصحيح».

(٢) كمال الدين وتمام النعمة (ص٤٠٩) لرئيس المحدثين الشيخ الصدوق (قدس الله نفسه الزكية)، وقد أرسله التفتازاني في شرح المقاصد (ج٢، ص٢٧٥) إرسال المسلمات.

(٣) صحيح مسلم: ج٣، ص١٤٧٨.

- **الحديث الرابع**: «من مات وليس له إمام مات ميتة جاهلية» [(١)].
- **الحديث الخامس**: «من مات وليس عليه إمام مات ميتة جاهلية» [(٢)].

وإليك بعض الأحاديث الواردة بطرق الخاصة:

أحاديث الخاصة (أعزهم الله):

الحديث الأول: عن الفضيل بن يسار قال: «ابتدأنا أبو عبد الله عليه السلام يومًا وقال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من مات وليس عليه إمام فميتته ميتة جاهلية، فقلت: قال ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله؟ فقال: إي والله قد قال، قلت: فكل من مات وليس له إمام فميتته ميتة جاهلية؟! قال: نعم» [(٣)].

---

(١) صحيح ابن حبان بتحقيق الأرنؤوط: ج١٠، ص٤٣٤. وقد علق عليه الأرنؤوط قائلًا: «حديث صحيح، محمد بن يزيد بن رفاعة: هو محمد بن يزيد بن محمد بن كثير العجلي مختلف فيه، وقد توبع، وعاصم بن أبي النجود حسن الحديث، وباقي السند رجاله رجال الصحيح. أبو صالح: هو ذكوان السمان المدني. وهو في "مسند أبي يعلى" ورقة ٣٤٥/ ١.

وأخرجه أحمد ٤/ ٩٦ عن أسود بن عامر، والطبراني ١٩/ ٧٦٩ من طريق يحيى بن الحماني، كلاهما عن أبي بكر بن عياش، بهذا الإسناد. والمراد بالميتة الجاهلية: حالة الموت كموت أهل الجاهلية على ضلال وليس له إمام مطاع، لأنهم كانوا لا يعرفون ذلك... إلخ».

ولا بأس بالإشارة إلى ما ذكره أبو حاتم ابن حبان عن معنى الحديث فقال: «قَوْلُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ [وآله] وَسَلَّمَ: مَاتَ مَيْتَةً الْجَاهِلِيَّةِ مَعْنَاهُ: مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَعْتَقِدْ أَنَّ لَهُ إِمَامًا يَدْعُو النَّاسَ إِلَى طَاعَةِ اللهِ حَتَّى يَكُونَ قِوَامُ الْإِسْلَامِ بِهِ عِنْدَ الْحَوَادِثِ، وَالنَّوَازِلِ، مُقْتَنِعًا فِي الِانْقِيَادِ عَلَى مَنْ لَيْسَ نَعْتُهُ مَا وَصَفْنَا مَاتَ مَيْتَةً جَاهِلِيَّةً» صحيح ابن حبان: ج١٠، ص٤٣٤. وحسّن الحديث محققهم الألباني في كتابه "التعقليات الحسان على صحيح ابن حبان": ج٧، ص٢٠.

أقول: وهذه التعليقة من ابن حبان – وهو من هو – كافية في دحض حمل الحديث على الحاكم؛ فإن الحاكم قد لا يكون كذلك بالضرورة، والشواهد التأريخية خير دليل على ذلك.

(٢) مسند أبي يعلى: ج١٣، ص٣٦٦. وقال محقق الكتاب حسين سليم أسد: "إسناده حسن".

(٣) الكافي: ج١، ص٣٧٦.

الحديث الثاني: عن ابن أبي يعفور قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول رسول الله صلى الله عليه وآله: من مات وليس له إمام فميتته ميتة جاهلية، قال: قلت: ميتة كفر؟ قال: ميتة ضلال، قلت: فمن مات اليوم وليس له إمام، فميتته ميتة جاهلية؟ فقال: نعم» (١).

الحديث الثالث: عن الحارث بن المغيرة قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من مات لا يعرف إمامه مات ميتة جاهلية؟ قال: نعم، قلت: جاهلية جهلاء أو جاهلية لا يعرف إمامه؟ قال: جاهلية كفر ونفاق وضلال» (٢).

كلمةٌ من وحي الأحاديث:

والذي نستفيده من هذه الأحاديث الواردة بأسانيد صحيحة من طريق الفريقين: أنَّ البحث حول الإمامة، ومعرفة من هو الإمام؛ مسألة محورية مهمة، وأنَّ مصير المهمل لها هو الموت ميتة جاهلية، ولا شك في أنَّ هذا المصير يرسم المصير الأخروي ويحدّد منتهاه.

والسرّ في هذه المحورية هو: أنَّ الله تعالى قد أراد حصر مصدر التلقي للدين في الأئمة عليهم السلام؛ لأنَّه المصدر الوحيد الذي يُحرز - بمقتضى عصمته الإلهية - صيانة الدين معه عن الخطأ والاشتباه والتحريف، ومن خلاله تصل المنظومة الدينية الوحيانية في العقيدة والتشريع والأخلاق - والتي تمثّل الدستور المتكامل للحياة - إلى الناس بالنحو الذي يريده الله تعالى، ويحفظ المصالح الواقعية - المتناسبة مع النظام الأتم - ويصون عن المفاسد الواقعية.

---

(١) الكافي: ج١، ص٣٧٦.

(٢) الكافي: ج١، ص٣٧٦.

وهذا هو ما اختزلته الصدّيقة الزهراء ﷺ في خطبتها المباركة، حين قالت: «وجعل... طاعتنا نظامًا للملّة، وإمامتنا أمانًا من الفرقة» (١).

ومن الممكن أن يُقال: إنَّ الإمامة تعادل الرسالة في هذه الجهة، فكما أنَّ الله تعالى قد حصر الشرائع والرسالات في أشخاص معيّنين، وحذّر من تلقي الدين من غيرهم، حفاظًا على تعاليمه ومنظومته الدينية الكاملة، وتحقيقًا للمصالح وتجنبًا للمفاسد، كذلك هو الغرض من حصر الإمامة في أشخاص معيّنين، وجعل إمامتهم هي المحور الذي تدور عليه الرحى بعد ختم الرسالات السماوية.

فالخلاصة: إنّ مسألة إمامة أهل البيت ﷺ والبحث في أدلتها بحثٌ ضروريٌّ له ثمراته وفوائده، وتجنّب مثل هذه الأبحاث موجب للردى والضلال، فيتأكّد البحث عنها خصوصًا في زماننا الحاضر.

---

(١) الاحتجاج: ص١٣٤.

البحث الثاني: مفهوم الإمامة الإلهية

لقد عُرِّفت الإمامة في كلمات المتكلمين بتعريفات مختلفة، إلا أنَّ أحسن وأجمع ما يمكن تعريف الإمامة به هو قول الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام: «إنَّ الإمامة خلافة الله»[1].

وبيان ذلك:

إنَّ الاستخلاف الإلهي في الأرض قد تحدّث عنه القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[2].

والمراد من الخليفة - لغةً وعرفًا - هو: الحاكي لصفات المُستخلِف وكمالاته، فمثلًا لو كان هنالك عالم، وكان له تلميذان: أحدهما يحمل صفاته، والآخر لا يحملها، فإنَّ الأول يُوصف بأنه (خليفة) أستاذه دون الثاني.

وعلى ذلك، فإنَّ الاستخلاف الإلهي يعني أنَّ الله تعالى حينما يستخلف في الأرض فإنَّ خليفته لا بدَّ أن يكون ترجمانًا لعلمه، وحاكيًا لقدرته، ومظهرًا لحكمته، وتجليًا لصفاته وكمالاته، وقد أشار القرآن الكريم إلى تجلي الصفات الإلهية في خلفاء الله تعالى في عدة آيات، ومنها: تجلي صفة الخلق، وإبراء الأكمه والأبرص، وإحياء الموتى، والإنباء بالغيب، في نبي الله عيسى عليه السلام، حيث قال تعالى: ﴿وَرَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ

---

(١) الكافي: ج١، ص٢٠٠.

(٢) سورة البقرة: ٣٠.

الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللهِ وَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (١).

ولكن لا يخفاك أنَّ خليفة الله تعالى وإن كان مظهرًا تامًا لكمال الله تعالى، وتجليًا حقيقيًا لصفاته التامة، إلا أنّه مع ذلك يبقى عبدًا لله سبحانه، ومخلوقًا له تبارك وتعالى، ومفتقرًا إليه أشد الافتقار، وهذا ما اختزله الإمام صاحب العصر والزمان عليه السلام في قوله: «فجعلتهم معادن لكلماتك، وأركانًا لتوحيدك وآياتك ومقاماتك، التي لا تعطيل لها في كل مكان، يعرفك بها من عرفك، لا فرق بينك وبينها إلا أنهم عبادك وخلقك» (٢).

وممّا ذكرناه تعرف معنى أنَّ الصفات الإلهية - من علمٍ وحكمةٍ ورحمةٍ ورأفةٍ وغيرها - ثابتة لله سبحانه بالأصالة والاستقلال، بينما ثبوتها للنبي صلى الله عليه وآله وأهل بيته عليهم السلام بالإفاضة والمدد من الله سبحانه، بحيث لو قطعَ عنهم هذا المدد لحظة واحدة لما كان لهم منها أي شيء.

فظهر من جميع ما ذكرناه: معنى أنَّ الإمامة خلافة الله تعالى، كما ظهر أيضًا في ظل ذلك خطأ الكثير من التعاريف التي عُرِّفت بها الإمامة، ومنها التعريف المشهور القائل: (الإمامة رئاسة عامة في الدين والدنيا)، فإنه تعريف ببعض شؤون الإمامة، مع أنَّ شؤونها أكبر وأكثر وأوسع من ذلك، ولا تستوفيها إلا العبارة الرضوية: (الإمامة خلافة الله).

وسيأتي مزيد كلام حول هذا التعريف خلال البحث اللاحق إن شاء الله تعالى، بل لا يتمّ ما ذكرناه هاهنا إلّا به.

---

(١) سورة آل عمران: ٤٩.

(٢) مصباح المتهجد لشيخ الطائفة: ص٨٠٣.

البحث الثالث: الفرق المفهومي بين النبي والرسول والإمام

من المسائل الشائكة والمعضلة في أبحاث الإمامة: مسألة الفرق بين العناوين الثلاثة: النبي والرسول والإمام، فإنَّ هذه العناوين وإن اشتركت في عنوان واحد جامع بينها، وهو عنوان (الحجة)، إلا أنها متباينة ومختلفة، فلزم الوقوف عندها لأجل تجلية الفرق بينها.

وبما أنَّ العناوين المذكورة لها بُعْدٌ لغوي، لذا لزم بيان الفارق اللغوي بينها في المرحلة الأولى، ليطل بنا ولو بشكلٍ تقريبي على معناها الاصطلاحي، ثمَّ نبيّن الفارق بينها – بحسب الاصطلاح الديني الشرعي – في المرحلة الثانية، فالكلامُ حولها يتمُّ في مقامين:

١/ المقام الأول: بيان الفارق اللغوي بين العناوين الثلاثة.

ولا يتضح إلا ببيان المقصود منها واحدًا واحدًا، وإليك محصّل الكلام حولها:

١- المفردة الأولى: النبي.

وقد اختلفوا في كون أصل هذه المفردة مهموزًا، أو غير مهموز، وعلى ضوء اختلافهم هذا اختلفوا أيضًا في تحديد معناه، ولهم في ذلك أقوال:

أ- القول الأول: إنها مأخوذة من (نبَّأ) أو (أنبأ) بمعنى (خبَّرَ) أو (أخبر)؛ إذ (الإنباء) هو (الإخبار)، فالنبيء – بالهمز – أو النبي – بغير الهمز[1]– على هذا المعنى على وزن فعيل، وهو

---

(١) ذكر بعضهم: أنَّ النبيء بالهمز ليس من لغة قريش، وذكر بعض آخر: أنَّ (النبي) من غير الهمز هو الأبلغ، ويُحتمل أنَّ الهمز قد حُذف للتسهيل، فكثر استعماله كذلك.

إما بمعنى فاعل، أي: المخبر عن الله تعالى، وإما بمعنى مفعول، وهو المُنبّأ عن الله تعالى، وسيأتي تحديد المعنى المقصود منها إن شاء الله تعالى.

ب – **القول الثاني**: إنها مأخوذة من (نَبَأَ) أي: ارتفع وظهر، وقيل: من (النَّبْوَة) وهي: ما ارتفع من الأرض والموضع الشريف منها، أو من (النباوة) وهي بنفس المعنى أيضًا، والمعنى المتحصّل من الجميع واحد، فالنبي سُمّي نبيًّا لارتفاعه –بمقام النبوة– على مَن سواهُ من الخلق.

ج – **القول الثالث**: إنها مأخوذة من (النبيء) – مع الهمز وبدونه – وهو: الطريق الواضح، ولا يخفى وجه المناسبة بين هذا المعنى وبين تسمية النبي بالنبي، فإنه هو الطريق الواضح إلى الله ﷻ وصراطه المستقيم.

٢ – المفردة الثانية: الرسول.

وهي – بحسب أصلها – ترجع إلى أحد معنيين:

أ – **المعنى الأول**: البعث على تؤدة، ويكون معنى (الرسول) – على ضوء هذا المعنى – هو المبعوث أو فقل (المُرسل)، علمًا أنَّ (فعول) لم تأتِ بمعنى (مفعول) إلا نادرًا.

ب – **المعنى الثاني**: الإنزال مع التتابع، مِن (رَسَل اللبن) وهو ما ينزل من الضرع متتابعًا، وقد سُمّي الرسول – بلحاظ هذه المناسبة – بالرسول من جهة تتابع الوحي عليه.

٣ – المفردة الثالثة: الإمام.

وهو اسم مَن يُؤتم به، كالإزار اسم لما يُؤتزر به، ومعناه: القدوة، أو مَن يقتدى به في قوله أو فعله، سواء كان محقًا أو مبطلًا.

٢ / المقام الثاني: بيان الفارق الاصطلاحي بين العناوين الثلاثة.

وابتداءً لا بدَّ من الالتفات إلى أنَّ هذه العناوين الثلاثة قد استعملها الشارع في لسانه، وهذا يقتضي ملاحظة النصوص الشرعية – قرآنًا وسنّة – لمعرفة أنَّ الشارع الأقدس هل أراد بها معانيها اللغوية؟ أم أنه تصرف فيها زيادةً ونقيصة؟ أم أنه اصطلحها على معانٍ جديدة مخترعة؟

وبالرجوع للنصوص الشريفة نجد أنها فرقّت بين العناوين الثلاثة بلحاظين:

- لحاظ كيفية التلقي من الله تعالى.
- لحاظ المهام الإلهية.

أ- اللحاظ الأول: لحاظ كيفية التلقي من الله تعالى.

وقد أوضحت ذلك عدة من النصوص، منها: صحيحة زرارة قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن قول الله عز وجل: ﴿وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا﴾ ما الرسول وما النبي؟ قال: النبي الذي يرى في منامه ويسمع الصوت ولا يعاين الملك، والرسول الذي يسمع الصوت ويرى في المنام ويعاين الملك، قلت:الإمام ما منزلته؟ قال: يسمع الصوت ولا يرى ولا يعاين الملك.. »[1].

ومنها: ما رواه في الكافي بسنده عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ قَالَ: «كَتَبَ الْحَسَنُ بْنُ الْعَبَّاسِ الْمَعْرُوفِيُّ إِلَى الرِّضَا عليه السلام: جُعِلْتُ فِدَاكَ أَخْبِرْنِي مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الرَّسُولِ والنَّبِيِّ والإِمَامِ؟ قَالَ: فَكَتَبَ أَوْ قَالَ: الْفَرْقُ بَيْنَ الرَّسُولِ والنَّبِيِّ والإِمَامِ: أَنَّ الرَّسُولَ الَّذِي ينزلُ عَلَيْه جَبْرَئِيلُ فَيَرَاه ويَسْمَعُ كَلَامَه، وينزلُ عَلَيْه الْوَحْيُ، ورُبَّمَا رَأَى فِي مَنَامِه نَحْوَ رُؤْيَا إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، والنَّبِيُّ رُبَّمَا سَمِعَ الْكَلَامَ، ورُبَّمَا رَأَى الشَّخْصَ ولَمْ يَسْمَعْ، والإِمَامُ هُوَ الَّذِي يَسْمَعُ الْكَلَامَ ولَا يَرَى الشَّخْصَ»[2].

ومنها: عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن ثعلبة، عن زرارة، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن قول الله عز وجل: ﴿وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا﴾، قلت: ما هو الرسول مِن النبي؟ قال: «النبي هو الذي يرى في منامه ويسمع الصوت ولا يعاين الملك، والرسول يعاين الملك ويكلمه، قلت: فالإمام ما منزلته؟ قال: يسمع الصوت ولا يرى ولا يعاين»[3].

---

(١) الكافي: ج١، ص١٧٦.

(٢) الكافي: ج١، ص١٧٦.

(٣) بصائر الدرجات: ص٣٨٨.

والمتحصّل من هذه الأخبار بضميمة أخبار أخرى: أنَّ الفارق بين العناوين الثلاثة – من حيث كيفية التلقي من الله تعالى – يكون بالنحو التالي:

- **إنَّ الرسول هو**: الَّذِي ينزلُ عَلَيْه المَلَك في اليقظةِ ويَرَاه ويَسْمَعُ كَلَامَه، وقد ينْزِلُ عَلَيْه بالْوَحْي أيضًا، ورُبَّمَا رَأَى ذلك فِي مَنَامِه نَحْوَ رُؤْيَا إِبْرَاهِيمَ عليه السلام.

- **وأما النبي فهو**: الذي يرى الملك في منامه ويسمع منه الوحي، ولكنه لا يعاين الملك في اليقظة، وربما رآه في اليقظة ولكن من غير أن يسمع الوحي منه في هذه الحال.

- **وأما الإمام فهو**: الذي يسمع كلام الله سبحانه وتعالى بواسطة الملك جبرائيل أو روح القدس [1]، ولكنه لا يعاين الملك في اليقظة حال نزوله بكلام الله تعالى، ولا حتى يراه في منامه في هذا الحال أيضًا.

تنبيهاتٌ مهمّةٌ:

ولكن هاهنا تنبيهات مهمة – مرتبطة بالفوارق المذكورة – ينبغي الالتفات إليها جيدًا:

---

(١) وقد وصفته بعض الروايات الشريفة: بأنه خلق أعظم من جبرئيل وميكائيل. عن أبي بصير قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ﴾؟ قال: خلق من خلق الله عز وجل أعظم من جبرئيل وميكائيل، كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله يخبره ويسدده، وهو مع الأئمة من بعده».

وعن أبي حمزة قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العلم، أهو علم يتعلمه العالم من أفواه الرجال؟ أم في الكتاب عندكم تقرؤونه فتعلمون منه؟ قال: الأمر أعظم من ذلك وأوجب، أما سمعت قول الله عز وجل: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ﴾ ثم قال: أي شيء يقول أصحابكم في هذه الآية، أيقرون أنه كان في حال لا يدري ما الكتاب ولا الإيمان؟ فقلت: لا أدري – جعلت فداك – ما يقولون! فقال [لي]: بلى قد كان في حال لا يدري ما الكتاب ولا الإيمان حتى بعث الله تعالى الروح التي ذكر في الكتاب، فلمّا أوحاها إليه علم بها العلم والفهم، وهي الروح التي يعطيها الله تعالى من شاء، فإذا أعطاها عبدًا علمه الفهم».

• **التنبيه الأول:** إنَّ صريح بعض الروايات الشريفة هو أنَّ الملك الذي ينزل بالوحي على الرسل، ويعاينونه في اليقظة ويسمعونه، هو جبرائيل عليه السلام.

ففي صحيحة الأحول، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرسول والنبي والمحدث؟ قال: «الرسول الذي يأتيه جبرئيل قُبُلًا فيراه ويكلمه، فهذا الرسول، وأما النبي فهو الذي يرى في منامه نحو رؤيا إبراهيم، ونحو ما كان رأى رسول الله صلى الله عليه وآله من أسباب النبوة قبل الوحي، حتى أتاه جبرئيل عليه السلام من عند الله بالرسالة، وكان محمد صلى الله عليه وآله حين جمع له النبوة، وجاءته الرسالة من عند الله، يجيئه بها جبرئيل ويكلمه بها قُبُلًا، ومن الأنبياء من جمع له النبوة ويرى في منامه ويأتيه الروح ويكلمه ويحدثه، من غير أن يكون يرى في اليقظة، وأما المحدث فهو الذي يحدث فيسمع، ولا يعاين ولا يرى في منامه»(١).

• **التنبيه الثاني:** إنَّ العديد من الروايات الشريفة - كصحيحة الأحول المتقدمة - قد استبدلت كلمة (الإمام) بكلمة (المُحدَّث)، وليس ذلك لأجل ترادف العنوانين، ضرورة أنَّ الثاني أعمُّ من الأول(٢)، ولكن لعلّه من باب مناسبة الحكم والموضوع، فإنَّ صفة الإمام المناسبة لبيان الفرق بينه وبين النبي والرسول في مقام التلقي هي كونه مُحدّثًا.

---

(١) الكافي: ج١، ص١٧٦.

(٢) وتشهد بذلك الآية والرواية، أما الآية فقوله في سورة آل عمران: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ * يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ * ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ * إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾، فإنَّ هذه الآيات تدل على أنَّ مريم عليها السلام محدّثة، رغم عدم كونها من الأئمة.

وأما الرواية: فعن أبي بصير، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال: «كان علي عليه السلام محدثًا، وكان سلمان محدثًا، قال: قلت: فما آية المحدث؟ قال: يأتيه ملك فينكت في قلبه كيت وكيت». بصائر الدرجات: ٣٤٢، وهي الأخرى تشهد بأعمية عنوان المحدّث من عنوان الإمام، لوضوح أنَّ سلمان رضي الله عنه لم يكن إمامًا.

وقد اشتهر في كلماتهم الشريفة توصيف أنفسهم عليهم السلام بهذا العنوان، فعن محمد بن إسماعيل، قال: سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول: «الأئمة علماء، صادقون، مفهمون محدثون» (١).

بل يظهر من بعضها أنهم عليهم السلام كانوا مهتمين بتطبيق هذا العنوان عليهم، وترسيخه في الأذهان، فعن عبيد بن زرارة قال: «أرسل أبو جعفر عليه السلام إلى زرارة أن يعلم الحكم بن عتيبة أن أوصياء محمد (عليه وعليهم السلام) محدّثون» (٢).

- **التنبيه الثالث:** إنَّ نفي الروايات عنهم عليهم السلام رؤية الملك (جبرائيل) في اليقظة والنوم، إنما يُراد به عدم رؤيتهم له حال تحديثه بكلام الله تعالى، وإلا فإنهم يرونه في غير هذا الحال، وتشهد بذلك روايات كثيرة جدًا، منها: موثقة أبي خديجة، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «مرَّ بأبي عليه السلام رجل وهو يطوف، فضرب بيده على منكبه، ثم قال: أسألك عن خصال ثلاث لا يعرفهن غيرك وغير رجل آخر، فسكت عنه حتى فرغ من طوافه، ثم دخل الحجر فصلى ركعتين وأنا معه، فلمّا فرغ نادى عليه السلام: أين هذا السائل؟ فجاء فجلس بين يديه، فقال له: سل، فسأله عن ﴿ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ فأجابه، ثم قال: حدثني عن الملائكة حين ردوا على الرب، حيث غضب عليهم، وكيف رضي عنهم؟ فقال: إنَّ الملائكة طافوا بالعرش سبعة آلاف سنة يدعونه ويستغفرونه ويسألونه أن يرضى عنهم، فرضي عنهم بعد سبع سنين، فقال: صدقت، ثم قال: حدثني عن رضا الرب عن آدم؟ فقال: إن آدم أنزل فنزل في الهند، وسأل ربه تعالى هذا البيت، فأمره أن يأتيه فيطوف به أسبوعًا، ويأتي منى وعرفات فيقضي مناسكه كلها، فجاء من الهند وكان موضع قدميه حيث يطأ عليه عمران، وما بين القدم إلى القدم صحارى ليس فيها

وعليه، فكل إمام محدث، ولكن ليس كل محدث إمامًا.

(١) الكافي: ج١، ص٢٧١.

(٢) الكافي: ج١، ص٢٧٠.

شيء، ثم جاء إلى البيت فطاف أسبوعًا، وأتى مناسكه فقضاها كما أمره الله، فقبل الله منه التوبة، وغفر له، قال: فجعل طواف آدم لما طافت الملائكة بالعرش سبع سنين، فقال جبرئيل: هنيئا لك يا آدم قد غفر لك، لقد طفت بهذا البيت قبلك بثلاثة آلاف سنة، فقال آدم: يا رب اغفر لي ولذريتي من بعدي، فقال: نعم مَن آمن منهم بي وبرسلي، فقال: صدقتَ ومضى، فقال أبي عليه السلام: هذا جبرئيل أتاكم يعلمكم معالم دينكم»(١).

• **التنبيهُ الرابع**: يظهر من بعض الروايات الشريفة – بل هو صريحها – أنَّ الإمام عليه السلام يتلقى كلام الله تعالى من الملَك حال المعاينة وجهًا لوجه، ومنها: ما عن أبي بصير، قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إنا لنزاد في الليل والنهار، ولو لم نزد لنفد ما عندنا، قال أبو بصير: جعلت فداك، مَن يأتيكم به؟ قال: إنَّ منّا مَن يعاين، وإنَّ منا لَمَن يُنقر في قلبه كيت وكيت، وإنَّ منا لمن يسمع بأذنه وَقْعًا كوقع السلسلة في الطست. قال: فقلت له: مَن الذي يأتيكم بذلك؟ قال: خلق أعظم من جبرئيل وميكائيل»(٢).

وعن ابن أبي حمزة، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «إنَّ منّا لمن يُنكت في أذنه، وإنَّ منّا لمن يؤتى في منامه، وإنَّ منّا لمن يسمع الصوت مثل صوت السلسلة يقع على الطست، وإنَّ منّا لمن يأتيه صورة أعظم من جبرئيل وميكائيل»(٣).

وقد يُتوهم التنافي بين هذه الطائفة والروايات المتقدمة الدالة على عدم معاينة الإمام للملك حال تلقيه للكلام السماوي، ولكنَّ الصحيح – بعد التنبّه إلى ما ذكرناه في الأمر الأول من أنَّ الملك المقصود في تلك الروايات هو جبرائيل عليه السلام – عدم التنافي بينها وبين الروايات

---

(١) علل الشرائع: ج٢، ص٤٠٧.

(٢) بصائر الدرجات: ص٢٥٢.

(٣) بصائر الدرجات: ص٢٥٢.

الأخيرة، فإنَّ عقد السلب في تلك غير عقد الإيجاب في هذه، فهذه تثبت معاينة الروح (روح القدس)، بينما تلك تنفي رؤية جبرائيل عليه السلام، ولعلَّ ذلك لاختصاص مهمته بالتبليغ للرسل عليهم السلام، والله العالم.

● **التنبيهُ الخامس**: قد يُستوحى من الروايات المتقدمة - التي تفرعت عنها الفوارق المذكورة - أفضلية منصب الرسالة على منصب النبوة، ومنصب النبوة على منصب الإمامة؛ إذ قد تحصّل منها: أنَّ الرسول يعاين المَلَك وجهًا لوجه حال التلقي، بينما النبي لا يراه متلقيًّا منه إلا حال نومه، وأما الإمام فلا يراه حال التلقي يقظةً ولا نومًا، وهذا ظاهر في التفاضل المذكور.

والصحيحُ - على ضوء ما ذكرناه أخيرًا - عدم تمامية ذلك، فإنَّ الإمام وإن كان لا يعاين المَلَك جبرائيل عليه السلام حال التلقي، ولعلّ ذلك لاختصاصه - كما ذكرنا - بالتبليغ للرسل والأنبياء عليهم السلام، ولكنّه يعاين مَن هو أعظم من جبرائيل وميكائيل عليهما السلام - كما تقدم في روايات سابقة - وهو روح القدس، وقد وردَ في الروايات الشريفة أنَّ ذلك من مختصاتهم عليهم السلام، فعن أبي بصير قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ﴾؟ قال: خلق من خلق الله عز وجل أعظم من جبرئيل وميكائيل، كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله يخبره ويسدده، وهو مع الأئمة من بعده» (١).

وعن علي بن أسباط قال: «سأله رجل من أهل هيت - وأنا حاضر - عن قول الله عز وجل: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾؟ فقال: منذ أنزل الله عز وجل ذلك الروح على محمد صلى الله عليه وآله ما صعد إلى السماء، وإنه لفينا» (٢).

---

(١) بصائر الدرجات: ص٤٧٥.

(٢) بصائر الدرجات: ص٤٧٧.

وعن أبي بصير أيضًا قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾؟ قال: خلق أعظم من جبرئيل وميكائيل، كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله، وهو مع الأئمة، وهو من الملكوت» (١).

وإن أبيت عن دلالة هذه الروايات على الاختصاص فدونك معتبرة أبي بصير، فإنها نص فيه، حيث جاء فيها عنه أنه قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ قال: خلق أعظم من جبرئيل وميكائيل، لم يكن مع أحد ممن مضى غير محمد صلى الله عليه وآله، وهو مع الأئمة يسددهم» (٢).

وعليه، فلا مجال لتوهّم التفاضل المذكور بين المناصب، بل إنَّ مقتضى هذه الروايات هو كون الإمامة الخاصة أعلى قدرًا من منصبي النبوة والرسالة.

---

(١) بصائر الدرجات: ص٤٨٢.

(٢) الكافي: ج١، ص٢٧٣.

ب – اللحاظ الثاني: لحاظ المهام الإلهية.

والمستفاد من الروايات الشريفة: أنَّ العناوين الثلاثة (النبي، الرسول، الإمام) تتفاوت من حيث المهام المُناطة بها بالبيان التالي:

١ – العنوان الأول: النبي، ومهمته هي تلقي الوحي ليكون عارفًا بالدين الإلهي ومحيطًا به، وليس من مهمته الإبلاغ عن الله تعالى، على تفصيلٍ مهمٍّ سيأتي إن شاء الله تعالى.

٢ – العنوان الثاني: الرسول، ومهمته تلقي المعارف الوحيانية وإيصالها إلى الناس، وهذه المهمة تتفرع عن المهمة السابقة، كما لا يخفى.

ويمكن أن يُستشهد على هذا الفرق بين العنوانين بمعتبرة هشام بن سالم، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «الأنبياء والمرسلون على أربع طبقات:

أ – فنبي منبأ في نفسه لا يعدو غيرها [(١)].

ب – ونبي يرى في النوم ويسمع الصوت ولا يعاينه في اليقظة، ولم يُبعث إلى أحد، وعليه إمام، مثلما كان إبراهيم على لوط عليهما السلام [(٢)].

---

(١) يُحتمل أن يكون المقصود هو أنَّ طريقة تلقيه تنحصر بالإلهام النفسي، ولا يعدوه إلى غيره، ويُحتمل أن يكون المقصود هو أنَّ نبوته تنحصر به، ولا تعدوه إلى غيره من الناس، ولكنَّ عدول الرواية من التعبير بـ(منبأ لنفسه) إلى التعبير بـ(منبأ في نفسه) يرجّح الاحتمال الأول على الثاني، ويؤيده التقابل بين الطبقات الأربع في كيفية التلقي، والله العالم.

(٢) ليس المقصود من هذه الفقرة: التمثيل بالنبي لوط عليه السلام لهذا الصنف من الأنبياء، ضرورة أنَّ لوطًا عليه السلام كان من المرسلين، كما هو صريح قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ الْمُرْسَلِينَ * إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ لُوطٌ أَلَا تَتَّقُونَ * إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ﴾، وإنما المقصود هو التمثيل بالنبي إبراهيم عليه السلام للنبي الذي يكون إمامًا ويكون تحته نبي آخر، وهذا النبي الآخر هو نبي الله لوط عليه السلام.

ج – ونبي يرى في منامه ويسمع الصوت ويعاين الملك، وقد أُرسل إلى طائفة قلوا أو كثروا، كيونس، قال الله ليونس عليه السلام: ﴿وَأَرسَلناهُ إِلى مِائَةِ أَلفٍ أَو يَزيدونَ﴾، قال: يزيدون: ثلاثين ألفًا، وعليه إمام.

د – والذي يرى في نومه ويسمع الصوت ويعاين في اليقظة، وهو إمام مثل أولي العزم، وقد كان إبراهيم عليه السلام نبيًا وليس بإمام، حتى قال الله: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ فقال الله: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾، مَن عبد صنمًا أو وثنًا لا يكون إمامًا» (١).

المشكلات المعترضة ومعالجتها:

ولكنَّ هذا التفريق بين العنوانين تعترضه عدة من المشكلات الهامة، فلا بدَّ من الوقوف عندها ومحاولة معالجتها، وهي:

أ– المشكلة الأولى: قوله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ (٢)، وظاهر العموم في الآية أنَّ جميع الأنبياء مبشرون ومنذرون، وبما أنه ليس التبليغ سوى ذلك التبشير والإنذار، فيثبت بذلك أنَّ جميع الأنبياء مكلفون بالتبليغ.

معالجةُ المشكلة الأولى:

ويمكن أن تُعالج هذه المشكلة بإحدى معالجتين:

---

(١) الكافي: ج١، ص١٧٤.

(٢) سورة البقرة: ٢١٣.

١ – **المعالجة الأولى:** أن يُقال: إنَّ ثمّة قرينة في الآية المباركة تمنع من إرادة جميع الأنبياء ﷺ، وهي اشتمالها على كلمة ﴿فَبَعَثَ﴾، فإنَّ وجود هذه الكلمة في صدر الآية يضيّق المقصود من الأنبياء المذكورين فيها، ويعيّن أنَّ المراد بهم خصوص الأنبياء المبعوثين، فلا نظر لها لغيرهم، وبالتالي فلا تتعارض مع ما جاء في الرواية الشريفة.

٢ – **المعالجة الثانية:** أن يُقال: إنَّ جميع الأنبياء ﷺ مبعوثون، غير أنَّ بعضهم مبعوث لبيان مطلق المعارف الوحيانية التي أنبأه الله تعالى بها، مِن غير أن يبيّن أنه مبعوثٌ من الله تعالى، بينما البعض الآخر مبعوث برسالةٍ خاصة لأمةٍ خاصة أو لمجتمع خاص، ليتحدث معهم بعنوان أنه (رسول من الله تعالى) إليهم، ولذلك فإنه يحتاج إلى المعجزة والآية الإلهية ليثبت لهم اتصاله بالله تعالى، وأنه رسوله، وإذا لم يستجيبوا له فإنهم يستحقون العذاب، لرفضهم رسالة الله تعالى إليهم، والأول هو المُعنون بـ (النبي)، والثاني هو (الرسول).

وعليه فإنَّ ما تنفيه الصحيحة المتقدمة عن الطبقتين الأُوليين من الأنبياء هو عدم بعثتهم برسالة خاصة، لا عدم بعثتهم مطلقًا، وبهذا لا يبقى تنافٍ بينها وبين الآية المتقدمة.

ويمكن استكشاف هذا الفارق – المذكور في هذه المعالجة – من خلال الإضاءات التالية:

الإضاءة الأولى: استخدام القرآن الكريم للفظ (الإرسال) في موارد تكليف الله تعالى للمُرسَل بالإبلاغ، ويمكن استكشاف ذلك من خلال الآيات التالية، ومثلها كثير:

- ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ (١).

---

(١) سورة التوبة: ٣٣.

• ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ (١).

• ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى بِآيَاتِنَا أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَذَكِّرْهُمْ بِأَيَّامِ اللَّهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ (٢).

• ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا مُوسَى وَأَخَاهُ هَارُونَ بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُبِينٍ * إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْمًا عَالِينَ﴾ (٣).

• ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾ (٤).

• ﴿وَرَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (٥).

الإضاءة الثانية: تصريحُ المعنونين بعنوان (الرسول) أنهم (رسل الله) إلى الناس، وتشهد لذلك العديد من الآيات المباركات، وإليك بعضها:

• ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ (٦).

---

(١) سورة الأعراف: ٥٩.

(٢) سورة إبراهيم: ٥.

(٣) سورة المؤمنون: ٤٥، ٤٦.

(٤) سورة النمل: ٤٥.

(٥) سورة آل عمران: ٤٩.

(٦) سورة الصف: ٥.

- ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِن بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ فَلَمَّا جَاءَهُم بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ * قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ (١).

- ﴿قَالَ يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ * أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ اللهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (٢).

- ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ * إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ نُوحٌ أَلَا تَتَّقُونَ * إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ * فَاتَّقُوا اللهَ وَأَطِيعُونِ * وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ * فَاتَّقُوا اللهَ وَأَطِيعُونِ﴾ (٣).

- ﴿كَذَّبَتْ عَادٌ الْمُرْسَلِينَ * إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ هُودٌ أَلَا تَتَّقُونَ * إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ * فَاتَّقُوا اللهَ وَأَطِيعُونِ * وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (٤).

- ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ الْمُرْسَلِينَ * إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ صَالِحٌ أَلَا تَتَّقُونَ * إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ * فَاتَّقُوا اللهَ وَأَطِيعُونِ * وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (٥).

---

(١) سورة الأعراف: ١٥٨.

(٢) سورة الأعراف: ٦١، ٦٢.

(٣) سورة الشعراء: ١٠٥ – ١١٠.

(٤) سورة الشعراء: ١٢٣ – ١٢٧.

(٥) سورة الشعراء: ١٤١ – ١٤٥.

• ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ الْمُرْسَلِينَ * إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ لُوطٌ أَلَا تَتَّقُونَ * إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ * فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ * وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (١).

• ﴿كَذَّبَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ * إِذْ قَالَ لَهُمْ شُعَيْبٌ أَلَا تَتَّقُونَ * إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ * فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ * وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (٢).

الإضاءة الثالثة: تزويد المعنونين بعنوان (الرسل) بالآيات والبينات، لأجل إقامة الحجة على مَن أرسلوا إليه، وهذا ما تشهد به العديد من الآيات، ومنها:

• ﴿الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَا أَلَّا نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّى يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالَّذِي قُلْتُمْ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾ (٣).

• ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ﴾ (٤).

• ﴿تِلْكَ الْقُرَى نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَائِهَا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا مِنْ قَبْلُ كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِ الْكَافِرِينَ﴾ (٥).

• ﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَقَوْمِ إِبْرَاهِيمَ وَأَصْحَابِ مَدْيَنَ وَالْمُؤْتَفِكَاتِ أَتَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ (٦).

---

(١) سورة الشعراء: ١٦٠ – ١٦٤.

(٢) سورة الشعراء: ١٧٦ – ١٨٠.

(٣) سورة آل عمران: ١٨٣، ١٨٤.

(٤) سورة المائدة: ٣٢.

(٥) سورة الأعراف: ١٠١.

(٦) سورة التوبة: ٧٠.

- ﴿وَقَالَ مُوسَى يَا فِرْعَوْنُ إِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ * حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ قَدْ جِئْتُكُمْ بِبَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ * قَالَ إِنْ كُنْتَ جِئْتَ بِآيَةٍ فَأْتِ بِهَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ (١).

- ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُبِينٍ * إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ فَاتَّبَعُوا أَمْرَ فِرْعَوْنَ وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾ (٢).

الإضاءة الرابعة: إلحاق العذاب بالأمم التي لم تستجب لرسل الله تعالى إليها، بعد إقامة الحجج عليهم من خلال الآيات والبينات، وتكذيبهم لهم، وتشهد بذلك العديد من الآيات، ومنها:

- ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى أُمَمٍ مِنْ قَبْلِكَ فَأَخَذْنَاهُمْ بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ﴾ (٣).
- ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ (٤).
- ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِنْهُمْ فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمُ الْعَذَابُ وَهُمْ ظَالِمُونَ﴾ (٥).
- ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ وَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ﴾ (٦).

---

(١) سورة الأعراف: ١٠٤ – ١٠٦.

(٢) سورة هود: ٩٦، ٩٧.

(٣) سورة الأنعام: ٤٢.

(٤) سورة الإسراء: ١٥.

(٥) سورة النحل: ١١٣.

(٦) سورة يونس: ١٣.

- ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَى قَوْمِهِمْ فَجَاءُوهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَانْتَقَمْنَا مِنَ الَّذِينَ أَجْرَمُوا وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (١).

- ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانَتْ تَأْتِيهِمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَكَفَرُوا فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ إِنَّهُ قَوِيٌّ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (٢).

الفارق الأدق بين (النبي) و (الرسول):

وعلى ضوء هذه المعالجة – وما اشتملت عليه من الإضاءات الأربع – ينبغي أن يُفرّق بين العنوانين المتقدمين ببيانٍ أدق، فيقال:

- **النبي هو:** مَن تكون مهمته تلقي الوحي والمعارف الإلهية، ثم إبلاغ الناس بما أنبأه الله تعالى به، من غير أن يقترن ذلك بدعوى الرسالة عن الله تعالى.

- **الرسول هو:** مَن تكون مهمته تلقي المعارف الوحيانية، وإيصال رسالةٍ عن الله ﷻ إلى الناس، بعد إثبات كونه سفيرًا عن الله بالآيات والبينات.

ب – **المشكلة الثانية:** قوله ﷻ: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾(٣)، ومثله قوله: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ وَكَفَى بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾ (٤)، فإنَّ صريح هاتين الآيتين أنَّ جميع الأنبياء على الإطلاق لهم أعداء، ومن الواضح أنه لا وجه لكون

---

(١) سورة الروم: ٤٧.

(٢) سورة غافر: ٢٢.

(٣) سورة الأنعام: ١١٢.

(٤) سورة الفرقان: ٣١.

النبي ذا أعداء إلا إذا كان ناهضًا بأعباء النبوة ومبلغًا عن الله ﷻ، فيدل ذلك على كون جميع الأنبياء مبلغين.

معالجةُ المشكلة الثانية:

ويمكن أن تُعالج هذه المشكلة بأن يُقال: إنَّه لا ملازمة بين العداوة والتبليغ؛ إذ كما يمكن أن يكون تبليغه منشأً لمعاداته، يمكن أيضًا أن يكون نفس سلوكه الخارجي – المخالف للسلوك العام – باعثًا على بغضه وعدائه، وعليه فلا ملازمة بين ثبوت الأعداء للنبي وكونه مبلغًا.

ج – المشكلة الثالثة: قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مُوسَى إِنَّهُ كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا﴾ (١)، وكذا أيضًا قوله: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا﴾ (٢)، وجهة الإشكال – على ضوء الآيتين الكريمتين – هي: أنهما ظاهرتان في الثناء والمدح، ومن الواضح أنَّ مقتضى قوانين المحاورة هو التدرج في المدح من الأدنى للأعلى، وليس العكس، وهذا يقتضي أن يكون مقام النبوة أعلى من مقام الرسالة، وهو خلاف ما يقتضيه الفارق المتقدم.

واعطف على الآيتين قوله ﷻ: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ (٣).

---

(١) سورة مريم: ٥١.

(٢) سورة مريم: ٥٤.

(٣) سورة الأعراف: ١٥٧.

معالجةُ المشكلة الثالثة:

ويمكن أن تُعالج هذه المشكلة بإحدى المعالجات الآتية:

١ - **المعالجة الأولى**: أن يحمل لفظ (النبي) في الآيات المباركات على المعنى اللغوي، وهو الأرفع شأنًا والأعلى مقامًا بالإضافة إلى غيره.

٢ - **المعالجة الثانية**: أن يُقال بأنَّ تقديم عنوان (الرسول) على عنوان (النبي) هو مقتضى ما يُعبّر عنه بالترتّب الطبعي؛ إذ الإنباء - أي: الإخبار - فرع الإرسال، كما هو ظاهر.

٣ - **المعالجة الثالثة**: أن يُقال بأنه حال من الضمير في ﴿رَسُولًا﴾، والعامل في الحال ما في (رسول) من معنى (يرسل)، فيكون معنى الآيتين: كان موسى - وكذا إسماعيل - مرسلًا حال نبوته، وهي حال مؤكدة، كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ (١).

٤ - **المعالجة الرابعة**: أن يكون التقديم بلحاظ نكتة الأشرفية، فإنَّها تقتضي تقديم الأشرف ذكرًا على ما دونه في الشرف، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (٢).

ولا يُقال: إنَّ ذلك إنما يتّجه في غير مورد خطاب المدح والثناء، وأما في مورده فإنَّ تقديم الأشرف يخلُّ بالهدف المنشود منه.

لأنه يُقال: إنَّ كون الآيات المذكورة في مقام المدح مما لا دليل عليه، والظاهر أنها في مقام بيان سرد الصفات لنكتةٍ من النكات، كالتعريف مثلًا، فيتأتى تقديم الصفة الأشرف.

---

(١) سورة البقرة: ٩١.

(٢) سورة الزمر: ٩.

وبالجملة، فإنَّ بعض هذه المعالجات وإن كان لا يخلو عن الملاحظة، إلا أنَّ بعضها الآخر مما لا بأس به، وبه تنحل المشكلة المذكورة.

عودةٌ لعنوان (الإمام):

والذي ننتهي إليه – عبر هذه الرحلة الطويلة – أنَّ الفارق الذي اخترناه بين الرسول والنبي ممّا لا يعترضه شيء من المشكلات المذكورة، وهو مقتضى الروايات والآيات المتقدّمة، وعلى ضوئه ننتهي لبيان العنوان الثالث من العناوين، وهو عنوان (الإمام).

٣ – العنوان الثالث: الإمام، ويمكن تعريفه بتعريفين:

أ- التعريف الأول: الهداية الأمرية.

فالإمام هو من تكون مهمته تلقي المعارف الوحيانية، وإيصالها إلى الناس، وهدايتهم بالهداية الأمرية.

ولأجل إيضاح هذا التعريف ينبغي بيان نقاط خمس:

١ / **النقطة الأولى**: الفرق بين الهداية الإرائية والهداية الإيصالية.

حينما يسألك شخصٌ عن عنوانٍ مَّا فإنك تارة تصف له ذلك العنوان، وترشده إلى موقعه مستعينًا بتحديد الجهات والطرق والبيوت، وتارةً تأخذ بيده وتوقفه على العنوان بنفسك، وعلى كلا التقديرين فإنك قد قمت بهدايته، ولكنك على التقدير الأول قد أريته المطلوب، بينما على التقدير الثاني قد أوصلته إليه، ولذا يُعبّر عن ذاك بالهداية الإرائية، ويُعبّر عن هذا بالهداية الإيصالية.

٢ / **النقطة الثانية**: الفرق بين الهداية التشريعية والهداية التكوينية.

إذا عرفت ما ذكرناه فاعلم أنَّ الهداية الإرائية قد يُصطلح عليها بـ (الهداية التشريعية)، والهداية الإيصالية قد يُصطلح عليها بـ (الهداية التكوينية)، **والوجهُ في ذلك**: أنَّ الهداية التشريعية لا تعني أكثر من هداية الآخرين من خلال أمرهم بالإتيان بما فيه المصلحة، ونهيهم عن الإتيان بما فيه المفسدة، ولا شك في أنهم إذا فعلوا ذلك وصلوا إلى الغاية والنهاية.

بينما الهداية التكوينية تعني: هداية الآخرين من خلال التأثير فيهم، بإخراجهم من ظلمات الجهل والضلال إلى نور اليقين والحق والهدى تكوينًا.

فناسب أن تُطلق الهداية الإرائية على الهداية التشريعية؛ لأنها - كما اتضح - تُري المطلوب ولا توصل إليه بالضرورة، وأن تُطلق الهداية الإيصالية على الهداية التكوينية؛ لأنها تتكفل بإيصال المهتدي إلى المطلوب تكوينًا.

٣ / **النقطة الثالثة**: وجه تسمية الهداية الإيصالية بالأمرية.

ووجهُ التعبير عن الهداية (الإيصالية) أو (التكوينية) بـ (الأمرية) يبتني على مقدمتين:

أ - **الأولى**: إنَّ هداية الأئمة عليهم السلام قد أضافها القرآن للأمر، حيث قال: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ (١)، فصحَّ التعبير عنها بـ (الأمرية) بمقتضى الإضافة.

ب - **الثانية**: إنَّ الأمر في الآية المذكورة هو الأمر التكويني، وهو الأمر المشار إليه في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (٢).

---

(١) سورة الأنبياء: ٧٣.

(٢) سورة النحل: ٤٠.

وبمقتضى هاتين المقدمتين فإنَّ الهداية بها أنها منسوبة للأمر التكويني، فصح التعبير عنها بالهداية الأمرية، كما صح التعبير عنها بالهداية التكوينية.

٤ / **النقطة الرابعة**: وجه تسمية الهداية الإيصالية بالملكوتية.

وجديرٌ بالذكر أنَّ للهداية الإيصالية اصطلاحًا ثالثًا أيضًا، وهو (الهداية الملكوتية)، ووجهه: أنَّ الإنسان له حيثيتان:

- **إحداهما**: حيثية الخلق، وهي الحيثية المقترنة بالتغيّر والتبدّل والتدرّج والحركة، كجسده المادي وتصرفاته الخارجية، وهي الحيثية المحسوسة.

- **والأخرى هي**: الحيثية الأمرية، وهي الحيثية القارّة التي يكون لها الثبات والبقاء وعدم التغيّر، وهي التي تمثّل حقيقة وواقعية الموجودات – كروح الإنسان وحقيقته الباطنية – وهذه الحيثية هي المعبّر عنها عندهم بـ (الملكوت)، وهي حيثية باطنية غير محسوسة.

وإذا عرفت ذلك، فإنَّ الهداية التشريعية تتعلق بالإنسان من حيث الحيثية الأولى، بينما الهداية التكوينية تتعلق به من حيث الحيثية الثانية؛ إذ أنَّ الإمام له الولاية والإحاطة على القلوب والسيطرة التامة على الأرواح، فيهديها بالأمر الملكوتي التكويني، ولذا عُبّر عنها بـ (الهداية الملكوتية).

٥ / **النقطة الخامسة**: تفرّع الهداية الإيصالية عن الهداية الإرائية.

إنَّ نقطة البداية هي الهداية التشريعية الإرائية، فإنها ترسم خارطة الوصول إلى المطلوب، وحينئذ فإن سار الإنسان على وفق هديها وضوء تعاليمها فإنها تقرّبه من الله تعالى، وإذا صار قريبًا منه تهيأ وعاؤه الوجودي لفيض الهداية الأمرية الإيصالية فتفضي به إلى المطلوب، ولعلَّ

ذلك يُستلهم من قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (١)، فإنه ظاهر في أنَّ مآل جهاد الإنسان في الله تعالى هو الفوز بالهداية الإلهية، وبما أنَّ الجهاد في الله لا يكون إلا على ضوء الهداية التشريعية، فإنَّ الهداية التي تتعقبه لا تكون بالضرورة إلا الهداية الأمرية التكوينية.

ولعلَّ ذلك يُستفاد من بعض كلمات العلامة الطباطبائي عليه السلام حيث يقول: «والآيات في حصر الهداية فيه تعالى كثيرة، ولا يستلزم ذلك كونها أمرًا اضطراريًا لا صنع فيه للعبد أصلًا، فإنها اختيارية بالمقدمة، كما يشير إليه قوله: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ يفيد أنَّ للهداية الإلهية طريقًا ميسرًا للإنسان، وهو الإحسان في العمل» (٢).

وبعد بيان هذه النقاط الخمس نقول: إنَّ الرسل والأئمة عليهم السلام جميعًا يقومون بدور الهداية، ولكنَّ هداية الأنبياء من قبيل الهداية الإرائية التشريعية، بينما هداية الأئمة من قبيل الهداية التكوينية الإيصالية الأمرية.

والدليل على ذلك يبتني على ثلاث مقدمات:

١ / **المقدمة الأولى:** إنَّ منصب الإمامة أعلى من منصب الرسالة، وهذه المقدمة مفروغ عنها كما سيأتي إثباته في أبحاث لاحقة، ولازمُ هذه المقدمة أنَّ الحائز على المناصب الثلاثة – النبوة، والرسالة، والإمامة – يترقى من النبوة إلى الرسالة، ومنها إلى الإمامة.

٢ / **المقدمة الثانية:** إنَّ الرسل جميعًا يقومون بدور الهداية التشريعية؛ إذ أنَّ وظيفة الرسل – كما تقدم – هي تلقي المعارف الإلهية وإيصالها إلى الناس، ويشهد بذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا

---

(١) سورة العنكبوت: ٦٩.

(٢) تفسير الميزان: ج١٢، ص٢٤٣.

نُرسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ فَمَنْ آمَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا يَمَسُّهُمُ الْعَذَابُ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ (١).

٣ / **المقدمة الثالثة**: إنَّ الهداية المنسوبة للأئمة في موضعين من القرآن الكريم هي الهداية الأمرية، وكلُّ مَن ارتقى إلى منصب الإمامة كان هاديًا بهذا السنخ من الهداية، فإنه في موضع قد قال: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ﴾ (٢)، وقال في الآخر: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ (٣)، ويُفهم من هاتين الآيتين أنها بصدد تفسير الإمامة، وبيان حقيقة المجعول.

وقد تحدث السيد العلامة طاب ثراه عن هذه الجهة، فقال: «والذي نجده في كلامه تعالى: إنه كلما تعرض لمعنى الإمامة تَعَرَّضَ معها للهداية تَعَرُّضَ التفسير، قال تعالى في قصص إبراهيم عليه السلام: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً وَكُلًّا جَعَلْنَا صَالِحِينَ * وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾، فوصفها بالهداية وصف تعريف، ثم قيدها بالأمر، فبيّن أنَّ الإمامة ليست مطلق الهداية، بل هي الهداية التي تقع بأمر الله، وهذا الأمر هو الذي بيّن حقيقته فيقوله: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ * فَسُبْحَانَ الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾، وقوله: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾» (٤).

(١) سورة الأنعام: ٤٨ – ٤٩.

(٢) سورة الأنبياء: ٧٣.

(٣) سورة السجدة: ٢٤.

(٤) تفسير الميزان: ج١، ص٢٧٢.

وعلى ضوء هذه المقدمات يُقال: إنَّ هذه الهداية إما يُراد بها الهداية التشريعية أو التكوينية، فإن كانت الأولى هي المرادة كانت هداية الإمام هي نفسها هداية الرسول، وهذا يلغي حصول الترقي بالانتقال من منصب الرسالة إلى منصب الإمامة؛ إذ أنَّ ما حظي به الإمام - على هذا الفرض - هو نفسه ما سبق أن حصل عليه الرسول، فيتعين أن تكون الهداية الثابتة للرسول بعد ترقيه إلى منصب الإمامة غير الهداية التي كانت ثابتة له قبل الترقي، وليست هي إلا الهداية التكوينية، فثبت أنَّ الهداية الأمرية - والتي هي من مختصّات الأئمة - هي الهداية التكوينية [1].

وعليه، فإنَّ الرسل عليهم السلام يهدون الناس بالهداية التشريعية الإرائية، ومن اتبعهم واهتدى بهداهم تهيأ وعاؤه للهداية التكوينية الأمرية، فيصله حينئذ - بمقدار قابليته واستعداده - فيضها الخاص بواسطة الواسطة في الفيض، وهم الأئمة الطاهرون عليهم السلام، لما لهم من السيطرة التامة على ملكوت الموجودات.

ملاحظات على التعريف الأول:

ويمكن أن تُسجّل على مقدمات هذا الاستدلال - بعد الاعتراف بثبوت الهداية الأمرية لأئمة أهل البيت عليهم السلام - ملاحظتان:

١ / **الملاحظة الأولى:** إنَّ الاستدلال المذكور يبتني على أن يكون لسان الآيتين - اللتين تتحدثان عن هداية الأئمة - لسان التفسير والتعريف، ولم يتضح الوجه فيه، لاحتمال أن يكون لسانها لسان المدح والثناء، وبيان ما يتصف به الأئمة من الخصائص والكمالات، ومنها:

---

(١) لا يخفى أنَّ هذا التعريف من إفادات العلامة الطباطبائي رحمه الله في تفسيره (الميزان)، وقد تعرض لمضامينه في موارد متناثرة ومتفرقة من تفسيره الشريف، منها: ج١ ص٢٧٣، وج١٤ ص٣٠٤، ويستفاد أيضًا من كلمات الفقيه السبزواري رحمه الله في تفسيره (مواهب الرحمن) ج٢ ص٢٠، فلاحظ.

(الهداية بأمر الله تعالى، وفعل الخيرات، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والصبر، واليقين)، ويؤيد هذا الاحتمال تعقيب الآية على عبارة ﴿يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ بعبارة ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ﴾، فإنَّ هذه المزايا مما لا تختص بالأئمة، بل هي ثابتة حتى للرسل ﷺ أيضًا على ما تقدم، مما يعني أنَّ هذا الاحتمال إن لم يكن أظهر من الاحتمال الأول فلا أقل من مكافئته له.

وكيف كان، فإذا لم تكن الآية بصدد تفسير المجعول، فلا يثبت أنها بصدد بيان خصوصية للإمامة ليست لغيرها من المناصب الإلهية؛ إذ أنَّ المدح كما يصح أن يكون ببيان الصفات الخاصة كذلك يصح أن يكون ببيان الصفات المشتركة.

٢ / **الملاحظة الثانية**: إنَّ النصوص الروائية المفسّرة للآيتين تمنع من حمل الأمر في آيتي الإمامة على الأمر التكويني، لكونها صريحة – أو كالصريحة – في إرادة الأمر التشريعي.

ومنها: موثقة طلحة بن زيد، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال: قال: «إنَّ الأئمة في كتاب الله عزّ وجلّ إمامان، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ لا بأمر الناس، يقدمون أمر الله قبل أمرهم، وحكم الله قبل حكمهم، قال: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾ يقدّمون أمرهم قبل أمر الله، وحكمهم قبل حكم الله، ويأخذون بأهوائهم خلاف ما في كتاب الله عزّ وجلّ»(١).

وهذا النص – كما ترى – صريح أو كالصريح في إرادة الأمر التشريعي من الآيتين الكريمتين، فإنه هو الذي يقدمه الأئمة عليهم السلام على أمرهم، بينما يقدّم أئمة النار أمرهم عليه، بداهة أنَّ الأمر التكويني لله تعالى لا يمكن لأحدٍ أن يقدّم أمره عليه.

---

(١) الكافي: ج١، ص٢١٦.

ولا يُقال: إنَّ حمل مفردة الأمر في الآيتين على الأمر التشريعي – دون الأمر التكويني – يلزم منه إلغاء أفضلية منصب الإمامة على منصب الرسالة المستفادة من قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾؛ لأنَّ الأمر التشريعي على هذا سيكون مشتركًا بين منصبي الرسالة والإمامة، وهو خلاف ما ثبت من أفضلية منصب الإمامة، كما تقدمت الإشارة إليه.

لأنه يُقال: إنما يلزم ذلك لو كانت الآيتان بصدد تفسير الإمامة وبيان حقيقتها، وأنها ليست إلا الهداية بالأمر، فإنَّ حمل الأمر حينئذ على الأمر التشريعي لا يلتئم مع نكتة الترقي والتفاضل بين المنصبين، ولكن قد اتضح أنَّ ذلك محل منع ظاهر، وأنَّ الأظهر كونها بصدد المدح والثناء، فلا يلزم من حمل الأمر في الآيتين على الأمر التشريعي أي محذور في البين؛ إذ لا يناقض المدحُ بالصفة المشتركة ثبوتَ التفاضل والترقي لأحد المنصبين بصفاتٍ ومزايا أخرى.

ب – التعريف الثاني: الخلافة الإلهية المطلقة.

فالإمام هو من له الخلافة الإلهية المطلقة، وهذا التعريف قد وردَ في معتبرة المفضل بن عمر، عن الإمام الصادق عليه السلام، قال: «الإمامة خلافة الله عزّ وجلّ في أرضه» (١).

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة: ص٣٥٩. ولا مغمز في السند إلا من ناحية (جعفر بن محمد بن مالك الفزاري الكوفي)؛ لتضعيف ابن الغضائري له، والحق – مضافًا لعدم ثبوت نسبة كتاب الرجال لابن الغضائري – أنَّ تضعيفه لا يقاوم توثيق الشيخ الطوسي رحمه الله للرجل، وتمريضه للقول بضعفه، على أنه ممن كثرت رواية الثقات الأثبات عنه – كأبي غالب الرازي، ومحمد بن همام أبي علي الإسكافي، ومحمد بن يحيى العطّار، وسعد بن عبد الله الأشعري، وعبد الله بن جعفر الحميري، والحسين بن علي بن سفيان البزوفري – ولا تجتمع رواية جميع هؤلاء وأضرابهم عن رجل ثابت الضعف، كما أنَّ الشيخ أبا القاسم الكوفي رحمه الله قد صرّح بوثاقته في كتاب (الاستغاثة في بدع الثلاثة)، حيث قال: «حدّثنا جماعة من مشايخنا الثقات، منهم جعفر بن محمّد بن مالك الكوفي».

كما وردَ في رواية طويلةٍ عن الإمام الرضا عليه السلام، تحدث فيها عن الإمامة حديثًا مفصلًا، فكان في جملة ما قاله قوله عليه السلام: «إن الإمامة خلافة الله» (١).

أضواء على التعريف:

والظاهر أنَّ هذا التعريف - الوارد في لسان المعصوم عليه السلام - من باب تفسير اللازم بالملزوم، ويتضح المقصود منه ببيان ثلاث نقاط مهمة:

١ / النقطة الأولى: معنى الخلافة لغةً وعرفًا.

قال الخليل بن أحمد الفراهيدي رحمه الله: «والخَلَفُ: الخليفة بمنزلة مال يذهب فيُخْلِفُ الله خَلَفًا، ووالد يموت فيكون ابنه خَلَفًا له، أي: خليفة فيقوم مقامه.. والخَلِيفَةُ: مَن استُخلف مكان مَن قبله، ويقوم مقامه» (٢).

وقال ابن فارس في المقاييس: «"خلف" الخاء واللام والفاء أصول ثلاثة، أحدها: أن يجيء شيء بعد شيء يقوم مقامه.. الخلافة، وإنما سميت خلافة لأنَّ الثاني يجيء بعد الأول

(١) الكافي: ج١، ص٢٠٠. وقد اهتمَّ المحدثون بنقل هذه الرواية في مجاميعهم بطرقٍ مختلفة، فنقلها ثقة الإسلام الكليني في الكافي، والشيخ الصدوق في كلٍ من عيون أخبار الرضا وكمال الدين ومعاني الأخبار، وابن شعبة الحراني في تحف العقول، والنعماني في الغيبة، والشيخ الطبرسي في الاحتجاج، وهي وإن كانت معلولة سندًا بجهالة مَن تنتهي إليه جميع طرقها، وهو (عبد العزيز بن مسلم) - لعدم ذكره في شيء من كتب الرجال سوى كتاب الرجال للشيخ الطوسي رحمه الله، ولم يزد فيه على أكثر من كونه من أصحاب الإمام الرضا عليه السلام - إلا أنَّ مطابقة مضامين الرواية للأخبار المعتبرة، واهتمام جلّ المحدثّين بنقلها، مما يجعلها بمنأى عن الغمز والوهن، ولعله لأجل ذلك قد وصفها المحقق الخوئي قدس سره في (معجم رجال الحديث: ١١ / ٣٩) بالرواية الشريفة، حيث قال: «وروى هو عن الرضا عليه السلام رواية مبسوطة شريفة فيها بيان مقام الإمام عليه السلام، وأن منزلة الإمامة منزلة الأنبياء، وأنها خلافة الله وخلافة الرسول صلى الله عليه وآله ومقام أمير المؤمنين عليه السلام وميراث الحسن والحسين عليهما السلام، وفيها الاستدلال بالآيات على انحصار الإمامة في المعصومين سلام الله عليهم أجمعين».

(٢) كتاب العين: ج٤، ص٢٦٦.

قائمًا مقامه.. ويقولون في الدعاء: خلف الله عليك، أي: كان الله تعالى الخليفة عليك لمن فقدت من أب أو حميم.. وأخلف الله لك، أي: عوضك من الشيء الذاهب ما يكون يقوم بعده ويخلفه»(١).

وهذا المعنى اللغوي للخلافة هو نفسه المعنى الجاري في الاستعمالات العرفية، ولذا حين يموت شخص وله عدة من الأولاد، أو أستاذ وله عدة من التلاميذ، يُطلق عنوان (الخليفة) على مَن يقوم مقام والده من الأولاد، ومَن يقوم مقام أستاذه من التلامذة، ولا يتحقق ذلك إلا فيما لو كان الخليفة حائزًا على صفات المُستَخلَف، ليكون قائمًا مقامه، فيتحقق عنوان (الخلافة)، ويصدق عليه عنوان (الخليفة).

٢ / النقطة الثانية: معنى الخلافة الإلهية.

على ضوء ما تقدم يتضح معنى العنوان التركيبي الإضافي (خلافة الله)، ولكن حتى يتسنى فهمه بنحوٍ تحليلي نقول: إنَّ هذا العنوان يقتضي وجود ثلاثة أطراف:

- **الأول:** المُستَخلِف، وهو الله تعالى.
- **الثاني:** الخليفة، وهو الإمام عليه السلام.
- **الثالث:** الخلافة، وهي العلاقة القائمة بين المُستَخلِف – بما هو مُستخلِف – والخليفة، والتي أوضحنا أنها: قيامه مقامه وتمثيله له.

ولكي نضع النقاط على الحروف، ونطبّق الكبرى على صغراها، نحتاج بيان التالي:

---

(١) مقاييس اللغة: ج٢، ص٢١٠.

- **أولًا**: أنَّ الله ﷻ هو مَن له الأسماء الحسنى، وهو المتصف بالصفات العليا الجمالية والجلالية، وهو المنزه في نفسه عن كل نقص، والمقدس في فعله عن كل شر.

- **وثانيًا**: إنَّ الخليفة – على ضوء ما تقدم – لا يكون خليفةً إلا إذا كان حاكيًا للمستخلف في جميع شؤنه الوجودية وآثاره وأحكامه وتدابيره بما هو مُستخلِف.

- **وثالثًا**: إنَّ (خلافة الله تعالى) – على ضوء ما تقدم – تكون بمعنى أنَّ الإمام عليه السلام هو مجلى صفات الله ﷻ وأسمائه الجمالية والجلالية، فعلمه يحكي علمه، وحكمته تحكي حكمته، وقدرته تحكي قدرته، وحلمه يحكي حلمه، ورحمته تحكي رحمته، وحاكميته تحكي حاكميته، وهكذا.

ويتضح مما عرضناه ثلاثة أمور:

الأمر الأول: إنَّ كون (الإمامة): (خلافة الله ﷻ) تعني تمثيل الإمام لله تعالى في أسمائه وصفاته، وحكايته عن شؤونه وكمالاته، وليس ذلك لعجزٍ في المُستخلِف أو غيابه – كما في سائر موارد الاستخلاف – وإنما هو دور وجودي اقتضته الخلقة النورية.

الأمر الثاني: إنَّ لازم كون الإمام حاكيًا عن صفات الله تعالى وكمالاته هو أن يكون القدوة لغيره مهما ارتقى شأنه وعلت رتبته، وهو مَن تجب متابعته في جميع شؤونه، وأقواله وأفعاله، وحركاته وسكناته، وأخلاقه وملكاته، وهذا هو معنى (الإمام)، فإنه مأخوذ من مادة (أَمَّ يؤُمُّ)، وباعتبار لزوم متابعته والائتمام به سُمّيَ إمامًا، ومن هنا يتضح ما عنيناه بقولنا سابقًا: إنَّ تفسير الإمامة بالخلافة الإلهية المطلق إنما هو من قبيل تفسير اللازم بالملزوم.

الأمر الثالث: إنَّ الحاكمية هي إحدى الصفات الإلهية، وإذا كانت الإمامة تعني حكاية الإمام عن جميع الصفات والكمالات الإلهية، فهذا يعني أنَّ الإمامة السياسية والحاكمية ما هي إلا بُعْد من أبعاد الإمامة الإلهية، وجزء صغير من رحابها الواسعة، وليست مساوقة لها، كما توهمت ذلك مدرسة أهل الخلاف ومَن تأثر بها، وهذه نقطة جوهرية فارقة في أبحاث الإمامة ينبغي أن لا يُغفل عنها.

٣ / النقطة الثالثة: مدلول إطلاق الخلافة.

من الملفت جدًا في تعريف الإمامة المتقدم: أنَّ الإمامين الصادق والرضا عليهما السلام حينما عرّفا الإمامة بأنها: (خلافة الله تعالى) لم يذكرا جهة الاستخلاف ولا متعلق الخلافة، وهذا يقتضي ظهور الخلافة في كون الإمام عليه السلام خليفة لله تعالى شأنه في مختلف الشؤون وكافة الأمور، كما أنَّ خلافته لا تختص ببعض دون بعض، بل هو خليفة على الجميع.

وهذا المعنى هو ما اختصره الدعاء الرجبي الوارد عن الناحية المقدسة (أرواحنا لصاحبها الفداء)، حيث قال: «لا فرق بينك وبينهم إلا أنهم عبادك وخلقك» [(١)]، فإنَّ هذه الفقرة الشريفة على اختصارها قد اختزلت كل المعاني المتقدمة على سعتها.

ومن ذلك ظهر: أنَّ معنى منصب الإمامة – الذي ترقى إليه بعض الأنبياء والرسل عليهم السلام في منتهى قوس الصعود – هو الخلافة الإلهية بالمعنى المتقدم، وهو ما قد يُعبّر عنه في اصطلاحات بعض العلوم الدينية بـ (مقام الإنسان الكامل).

(١) مصباح المتهجد: ص٨٠٣.

وحتى لا يبقى شيء من الإجمال نقول: إنَّ النبوة لا تقتضي أكثر من كون النبي أكمل أهل زمانه، وذا اتصال غيبي مع الله ﷻ، ليبلّغ ما أنبأه الله به إلى قومه، وأما الرسالة فتزيد عليها بتكليف الله تعالى للرسول أن يقوم بتبليغ رسالة خاصة عنه لمجتمع محدد أو لأمة معينة، ومتى ما أقام الحجّة عليهم ولم يؤمنوا استحقوا نزول العذاب، ولا يقتضي هذا المنصب سوى زيادة بعض الكمالات التي تقتضيها وظيفته الإلهية، كتزويده بالقدرة التكوينية والآيات البينات التي يثبت من خلالها اتصاله بالمُرسِل، وأما الإمامة فهي الارتقاء إلى درجة الخلافة الإلهية، بحيث يكون الإمام حاكيًا عن الله تعالى كمالاته وصفاته وشؤونه بنحوٍ مطلق، مع فارق الذاتية والاستقلال، فيكون له بذلك ما ليس للرسل والأنبياء ممن لم يرتقوا إلى هذه الرتبة، فلا يُقاس علمهم إلى علمه، ولا ولايتهم إلى ولايته، ولا عصمتهم إلى عصمته، وهكذا.

وهذا ما يجعله إمام الأولين والآخرين وقائدهم وزعيمهم وصاحب السيادة عليهم؛ إذ أنّه أشرفهم، وأفضلهم، وأكملهم، وأعلمهم، وأحكمهم، وأحلمهم، وأقدرهم، وأشجعهم، وأكرمهم، وأزكاهم، وأنقاهم، وأقواهم، وأرضاهم، وأقضاهم، وأجمعهم للفضائل والخصائص والكمالات، وأحكاهم للشؤون الإلهية والصفات.

كلمةُ الختام:

وبما ذكرناه في النقاط الثلاث يكون الفارق – بحسب اللحاظين المتقدمين – قد ظهر جليًّا بين العناوين الثلاثة.

- خلافًا لما أفاده شيخنا العلامة المجلسي ﵀ بقوله: «ولا تصل عقولنا إلى فرق بين النبوة والإمامة»[1].

---

(١) بحار الأنوار: ج٢٦، ص٨٢، مرآة العقول: ج٢، ص٢٩٠.

- وما أفاده جدنا الأكبر العلامة الشيخ عبد الله آل عمران عليه السلام – من علماء القرن الثاني عشر الهجري – بقوله: «والولاية بهذا المعنى ترادف الإمامة التي هي خلافة النبوة، والتي لا فرق بينها وبينها إلا في تلقي الوحي الإلهي» (١)، وقوله: «الإمامة والنبوة حقيقة واحدة بالذات، متغايرة بالاعتبار» (٢).
- وما أفاده السيد الفقيه الشفتي عليه السلام بقوله: «ولا يقدح في ذلك صدقها على أولي العزم من الأنبياء، لأنَّ فيهم مرتبة الإمامة كما عرفت، إلا أنَّ الامتياز إنما هو بالحيثية، فمن حيث أنه مبلغ الأحكام من الله بلا واسطة غيره من أفراد الإنسان نبيٌّ ورسول، وما عليه إلا البلاغ، ومن حيث كونه قيّمًا على العباد إمام» (٣).

فقد ظهر أنَّ الفارق بين المنصبين مما يمكن أن تصل إليه العقول بمعونة النصوص الشريفة، كما اتضح أنَّ الفارق بينهما فارق ذاتي جوهري، وليس مجرد فارق اعتباري أو حيثي.

---

(١) الهداية في إثبات الإمامة والولاية: ص١٥٠.

(٢) الهداية في إثبات الإمامة والولاية: ص٢٠٦.

(٣) الإمامة: ص٢٣.

البحث الرابع: أفضلية منصب الإمامة على منصبي النبوة والرسالة

توطئة هامة:

مما يجدر التنبّه له والالتفات إليه في بداية هذا البحث: أنَّ هاهنا مسألتين ينبغي التمييز وعدم الخلط بينهما:

المسألة الأولى: التفاضل بين المناصب الإلهية الثلاثة، وهي: منصب النبوة ومنصب الرسالة ومنصب الإمامة.

المسألة الثانية: التفاضل بين شخوص الأئمة عليهم السلام وشخوص الأنبياء والرسل عليهم السلام.

وكلامنا في هذا البحث ليس ناظرًا للمسألة الثانية، وإنما هو ناظر للمسألة الأولى فقط.

وإذا عرفتَ ذلك، فإنَّ الذي نجنح إليه في هذه المسألة هو أفضلية منصب الإمامة على كلٍ من منصبي النبوة والرسالة، ولنا أن نستدل على ذلك بنوعين من الأدلة:

١ / النوع الأول: الأدلة القرآنية.

وأهم ما يمكن الاستدلال به في المقام هو قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ (١)، بتقريب: أنّ

(١) سورة البقرة: ١٢٧.

هذه الآية الكريمة تتحدّث عن قضيّة إعطاء نبيّ الله إبراهيم عليه السلام منصب الإمامة، وهي تشتمل على عدّة قرائن تؤكّد وقوع هذه القضيّة في أواخر عمر نبيّ الله إبراهيم عليه السلام، أي: بعد تلبّسه بعنوان النبوّة والرسالة، ممّا يؤكّد أنّ آخر رتبة قد شرّف الله به نبيّه إبراهيم عليه السلام هي: رتبة الإمامة، وهذا يعني بالضرورة كونها أعلى ممّا سبقها من المراتب، كالنبوّة والرسالة؛ إذ لا معنى لتشريف الله تعالى لنبيّه عليه السلام في أواخر عمره برتبة هي أدنى شرفًا وفضلًا من غيرها من المراتب التي سبق وأن حصل عليها، فإنّ ذلك خلف التشريف، ممّا يحتّم كون رتبة الإمامة هي سيّدة المراتب، وأعلاها شأنًا وفضيلة.

والقرائن الدالّة على وقوع هذه القضيّة في أواخر عمر نبيّ الله إبراهيم عليه السلام عبارة عن ثلاث قرائن، وقبل بيانها لا بدَّ من الفراغ عن مقدمة مهمة، وهي: أنَّ (جاعل) صيغة اسم فاعل، ومن المقرّر في الأدبيات: أنَّ اسم الفاعل لا يعمل إذا كان دالًا على الماضي ولا يأخذ مفعولًا، بينما هو في الآية قد عمل وأخذ مفعولًا – وهو: (إمامًا) – وهذا يقتضي بالضرورة أنه سيكون بمعنى الحال أو الاستقبال، فيكون بمعنى سأجعلك، وعليه فإنَّ هذه الآية تتحدث عن مرحلة جديدة من مراحل حياة النبي إبراهيم عليه السلام، وليست ناظرة لمراحل حياته المتقدمة، ومن هنا فلن يمكن تفسير (الإمامة) في الآية الشريفة بـ (النبوة) أو (الرسالة)؛ لأنهما مما سبق جعلهما له، فلا يصح جعلهما من جديد.

وإذا فرغنا من ذلك، فإنَّ القرائن الثلاث التي أشرنا إليها هي:

أ/ **القرينة الأولى**: أنّ الآية الشريفة صريحة في أنّ وقوع هذا التشريف كان بعد تجاوز نبيّ الله إبراهيم عليه السلام لمرحلة الابتلاء: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾، ولا ريب في أنّ هذه المرحلة من عمره الشريف كانت متزامنة مع نبوّته ورسالته،

ومن جملة شواهدها وما يدلّ عليها قضيّة ذبحه لولده إسماعيل عليه السلام، حيث عبّر عنها القرآن بـ(الْبَلاَءُ الْمُبِينُ)، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قَالَ يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانظُرْ مَاذَا تَرَى قَالَ يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللهُ مِنَ الصَّابِرِينَ * فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ * وَنَادَيْنَاهُ أَن يَا إِبْرَاهِيمُ * قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ * إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْبَلاَءُ الْمُبِينُ﴾ (١)، ولا شك ولا ريب في أنّ هذا الابتلاء كان أوان نبوته، بشهادة تلقيه للوحي الإلهي.

وبما أنّ جعل الإمامة كان بعد تجاوز إبراهيم عليه السلام لمرحلة الابتلاءات هذه – والتي كانت متزامنة مع نبوّته ورسالته – فهذا يعني أنّ الإمامة مرتبة متأخرة عنهما.

ب/ **القرينة الثانية**: إنّ نفس مخاطبته بقوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ قرينة أخرى على كونه قد سبقت نبوته؛ إذ أنّ الوحي السماوي لا يتمّ إلا لسفيرٍ متصلٍ بالسماء، وإذا كان إبراهيم عليه السلام نبيًّا قبل مخاطبته بهذا الخطاب، فهذا يعني أنّ المنصب المجعول له في هذه المرحلة ليس هو منصب النبوة، وإنما هو منصب جديد، قد أُوتيه بعد المنصب السابق، فتأمل.

ج/ **القرينة الثالثة**: قوله عليه السلام في الآية الشريفة: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾، فإنّه ظاهر في وجود الذرّيّة لديه، ووجود الذريّة لديه إنّما كان في مرحلة متقدّمة من عمره الشريف، كما هو صريح القرآن الكريم: ﴿الْحَمْدُ للهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ (٢)، ووجه ظهوره في وجود الذرّيّة لديه عليه السلام أنّه في بداية الأمر لم يكن معتقدًا بأنّه سيرزق ذريّة تخلفه، كما يرشد إلى ذلك القرآن الكريم في قوله: ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ *

---

(١) سورة الصافّات: ١٠٢ ـ ١٠٦.

(٢) سورة إبراهيم: ٣٩.

إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلاَمًا قَالَ إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ * قَالُوا لاَ تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلاَم عَلِيم * قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَى أَن مَّسَّنِيَ الْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ * قَالُوا بَشَّرْنَاكَ بِالْحَقِّ فَلاَ تَكُن مِّنَ الْقَانِطِينَ﴾ (١)، بينما ظاهر كلامه ﷺ في الآية السابقة اعتقاده بوجود الذرّيّة لديه؛ إذ لو كان على اعتقاده السابق لم يطلب الإمامة لذريته، وكما يقول علّامة المفسّرين السيد الطباطبائي رحمه الله: «وقوله: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾ بعد قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ قول مَن يعتقد لنفسه ذرّيّة، وكيف يسع مَن له أدنى دربة بأدب الكلام – وخاصّة مثل إبراهيم الخليل – في خطابٍ يخاطب به ربّه الجليل أن يتفوّه بما لا علم له به؟ ولو كان ذلك لكان من الواجب أن يقول: ومن ذرّيّتي إن رزقتني ذرّيّة، أو ما يؤدّي هذا المعنى» (٢).

والمتحصّل من مجموع ما ذكرناه: أنّ منصب الإمامة قد أُوتيه نبي الله إبراهيم ﷺ في أواخر حياته بعد إيتائه منصب النبوة والرسالة، وبما أنه منصب تشريفي قد أُعطي لإبراهيم ﷺ إزاء صبره على الابتلاءات الإلهية، ويقينه بربه تعالى، فهذا يقتضي بالضرورة أن يكون أعلى رتبةً من المنصبين السابقين، كما هو ظاهر.

٢ / النوع الثاني: الأدلة الروائية.

وهي عبارة عن عدّة من الروايات الشريفة، وهي صريحة – أو كالصريحة – في كون مرتبة الإمامة أعلى من مرتبة النبوّة، وأنها آخر المراحل والمراتب التي يطويها النبيّ أو الرسول في حركة سيره التكاملي، ممّا يعني بالضرورة كونها أعلى المراتب وأشرفها وأفضلها، وإليكها:

---

(١) سورة الحجر: ٥١ ـ ٥٥.

(٢) الميزان في تفسير القرآن: ج١، ص٢٦٧.

أ/ الرواية الأولى: رواية الشيخ الصدوق، بإسناده عن الإمام الرضا عليه السلام - في حديث طويل - قال عليه السلام: «إنّ الإمامة خصّ الله عزّ وجلّ بها إبراهيم الخليل (صلوات الله عليه وآله) بعد النبوّة والخلّة، مرتبة ثالثة، وفضيلة شرّفه بها، وأشاد بها ذكره، فقال عزّ وجلّ: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾، فقال الخليل عليه السلام سرورًا بها: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾؟ قَالَ الله عزّ وجلّ: ﴿لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾» [1].

ب/ الرواية الثانية: رواية الشيخ الكليني طاب ثراه بسنده عن زيد الشحّام، قال: سمعتُ أبا عبد الله عليه السلام يقول: «إنّ الله تبارك وتعالى اتّخذ إبراهيم عبدًا قبل أن يتّخذه نبيًّا، وأنّ الله اتّخذه نبيًّا قبل أن يتّخذه رسولًا، وأنّ الله اتّخذه رسولًا قبل أن يتّخذه خليلًا، وأنّ الله اتّخذه خليلًا قبل أن يجعله إمامًا، فلمّا جمع له الأشياء قال: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾، قال: فمن عظمها في عين إبراهيم قال: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾؟ قال: ﴿لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾» [2].

ج/ الرواية الثالثة: رواية جابر عن أبي جعفر عليه السلام، قال: سمعته يقول: «إنّ الله اتّخذ إبراهيم عليه السلام عبدًا قبل أن يتّخذه نبيًّا، واتّخذه نبيًّا قبل أن يتّخذه رسولًا، واتّخذه رسولًا قبل أن يتّخذه خليلًا، واتّخذه خليلًا قبل أن يتّخذه إمامًا، فلمّا جمع له هذه الأشياء وقبض يده، قال له: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾، فمن عظمها في عين إبراهيم قال: يا ربّ، ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾؟ قال: ﴿لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾» [3].

---

(١) الأمالي: ٧٧٤، عيون أخبار الرضا عليه السلام: ١ / ١٩٦، كمال الدين وتمام النعمة: ٦٧٦، معاني الأخبار: ٩٧، وتقدم الكلام حول سندها في البحث السابق.

(٢) الكافي: ج١، ص١٧٥.

(٣) الكافي: ج١، ص١٧٥.

د/ **الرواية الرابعة**: معتبرة هشام بن سالم، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «الأنبياء والمرسلون على أربع طبقات:

أ – فنبي منبأ في نفسه لا يعدو غيرها.

ب – ونبي يرى في النوم ويسمع الصوت ولا يعاينه في اليقظة، ولم يُبعث إلى أحد، وعليه إمام، مثل ما كان إبراهيم على لوط عليهما السلام.

ج – ونبي يرى في منامه ويسمع الصوت ويعاين الملك، وقد أُرسل إلى طائفة قلوا أو كثروا، كيونس، قال الله ليونس عليه السلام: ﴿وَأَرسَلناهُ إِلى مِائَةِ أَلفٍ أَو يَزيدونَ﴾، قال: يزيدون: ثلاثين ألفًا، وعليه إمام.

د – والذي يرى في نومه ويسمع الصوت ويعاين في اليقظة، وهو إمام مثل أولي العزم، وقد كان إبراهيم عليه السلام نبيًا وليس بإمام، حتى قال الله: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ فقال الله: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾، مَن عبد صنمًا أو وثنًا لا يكون إمامًا» (١).

والمتحصّل من مجموع هذه الأخبار: أنَّ الإمامة أعلى رتبة من النبوة والرسالة، وقد عرفت أنَّ فيها ما هو معتبر السند، وعلى فرض المناقشة في أسانيدها، فإنَّ موافقتها للقرآن الكريم كافية لاعتبارها.

---

(١) الكافي: ج١، ص١٧٤.

البحث الخامس: الإمامة الإلهية منصب إلهي

وهنا مبحثان:

١/ المبحث الكبروي: أقسام المناصب والفرق بينها.

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: أقسام المناصب.

المناصب على قسمين:

أ- القسم الأول: المناصب الوضعية، وهي: المناصب الخاضعة للتواضع البشري والاعتبار العقلائي، ومن أمثلتها: الملك ورئاسة الدولة والوزارة وما شاكلها.

ب- القسم الثاني: المناصب الإلهية، وهي على نحوين:

النحو الأول: المناصب إلهية الجعل والتطبيق.

من قبيل منصب النبوة، فهو من المناصب الإلهية التي يكون جعلها وتطبيقها من قبل المولى ﷻ، أي: أنَّ الله ﷻ يتولى تطبيق المنصب على أشخاص معيّنين بأسمائهم، محددين بخصوصياتهم ومشخّصاتهم.

وهكذا الحال في منصب الإمامة، فكما جعل الله منصب الإمامة وطبّقه على إبراهيم النبي عليه السلام، كذلك نصّ المولى تبارك وتعالى على منصب الإمامة في هذه الأمة، وجعله محصورًا في اثني عشر إمامًا، أولهم أمير المؤمنين عليه السلام وآخرهم الإمام المهدي عجل الله فرجه، ولذلك يُقال: إنَّ منصب الإمامة إلهي الجعل والتطبيق، وسيأتي البرهان على ذلك في الجهة الصغروية.

النحو الثاني: المناصب إلهية الجعل بشرية التطبيق.

من قبيل منصب المرجعية الدينية، فإنّه منصب إلهي مجعول بجعل الله تبارك وتعالى، والحجة في ذلك هو: أنّ الأصل عدم أحقية أحد من البشر بالتشريع والتحليل والتحريم؛ إذ هو حق منحصر بالله تبارك وتعالى، لأنه مالك البشر، وخالقهم، ومكوّنهم، ويشير إلى الانحصار قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ (١)، بل تشير بعض الآيات القرآنية إلى أنَّ التشريع ممنوع حتى على الأنبياء، بل حتى على أفضل الأنبياء صلى الله عليه وآله، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ * لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ * ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾ (٢).

غير أنَّ حق التشريع قد فُوّض من قبل الله تبارك وتعالى إلى ثلاثة أصناف من الخلق:

الصنف الأول: الأنبياء والمرسلون.

الصنف الثاني: المعصومون، كالزهراء وأئمة أهل البيت عليهم السلام.

---

(١) سورة النحل: ١١٦.

(٢) سورة الحاقة: ٤٤ - ٤٦.

ولولا تفويضه ﷺ لهم صلاحية التشريع والتقنين لما ثبت ذلك لهم، وبعد إعطائهم ﷺ صلاحية التشريع جاز لهم التحليل والتحريم طبقًا لما أولاهم الله تعالى من العلم، وأطلعهم عليه من المصالح والمفاسد الواقعية.

الصنف الثالث: الفقهاء ومراجع الدين، وهذا هو الصنف الذي فُوّض له التشريع من قبل المعصومين ﷺ بأمر منه ﷺ، فإن أهل البيت ﷺ قد جعلوا لهؤلاء منصب المرجعية الدينية، وقد دلّت على ذلك الأدلة المذكورة في محلها، من قبيل ما ورد عن الإمام العسكري عليه السلام: «فأما من كان من الفقهاء صائنًا لنفسه، حافظًا لدينه، مخالفًا على هواه، مطيعًا لأمر مولاه، فللعوام أن يقلّدوه» (١)، ولولا أنَّ الله تعالى قد جعل هذا المنصب للعلماء والفقهاء لما حقّ لأحدهم أن يتصدّر هذا المنصب.

تنبيهٌ مهمٌّ:

والذي يجدر الالتفات إليه هو أنَّ مرادنا من تفويض التشريع إلى الفقهاء ليس أحقيتهم بالتشريع في قبال تشريع المعصوم عليه السلام، بل مرادنا أنّ الشارع قد أجاز لهم نسبة ما يستنبطونه من الأحكام – من الأدلة الشرعية المعتبرة، وبالشرائط التي أقرّها الشارع لصناعة الفتوى – إلى الشريعة المقدسة.

ومن ذلك يظهر أنَّ حيثيّة الجعل متوفرة في منصب المرجعية الدينية، ولكن تطبيقها بيد الناس، لأنَّ الله تعالى لم يحدد المرجعية الدينية في أسماء معينة، ولم يطبق هذا المنصب على أفراد مشخّصين بأسمائهم - كما في منصبي النبوة والإمامة -، وإنما جعل شروطًا للمرجع الديني،

---

(١) وسائل الشيعة: ج٢٧، ص١٣١.

متى ما توفّرت في رجل كان أهلًا للمرجعية الدينية، ويكون تطبيق شروط الشارع المقدس على المصاديق في الخارج من قبل البشر القادرين على التطبيق [١].

المسألة الثانية: الفرق بين المناصب الإلهية والوضعية.

ومحصّل ما يمكن قوله في بيان الفرق بين المنصبين الإلهي والوضعي أنّه ينبثق من جهتين:

الجهة الأولى: جهة الجعل.

فإنَّ المناصب الوضعية مجعولة بالجعل البشري، وأما المناصب الإلهية - كالنبوة والرسالة - فهي مناصب مجعولة بالجعل الإلهي التشريعي، وليست من جعل البشر. وعند الرجوع إلى آيات القرآن الكريم نجدها تؤكد على أن هذه المناصب مجعولة من قبله تعالى، وإليك بعضها:

الآية الأولى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَارُونَ وَزِيرًا﴾ [٢]، فالذي آتى نبي الله موسى عليه السلام الكتاب هو الله تبارك وتعالى، وكذلك من أعطى الوزارة والوصاية لهارون عليه السلام هو الله عز وجل، وبما أنَّ الله تبارك وتعالى هو الجاعل فهي مناصب إلهية لا وضعية بشرية.

الآية الثانية: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ﴾ [٣]، ومفاد الآية أن الله تبارك وتعالى هو الذي أعطى وجعل النبوة والكتاب في ذرية نبي الله إبراهيم عليه السلام، وقد نسبَ الله جعلها إلى نفسه.

---

(١) وقد تناولنا مسألة (المرجعية الدينية) بالتفصيل في كتابنا (المرجعية الدينية مشروع السماء في زمن الغيبة).

(٢) سورة الفرقان: ٣٥.

(٣) سورة العنكبوت: ٢٧.

الآية الثالثة: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ﴾ (١)، وهذه الآية الكريمة تبين أيضًا أنَّ الله ﷻ هو الذي جعل واختارَ من البشر أئمة يهدون بأمره.

ومن هنا تولّدت عقيدة الشيعة في أنَّ الإمامة منصبٌ إلهيٌّ جعليٌّ بالجعل التشريعي، بل والتكويني أيضًا، وليست منصبًا قابلًا للانتخاب والاختيار؛ إذ أنَّ النكتة التي على أساسها تقرّر أنَّ النبوة منصبٌ إلهيٌّ، هي نفسها متوفرة في الإمامة أيضًا، ووحدةُ النكتة في النبوة والإمامة تقتضي أن تكون الإمامة هي الأخرى منصبًا إلهيًا.

وبعبارة أخرى: إنَّ النكتة في كون النبوة منصبًا إلهيًا هي: أنَّ الله ﷻ في كتابه الكريم قد نص على أنَّ النبوة من جعله حين نسبَ جعلها إليه في غير موضع، وبما أنَّ نفس النكتة متوفرة أيضًا في مسألة الإمامة؛ لقول القرآن الكريم: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ﴾، وفي آية أخرى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ (٢)، فهذا يعني أنَّ القرآن الكريم عندما تحدث عن الإمامة جعلها على وزان النبوة في الجعل والاصطفاء، ومن خلال ما تقدم من آيات القرآن تبين أنه لا فرق بينهما، فكما أنَّ النبوة مجعولةٌ من قبل الله تعالى، كذلك الإمامة مجعولةٌ من قبل الله تعالى.

---

(١) سورة الأنبياء: ٧٣.

(٢) سورة السجدة: ٢٤.

الجهة الثانية: اختلاف المناصب باختلاف الاعتبارات.

فالمناصب الوضعية - من قبيل الملك والرئاسة - تتغير تبعًا لتغيّر الاعتبارات، فالملك مثلًا قد يكون لشخص يومًا ولكنه ينزع منه يومًا آخر، فاليوم هو رئيس الدولة، ولكن بمجرد أن ينقلب الشعب عليه ويرفض رئاسته تزول رئاسته وتتغيّر تبعًا لتغيّر الاعتبارات، مما يعني أنَّ المناصب الوضعية تتغير تبعًا لتغيّر الاعتبارات.

وأما المناصب الإلهية - من قبيل النبوة والرسالة والإمامة - فإنها لا تتغير وإن تغيّرت اعتبارات الناس، وعن ذلك تحدث الإمام الرضا عليه السلام في حديثٍ طويلٍ له عن الإمامة، وسوف ننقله بطوله لشرافته وأهميته، ثم نبيّن محل الشاهد منه، والحديث هو ما رواه عنه عبد العزيز بن مسلم بقوله:

«كنا مع الرضا عليه السلام بمرو، فاجتمعنا في الجامع يوم الجمعة في بدء مقدمنا، فأداروا أمر الإمامة، وذكروا كثرة اختلاف الناس فيها، فدخلت على سيدي عليه السلام فأعلمته خوض الناس فيه، فتبسم عليه السلام ثم قال: يا عبد العزيز، جهل القوم وخدعوا عن آرائهم، إنَّ الله عز وجل لم يقبض نبيه صلى الله عليه وآله حتى أكمل له الدين، وأنزل عليه القرآن فيه تبيان كل شيء، بَيَّنَ فيه الحلال والحرام، والحدود والأحكام، وجميع ما يحتاج إليه الناس كملًا، فقال عز وجل: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾، وأنزل في حجة الوداع وهي آخر عمره صلى الله عليه وآله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾، وأمر الإمامة من تمام الدين، ولم يمض صلى الله عليه وآله حتى بيّن لأمته معالم دينهم وأوضح لهم سبيلهم وتركهم على قصد سبيل الحق، وأقام لهم عليًا عليه السلام علمًا وإمام وما ترك [لهم] شيئًا يحتاج إليه الأمة إلا بيّنه، فمن زعم أن الله عز وجل لم يكمل دينه فقد ردّ كتاب الله، ومن ردّ كتاب الله فهو كافر به.

هل يعرفون قدر الإمامة ومحلها من الأمة فيجوز فيها اختيارهم؟! إنَّ الإمامة أجل قدرًا وأعظم شأنًا وأعلا مكانًا وأمنع جانبًا وأبعد غورًا من أن يبلغها الناس بعقولهم، أو ينالوها بآرائهم، أو يقيموا إمامًا باختيارهم.

إنَّ الإمامة خصّ الله عَجَلَ بها إبراهيم الخليل عليه السلام بعد النبوة والخلة مرتبة ثالثة، وفضيلة شرفه بها وأشاد بها ذكره، فقال: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾، فقال الخليل عليه السلام سرورًا بها: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾، قال الله تبارك وتعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾، فأبطلت هذه الآية إمامة كل ظالم إلى يوم القيامة وصارت في الصفوة، ثم أكرمه الله تعالى بأن جعلها في ذريته أهل الصفوة والطهارة فقال: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً وَكُلًّا جَعَلْنَا صَالِحِينَ * وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ﴾.

فلم تزل في ذريته يرثها بعض عن بعض قرنًا فقرنًا حتى ورثها الله تعالى النبي صلى الله عليه وآله، فقال جل وتعالى: ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ فكانت له خاصة، فقلّدها صلى الله عليه وآله عليًا عليه السلام بأمر الله تعالى على رسم ما فرض الله، فصارت في ذريته الأصفياء الذين آتاهم الله العلم والإيمان، بقوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَالْإِيمَانَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثِ فَهَذَا يَوْمُ الْبَعْثِ﴾ فهي في ولد علي عليه السلام خاصة إلى يوم القيامة، إذ لا نبي بعد محمد صلى الله عليه وآله، فمن أين يختار هؤلاء الجهال؟!

إن الإمامة هي منزلة الأنبياء، وإرث الأوصياء، إنَّ الإمامة خلافة الله وخلافة الرسول صلى الله عليه وآله ومقام أمير المؤمنين عليه السلام وميراث الحسن والحسين عليهما السلام، إن الإمامة زمام الدين، ونظام المسلمين، وصلاح الدنيا وعز المؤمنين، إن الإمامة أس الإسلام النامي، وفرعه السامي، بالإمام

تمام الصلاة والزكاة والصيام والحج والجهاد، وتوفير الفيء والصدقات، وإمضاء الحدود والأحكام، ومنع الثغور والأطراف.

الإمام يحل حلال الله، ويحرم حرام الله، ويقيم حدود الله، ويذب عن دين الله، ويدعو إلى سبيل ربه بالحكمة، والموعظة الحسنة، والحجة البالغة. الإمام كالشمس الطالعة المجللة بنورها للعالم وهي في الأفق بحيث لا تنالها الأيدي والأبصار.

الإمام البدر المنير، والسراج الزاهر، والنور الساطع، والنجم الهادي في غياهب الدجى وأجواز البلدان والقفار، ولجج البحار، الإمام الماء العذب على الظماء والدال على الهدى، والمنجي من الردى، الإمام النار على اليفاع، الحار لمن اصطلى به والدليل في المهالك، من فارقه فهالك، الإمام السحاب الماطر، والغيث الهاطل والشمس المضيئة، والسماء الظليلة، والأرض البسيطة، والعين الغزيرة، والغدير والروضة.

الإمام الأنيس الرفيق، والوالد الشفيق، والأخ الشقيق، والأم البرة بالولد الصغير، ومفزع العباد في الداهية النآد، الإمام أمين الله في خلقه، وحجته على عباده وخليفته في بلاده، والداعي إلى الله، والذاب عن حرم الله.

الإمام المطهر من الذنوب والمبرأ عن العيوب، المخصوص بالعلم، المرسوم بالحلم، نظام الدين، وعز المسلمين وغيظ المنافقين، وبوار الكافرين. الإمام واحد دهره، لا يدانيه أحد، ولا يعادله عالم، ولا يوجد منه بدل ولا له مثل ولا نظير، مخصوص بالفضل كله من غير طلب منه له ولا اكتساب، بل اختصاص من المفضل الوهاب.

فمن ذا الذي يبلغ معرفة الإمام، أو يمكنه اختياره، هيهات هيهات، ضلت العقول، وتاهت الحلوم، وحارت الألباب، وخسئت العيون وتصاغرت العظماء، وتحيرت الحكماء،

وتقاصرت الحلماء، وحصرت الخطباء، وجهلت الألباء، وكلت الشعراء، وعجزت الأدباء، وعييت البلغاء، عن وصف شأن من شأنه، أو فضيلة من فضائله، وأقرت بالعجز والتقصير، وكيف يوصف بكله، أو ينعت بكنهه، أو يفهم شيء من أمره، أو يوجد من يقوم مقامه ويغني غناه، لا كيف وأنى؟ وهو بحيث النجم من يد المتناولين، ووصف الواصفين، فأين الاختيار من هذا؟ وأين العقول عن هذا؟ وأين يوجد مثل هذا؟!

أتظنون أن ذلك يوجد في غير آل الرسول محمد ﷺ، كذبتهم والله أنفسهم، ومنتهم الأباطيل فارتقوا مرتقى صعبًا دحضًا، تزل عنه إلى الحضيض أقدامهم، راموا إقامة الإمام بعقول حائرة بائرة ناقصة، وآراء مضلة، فلم يزدادوا منه إلا بعدًا، ﴿قَاتَلَهُمُ اللهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾، ولقد راموا صعبًا، وقالوا إفكًا، وضلوا ضلالًا بعيدًا، ووقعوا في الحيرة، إذ تركوا الإمام عن بصيرة، ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَكَانُوا مُسْتَبْصِرِينَ﴾.

رغبوا عن اختيار الله واختيار رسول الله ﷺ وأهل بيته إلى اختيارهم، والقرآن يناديهم: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللهِ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، وقال ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾، وقال: ﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ * أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ * إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ * أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ * سَلْهُمْ أَيُّهُم بِذَٰلِكَ زَعِيمٌ * أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ فَلْيَأْتُوا بِشُرَكَائِهِمْ إِن كَانُوا صَادِقِينَ﴾.

وقال ﷻ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ أم طبع الله على قلوبهم فهم لا يفقهون؟ أم ﴿قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ * إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا

يَعْقِلُونَ * وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾ أم ﴿قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾ بل هو ﴿فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾.

فكيف لهم باختيار الإمام؟! والإمام عالم لا يجهل، وراع لا ينكل، معدن القدس والطهارة، والنسك والزهادة، والعلم والعبادة، مخصوص بدعوة الرسول ﷺ ونسل المطهرة البتول، لا مغمز فيه في نسب، ولا يدانيه ذو حسب، في البيت من قريش والذروة من هاشم، والعترة من الرسول ﷺ، والرضا من الله ﷻ، شرف الأشراف، والفرع من عبد مناف، نامي العلم، كامل الحلم، مضطلع بالإمامة، عالم بالسياسة، مفروض الطاعة، قائم بأمر الله ﷻ، ناصح لعباد الله، حافظ لدين الله.

إنَّ الأنبياء والأئمة صلوات الله عليهم يوفقهم الله ويؤتيهم من مخزون علمه وحكمه ما لا يؤتيه غيرهم، فيكون علمهم فوق علم أهل الزمان، في قوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّي إِلَّا أَن يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾، وقوله تبارك وتعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾، وقوله في طالوت: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾، وقال لنبيه ﷺ: ﴿وَأَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾، وقال في الأئمة من أهل بيت نبيه وعترته وذريته صلوات الله عليهم: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَىٰ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُم مُّلْكًا عَظِيمًا * فَمِنْهُم مَّنْ آمَنَ بِهِ وَمِنْهُم مَّن صَدَّ عَنْهُ وَكَفَىٰ بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا﴾.

وإنَّ العبد إذا اختاره الله ﷻ لأمور عباده، شرح صدره لذلك، وأودع قلبه ينابيع الحكمة، وألهمه العلم إلهامًا، فلم يعيَ بعده بجواب، ولا يحير فيه عن الصواب، فهو معصوم مؤيد،

موفق مسدد، قد أمن من الخطايا والزلل والعثار، يخصه الله بذلك ليكون حجته على عباده، وشاهده على خلقه، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم.

فهل يقدرون على مثل هذا فيختارونه؟! أو يكون مختارهم بهذه الصفة فيقدمونه؟! تعدوا - وبيت الله - الحق ونبذوا كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون، وفي كتاب الله الهدى والشفاء، فنبذوه واتبعوا أهواءهم، فذمهم الله ومقتهم وأتعسهم، فقال جل وتعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللهِ إِنَّ اللهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾، وقال: ﴿فَتَعْسًا لَهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾، وقال: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ آمَنُوا كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ اللهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾، وصلى الله على النبي محمد وآله وسلم تسليمًا كثيرًا»[1].

ومحلّ الشاهد من الحديث ثلاث فقرات:

الفقرة الأولى: «هل يعرفون قدر الإمامة ومحلها من الأمة فيجوز فيها اختيارهم؟! إنَّ الإمامة أجل قدرًا، وأعظم شأنًا، وأعلا مكانًا، وأمنع جانبًا، وأبعد غورًا، من أن يبلغها الناس بعقولهم، أو ينالوها بآرائهم، أو يقيموا إمامًا باختيارهم».

الفقرة الثانية: «فمن ذا الذي يبلغ معرفة الإمام، أو يمكنه اختياره، هيهات هيهات، ضلت العقول، وتاهت الحلوم، وحارت الألباب، وخسئت العيون وتصاغرت العظماء، وتحيرت الحكماء، وتقاصرت الحلماء، وحصرت الخطباء، وجهلت الألباء، وكلت الشعراء، وعجزت الأدباء، وعييت البلغاء، عن وصف شأن من شأنه، أو فضيلة من فضائله، وأقرت بالعجز والتقصير، وكيف يوصف بكله، أو ينعت بكنهه، أو يفهم شيء من أمره، أو يوجد من

(١) الكافي: ج١، ص١٩٨ - ص٢٠٣.

يقوم مقامه ويغني غناه، لا كيف وأنى؟ وهو بحيث النجم من يد المتناولين، ووصف الواصفين، فأين الاختيار من هذا؟ وأين العقول عن هذا؟ وأين يوجد مثل هذا؟!».

الفقرة الثالثة: «رغبوا عن اختيار الله واختيار رسول الله ﷺ وأهل بيته إلى اختيارهم، والقرآن يناديهم: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، وقال ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾، وقال: ﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ * أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ * إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ * أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ * سَلْهُمْ أَيُّهُم بِذَٰلِكَ زَعِيمٌ * أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ فَلْيَأْتُوا بِشُرَكَائِهِمْ إِن كَانُوا صَادِقِينَ﴾».

فالمستفاد من الحديث الشريف – عبر الفقرات الثلاث – أنَّ منصب الإمامة منصبٌ إلهي، لا يتم إلا باختيار الله ﷻ، والناس لا يمكن أن يغيّروا منها شيئًا، ولذلك لمَّا غُصِبَت الخلافة من أمير المؤمنين عليه السلام، وبايع الناس سواه، لم تسقط إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، وأيضًا لمَّا صالح الإمام الحسن عليه السلام معاوية لم يكن معاوية إمامًا ولم تسلب الإمامة من الإمام الحسن عليه السلام، وهذا هو معنى أنَّ المناصب الإلهية لا تتغير بتغيّر الاعتبارات، بل هي ثابتةٌ ما دام جعل الله ثابتًا لها.

٢/ المبحث الصغروي: إلهية منصب الإمامة.

وفي هذه الجهة من البحث سنورد اعتراضًا عامًا للقوم على كون الإمامة منصبًا إلهيًا، واستدلالهم على ذلك بجملة من الآيات الشريفة، ثم نورد ما عندنا من ملاحظات، ومن خلالها يتبين الدليل على كون الإمامة منصبًا إلهيًا لا دخل للبشر في جعله.

وحاصل اعتراضهم: أنَّ آيات القرآن الكريم لا تدلّ على ما يدّعيه الشيعة من أنَّ الإمامة منصب جعلي راجع إلى الله ﷻ، لوجود آيات قرآنية تنقض هذا المدّعى وتدل على خلافه، واستدلوا على ذلك بثلاث آيات:

أ- الآية الأولى: ﴿وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾[1]، **وتقريب مدّعاهم:** إنَّ القول بأنَّ الإمامة منصب إلهي يلزم منه -بمقتضى هذه الآية الشريفة- أن يُلتزم أيضًا بأنَّ عبادة الطاغوت منصب إلهي؛ إذ أن الله ﷻ قد نسب جعل عبادة الطاغوت إليه، وبما أنَّ هذا اللازم باطل فالملزوم مثله في البطلان، وعلى ذلك فلا يمكن الالتزام بأنَّ الإمامة منصب مجعول من قبل الله ﷻ، إذ يلزم من ذلك محذور لا يقبله مسلم.

ب- الآية الثانية: ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾[2]، **وتقريب مدّعاهم:** إن نبي الله يوسف عليه السلام قد طلب من الملك أن يجعله على خزائن الأرض وأن يكون وزيرًا، ولو كانت الوزارة منصبًا إلهيًا لما صحَّ له أن يطلبه من الملك، بل كان عليه أن يطلبه من

---

(١) سورة المائدة: ٦٠.

(٢) سورة يوسف: ٥٥.

الله ﷻ؛ إذ هو الجاعل لا غير، وعليه فطلبه من ملك زمانه دليل على أنها ليست منصبًا إلهيًا، وإنما هي منصب وضعي بشري يختاره الملك أو الناس أو يتم عن طريق عملية الانتخاب والشورى، فدلّت هذه الآية على بطلان معتقد الشيعة أيضًا.

ج- **الآية الثالثة:** ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾ (١)، وهي أقوى الآيات التي يتمسكون بها، **وتقريب مدّعاهم:** إنَّ القرآن الكريم كما قال: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾، كذلك قال في موضع آخر: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾، فلو دلّ التعبير الأول في الآية المذكورة على أنَّ الإمامة منصب إلهي فهذا يستلزم دلالة التعبير الثاني أيضًا على أنَّ إمامة أهل النار وأئمة الضلال من جعل الله ﷻ، وهذا اللازم باطل لا يمكن للشيعة أن يلتزموا به؛ فيبطل قولهم بأنَّ التعبير الأول دالٌّ على أنَّ الإمامة مجعولة من قبل الله ﷻ.

وأنت ترى أن الشبهات الثلاث تنصب في جهة واحدة، وهي النقض على ما يذهب إليه الإمامية من كون الإمامة منصبًا إلهيًا، تمسكًا منهم بنسبة الله جعل الإمامة إلى نفسه.

ولنا على هذه الدعوى جوابان:

الجواب الأول: الجواب الإجمالي.

وحاصله: أنَّ الآيات الثلاث بتمامها لا تدل على ما يدعيه القوم، وعقيدة الإمامة عند الشيعة محفوظة غير منقوضة، وتوضيح ذلك من خلال مطلبين:

المطلب الأول: بيان مفهوم الجعل في القرآن الكريم.

وإيضاحه من خلال مقدمات إذا ضُمّت إلى بعضها بانَ المقصود:

---

(١) سورة القصص: ٤١.

أ/ **المقدمة الأولى**: استخدام القرآن لمفردة الجعل، حيث يمكن استفادة أمرين من خلال النظر في آيات القرآن التي تحدثت عن جعل الإمامة:

الأمر الأول: ملازمة الجعل الإلهي للإمامة في آيات الذكر الحكيم.

فعندما نأتي إلى آيات الإمامة نجد أنَّ القرآن الكريم قد استخدم في جميعها مفردة الجعل، كالآية التي تحدثت عن إمامة نبي الله إبراهيم عليه السلام: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ (١)، وذلك يعني أنَّ من ينصب الإمام للناس هو الله سبحانه وتعالى لا غير؛ إذ الملاحظ أنَّ كل آية تعرضت للإمامة قد نسبت الجعل لله سبحانه وتعالى.

الأمر الثاني: معاني الجعل في آيات القرآن الكريم.

وبيانه: أنَّ معنى الجعل في المعاجم اللغوية المعتبرة هو الإحداث والتصيير، فقد جاء في لسان العرب لابن منظور: «ويقال: جعلته أحذق الناس بعمله أي صيرته. وقوله تعالى: وجعلنا من الماء كل شيء حي، أي خلقنا. وإذا قال المخلوق جعلت هذا الباب من شجرة كذا فمعناه صنعته. وقوله عز وجل: فجعلهم كعصف مأكول؛ أي صيرهم» (٢).

وكذلك في تهذيب اللغة للأزهري: «جعل: أبو العباس عن ابن الأعرابي قال: جعل: صير. وجعل: أقبل. وجعل: خلق. وجعل: قال، ومنه قوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ أي قلناه. وقال غيره: صيرناه. ويقال جعل فلان يصنع كذا وكذا، كقولك طفق وعلق يفعل كذا وكذا. ويقال جعلته أحذق الناس بعمله، أي صيرته. وقول الله عز وجل: ﴿سِجِّيلٍ * فَجَعَلَهُمْ

---

(١) سورة البقرة: ١٢٤.

(٢) لسان العرب: ج١١، ص١١١.

كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ﴾ معناه صيرهم. وقال ﷻ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾؛ أي خلقنا. وإذا قال المخلوق جعلت هذا الباب من شجرة كذا، فمعناه صيرته»[١].

ويستخلص مما تقدم من كلامهما هذا: أنَّ الجعل معناه الإحداث والتصيير، وهذا الإحداث والتصيير على نحوين:

- **النحو الأول**: الجعل في عالم التكوين.
- **النحو الثاني**: الجعل في عالم التشريع.

أما ما في عالم التكوين فهو نظير قول الله ﷻ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾[٢]، ومفاد الآية المباركة أن الله ﷻ قد أحدث وصيّر من الماء كل موجود ذي حياة، وقال ﷻ في آية أخرى: ﴿وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا﴾[٣]، ومن الواضح أن جعل جهنم حصيرًا للكافرين ليس جعلًا تشريعيًا، وإنما هو جعل تكويني على الأقرب.

وتارة أخرى يكون الإحداث والتصيير في عالم التشريع والقوانين واللوائح الدستورية، كما في قول الله ﷻ: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾[٤]، بمعنى أنَّ الله ينفي جعل الحرج ضمن قوانينه ولوائحه التشريعية، فلا يوجد تشريع من تشريعاته ﷻ يوجب الحرج على المكلفين، وكما ترى فإن هذا الإحداث والتصيير الذي نفاه الله تعالى يرجع إلى عالم التشريع، وهو ما يعبّر عنه بالجعل التشريعي.

---

(١) تهذيب اللغة ج١ ص٢٤٠.

(٢) سورة الأنبياء: ٣٠.

(٣) سورة الإسراء: ٨.

(٤) سورة الحج: ٧٨.

ب/ **المقدمة الثانية**: إنَّ الإمامة – باتفاق المسلمين – منصبٌ من المناصب، ولم يعارض في ذلك معارض، إلا أنَّ النزاع بين المسلمين في كونها منصبًا إلهيًا أم وضعيًا، وأما أصل منصبية الإمامة فهو مما جرى عليه اتفاق جميع المسلمين؛ ولذلك يقول المحقق الإيجي – وهو من علماء العامة – في كتابه (المواقف) عندما يتطرق لتعريف الإمامة: «المقصد الأول في وجوب نصب الإمام، ولا بدَّ من تعريفها أولًا، قال قوم الإمامة: رياسة عامة في أمور الدين والدنيا، ونُقِضَ بالنبوة، والأَولى أن يقال: هي خلافة الرسول في إقامة الدين، بحيث يجب اتباعه على كافة الأمة» [(١)].

وعلى كلا التعريفين اللذين نقلهما الإيجي – أي: الرئاسة العامة، وخلافة الرسول صلى الله عليه وآله – تكون الإمامة منصبًا من المناصب، فلا شك في كون الخلافة والرياسة منصبًا من المناصب المهمة بعد منصب النبوة والرسالة، وعليه فالخلاف بين المسلمين إنما هو في تصنيف المنصب ضمن المناصب الإلهية التشريعية أو المناصب البشرية الوضعية، وإلا فإنَّ أصل كونها منصبًا مما لم يختلف فيه اثنان.

ج/ **المقدمة الثالثة**: إنَّ إسناد فعل من الأفعال إلى فاعل معين يدل على صدور ذلك الفعل منه، وهو من البديهيات في اللغة العربية، فمثلًا حين يقال: كتبَ الطالب أو كتبتُ، فإن العبارة الأولى تدل على صدور الكتابة من الطالب لا غير، والعبارة التي أُسند فيها الفعل إلى ضمير المتكلم تدل على صدور الفعل منه، وهكذا.

والحاصل: أنَّ إسناد أي فعل إلى فاعلٍ مَّا له ظهورٌ في صدور ذلك الفعل منه.

---

(١) المواقف للإيجي: ج٣، ص٥٧٤.

نتيجة المقدمات الثلاث:

وبعد بيان المقدمات الثلاث نضمّها إلى بعضها البعض، ونطبقها على ما سبق من آيات الذكر الحكيم التي تحدثت عن الإمامة والخلافة، كقوله تعالى:

- ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ (١).
- ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ﴾ (٢).
- ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ (٣).
- ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ (٤).

فنجد أن جميع هذه الآيات الشريفة تشترك في استخدامها لكلمة (الجعل) في الإمامة والخلافة، ولقد مرَّ بنا في المقدمات الثلاث اتفاق المسلمين على أنَّ الإمامة منصب من المناصب، كما مرَّ علينا أنَّ معنى الجعل في اللغة هو الإحداث والتصيير، وأنَّ إسناد الفعل إلى الفاعل يدل على صدوره منه، **ومقتضى ذلك أن يلتزم**: بأنَّ القرآن الكريم في الآيات المذكورة بعد أن نسبَ جعل الإمامة إلى الله تعالى يعني كونه هو الجاعل والمحدث، بمقتضى ما تقدم من أنَّ إسناد الفعل إلى الفاعل دليل على صدور الفعل منه، وبذلك ثبتَ أنَّ منصب الإمامة مجعول بالجعل الإلهي، وليس للناس اختيار فيه، وهذا يعني كونه من المناصب الإلهية لا الوضعية.

---

(١) سورة السجدة: ٢٤.

(٢) سورة الأنبياء: ٧٣.

(٣) سورة البقرة: ١٢٤.

(٤) سورة البقرة: ٣٠.

وبعبارة أخرى: إنَّ الآيات المذكورة قد تحدثت عن منصب من المناصب باتفاق المسلمين جميعًا، وهو منصب الإمامة، وقد نسبت جعله - بمعنى الإحداث والتصيير - إلى الله تعالى، وهذا يعني أنَّ الذي أحدثَ هذا المنصب وصيّره هو الله تعالى لا غير، بمقتضى أنَّ إسناد كل فعل إلى فاعلٍ يدل على صدوره منه، وبما أنَّ هذا الفعل – وهو جعل الإمامة، التي هي منصبٌ من المناصب – قد أُسندَ إلى الله تعالى فإنّه يدلّ على أنّ الإمامة منصب إلهي.

المطلب الثاني: بيان ضابطة التأويل.

ومفادها: إنَّ كل آية أو رواية يؤخذ بظهورها إلا إذا قامت قرينة شرعية أو عقلية قطعية تمنع من الأخذ بالظهور، فحينئذ تُرفع اليد عن ظهور الآية، وتُؤول طبقًا لمعنى آخر يحتمله اللفظ.

ولتقريب المطلب نذكر مثالًا، وهو قوله تعالى: ﴿يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ (١)، فإنَّ لهذه الآية الشريفة ظهورًا في أنَّ لله تعالى يدًا كما أن للإنسان يدًا، غير أنّه لا يمكن الأخذ بهذا الظهور، بل يجب رفع اليد عنه، وذلك لوجود مانع يمنع من الأخذ به، وهو القرينة القطعية على تنزيه الله تعالى عن الجسمية؛ نظرًا لقيام الأدلة القطعية الشرعية والعقلية - المذكوره في محلها - على تنزيهه تعالى عن الجسمية، إذ أنّ جسميته تلزم منها لوازم باطلة تدل على بطلان ملزومها.

ومنها: احتياجه عزّ وجلّ إلى ما رُكّب منه من أعضاء؛ إذ وجود كل مركب يتوقف على وجود أجزائه، ومن الظاهر أنَّ المحتاج إلى أجزائه فقيرٌ يحتاج إلى غيره، والمحتاج إلى غيره لا يمكن أن يكون واجب الوجود بالذات.

---

(١) سورة الفتح: ١٠.

وعليه يجب تأويل الآية وحمل اليد على محمل صحيح يناسب اللفظ، فيقال مثلًا: إنَّ معنى ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ هو أنَّ قدرة الله فوق قدرتهم، كما لو قلت: "بطش الأمير بيده" فإنّه بمعنى أنه قد بطش بقدرته وقوته، وليس المقصود منه أنه ضرب الناس بيده الجارحة، وهكذا هو الحال في الآية الكريمة، فإنَّ اليد فيها تحمل على هذا المعنى الوارد في لسان العرب.

وهذه الضابطة تنطبق على بعض الآيات التي استدلوا بها على نقض عقيدة الشيعة في الإمامة، كما سيأتي إيضاحه.

الجواب الثاني: الجواب التفصيلي.

وسنتناول فيه الآيات واحدةً تلو الأخرى:

الجواب عن الآية الأولى:

أما الآية الأولى، وهي قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ (١)، فإنها لا تنقض ما ذكرناه؛ وذلك لأمرين:

الأمر الأول: اختلاف المقام، وبيانه: إن الآيات التي استدللنا بها على جعل الإمامة قد تحدثت عن منصبٍ من المناصب باتفاق المسلمين، بينما عبادة الطاغوت ليست منصبًا من المناصب، وبما أنَّ الإمامة من المناصب والله ﷻ قد نسبها إلى نفسه فقد دلَّ ذلك على كونها منصبًا إلهيًا.

---

(١) سورة المائدة: ٦٠.

وبعبارة أخرى: إنَّ هذه الآية لا تنقض الآيات السابقة؛ وذلك لأننا لا نتمسك في الاستدلال بها بمفردة الجعل فقط، بل نضم إليها كون الإمامة منصبًا من المناصب، بالإضافة إلى كون إسناد الفعل إلى الفاعل يدل على صدوره منه، وهذه الآية وإن وردت فيها مفردة الجعل إلا أنَّ عبادة الطاغوت ليست منصبًا، فلا يكون لها ظهور منافٍ لظهور تلك الآيات.

الأمر الثاني: وجود المانع العقلي من الأخذ بظاهر هذه الآية، وهو أنَّ الله ﷻ لا يخلق إلا الخير والكمال، ولا يصدر من جهته شر مطلقًا، ولذلك نجد في كلمات بعض المفسرين -كالزمخشري- محاولة لمعالجة هذه الإشكالية، حيث يقول: «فإن قلت: كيف جاز أن يجعل اللهَّ منهم عباد الطاغوت؟ قلت: فيه وجهان، أحدهما: أنه خذلهم حتى عبدوه. والثاني: أنه حكم عليهم بذلك ووصفهم به، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبادُ الرَّحْمنِ إِناثًا﴾»[1].

وما هذه المحاولة من الزمخشري إلا لأجل التخلص من المحذور المذكور، وسيأتي مزيد توضيح لمعالجة إشكالية هذه الآية من خلال معالجة الإشكالية الثالثة.

الجواب عن الآية الثانية:

وأما الآية الثانية: ﴿قالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾[2]، فإنها لا ربط لها بما نحن فيه، لأنَّ ما طلبه يوسف عليه السلام لم يكن متعلقًا بالإمامة، وإنما طلب نبي الله يوسف عليه السلام من ملك زمانه أن يكون أمينًا على مستودعات وخزائن الدولة، باعتبار أن الدولة ستتعرض إلى أزمات في القحط وسنوات من الشدة، وخزائن الدولة تحتاج إلى من يديرها ويرعى شؤونها، بحيث تكفي الناس في سنوات القحط والشدة.

---

(١) تفسير الزمخشري: ج١، ص٥٦٢ - ٥٦٣.

(٢) سورة يوسف: ٥٥.

والآية القرآنية واضحة في ذلك: ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ﴾، فهو لم يطلب إمامة أو وزارة، وإنما طلب أن يكون أمينًا على مستودعات وخزائن الدولة، وعلّل ذلك بقوله: ﴿إِنِّي حَفِيظٌ﴾ أي إنني قادرٌ على حفظ هذه المستودعات وما فيها، ﴿عَلِيمٌ﴾ أي: قادرٌ على تدبيرها وخبيرٌ بكيفية تصريفها.

والخلاصة: فإنَّ نبي الله يوسف عليه السلام لم يطلب منصبًا إلهيًا من ملك زمانه، وإنما طلب منصبًا وضعيًا بشريًا، وهو الأمانة على مستودعات الدولة، والمنصب الوضعي يطلب من أمثال هؤلاء، فهذه الآية أيضًا أجنبيةٌ عما نعتقده نحن الشيعة.

الجواب عن الآية الثالثة:

وأما الآية الثالثة: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾ (1)، فإنه لا يلزم منها ما أفادوه، وقد التزم كبار المفسرين من العامة قبل الخاصة بتأويلها وعدم حملها على ظاهرها؛ لوجود مانع من التمسك بالظاهر، وهو لزوم كون الله تعالى خالقًا للشر؛ إذ أنَّه تعالى لو كان هو الجاعل – بمعنى المحدث والمصيِّر – لإمامة أئمة النار، لكان لازم ذلك صدور القبيح منه تعالى، وهو جعل الإمامة لأهل الضلال والغواية، ولا يمكن صدور ذلك منه تعالى؛ لأنَّه تعالى إنما خلق الناس للهداية والكمال، فلا يمكن أن ينقض غرضه بجعل الإمامة لمحاربي دينه ورسالاته.

وبعبارة أخرى: إنَّ الظاهر من الآية هو جعل الله الإمامة للداعين إلى النار، وهذا مما يترتب عليه إضلال الناس، فلا يمكن أن يكون هذا الظاهر مقبولًا؛ لأن الله تعالى إنما بعث الرسل والأنبياء عليهم السلام للهداية لا للإضلال، فيقبح حينئذ أن يُنسب إليه تعالى ما ينافي غرضه السامي من الخلقة.

---

(1) سورة القصص: ٤١.

وقد التزم بذلك جماعة من مفسّري العامة والخاصة:

أ- أما مفسّرو العامة، فإليك كلمات بعضهم:

١/ قال السمعاني: «وقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ يعني في الخير، وقد يكون الإمام في الشر على طريق المجاز، كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾»(١).

٢/ وقال الماتريدي: «كقوله: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾، أخبر أنهم يكونون أئمة لهم في الآخرة» (٢).

٣/ وقال الفخر الرازي في تفسيره: «أما قوله: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾ فقد تمسك به الأصحاب في كونه تعالى خالقًا للخير والشر، قال الجبائي: المراد بقوله: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ﴾ أيّ: بيّنا ذلك من حالهم وسميناهم به، ومنه قوله: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا﴾، وتقول أهل اللغة في تفسير فسقه وبخله جعله فاسقًا وبخيلًا، لا أنه خلقهم أئمة؛ لأنهم حال خلقهم لهم كانوا أطفالًا، وقال الكعبي: إنما قال: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً﴾ من حيث خلّى بينهم وبين ما فعلوه ولم يعاجل بالعقوبة، ومن حيث كفروا ولم يمنعهم بالقسر، وذلك كقوله: ﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا﴾ لما زادوا عندها، ونظير ذلك أنّ الرجل يسأل ما يثقل عليه، وإن أمكنه فإذا بخل به قيل للسائل جعلت فلانًا بخيلًا أي قد بخلته، وقال أبو مسلم: معنى الإمامة التقدم، فلمّا عجّل الله تعالى لهم العذاب صاروا متقدمين لمن وراءهم من الكافرين» (٣).

---

(١) تفسير السمعاني: ج١، ص١٣٥.

(٢) تفسير الماتريدي: ج٦، ص١٧٩.

(٣) تفسير الرازي: ج٢٤، ص٦٠١.

ب- وأما مفسّرو الخاصة، فإليك شطرًا من كلماتهم:

١/ قال شيخ الطائفة رحمه الله: «أخبر الله تعالى إنّه جعل فرعون وقومه ﴿أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾، وقيل في معناه قولان: أحدهما: إنّا عرّفنا الناس أنهم كانوا كذلك، كما يقال: جعله رجل شر بتعريفه حاله. والثاني: إنّا حكمنا عليهم بذلك، كما قال: ﴿مَا جَعَلَ اللهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ﴾، وكما قال: ﴿وَجَعَلُوا للهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾، وإنما قال ذلك، وأراد أنهم حكموا بذلك، وسموه» (١).

٢/ وقال الشيخ الطبرسي رحمه الله في مجمع البيان: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾ وهذا يحتاج إلى تأويل؛ لأنَّ ظاهره يوجب أنه تعالى جعلهم أئمة يدعون إلى النار، كما جعل الأنبياء أئمة يدعون إلى الجنة، وهذا ما لا يقول به أحد، فالمعنى أنه أخبر عن حالهم بذلك، وحكم بأنهم كذلك، وقد تحصل الإضافة على هذا الوجه بالتعارف، ويجوز أن يكون أراد بذلك أنه لما أظهر حالهم على لسان أنبيائه عليهم السلام حتى عرفوا، فكأنه جعلهم كذلك، ومعنى دعائهم إلى النار أنهم يدعون إلى الأفعال التي يستحق بها دخول النار من الكفر والمعاصي» (٢).

فالحاصل: أنَّ المراد من الآية الشريفة ليس هو معناها الحقيقي الظاهرة فيه، وإنما معناها المجازي، وهو تعريفهم عند الناس بالعنوان المذكور، أو هو جعل التسمية لهم، فيكون معنى الآية الكريمة: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾ أي أحدثنا لهم اسمًا، وهو إمامة أهل النار، وليس المراد أن الله عز وجل نصبهم لإضلال الناس.

---

(١) التبيان في تفسير القرآن: ج٨، ص١٥٥.

(٢) تفسير مجمع البيان: ج٧، ص٤٤٠.

دَخلٌ ودَفع:

وإن قيل لدفع هذا المعنى: أنَّ الظاهر من الآية بعيدٌ عن المعنى التأويلي، بل يكاد أن يكون هذا المعنى معنى ممجوجًا.

قلنا: إنَّ هذا المعنى - وهو جعل التسمية - ليس ببعيد عن ظاهر الآية المباركة؛ لوجود نظائر له في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا﴾ [(١)]، فإنّه لا يقصد في حديثه عمّن جعلوا الملائكة إناثًا أنهم صوّروا الملائكة وأحدثوهم على هيئة الإناث أو جعلوهم بجنس الإناث، والنكتة في ذلك واضحة؛ إذ أنَّ الملائكة موجودات خلقها الله تعالى على هيئة معينة، ولا يمكن لأحدٍ أن يغيّر تلك الهيئة التي خلقها الله تعالى.

فليس المراد من الجعل في الآية إلا جعل التسمية، أي أنهم أطلقوا لفظ الإناث على الملائكة، واعتبروهم كذلك، وبما أنَّ القرآن قد استخدم جعل التسمية في آياته، فيكون تطبيقه على آية ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾ غير بعيدٍ، إذ أنه لا يمكن تصور الجعل الحقيقي في الآية المباركة للمحذور المتقدم، وبالتالي فلا بدَّ أن تؤوّل على ما أشار إليه القرآن في آية أخرى، وهو جعل التسمية، بمعنى أن الله تعالى عبّر عنهم لشدة ضلالهم وإضلالهم بأنهم أئمة أهل النار، وعلى ذلك فإنَّ هذه الآية المباركة لا تنقض ما يدّعيه الإمامية (أنار الله برهانهم).

فإن قيل: ولِمَ لا نؤوّل آيات الإمامة - ونحملها على جعل التسمية - كما أوّلنا هذه الآية؟

قلنا: إنَّ القاعدة التي طبقت في هذا المورد لا تنطبق على آيات الإمامة، لأنَّ ما تمَّ بيانه من ضابطة التأويل - وهو حمل الآية على غير ظاهرها عند وجود مانع يمنع من الأخذ به - لا

---

(١) سورة الزخرف: ١٩.

ينطبق على الآيات التي تتحدث عن الإمامة؛ إذ لا توجد قرينة تمنع من الأخذ بظاهرها، فيجب حملها على ظاهرها، وهو أن الله تعالى قد جعل الإمامة بنفسه، ولا يحق لأحدٍ أن يشاركه في جعلها، بينما آية جعل الإمامة للداعين إلى النار ليست كذلك.

خاتمة في نقد نظريتي الشورى والبيعة

وفي ختام هذا المبحث نتعرض لنظريتين:

النظرية الأولى: ثبوت الإمامة بالشورى.

وقد استدلّ لذلك بقوله تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ (١)، وقوله أيضًا: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ (٢)، فإنَّ هاتين الآيتين دالتان على أن النظام الإسلامي للإمامة والخلافة هو نظام الشورى، وأمرها موكول للناس، وهذا يعني أنَّ الإمامة من المناصب الوضعية البشرية لا الإلهية.

ويُجاب عن هذا الاستدلال ببيان أمرين:

الأمر الأول: إنَّ المستفاد من القرآن الكريم -كما مرَّ عليك قريبًا- هو أنَّ نظام الإمامة والحكومة خاضع للنص الإلهي، وتشهد به جملة من الآيات الكريمة، وإليك بعضها:

أ/ الآية الأولى: ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾، فإنها صريحة في أنَّ جعل الإمامة يعود إلى الله ﷻ، وذلك لإضافة الجعل إليه تعالى ذكره، فهو الذي يجعل الإمامة فيمن يريد، ومن طريق إضافة الجعل إلى الله ﷻ نعلم بأنَّ مبدأ نظام الإمامة هو النص وليس الشورى.

---

(١) سورة الشورى: ٣٨.

(٢) سورة آل عمران: ١٥٩.

الأول: المبايع، وهو الذي يبذل إمكاناته بين يدي من يبايعه، بحيث يكون رهن إشارته.

الثاني: المبايَع، وهو الذي يتعهّد بأن يرعى شؤون المبايعين الخاصة والعامة.

وتُعرّف البيعة مختصرًا بأنها: (المعاهدة على الطاعة)، فحين يقال: فلان بايع فلانًا، فهذا يعني أنه عاهده على طاعته وامتثال أوامره، وعدم مخالفته في شيء مما يطلب منه.

الجهة الثانية: هل البيعة طريق لثبوت الولاية؟

وهذه هي الجهة التي أراد المخالف أن يبني عليها الاستدلال، وهي: أنَّ البيعة طريق لثبوت الولاية، بمعنى أنَّ كلمة الناس إذا اجتمعت على مبايعة شخص، فإنَّ ذلك الشخص يكون وليًا عليهم، وقد استُدِل على ذلك بثلاثة أنواع من الأدلة:

أ/ النوع الأول: القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ (١)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللهَ يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (٢).

وتقريب الاستدلال بهما: أنَّ الآيتين تمدحان من يتمسك بالبيعة وتذمان من ينكثها، وهذا يعني أنها شرعية تُلزم المبايعين.

مناقشة الاستدلال بالقرآن على شرعية البيعة:

ويلاحظ على هذا الاستدلال: إنَّ الآيتين لا نظر لهما إلى إثبات الولاية بالبيعة، لأنهما تتحدثان عن مبايعة النبي ﷺ، ولا شك في أنَّ ولاية النبي ﷺ ووجوب طاعته على الناس

---

(١) سورة الفتح: ١٨.

(٢) سورة الفتح: ١٠.

ما يعمها، لكان معنى ذلك أنَّ النبي ﷺ قد خالف أمر الله تعالى بتركه للمشاورة فيها، وهو ما لا يمكن أن يتفوّه به مسلم.

والحاصل: فالآيتان لا ربط لهما بمسألة الإمامة أبدًا.

النظرية الثانية: ثبوت الإمامة بالبيعة.

وهي ترتكز على مقدمتين:

أ/ الكبرى: إنَّ البيعة طريقٌ شرعيٌّ لثبوت الولاية.

والمراد من ذلك: أنَّ الناس عندما تجتمع كلمتهم على مبايعة شخصٍ معينٍ، فإنَّ هذه البيعة تكون طريقًا لإثبات ولايته شرعًا على الناس.

ب/ الصغرى: إنَّ أمير المؤمنين عليه السلام - كبقية الناس - قد بايع المتصدين للأمر قبله.

والنتيجة: إنَّ ولاية المتصدين للأمر قبل أمير المؤمنين عليه السلام كانت ولاية شرعية، وبذلك يبطل ما يقوله الشيعة: من أنَّ الإمامة نص إلهي نبوي؛ إذ لو كانت الإمامة نصًا من الله تعالى لما صحّ للإمام عليه السلام أن يبايع أحدًا.

ومناقشة هذا الاستدلال تستدعي عقد البحث في عدّة جهات:

الجهة الأولى: حقيقة البيعة.

ومحصّل الكلام في هذه الجهة: أنَّ البيعة مصدر لكلمة (بايع)، وحقيقتها وحقيقة (البيع) متقاربة، فكما يوجد في المعاملة البيعية التجارية بائع يبذل سلعة ومشترٍ يبذل ثمنًا بإزاء تلك السلعة، وتتم معاملة البيع بذلك، كذلك في البيعة أيضًا يوجد طرفان:

الأول: المبايِع، وهو الذي يبذل إمكاناته بين يدي من يبايعه، بحيث يكون رهن إشارته.

الثاني: المبايَع، وهو الذي يتعهّد بأن يرعى شؤون المبايعين الخاصة والعامة.

وتُعرّف البيعة مختصرًا بأنها: (المعاهدة على الطاعة)، فحين يقال: فلان بايع فلانًا، فهذا يعني أنه عاهده على طاعته وامتثال أوامره، وعدم مخالفته في شيء مما يطلب منه.

الجهة الثانية: هل البيعة طريق لثبوت الولاية؟

وهذه هي الجهة التي أراد المخالف أن يبني عليها الاستدلال، وهي: أنَّ البيعة طريق لثبوت الولاية، بمعنى أنَّ كلمة الناس إذا اجتمعت على مبايعة شخص، فإنَّ ذلك الشخص يكون وليًا عليهم، وقد استُدِل على ذلك بثلاثة أنواع من الأدلة:

أ/ النوع الأول: القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ (١)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللهَ يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (٢).

وتقريب الاستدلال بهما: أنَّ الآيتين تمدحان من يتمسك بالبيعة وتذمان من ينكثها، وهذا يعني أنها شرعية تُلزم المبايعين.

مناقشة الاستدلال بالقرآن على شرعية البيعة:

ويلاحظ على هذا الاستدلال: إنَّ الآيتين لا نظر لهما إلى إثبات الولاية بالبيعة، لأنهما تتحدثان عن مبايعة النبي ﷺ، ولا شك في أنَّ ولاية النبي ﷺ ووجوب طاعته على الناس

---

(١) سورة الفتح: ١٨.

(٢) سورة الفتح: ١٠.

ثابتان قبل البيعة بلا إشكال، وهكذا هي ولاية الإمام المعصوم عليه السلام أيضًا فإنها ثابتة قبل البيعة، وبالتالي فإنَّ البيعة ليست طريقًا لإثباتها، غاية الأمر أنَّ الغرض منها هو إنشاء معاهدة ووثيقة على الطاعة والخضوع والانقياد، لا إثبات وجوب الطاعة في مرتبة متأخرة عن البيعة.

ب/ **النوع الثاني**: الروايات الواردة عن أهل البيت عليهم السلام، فإنها تدل على أنَّ البيعة طريق شرعي لثبوت الولاية، من قبيل ما ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام: «أيها الناس، إنكم بايعتموني على ما بويع عليه مَن كان قبلي، وإنما الخيار للناس قبل أن يبايعوا، فإذا بايعوا فلا خيار لهم»[1]، ووجه دلالتها: أنَّ أمير المؤمنين عليه السلام قد احتج بمسألة البيعة وذمّ من تخلف عنها، وليس ذلك إلا لأنه يراها طريقًا لثبوت ولايته.

مناقشة الاستدلال بالروايات على شرعية البيعة:

ويلاحظ على هذا الاستدلال: أنَّ هذا النص –وأمثاله– إنما ورد في مقام الاحتجاج على الأطراف الأخرى التي كانت تتبنى شرعية البيعة - كمعاوية، وطلحة، والزبير، والخوارج - الذين بايعوا أمير المؤمنين عليه السلام ثم نكثوا البيعة، فإنَّ هؤلاء جميعًا قد بايعوا مَن سبق أمير المؤمنين عليه السلام، والتزموا ببيعتهم له، ولم ينكثوها، فأراد أمير المؤمنين عليه السلام أن يقيم عليهم الحجة بذلك، ولم يكن عليه السلام بصدد إثبات شرعية ولايته بها.

ج/ **النوع الثالث**: السيرة المعصومية، حيث إنَّ المعصومين عليهم السلام كانوا يطلبون من الناس أن يبايعوهم، كما حصل يوم غدير خم، وعند وفاة أمير المؤمنين عليه السلام حين طلب من الناس أن يبايعوا الإمام الحسن عليه السلام، وكذلك يحصل عند ظهور ولي الله المنتظر (أرواحنا فداه)، كما جاء في بعض الأخبار.

---

(١) بحار الأنوار: ج٣٢، ص٣٣.

مناقشة الاستدلال بسيرة المعصومين ﷺ على شرعية البيعة:

ويسجل على هذا الاستدلال: أنَّ المعصومين ﷺ لم يكونوا يطلبون البيعة لإثبات ولايتهم، وإنما كانوا يطلبونها لأخذ وثيقة معاهدة من المبايعين على الالتزام بطاعتهم ﷺ.

الجهة الثالثة: بيان حقيقة البيعة العلوية.

ولا بدَّ هاهنا من عرض الأخبار الواردة في بيعة أمير المؤمنين ﷺ لغيره، لنرى هل تُثبت أنه بايع غيره أم لا؟ وهذا يستدعي عقد البحث في مقامين:

أ/ **المقام الأول**: الروايات الواردة عند أهل الخلاف.

وهنا طائفتان من الأخبار:

الطائفة الأولى: الأخبار التي تنتهي إلى أبي سعيد الخدري، ويرويها البيهقي في سننه (١)، والحاكم في مستدركه (٢)، وهي صريحة في أنَّ أمير المؤمنين ﷺ قد بايع بعد وفاة رسول الله ﷺ بشكل مباشر، فعن أبي سعيد الخدري -واللفظ لسنن البيهقي-: «فلمَّا قعد أبو بكر ﷺ على المنبر، نظَر في وجوه القوم، فلم ير عليًا ﷺ فسأل عنه فقام ناس من الأنصار فأتوا به، فقال أبو بكر ﷺ: ابن عم رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم وختنه أردتَ أن تشقَّ عصا المسلمين؟ فقال: لا تثريب يا خليفة رسول الله، فبايعه» (٣).

---

(١) سنن البيهقي: ج٨، ص٢٤٦.

(٢) المستدرك: ج٣، ص٧٦.

(٣) سنن البيهقي: ج٨، ص٢٤٦.

الطائفة الثانية: ما ينتهي إلى عائشة بنت أبي بكر، ويرويها الشيخان في صحيحيهما، ومؤداها أنَّ أمير المؤمنين لم يبايع بعد وفاة رسول الله ﷺ مباشرة، وإنما بايع بعد ستة أشهر حين توفيت الصديقة الزهراء ، فعن البخاري في صحيحه قال: «وكان لعلي من الناس وجه حياة فاطمة، فلمَّا توفيت استنكر عليٌ وجوه الناس، فالتمس مصالحة أبي بكر ومبايعته، ولم يكن يبايع تلك الأشهر»(١).

والتحقيق أن يقال:

أولًا: إنَّ هاتين الطائفتين متعارضتان إلى حدِّ التكاذب، كما هو واضح؛ إذ أنَّ الأولى تنص على أن أمير المؤمنين قد بايع بعد وفاة رسول الله ﷺ مباشرة، بينما الثانية تنص على أنَّ أمير المؤمنين لم يبايع إلا بعد وفاة رسول الله ﷺ بستة أشهر، ومقتضى هذا التعارض تساقط الروايات الواردة في هذا الشأن.

وثانيًا: هب أنه يمكن الجمع بينهما، وأنهما معًا تفضيان للقول بأنَّ أمير المؤمنين قد بايع أبا بكر، إلا أن هذا لا يفيد أنَّ البيعة طريق لثبوت الولاية شرعًا، وذلك باعتبار أنَّ البيعة التي تفيد الولاية الشرعية - بناءً على تمامية الكبرى - إنما هي البيعة الاختيارية، وأما البيعة الإكراهية فليست كذلك، وحالها في هذا حال المعاملات، فإنَّ المعاملات إنما تتم بتراضي الطرفين، وأما لو كان أحد الأطراف مكرهًا -كما لو باع مكرهًا أو طلق مكرهًا أو تزوج مكرهًا- فإنَّ المعاملة تكون محكومة بالبطلان، ولا أثر لها، والبيعة من سنخ المعاملة فلا تتم إلا بالرضا.

---

(١) صحيح البخاري: ج٥، ص١٣٩.

وإذا كان الأمر كذلك، فإنَّ رواية أبي سعيد الخدري تدل على أنَّ أمير المؤمنين عليه السلام كان مكرهًا، لقرينتين:

القرينة الأولى: قوله: «فقام ناس من الأنصار فأتوا به» فإنَّ إتيان الأنصار به للمسجد يدل على أنه لم يكن قد حضر باختياره، بل خضع إلى القسر والضغط.

القرينة الثانية: قول أبي بكر: «أتريد أن تشق عصا المسلمين؟!»، وهذا التعبير يدل على أن موقف أمير المؤمنين عليه السلام كان موقف المعارض وغير الراضي، بل إنَّ هذا النوع من التعبير - وفي هذا السياق - دال على نوع من الإنكار والحدّة.

فتحصّل أنَّ بيعته قد تمّت تحت الإكراه، وبالتالي فهي لا تدل على ثبوت الولاية لغيره.

وأما رواية عائشة فإنها دالة على الإكراه أيضًا، وذلك بقرينة قولها: «استنكر علي وجوه الناس، فالتمس مصالحة أبي بكر ومبايعته»، مما يعني أنَّ الناس قد قاطعوا أمير المؤمنين عليه السلام مقاطعة جماعية، وتركوه وحيدًا فريدًا، وهو نوع من الضغط الاجتماعي والنفسي، وبالتالي فإنَّ مبايعته - إن تمّت - لم تكن برضاه.

ومحصّل ما تقدّم: أن الروايات الواردة عند أهل الخلاف روايات دالة على أن البيعة إنما وقعت منه عليه السلام تحت الإكراه والضغط، فلا تدل على الشرعية.

ب/ **المقام الثاني**: الروايات الواردة من طرق الشيعة.

والروايات في هذا المقام عديدة، وسنشير إلى بعضها لاحقًا، وللعلماء إزاءها رأيان:

الرأي الأول: ما ذهب إليه الشيخ المفيد في (الفصول المختارة) ونسبه إلى المحققين من علماء الإمامية، وهو أنَّ أمير المؤمنين لم يبايع أحدًا قط، حيث قال ﵀: «والمحققون من أهل الإمامة يقولون: لم يبايع ساعة قط»(١).

وقال في موضع آخر: «فثبت بما بيناه: أنَّ أمير المؤمنين ؏ لم يبايع أبا بكر على شيء من الوجوه، كما ذكرناه وقدمناه»(٢).

الرأي الثاني: ما ذهب إليه الشريف المرتضى ﵀ في كتابه (الشافي في الإمامة) وهو: أنَّ عليًّا ؏ قد بايع مكرهًا بأشد أنواع الإكراه، وساق على ذلك جملة من الروايات الواردة في كتب الفريقين، قال ﵀: «وكيف يشكل على مُنصِف أنَّ بيعة أمير المؤمنين ؏ لم تكن عن رضا، والأخبار متظاهرة بين كل من روى السير بما يقتضي ذلك، حتى أنَّ مَن تأمل ما روي في هذا الباب لم يبق عليه شيء في أنه ؏ أُلجئَ على البيعة، وصار إليها بعد المدافعة والمحاجزة، لأمور اقتضت ذلك، ليس من جملتها الرضا»(٣).

ولسنا هنا بصدد محاكمة الرأيين، وترجيح أحدهما، وذلك لأنَّ ما يهمنا هو محصلهما، حيث إننا إن بنينا على الرأي الأول فهذا يعني عدم تحقق البيعة من الأمير ؏ موضوعًا، وإن بنينا على الرأي الثاني فهذا يعني عدم تحقق البيعة منه ؏ حكمًا، والنتيجة واحدة.

---

(١) الفصول المختارة: ص٥٦.

(٢) الفصول المختارة: ص٥٧.

(٣) الشافي في الإمامة: ج٣، ص٢٤٠.

وأما الروايات؛ فإنها -إن صحّت- تتفق جميعًا على أنَّ البيعة قد تمّت بالإكراه، حيث وُصِف عليه السلام في بعضها بأنه قيد ليبايع «كما يقاد الجمل المخشوش» (١)، وفي بعضها: أنه قيد «بأعنف العنف» (٢)، وفي بعضها: أنه «ما بايع حتى رأى الدخان قد دخل بيته» (٣)، وفي بعضها الآخر بأنه بايع وقد «ضمّ يده اليمنى» (٤)، وإنما حصل الإكراه لأنه عليه السلام «لم يجد أعوانًا» كما جاء في بعضها (٥)، ولتهديده بالقتل كما جاء في بعضها الآخر (٦)، ولئلا يتفرق أمر المسلمين كما جاء في بعضها الثالث (٧).

والمحصّلة هي: أنَّ بيعة الأمير -إن تمت- فهي بحكم العدم؛ لأنها لم تكن بالاختيار، كما أنها -لو تحققت- ليست بيعة إيجابية، بمعنى المعاهدة على الطاعة، وإنما بمعنى البيعة السلبية، أي: السلمية وعدم المناهضة، ومع ذلك فإنها لم تكن بيعة مطلقة، بل كانت بيعة مشروطة، كما يشير إلى ذلك قوله عليه السلام: «لأسلمن ما سلمت أمور المسلمين» (٨).

---

(١) شرح النهج: ج١٥، ص١٨٤.

(٢) بحار الأنوار: ج٢٨، ص٣٨٨.

(٣) بحار الأنوار: ج٢٨، ص٣٩٠.

(٤) بحار الأنوار: ج٢٨، ص٣٩٢.

(٥) بحار الأنوار: ج٢٨، ص٢٥٤.

(٦) بحار الأنوار: ج٢٨، ص٣٩٣.

(٧) بحار الأنوار: ج٢٨، ص٣٩٢.

(٨) نهج البلاغة: ص١٠٢.

البحث السادس: الإمامة الإلهية منصبٌ أصاليٌّ لا نيابيٌّ [1]

تحرير محلّ البحث:

والمقصود من هذا البحث: بيان أنَّ منصب الإمامة هل هو منصب في طول منصب الرسالة ونيابة عنه، بمعنى أنه إن لم يكن هنالك رسول فلا يكون هنالك إمام يقوم بدور الخلافة عنه؟ أم أنه منصب أصيل، وفي عرض منصب الرسالة، بمعنى أنَّ الإمام يكون إمامًا، سواء كان هنالك رسول ينوب عنه أم لا، وسواء كان هنالك إمام غيره أم لا؟ والصحيح هو الثاني.

أدلة الأصالة:

ويدل على أصالة منصب الإمامة – بالمعنى المذكور – عدة أدلة، نكتفي بعرض دليلين منها فقط:

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [2]، وتقريب الاستدلال به يتوقّف على ذكر مقدمتين:

الأولى: إنّ نبي الله إبراهيم عليه السلام كان من أولي العزم من الرسل، ومن الواضح أنّ هؤلاء يُناب عنهم ولا ينوبون عن أحد، فإعطاء الإمامة له يعني كونها من المناصب الأصليّة لا النيابية.

---

(١) مقتبس من كتاب سماحته (روايات لعب الإمامين الحسنين عليهما السلام في الميزان: ص١٦١ - ١٦٤).

(٢) سورة البقرة: ١٢٤.

الثانية: إنّ هذا المنصب الأصيل الذي أعطي لإبراهيم عليه السلام أعطي نفسه لسادات الخلق محمد وآل محمد عليهم السلام؛ إذ أنّ ذيل الآية الشريفة: ﴿قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ صريح في إعطاء منصب الإمامة نفسه لغير الظالمين من ذرية إبراهيم عليه السلام، كما أنَّ قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ﴾ [1] بضميمة ما ورد في تفسيره من النصوص، هو الآخر يدل على ذلك.

والنصوص الواردة في تفسير هذه الآية الشريفة كثيرة جدًا، بعضها وارد عن طريقنا وبعضها عن طريق غيرنا، مما لا يدع مجالًا للشك في صحتها، ومن أحبّ الاطّلاع عليها فليرجع إلى مجاميع التفسير الروائية، كتفسيري البرهان ونور الثقلين [2].

ولا بأس تيمّنًا بنقل أحدها، وهو ما رود عن أمير المؤمنين عليه السلام، قال: «فأنا من رسول الله صلى الله عليه وآله بمنزلة هارون من موسى إلا النبوة، والعلم في عقبنا إلى أن تقوم الساعة. ثم قرأ: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ﴾ ثم قال: كان رسول الله عقب إبراهيم، ونحن أهل البيت عقب إبراهيم، وعقب محمد صلى الله عليه وآله» [3].

الدليل الثاني: ما رواه ثقة الإسلام الكليني رحمه الله في كتابه (الكافي) قائلًا: «عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن محبوب، عن هشام بن سالم، عن يزيد الكناسي، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام أكان عيسى ابن مريم عليه السلام حين تكلم في المهد حجة لله على أهل زمانه؟

---

(١) سورة الزخرف: ٢٨.

(٢) تفسير نور الثقلين: ج٤، ص٥٩٤.

(٣) كتاب سليم بن قيس: ص٤٦٢.

فقال: كان يومئذ نبيًا حجة لله غير مرسل، أما تسمع لقوله حين قال: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا * وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾.

قلت: فكان يومئذ حجة لله على زكريا في تلك الحال وهو في المهد؟

فقال: كان عيسى في تلك الحال آية للناس ورحمة من الله لمريم حين تكلم، فعبر عنها، وكان نبيًا حجة على من سمع كلامه في تلك الحال، ثم صمت فلم يتكلم حتى مضت له سنتان، وكان زكريا الحجة لله عز وجل على الناس بعد صمت عيسى بسنتين، ثم مات زكريا فورثه ابنه يحيى الكتاب والحكمة وهو صبي صغير، أما تسمع لقوله عز وجل: ﴿يَا يَحْيَىٰ خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا﴾.

فلمّا بلغ عيسى عليه السلام سبع سنين تكلم بالنبوة والرسالة حين أوحى الله تعالى إليه، فكان عيسى الحجة على يحيى وعلى الناس أجمعين، وليس تبقى الأرض يا أبا خالد يومًا واحدًا بغير حجة لله على الناس منذ يوم خلق الله آدم عليه السلام وأسكنه الأرض.

فقلت: جعلت فداك، أكان علي عليه السلام حجة من الله ورسوله على هذه الأمة في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله؟

فقال: نعم يوم أقامه للناس ونصبه علمًا ودعاهم إلى ولايته وأمرهم بطاعته، قلت: وكانت طاعة علي عليه السلام واجبة على الناس في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وبعد وفاته؟

فقال: نعم ولكنه صمت فلم يتكلم مع رسول الله ﷺ، وكانت الطاعة لرسول الله ﷺ على أمته وعلى علي عليه السلام في حياة رسول الله ﷺ، وكانت الطاعة من الله ومن رسوله على الناس كلهم لعلي عليه السلام بعد وفاة رسول الله ﷺ، وكان علي عليه السلام حكيمًا عالمًا»[(١)].

ودلالة هذه الرواية الشريفة على المدّعى في غاية الوضوح، فلا حاجة لتقريب دلالتها على المدّعى بأكثر مما هي ظاهرة فيه.

ومن هنا قال شيخنا المفيد رحمه الله فيما نُسِب له:

«وقد ذهب قوم من أصحابنا الإمامية إلى أن الإمامة كانت لرسول الله ﷺ، وأمير المؤمنين عليه السلام، والحسن والحسين عليهما السلام في وقت واحد، إلا أنَّ النطق والأمر والتدبير كان للنبي ﷺ مدة حياته دونهم، وكذلك كان الأمر والتدبير لأمير المؤمنين عليه السلام دون الحسن والحسين عليهما السلام، وجعل الإمام في وقت صاحبه صامتًا وجعل الأول ناطقًا»[(٢)].

---

(١) الكافي: كتاب الحجة، باب حالات الأئمة عليهم السلام في السن، الحديث رقم ١، والرواية من حيث السند في غاية الاعتبار، بل هي من قسم الصحيح الأعلائي، كما يقولون.

(٢) تصحيح اعتقادات الإمامية: ص١٣٠.

البحث السابع: الإمامة الإلهية أصلٌ من أصول الدين

والبحث حول كون الإمامة من أصول الدين يقع في جهات:

الجهة الأولى: بيان الفرق بين الأصل والضروري.

وحاصله: إنَّ المنظومة العقائدية الشيعية تشتمل على عناوين مختلفة: كالأصل والمسلّم، والضروري وغير الضروري، وقد بحثنا الفرق بين هذه العناوين مفصلًا في بعض كتبنا [1]، ولكننا نكتفي هاهنا ببيان ما يرتبط بمحل بحثنا، وهو الفرق بين الأصل والضروري، فنقول:

أما الأصل - ويُجمع على أُصول - فهو ينقسم إلى قسمين:

الأول: أصول الدين، وهي: المسائل التي لا يتحقق الانتماء إلى الدين إلا بالاعتقاد بها.

الثاني: أصول المذهب، وهي المسائل التي لا يتحقق الانتماء إلى المذهب إلا بالاعتقاد بها.

وبتعبير آخر: إنَّ كلَّ ما له دخل في تحقق الإسلام الظاهري فهو من أصول الدين، وينحصر ذلك في التوحيد والنبوة والمعاد - على خلافٍ في المعاد الجسماني -، وكلَّ ما له دخل في تحقق الإسلام الواقعي -المتّحد مع المذهب الحق- دون الظاهري فهو من أصول المذهب، وهو منحصر في الإمامة، وأما العدل فالصحيح عدم كونه أصلًا مستقلًا، وإن اشتهر ذلك في الألسنة.

---

(١) المهدوية الخاتمة لسماحة العلامة السيد ضياء الخباز (حفظه الله): ج٢، ص١٠٣ - ١٠٤.

ويترتب على هذا الفارق الدقيق أمر مهم، وهو: أنَّ إنكار الأصل -دينيًا كان أو مذهبيًا- ولو لشبهة يوجب خروج صاحبه من دائرته، فإن أنكر أصلًا من أصول الدين ولو لشبهةٍ خرجَ من الدين، وإن أنكر أصلًا من أصول المذهب ولو لشبهةٍ خرجَ من المذهب.

وأما الضروري، فهو على قسمين أيضًا:

الأول: ضروري الدين، من قبيل الاعتقاد بوجود الجنة والنار، والثواب والعقاب، والحساب.

الثاني: ضروري المذهب، من قبيل الاعتقاد بأنَّ الأئمة ﷺ اثنا عشر إمامًا، والاعتقاد بعصمتهم وعصمة الصدّيقة الزهراء ﷺ.

والجامع المشترك بينهما: بلوغ القضية حدًّا من الوضوح في ذهن جميع المنتمين إلى الدين أو المذهب، صغارهم وكبارهم، باختلاف مراتبهم وأجناسهم ومستوياتهم العلمية أو العمرية، من غير حاجة إلى إقامة الدليل على هذه القضية.

وزيادةً في إيضاح ما ذكرناه نقول:

إنَّ من أنكر (الأصل) ولو لشبهةٍ خرجَ عن الدين إن كان الأصل دينيًا، وخرجَ عن المذهب إن كان الأصل مذهبيًا، بل لو أنكر أصلًا مذهبيًّا وكان إنكاره راجعًا إلى تكذيب النبي ﷺ خرج عن الدين.

وأما منكر (الضروري) دينيًا كان أو مذهبيًا فلا يخرج عنهما إلا بشروط ثلاثة:

- **الأول**: العلم بضروريته، فلا يشمل الحكم من أسلم أو تشيع حديثًا، أو كان يعيش في المناطق النائية مثلًا.

- **الثاني**: عدم الشبهة حول ضروريته.
- **الثالث**: الالتفات إلى الملازمة بين الإنكار وتكذيب الشارع، فإنَّ كونه ضروريًا يعني أنه مُتيقَنُ الثبوت والانتساب للشارع، وبالتالي فإنَّ إنكاره تكذيب للشارع.

وعليهِ، فلو أنَّ شخصًا ينتمي إلى مذهب أهل البيت عليهم السلام قد أنكر مسألة من المسائل الضرورية كعدد الأئمة عليهم السلام - لا لشبهةٍ -، مع الالتفات إلى الملازمة بين إنكاره وتكذيب من ثبتت عنده عصمتهم والذين يكون تكذيبهم تكذيبًا للشريعة المقدّسة - بالأدلة القاطعة -، فإنَّ هذا الشخص يُحكم عليه بالخروج عن المذهب، بل عن الدين.

الجهة الثانية: آراء العلماء حول كون الإمامة من الأصول.

اختلف العلماء في هذه المسألة على آراء ثلاثة:

الرأي الأول: إن الإمامة من أصول الدين حدوثًا -أي: في عصر التشريع النبوي- وبقاءً - أي: ما بعد هذا العصر-، وبناءً على هذا الرأي فإنَّ المسلمين مطالبون منذ زمن النبوة بالاعتقاد بالإمامة ليتمّ إسلامهم، وهذا الرأي ظاهر كلمات جمهور المتقدمين من علمائنا كالسيد المرتضى (١) والشيخ المفيد (٢) رحمهما الله، وأصر عليه المحقق البحراني طاب ثراه (٣).

---

(١) رسائل المرتضى: ج١، ص٢١١.

(٢) أوائل المقالات: ص٤٤.

(٣) الحدائق الناضرة: ج١، ص٨٥.

الرأي الثاني: إن الإمامة من ضروريات الدين حدوثًا لا بقاءً، فمن أنكر الإمامة في زمن النبي صلى الله عليه وآله لشبهةٍ لم يكن خارجًا من الدين، وأما إن أنكرها من غير شبهة خرجَ منه، وهو ما ذهب إليه المحقق الاسترآبادي قدس سره [(١)].

الرأي الثالث: إن الإمامة أصل من أصول المذهب، فإنكارها يعد خروجًا من المذهب لا الدين، وهذا الرأي هو الذي يذهب إليه جمهور علمائنا المتأخرين والمعاصرين:

منهم: السيد الخميني قدس سره في كتاب الطهارة، حيث قال: «فالإمامة من أُصول المذهب، لا الدين» [(٢)].

ومنهم: السيد الأستاذ الروحاني (دام ظله الوارف) في أجوبة المسائل، حيث قال: «إذا كان الدين يُراد به المذهب الحق فالإمامة من أصول الدين، وإن كان المراد منه الإسلام- الذي به تحقن الدماء وتُصان الأعراض – فهي ليست من أصوله» [(٣)].

ومنهم: الشيخ التبريزي رحمه الله في صراط النجاة، حيث قال: «وأما بالنسبة للاعتقادات التي تجب معرفتها على كل مكلف عينًا، والاعتقاد بها اعتقادًا جزميًا، بعضها من أصول الدين، كالتوحيد والنبوة الخاصة، والمعاد الجسماني، والقسم الآخر من الاعتقادات من أصول المذهب، كالاعتقاد بالإمامة للأئمة عليهم السلام بعد النبي صلى الله عليه وآله، والاعتقاد بالعدل، فإنه يجب على كل مكلف الاعتقاد بها، إلا أن عدم الاعتقاد والمعرفة بالأول يخرج الشخص عن الإسلام، وفي الثاني لا يخرجه عن الإسلام، وإنما يخرج عن المذهب» [(٤)].

---

(١) الفوائد المدنية: ص٢٥٢.

(٢) كتاب الطهارة للخميني: ج٣، ص٤٣٧.

(٣) أجوبة المسائل: ج١، ص٤٤.

(٤) صراط النجاة: ج٣، ص٤١٦.

وغيرهم من العلماء.

الجهة الثالثة: سبب الاختلاف.

و أمام هذا الاختلاف ينبغي توضيح أمرين:

الأول: إنَّ الغاية من وراء كل علم تختلف عن الغاية من وراء العلم الآخر، ونظرًا لاختلاف الغايات فإنَّ العِلْمين حتى لو بَحَثا عن مسألةٍ واحدة، فإنَّ النتيجة التي قد يتوصل إليها أحدُ العِلْمين ليس من اللازم أن تتفقَ مع نتيجة العلم الآخر، بل طبيعة اختلاف الغايات تقتضي عادةً اختلاف المنهج والنتائج.

الثاني: إن الإسلام – في كلمات الفقهاء – يُستخدم بمعنيين:

- الأول: الإسلام الظاهري.
- الثاني: الإسلام الواقعي.

والفرق بينهما: أنَّ الأول ما يكون أثره دنيويًا، وهو الذي يتحقق بمجرد التلفظ بالشهادتين؛ إذ بهِ تُحقن الدماء، وتُحفظ الفروج، وتُحترم الأموال، بينما الثاني ما يكون أثره أخرويًا، وهو الفوز بالجنة، وهذا هو الذي يتحقق بالإيمان التام بالله تعالى وبكلِّ ما يجب الاعتقاد به.

ومن الواضح أنَّ الإسلامين قد يجتمعان لدى شخصٍ واحد، وقد ينفكان، فيكون الشخص مسلمًا بالإسلام الظاهري، ولكنه ليس مسلمًا بالإسلام الواقعي، كما هو الحال عند المنافقين.

المائز بين المنهج الفقهي والكلامي:

إذا عرفتَ ما ذكرناه ضمن الأمرين المذكورين، تعرف الوجه في تعدد الآراء المتقدمة؛ إذ أنَّ الغاية للفقيه إنما هي البحث عمّا له ارتباط بالجانب العملي في حياة المكلف، أي: ما يلزم وما لا يلزم؛ ولذا فإنَّه عندما يبحث حول أصول الدين فإنه يبحث عنها مِن زاوية ما يجب التلفظ وإظهار الاعتقاد به منها وما لا يجب، فما كان يجب التلفظ به فهو أصلٌ من أصول الدين وإلا فلا، وهو بهذه الغاية لا يتجاوز دائرة الإسلام الظاهري.

بينما الغاية عند المتكلم - عالِم الكلام والعقائد - مختلفة، فهو يبحث عمّا له ارتباط بالجانب الاعتقادي في حياة المكلف، أي: ما يلزمه أن يعتقد به، وبهِ تكون نجاته في الآخرة، وما لا يلزمه الاعتقاد به، مما لا يتوقف عليه مصيره الأخروي، فما انتهى إلى لزوم الاعتقاد به اعتبره من أصول الدين، وما انتهى إلى عدم لزوم الاعتقاد به اعتبره من فروع المعارف العقائدية.

ومن هذا المنطلق: فإنَّ الفقيه - مِن زاويته - إما أن يرى انحصار أصول الدين في أصلين، كما هو الرأي الشائع بين الفقهاء، وإما أن يضم للأصلين أصلًا ثالثًا وهو المعاد - كما صنعَ ذلك المحقق الخوئي ﵀ (١) - إذا قام الدليل عنده على دخالته في تحقق الإسلام الظاهري.

وأما المتكلم فإنه - مِن زاويته - يرى دائرة الأصول أوسع من ذلك؛ إذ هو يبحث عن كلِّ ما تتوقف على معرفته النجاةُ في الآخرة، وتمييزه عما لا تتوقف عليه؛ ولذا تراه لا يكتفي بذكر التوحيد والنبوة حتى يعطف عليهما المعاد والإمامة، و العدل أيضًا على رأيٍ آخر.

---

(١) التنقيح في شرح العروة الوثقى: ج٣، ص٥٣.

الجهة الرابعة: إثبات أنَّ الإمامة من ضروريات الدين حدوثًا، وأصول المذهب بقاءً.

فهاهنا دعويان ينبغي إثباتهما:

الدعوى الأولى: الإمامة من ضروريات الدين حدوثًا.

أما الدعوى الأولى: فإن إثباتها يتوقف على إيضاح أمر أساس، وهو البحث حول العوامل الموجبة لكون العقيدة الدينية من الضروريات، وهي عوامل ثلاثة:

عوامل صيرورة المعرفة الدينية من الضروريات:

العامل الأول: صراحة الدليل الشرعي ووضوحه في أنَّ القضية الدينية قضية محورية وركنية وأساسية للدين.

العامل الثاني: الكثرة الكمية للدليل الشرعي، وذلك من خلال تظافر الأدلة الشرعية على هذه العقيدة، بحيث تكون مستفيضة قد تصل إلى حدِّ التواتر، فتكون لها قوة إثباتية.

العامل الثالث: ذيوع القضية وانتشارها بين المنتمين للدين أو المنتمين للمذهب، ولكن ليس الذيوع السياسي الذي يكون على طبق مصالح الحكام، وإنما الذيوع الطبيعي الذي يكون بمقتضى وضوح الأدلة وتكثرها.

إذا اتضح ذلك، نقول: إنَّ عقيدة الإمامة تتوفر على هذه العوامل الثلاثة:

أما العامل الأول: فقد دلت النصوص الشريفة كتابًا وسنة صراحة على أنَّ الإمامة قضية محورية ركنية للدين، ومنها آيات الغدير، كقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ

عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [١]، والتي نزلت عندما نصب النبي ﷺ عليًا عليه السلام إمامًا على المسلمين في غدير خم.

ومنها قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [٢]، وقد وردت الروايات مستفيضة من طرقنا بأنها نزلت في الإمامة.

وأما العامل الثاني: وهو الكثرة الكمية، فإنَّ النبي ﷺ لم يترك مناسبة إلا وتحدث فيها عن إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، بدءًا من يوم الدار إلى لحظة وفاته، ولا توجد عقيدة أو تشريع من التشريعات تحدث عنه الشارع وأولاه أهمية كما تحدث عن ولاية علي عليه السلام، ومن هنا صنف العلامة الحلي رحمه الله كتاب الألفين، حيث ذكر فيه ألفي دليل من العقل والنقل في إثبات الإمامة، وهذا يعني تحقق العامل الثاني في الإمامة.

وأما العامل الثالث: وهو الذيوع والانتشار بين المنتمين للدين، فإنَّ هذا -أيضًا- كان متحققًا بالنسبة للإمامة، وقد تحقق في يوم الغدير عندما جمع النبي الآلاف المؤلفة فذاعت قضية الإمامة بينهم وانتشرت وأصبحت من الواضحات.

فإن قيل: إنَّ حديث الغدير لا دلالة واضحة له على الإمامة؛ إذ يحتمل أنَّ النبي ﷺ كان يتحدث عن محبة أمير المؤمنين عليه السلام.

قلنا: إنَّ هذا التوجيه لا يقبله عقل ولا منطق؛ إذ كيف يجوز في منطق العقل أن يوقف النبي ﷺ آلاف المسلمين في حرِّ الهجير ليقول لهم إني أحب عليًا عليه السلام؟! على أنَّ تقديم النبي

---

(١) سورة المائدة: ٣.

(٢) سورة المائدة: ٦٧.

ﷺ لتصريحه بعبارة «ألست أولى بكم من أنفسكم» يقطع الطريق على كل من يتأول لفظ (المولى) بغير الأولوية بالنفوس.

ومن هنا عُلم أنَّ الإمامة من ضروريات الدين حدوثًا، فمن أنكرها في عصر الرسالة –لا لشبهةٍ– فهو محكوم بالكفر.

فإن قيل: إذا كانت القضية ضرورية في عصر الرسالة، فما هو وجه انقلابها عن العنوان المذكور في العصور المتأخرة؟

قلنا: إنَّ ذلك ممتنع لو خُلّيَ وطبعه، ولكنه من الإمكان بمكان فيما لو تبنّت السلطة الإعلامية – بمساندة السلطة الحاكمة – حرف مسار الأمور، فإنَّ ذلك لا يتطلب أكثر من التعتيم على الحقيقة الضرورية، ومصادرة النصوص الدينية الصريحة الدالة عليها، وتكميم الأصوات المخالفة للقرار الرسمي، فليس يحتاج الأمر بعد ذلك لأكثر من جيلٍ أو جيلين حتى تنزع الحقيقة ثوب الضرورة، وتتجرّد عما كانت عليه.

وإن أردتَ تصديق ذلك فهناك أمثلة كثيرة في عالم الضروريات تؤكد ذلك، فكم من التشريعات التي كانت حليتها من الضروريات في العصر النبوي، قد صارت الآن عند بعضهم ضرورية الحرمة، من قبيل زواج المتعة المتفق على حليته في عصر الرسالة، فإنه لمّا تبنّت السلطة الحاكمة بعد ذلك العصر تحريمه، وجرت بقية المذاهب على هذا التحريم حتى يومنا هذا، لم تعد حقيقة الحلية ضرورية لدى سائر المسلمين، إن لم يكن قد حصل العكس، كما لا يخفى.

وهذا في قضية تشريعية فرعية، فما بالك بقضية عقدية أصولية هي والسلطة على طرفي النقيض؟! لا شك في أنها ستكون أدعى للتعتيم والإقصاء وشتى أساليب المحاربة والإبادة، فلا عجب في انسلاخها عن عنوان الضرورة.

الدعوى الثانية: الإمامة من أصول المذهب بقاءً.

وأما الدعوى الثانية: وهي أن الإمامة من أصول المذهب بقاءً، فإنَّ الدليل عليها يتضح من خلال الوقوف على طائفتين من الروايات:

الطائفة الأولى: الروايات الدالة على أنَّ من ترك عليًا عليه السلام فهو كافر.

منها: عن الفضيل بن يسار، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إن الله عز و جل نصب عليًا عليه السلام علمًا بينه وبين خلقه، فمن عرفه كان مؤمنًا، ومن أنكره كان كافرًا، ومن جهله كان ضالًا، ومن نصب معه شيئًا كان مشركًا، ومن جاء بولايته دخل الجنة» [(١)].

ومنها: عن أبي حمزة قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «إنَّ عليًا عليه السلام باب فتحه الله، فمن دخله كان مؤمنًا، ومن خرج منه كان كافرًا» [(٢)].

وهذه الطائفة واضحة في أنَّ من لم يكن معتقدًا بالإمامة فهو كافر.

الطائفة الثانية: الروايات التي تدل على أنَّ الإسلام يتحقق بغير الولاية، وأنَّ ترك الولاية لا يوجب الكفر.

منها: موثقة سماعة، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام أنه قال: «الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله، والتصديق برسوله صلى الله عليه وآله، بهِ حُقنت الدماء، وعليهِ جرت المناكح والمواريث، وعلى ظاهره جماعة الناس» [(٣)].

---

(١) الكافي: ج١، ص٤٣٧.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الكافي: ج٢، ص٢٥.

وهي واضحة في أنَّ الإسلام يتحقق بالشهادتين، ولا دخل للولاية في تحققه.

وقد يتصور من لا خبرة له في فنّ الصناعة أنَّ الطائفتين متعارضتان، ولكنّ الصحيح ما بيّنه العلماء من أنه لا تعارض بين الطائفتين، وذلك ببيان: أنَّ الكفر على مراتب، فمرتبة تطلق في مقابل الإسلام، وأخرى تطلق في مقابل الإيمان، والروايات التي تطلق لفظ الكفر على غير المؤمن بالإمامة إنما هي بمعنى الكفر في مقابل الإيمان لا الإسلام، وهذا ما يستفاد من قرينة المقابلة الواردة في الروايات الشريفة، حيث قابلت الكفر بالإيمان ولم تقابله بالإسلام، ومنه يُعلم أن الإمامة من أركان الإيمان لا الإسلام، ولمّا كانت كذلك فهي من أصول المذهب (١).

---

(١) لأجل إيضاح الفكرة المذكورة أعلاه لا بدَّ من تسليط الضوء عليها بشيء من التفصيل بمقدار ما يتّسع له المقام، فنقول: إنَّ الكفر هو ستر الحق اعتقادًا أو لسانًا أو عملًا، وهذا يقتضي بالضرورة أن تكون للكفر مراتب كمراتب الإيمان، وبالتالي فقد يكون الإنسان كافرًا بالنسبة إلى مرتبة وهو مؤمن بالنسبة إلى مرتبة أخرى.

وللإمام الصادق ﷺ حديث مفصل يكشف القناع عن هذه الحقيقة، قال فيه: «الكفر في كتاب الله على خمسة أوجه:

فمنها كفر الجحود، والجحود على وجهين، والكفر بترك ما أمر الله، وكفر البراءة، وكفر النعم. فأما كفر الجحود فهو الجحود بالربوبية، وهو قول من يقول: لا رب ولا جنة ولا نار، وهو قول صنفين من الزنادقة يقال لهم: الدهرية، وهم الذين يقولون ﴿وَمَا يُهْلِكُنَا إِلا الدَّهْرُ﴾، وهو دين وضعوه لأنفسهم بالاستحسان على غير تثبت منهم ولا تحقيق لشيء مما يقولون، قال الله ﷻ: ﴿إِنْ هُمْ إِلا يَظُنُّونَ﴾ أن ذلك كما يقولون، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ﴾ يعني بتوحيد الله تعالى، فهذا أحد وجوه الكفر.

وأما الوجه الآخر من الجحود على معرفة، وهو أن يجحد الجاحد وهو يعلم أنه حق قد استقر عنده، وقد قال الله ﷻ: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ وقال الله ﷻ: ﴿وَكَانُوا مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُم مَّا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللهِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ فهذا تفسير وجهي الجحود.

والوجه الثالث من الكفر كفر النعم، وذلك قوله تعالى يحكي قول سليمان ﷺ: ﴿هَذَا مِن فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ﴾ وقال: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ وقال: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴾.

والوجه الرابع من الكفر ترك ما أمر الله ﷻ به وهو قول الله ﷻ: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَارِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ * ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم بِالْإِثْمِ

نعم، اتفق علماؤنا على أن الإمامة من أصول الدين بمعنى أنها مدار النجاة والهلاك، فمن قال بالإمامة واعتقد بها فهو ناج يوم القيامة، وأما من لم يعتقد بالإمامة – لا لشبهة – فليس كذلك كما سيتضح.

الجهة الخامسة: أدلّة أنّ الإمامة من الأصول.

وقد استدلوا على أنَّ الإمامة من أصول الدين بعدّة أدلّة، نكتفي منها بدليلين:

وَالْعُدْوَانِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَارَىٰ تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾، فكفرهم بترك ما أمر الله ﷻ به ونسبهم إلى الإيمان ولم يقبله منهم ولم ينفعهم عنده، فقال: ﴿فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾.

والوجه الخامس من الكفر: كفر البراءة، وذلك قوله ﷻ يحكي قول إبراهيم ﵇: ﴿كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا بِاللهِ وَحْدَهُ﴾ يعني تبرأنا منكم، وقال يذكر إبليس وتبرئته من أوليائه من الإنس يوم القيامة: ﴿إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ﴾ وقال: ﴿إِنَّمَا اتَّخَذْتُم مِّن دُونِ اللهِ أَوْثَانًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾ يعني يتبرأ بعضكم من بعض»، الكافي الشريف: ج٢، ص٣٨٩.

وقد علق الفقيه الكبير السيد السبزواري ﵀ في تفسيره الشريف (مواهب الرحمن: ج١، ص١١٧ – ١١٨) تعليقًا مهمًا، فقال:

«يمكن جعل جميع ما في هذه الرواية من التقسيم العقلي، بأن يُقال: الكافر إما لا يعتقد بمبدأ أصلًا، وهو الكافر المطلق، ويُطلق عليه الجاحد بالمعنى العام أيضًا.

أو يعتقد به في الجملة ثم يجحده، وهو كفرُ الجحود بالمعنى الخاص.

أو يعتقد به ولا يجحده، ولكن يكفر بنعمه، وهو كفر النعم.

أو يعتقد به لكن يترك ما أمر الله به، وهو كفر ترك الطاعة، ويشمل هذا ترك كل واجب شرعي، أو إتيان كل ما نهى الله عنه.

أو يعتقد بذلك كله، ولكن يبرأ من عدوّه ولا يتوالى وليّه، وهو كفر البراءة.

ومن هذا الحديث يعرف بيان ما أطلق فيه الكفر على تارك الصلاة، أو على إتيان بعض المحرمات، أو التولي لأعداء الله، أو التبري من أولياء الله. فهذا الحديث هو الجامع لجميع أنواع الكفر، ولكن الكفر الاصطلاحي الذي يبحث عنه في الفقه، الموجب لأحكام خاصّة، يختص ببعض الأقسام دون الجميع». (انتهى)

أ/ **الدليل الأول**: قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ (١)، وتمامية الاستدلال بها يتوقف على مقدمتين:

المقدمة الأولى: إنَّ هذه الآية نزلت في يوم غدير خم بعدما أعلن رسول الله ﷺ ولاية أمير المؤمنين ﵇، وعلى ذلك إجماع الشيعة (أعزهم الله)، ووافقهم في ذلك كبار الحفاظ والمحدثين والمفسرين من علماء السنة، قال العلامة الأميني ﵀: «أصفقت الإمامية عن بكرة أبيهم على نزول هذه الآية الكريمة حول نص الغدير بعد إصحار النبي ﷺ بولاية مولانا أمير المؤمنين ﵇ بألفاظ دريه صريحة، فتضمن نصًا جليًا عرفته الصحابة وفهمته العرب، فاحتجّ به من بلغه الخبر، وصافق الإمامية على ذلك كثيرون من علماء التفسير وأئمة الحديث وحفظة الآثار من أهل السنة» (٢)، وقد أوردَ العلامة الأميني ﵀ جملة من كلماتهم في الغدير، فمن أحب فليراجع (٣).

---

(١) سورة المائدة: ٣.

(٢) موسوعة الغدير: ج١، ص٢٣٠.

(٣) منها ما ذُكر في (الغدير: ج١، ص٢٣٠ – ٢٣٥)، وممن ذكر كلماتهم:

١ – الحافظ أبو جعفر محمد بن جرير الطبري المتوفى ٣١٠، روى في كتاب الولاية بإسناده عن زيد بن أرقم نزول الآية الكريمة يوم غدير خم في أمير المؤمنين ﵇ في الحديث الذي مر ص٢١٥.

٢ – الحافظ ابن مردويه الأصفهاني المتوفى ٤١٠، روى من طريق أبي هارون العبدي عن أبي سعيد الخدري: إنها نزلت على رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم يوم غدير خم حين قال لعلي: من كنت مولاه فعلي مولاه، ثم رواه عن أبي هريرة وفيه: إنه اليوم الثامن عشر من ذي الحجة، يعني مرجعه ﷺ من حجة الوداع. تفسير ابن كثير: ج ٢، ص١٤.

وقال السيوطي في (الدر المنثور: ج٢، ص٢٥٩): أخرج ابن مردويه وابن عساكر بسند ضعيف عن أبي سعيد الخدري قال: لمّا نصب رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم عليًا يوم غدير خم فنادى له بالولاية هبط جبرئيل عليه بهذه الآية: اليوم أكملت لكم دينكم. و أخرج ابن مردويه والخطيب وابن عساكر بسند ضعيف عن أبي هريرة قال: لمّا كان غدير خم وهو اليوم الثامن عشر من ذي الحجة قال النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم: من كنت مولاه فعلي مولاه فأنزل الله: اليوم أكملت لكم دينكم. وروى عنه في (الإتقان: ج١، ص٣١، ط سنة ١٣٦٠) بطريقيه.

وذكر البدخشي في (مفتاح النجا) عن عبد الرزاق الرسعني عن ابن عباس ما مر ص٢٢٠ ثم قال: وأخرج ابن مردويه عن أبي سعيد الخدري ﷺ مثله، وفي آخره فنزلت: اليوم أكملت لكم دينكم... الآية. فقال النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم: الله أكبر على إكمال الدين، وإتمام النعمة، ورضا الرب برسالتي والولاية لعلي بن أبي طالب.

ونقله بهذا اللفظ عن تفسيره الأربلي في (كشف الغمة: ص٩٥).

وقال القطيفي في الفرقة الناجية: روى أبو بكر ابن مردويه الحافظ بإسناده إلى أبي سعيد الخدري: إن النبي ﷺ يوم دعا الناس إلى غدير خم أمر بما كان تحت الشجرة من شوك فقم وذلك يوم الخميس، ودعا الناس إلى علي فأخذ بضبعيه فرفعهما حتى نظر الناس إلى بياض إبط رسول الله، فلم يفترقا حتى نزلت هذه الآية: اليوم أكملت لكم دينكم... الآية. فقال. إلى آخر ما يأتي عن أبي نعيم الأصبهاني حرفيًا.

٣ - الحافظ أبو نعيم الأصبهاني المتوفى ٤٣٠، روى في كتابه (ما نزل من القرآن في علي) قال: حدثنا محمد بن أحمد بن علي بن مخلد (المحتسب المتوفى ٣٥٧) قال: حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة قال: حدثني يحيى الحماني قال: حدثني قيس بن الربيع عن أبي هارون العبدي عن أبي سعيد الخدري ﷺ: أن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم دعا الناس إلى علي في غدير خم أمر بما تحت الشجرة من الشوك فقم وذلك يوم الخميس فدعا عليًا فأخذ بضبعيه فرفعهما حتى نظر الناس إلى بياض إبطي رسول الله، ثم لم يتفرقوا حتى نزلت هذه الآية: اليوم أكملت لكم دينكم... الآية، فقال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: الله أكبر على إكمال الدين، وإتمام النعمة، ورضا الرب برسالتي، وبالولاية لعلي ﷺ من بعدي. ثم قال: من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله. فقال حسان: ائذن لي يا رسول الله أن أقول في علي أبياتًا تسمعهن. فقال: قل على بركة الله. فقام حسان فقال: يا معشر مشيخة قريش، أتبعها قولي بشهادة من رسول الله في الولاية ماضية. ثم قال:

يناديهم يوم الغدير نبيهم * بخم فأسمع بالرسول مناديا

يقول: فمن مولاكم ووليكم؟ * فقالوا ولم يبدوا هناك التعاميا

إلهك مولانا وأنت ولينا * ولم تر منا في الولاية عاصيا

فقال له: قم يا علي فإنني * رضيتك من بعدي إمامًا وهاديا

فمن كنت مولاه فهذا وليه * فكونوا له أنصار صدق مواليا

هناك دعا: اللهم وال وليه * وكن للذي عادى عليًا معاديا

وبهذا اللفظ رواه الشيخ التابعي سليم بن قيس الهلالي في كتابه عن أبي سعيد الخدري قال: إن رسول الله دعا الناس بغدير خم فأمر بما كان تحت الشجر من الشوك فقم، وكان ذلك يوم الخميس، ثم دعا الناس إليه وأخذ بضبع علي بن أبي طالب فرفعها حتى نظرت إلى بياض إبط رسول الله: الحديث بلفظه.

٤ - الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي المتوفى ٤٦٣، روى في تاريخه ج٨ ص٢٩٠ عن عبد الله بن علي بن محمد بن بشران عن الحافظ علي بن عمر الدارقطني، عن حبشون الخلال، عن علي بن سعيد الرملي عن ضمرة عن ابن شوذب عن مطر الوراق عن ابن حوشب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم.

وعن أحمد بن عبد الله النيري عن علي بن سعيد عن ضمرة عن ابن شوذب عن مطر عن ابن حوشب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم أنه قال: من صام يوم ثمان عشر من ذي الحجة كتب له صيام ستين شهرًا. وهو يوم غدير خم لمّا أخذ النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم بيد علي بن أبي طالب فقال: ألست أولى بالمؤمنين؟ قالوا: بلى يا رسول الله؟ قال من كنت مولاه فعلي مولاه. فقال عمر بن الخطاب: بخ بخ يا بن أبي طالب أصبحت مولاي ومولى كل مسلم. فأنزل الله: اليوم أكملت لكم دينكم... الآية.

٥ - الحافظ أبو سعيد السجستاني المتوفى ٤٧٧، في كتاب الولاية بإسناده عن يحيى بن عبد الحميد الحماني الكوفي عن قيس بن الربيع عن أبي هارون عن أبي سعيد الخدري: أن رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم لمّا دعا الناس بغدير خم أمر بما كان تحت الشجرة من الشوك فقم وذلك يوم الخميس... إلى آخر اللفظ المذكور بطريق أبي نعيم الأصبهاني.

٦ - أبو الحسن ابن المغازلي الشافعي المتوفى ٤٨٣، روى في مناقبه عن أبي بكر أحمد بن محمد بن طاوان قال: أخبرنا أبو الحسين أحمد بن الحسين بن السماك قال: حدثني أبو محمد جعفر بن محمد بن نصير الخلدي، حدثني علي بن سعيد بن قتيبة الرملي قال: حدثني ضمرة بن ربيعة القرشي عن ابن شوذب عن مطر الوراق عن شهر بن حوشب بن أبي هريرة... إلى آخر اللفظ المذكور بطريق الخطيب البغدادي (العمدة ص٥٢) وذكره جمع آخرون.

٧ - الحافظ أبو القاسم الحاكم الحسكاني (المترجم ص١١٢) قال: أخبرنا أبو عبد الله الشيرازي، قال: أخبرنا أبو بكر الجرجاني. قال: حدثنا أبو أحمد البصري، قال: حدثنا أحمد بن عمار بن خالد، قال: حدثنا يحيى بن عبد الحميد الحماني، قال: حدثنا قيس بن الربيع عن أبي هارون العبدي عن أبي سعيد الخدري: أن رسول الله ﷺ لمّا نزلت هذه الآية: اليوم أكملت لكم دينكم. قال: الله أكبر على إكمال الدين، وإتمام النعمة، ورضا الرب برسالتي، وولاية علي بن أبي طالب من بعدي. وقال: من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله.

٨ - الحافظ أبو القاسم بن عساكر الشافعي الدمشقي المتوفى ٥٧١، روى الحديث المذكور بطريق ابن مردويه عن أبي سعيد وأبي هريرة كما في الدر المنثور ج٢ ص٢٥٩.

٩ - أخطب الخطباء الخوارزمي المتوفى ٥٦٨، قال في المناقب ص٨٠: أخبرنا سيد الحفاظ أبو منصور شهردار بن شيرويه بن شهردار الديلمي فيما كتب إلي من همدان: أخبرني أبو الفتح عبدوس بن عبد الله بن عبدوس الهمداني كتابة، حدثني عبد الله بن إسحاق البغوي، حدثني الحسن بن عليل الغنوي، حدثني محمد بن عبد الرحمن الزراع، حدثني قيس بن حفص، حدثني علي بن الحسن العبدي عن أبي هارون العبدي عن أبي سعيد الخدري إنه قال: إن النبي ﷺ يوم دعا الناس إلى غدير خم أمر بما كان تحت الشجرة من الشوك فقم وذلك يوم الخميس، ثم دعا الناس إلى علي فأخذ بضبعه فرفعها حتى نظر الناس إلى إبطيه حتى نزلت هذه الآية: اليوم أكملت لكم دينكم... الآية إلى آخر الحديث بلفظ مر بطريق أبي نعيم الأصفهاني.

المقدمة الثانية: إنَّ الشرائع متعددة بنص الآية المباركة: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ (١)، فلكل نبيٍ من الأنبياء شرعة تختلف عن شرعة النبي الآخر، وأما الدين فهو واحد كما يفهم ذلك من ضمّ النصوص القرآنية إلى بعضها البعض، حيث يقول تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ (٢)، ويقول على لسان يوسف عليه السلام: ﴿تَوَفَّنِي مُسْلِمًا﴾ (٣)، ويقول على لسان السحرة: ﴿رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ﴾ (٤)، ويقول: ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُم مُّسْلِمُونَ﴾ (٥)، ومن كل هذا يُعلم أن الدين هو تلك الأصول والأساسيات التي تتفق فيها جميع الشرائع المتعددة، وهو ما أطلق عليه القرآن الكريم عنوان (الإسلام).

وروى في المناقب ص٩٤ بالإسناد عن الحافظ أحمد بن الحسين البيهقي، عن الحافظ أبي عبد الله الحاكم، عن أبي يعلى الزبير بن عبد الله الثوري، عن أبي جعفر أحمد بن عبد الله البزاز، عن علي بن سعيد الرملي، عن ضمرة عن ابن شوذب عن مطر الوراق... إلى آخر ما مر عن الخطيب البغدادي سندًا ومتنًا.

١٠ - أبو الفتح النطنزي، روى في كتابه (الخصايص العلوية) عن أبي سعيد الخدري بلفظ مر ص٤٣، وعن الخدري وجابر الأنصاري أنهما قالا: لمّا نزلت: اليوم أكملت لكم دينكم... الآية، قال النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم: الله أكبر على إكمال الدين، وإتمام النعمة، ورضا الرب برسالتي، وولاية علي بن أبي طالب بعدي.

وفي الخصايص بإسناده عن الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام قالا: نزلت هذه الآية (يعني آية التبليغ) يوم الغدير. وفيه نزلت: اليوم أكملت لكم دينكم. قال: وقال الصادق عليه السلام: أي: اليوم أكملت لكم دينكم بإقامة حافظه، وأتممت عليكم نعمتي أي: بولايتنا، ورضيت لكم الإسلام دينًا أي: تسليم النفس لأمرنا. وبإسناده في خصايصه أيضًا عن أبي هريرة حديث صوم الغدير بلفظ مر بطريق الخطيب البغدادي وفيه نزول الآية في علي يوم الغدير. (انتهى)

(١) سورة المائدة: ٤٨.

(٢) سورة آل عمران: ١٩.

(٣) سورة يوسف: ١٠١.

(٤) سورة الأعراف: ١٢٦.

(٥) سورة البقرة: ١٣٢.

ونتيجة هاتين المقدمتين: أنَّ الإمامة أصل من أصول الدين وعقيدة أساسية مشتركة بين جميع الشرائع، لأنَّ الله ﷻ قد صرّح في آية الإكمال - بضميمة النصوص المفسرة - أنّه أكمل بها الدين لا شريعة الإسلام فحسب، وإلى ذلك أشارت جملة من الروايات الشريفة، كمعتبرة ابن سنان عن الإمام الصادق عليه السلام: «كان الميثاق مأخوذًا عليهم لله بالربوبيّة، ولرسوله بالنبوّة، ولأمير المؤمنين والأئمة بالإمامة» [١].

ب/ **الدليل الثاني**: قول النبي الأعظم صلى الله عليه وآله: «من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية» [٢]، وله ألفاظ غير هذا اللفظ كلها تصب في نفس المعنى:

- **اللفظ الأول**: من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية.
- **اللفظ الثاني**: ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية.
- **اللفظ الثالث**: من مات وليس له إمام مات ميتة جاهلية.
- **اللفظ الرابع**: من مات وليس عليه إمام مات ميتة جاهلية.

وتقريب الاستدلال بالحديث: أنَّ أهل الجاهلية كانوا يموتون على الكفر، وبما أنَّ مَن مات بغير معرفة إمام زمانه مات ميتة جاهلية، فهذا يعني موته على الكفر بمقتضى هذه الأحاديث، وإذا كان الجهل بها موجبًا للكفر، فهذا يعني أنّها من الأصول التي يدور الدين مدارها.

---

(١) تفسير القمّي: ج١، ص٢٤٧.

(٢) تقدّم تخريجه في البحث الأول ص١٩.

الجهة السادسة: نقد شبهة تكفير المسلمين.

وعلى ضوء ما أثبتناه من أنَّ الإمامة من أصول الدين، وأمامَ المد الشيعي العارم الذي بدأ ينير مدن العالم، يحاول الإعلام المخالف تشويه معالم مذهب أهل البيت عليهم السلام من خلال ادّعاء أنَّ الشيعة يكفّرون المسلمين لقولهم بأنَّ الإمامة أصل من أصول الدين، وبناء على قولهم هذا فمن لم يؤمن بها فهو كافر.

وفي مقام نقد هذه الشبهة، توجد ثلاثة أجوبة:

الجواب الأول: التفريق بين الإمامة العامة والإمامة الخاصة.

وحاصله: أنّه لا بدّ من التفريق بين قسمين من أقسام الإمامة:

القسم الأول: الإمامة العامة، وهي: الاعتقاد بأنّ الله تعالى لا بدَّ أن ينصب أئمة، فكما يرسل أنبياء لا بدَّ أن ينصب أئمة، بغضّ النظر عن هويتهم وأسمائهم وشخوصهم.

القسم الثاني: الإمامة الخاصة، وهي الاعتقاد بإمامة أهل البيت عليهم السلام.

والإمامة التي هي من أصول الدّين هي الإمامة العامّة، وليست الإمامة الخاصّة، وبما أنّ جميع المسلمين يعتقدون بالإمامة بغضّ النظر عَمَّنْ هم الأئمة (١)، فإذن جميع المسلمين محكومون بالإسلام.

---

(١) وإليك تصريح كوكبة من علمائهم في أهمية الإمامة وتنصيب الإمام، وكونها من واجبات الدين، بل من أعظمها، وقوام الدين بها:

أ/ **الأول:** ابن حجر الهيتمي في صواعقه ج١ ص٢٥ - ٢٦، حيث قال: «اعلم أيضًا أن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين أجمعوا على أن نصب الإمام بعد انقراض زمن النبوة واجب بل جعلوه أهم الواجبات، حيث اشتغلوا به عن دفن رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم واختلافهم في التعيين لا يقدح في الإجماع المذكور... ثم ذلك الوجوب عندنا معشر أهل السنة والجماعة، وعند

أكثر المعتزلة: بالسمع، أي: من جهة التواتر والإجماع المذكور، وقال كثير: بالعقل، ووجه ذلك الوجوب أنه صلى الله عليه [وآله] وسلم أمر بإقامة الحدود وسد الثغور وتجهيز الجيوش للجهاد وحفظ بيضة الإسلام، وما لا يتم الواجب المطلق إلا به، وإن كان مقدورًا فهو واجب، ولأن في نصبه جلب منافع لا تحصى، ودفع مضار لا تستقصى، وكل ما كان كذلك يكون واجبًا. أما الصغرى: على ما في شرح المقاصد فتكاد تلحق بالضروريات، بل بالمشاهدات بشهادة ما نراه من الفتن والفساد وانفصام أمور العباد، بمجرد موت الإمام وإن لم يكن على ما ينبغي من الصلاح والسداد».

ب/ **الثاني**: ابن تيمية في كتابه (السياسة الشرعية: ص١٢٩)، حيث قال: «فصل يجب أن يعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين بل لا قيام للدين ولا للدنيا إلا بها. فإن بني آدم لا تتم مصلحتهم إلا بالاجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض، ولا بد لهم عند الاجتماع من رأس حتى قال النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم: «إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم». رواه أبو داود، من حديث أبي سعيد، وأبي هريرة. وروى الإمام أحمد في المسند عن عبد الله بن عمرو، أن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم قال: «لا يحل لثلاثة يكونون بفلاة من الأرض إلا أمروا عليهم أحدهم». فأوجب صلى الله عليه [وآله] وسلم تأمير الواحد في الاجتماع القليل العارض في السفر، تنبيهًا بذلك على سائر أنواع الاجتماع. ولأن الله تعالى أوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا يتم ذلك إلا بقوة وإمارة. وكذلك سائر ما أوجبه من الجهاد والعدل وإقامة الحج والجمع والأعياد ونصر المظلوم وإقامة الحدود، لا تتم إلا بالقوة والإمارة».

ج/ **الثالث**: القرطبي في تفسيره (ج١، ص٢٦٤ – ٢٦٥)، حيث قال: «الرابعة – هذه الآية أصل في نصب إمام وخليفة يسمع له ويطاع، لتجتمع به الكلمة، وتنفذ به أحكام الخليفة. ولا خلاف في وجوب ذلك بين الأمة ولا بين الأئمة إلا ما روي عن الأصم حيث كان عن الشريعة أصم، وكذلك كل من قال بقوله واتبعه على رأيه ومذهبه، قال: إنها غير واجبة في الدين بل يسوغ ذلك، وأن الأمة متى أقاموا حجهم وجهادهم، وتناصفوا فيما بينهم، وبذلوا الحق من أنفسهم، وقسموا الغنائم والفيء والصدقات على أهلها، وأقاموا الحدود على من وجبت عليه، أجزأهم ذلك، ولا يجب عليهم أن ينصبوا إمامًا يتولى ذلك. ودليلنا قول الله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾، وقوله تعالى: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ﴾، وقال: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ أي: يجعل منهم خلفاء، إلى غير ذلك من الآي. وأجمعت الصحابة على تقديم الصديق بعد اختلاف وقع بين المهاجرين والأنصار في سقيفة بني ساعدة في التعيين، حتى قالت الأنصار: منا أمير ومنكم أمير، فدفعهم أبو بكر وعمر والمهاجرون عن ذلك، وقالوا لهم: إن العرب لا تدين إلا لهذا الحي من قريش، ورووا لهم الخبر في ذلك، فرجعوا وأطاعوا لقريش. فلو كان فرض الإمامة غير واجب لا في قريش ولا في غيرهم لما ساغت هذه المناظرة والمحاورة عليها، ولقال قائل: إنها ليست بواجبة لا في قريش ولا في غيرهم، فما لتنازعكم وجه ولا فائدة في أمر ليس بواجب، ثم إن الصديق ﷺ لمّا حضرته الوفاة عهد إلى عمر في الإمامة، ولم يقل له أحد هذا أمر غير واجب علينا ولا عليك، فدل على وجوبها وأنها ركن من أركان الدين الذي به قوام المسلمين، والحمد لله رب العالمين».

د/ **الرابع**: الغزالي في كتابه الاقتصاد في الاعتقاد ص١٢٧، حيث قال: «ولا ينبغي أن تظن أن وجوب ذلك مأخوذ من العقل، فإنا بيّنا أن الوجوب يؤخذ من الشرع إلا أن يفسر الواجب بالفعل الذي فيه فائدة وفي تركه أدنى مضرة، وعند ذلك لا ينكر وجوب نصب الإمام لما فيه من الفوائد ودفع المضار في الدنيا، ولكنا نقيم البرهان القطعي الشرعي على وجوبه ولسنا نكتفي بما فيه من إجماع الأمة، بل ننبه على مستند الإجماع ونقول: نظام أمر الدين مقصود لصاحب الشرع ﷺ قطعًا، وهذه مقدمة قطعية لا يتصور النزاع فيها، ونضيف إليها مقدمة أخرى وهو أنه لا يحصل نظام الدين إلا بإمام مطاع فيحصل من المقدمتين صحة الدعوى وهو وجوب نصب الإمام».

وقال في موضع آخر ص١٢٨: «فكان وجوب نصب الإمام من ضروريات الشرع الذي لا سبيل إلى تركه فاعلم ذلك».

هـ/ **الخامس**: الآمدي في غاية المرام في علم الكلام ص٣٦٦، حيث قال: «فإذًا نصب الإمام من أهم مصالح المسلمين وأعظم عمد الدين فيكون واجبًا، حيث عرف بالسمع أن ذلك مقصود للشرع، وليس ممّا يمكن القول بوجوبه عقلًا».

و/ **السادس**: ابن خلدون في تاريخه ص٢٤٠، حيث قال: «ثمّ إنّ نصب الإمام واجب قد عرف وجوبه في الشّرع بإجماع الصّحابة والتّابعين».

ز/ **السابع**: السفاريني الحنبلي في لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية ج٢ ص٤١٩، حيث قال: (الباب السادس في ذكر الإمامة ومتعلقاتها)

(ولا غنى لأمة الإسلام... في كل عصر كان عن إمام)

(يذب عنها كل ذي جحود... ويعتني بالغزو والحدود)

(وفعل معروف وترك نكر... ونصر مظلوم وقمع كفر)

(وأخذ مال الفيء والخراج... ونحوه والصرف في منهاج)

قال علماؤنا كغيرهم: نصب الإمام الأعظم فرض كفاية لأن الصحابة ﷺ أجمعوا على أن نصبه واجب بعد انقراض زمن النبوة، بل جعلوه أهم الواجبات حيث اشتغلوا به عن دفن رسول الله - صلى الله عليه [وآله] وسلم - ، واختلافهم في تعيينه لا يقدح في الإجماع المذكور».

ح/ **الثامن**: ابن الأزرق في بدائع السلك ص٦٩ - ٧٠، حيث قال: «إنّ مدرك وجوب نصبه عند أهل الحق شرعي لا عقلي، وقرره من وجهين، أحدهما: اعتباري، وهو أن حكمة نصبه كما يتقرر منها بعد أن شاء الله يقتضي بحسب اعتبارها شرعًا وجوب التكليف به مطلقًا.

الثاني: إجماعي، قال ابن التلمساني - وهو المعتمد القاطع لأهل السنة - وقرره بما نقل عن السلف والخلف من امتناع خلو الأرض من إمام قائم بأمر الله».

وفي موضع آخر ص٧١، قال: «إن حقيقة هذا الوجوب الشرعي راجعة إلى النيابة عن الشارع في حفظ الدين وسياسة الدنيا به ويسمى باعتبار هذه خلافة وإمامة وذلك لأن الدين هو المقصود في إيجاد الخلق لا الدنيا فقط».

الجواب الثاني: التفريق بين الدين الواقعي والدين الظاهري.

فالإمامة أصل من أصول الدين الواقعي، وهو الذي تحصل به النجاة في الآخرة، وأما الدين الظاهري فهو الذي به تُحقن الدماء وتُحترم الأعراض والأموال، فمن قال بالإمامة حصلت له النجاة في الآخرة، وأما من لم يقل بها فهو محكوم بالإسلام، وهو على الدين الظاهري، فيحرم دمه وماله وعرضه، وتنطبق عليه سائر الأحكام الخاصة بالمسلمين.

الجواب الثالث: التفريق بين الجهل القصوري والإنكار الجحودي.

ببيان: أنَّ الحجة إذا قامت على شخص مَّا بكون الإمامة لأهل البيت ﷺ، ومع ذلك لم يعتقد بها، فهو منكر جاحد محكوم بالكفر؛ لأنَّ إنكاره يؤول إلى تكذيب الله عز و جل ورسوله ﷺ، وأما إذا لم تقم عنده الحجة على إمامتهم ﷺ لا لتقصيرٍ منه، بل لقصورٍ فيه، فهو مسلم، وهو المُعبَّر عنه في القرآن الكريم والروايات الشريفة بالمستضعف، كما في قوله تعالى: ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا * فَأُولَٰئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا﴾ (١).

وعلى ضوء ذلك يتضح: أنه لا ملازمة بين الاعتقاد بكون الإمامة من أصول الدين، والقول بكفر سائر المسلمين، فتأمّل في ذلك جيدًا (٢).

---

(١) سورة النساء: ٩٨ - ٩٩.

(٢) ومما يجدر ذكره هاهنا: أنَّ بعض علماء العامة يظهر منه القول بكون الإمامة من الأصول، بل هو صريح كلمات غير واحد منهم، ومنهم:

أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي، وأبو حاتم محمد بن إدريس المنذر الرازي، وجماعة من السلف، كما يشهد بذلك قول الشيخ هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي في كتابه (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: ج١، ص١٩٧): «أخبرنا محمد بن المظفر المقرئ، قال: حدثنا الحسين بن محمد بن حبش المقرئ، قال: حدثنا أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، قال: سألت أبي وأبا

زرعة عن مذهب أهل السنة في أصول الدين، وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار، وما يعتقدان من ذلك، فقالا: أدركنا العلماء في جميع الأمصار – حجازًا وعراقًا وشامًا ويمنًا – فكان من مذهبهم: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، والقرآن كلام الله غير مخلوق بجميع جهاته، والقدر خيره وشره من الله ﷻ، وخير هذه الأمة بعد نبيها (عليه الصلاة والسلام) أبو بكر الصديق، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان، ثم علي بن أبي طالب، وهم الخلفاء الرشدون المهديون».

فظهر من كلامهما: أنَّ الإمامة عند أهل السنة من أصول الدين، ولعلّه لأجل هذه الجهة ذهب بعض علماء السنة إلى تكفير مَن قدح في خلافة أبي بكر، ومنهم: المفسر القرطبي – في تفسيره (الجامع لأحكام القرآن: ج٨، ص١٤٨) – حيث يقول: «وقد جاء في السنة أحاديث صحيحة يدل على أنّه الخليفة بعده، وقد انعقد الإجماع على ذلك، ولم يبق منهم مخالف، والقادح في خلافته مقطوع بخطئه وتفسيقه، وهل يكفر أم لا؟ يُختلف فيه، والأظهر تكفيره».

وقد طبّق الشيخ افتخار الدين البخاري – من أبرز علماء الحنفية – ذلك على الشيعة، فقال في كتابه الفقهي المشهور (خلاصة الفتاوى: ص ٢٥٦، كتاب ألفاظ الكفر) ما هذا نصه: «وما يتصل بهذا: الرافضي إذا كان يسب الشيخين ويلعنهما يكون كافرًا، وإن كان يفضل عليًا على أبي بكر وعمر رضي الله عنهم لا يكون كافرًا لكنه مبتدع».

وقال ابن الهمّام في كتابه (فتح القدير: ج١، ص٣٥٠) – من كتب الفقه الحنفي –: «وفي الروافض أنَّ مَن فضَّل عليًا على الثلاثة فمبتدع، وإن أنكر خلافة الصدّيق أو عمر ﷺ فهو كافر».

ومنهم: القاضي البيضاوي في متنه الأصولي الشهير (منهاج الوصول: ص٧٥ – ٧٦)، حيث قال متحدثًا عن القسم الثاني من الأخبار: «الفصل الثاني: فيما علم كذبه: وهو قسمان:

الأول: ما علم خلافه ضرورةً أو استدلالًا.

الثاني: ما لو صحَّ لتوفرت الدواعي على نقله، كما يعلم أن لا بلدة بين مكة والمدينة أكبر منهما، إذ لو كان لنقل.

وادعت الشيعة أن النص دل على إمامة علي ﷺ، ولم يتواتر كما لم تتواتر الإقامة، والتسمية، ومعجزات الرسول (عليه الصلاة والسلام).

قلنا: الأولان من الفروع، ولا كفر ولا بدعة في مخالفتهما، بخلاف الإمامة، وأما تلك المعجزات: فلقلة المشاهدين».

والشاهد هو قوله: (بخلاف الإمامة) فإنه بمقتضى مقابلته لها بقوله: (الأولان من الفروع) يُعلم أنَّ الإمامة بنظر القاضي البيضاوي من أصول الدين، لا من فروعه.

وهذا هو ما فهمه غير واحد من شُرَّاح (المنهاج)، وإليك كلمات بعضهم:

أ- **قال السبكي** في (الإبهاج في شرح المنهاج: ج٢، ص٢٩٥ – ٢٩٦): «القسم الثاني: الخبر الذي لو كان صحيحًا لكانت الدواعي متوفرة على نقله، إما لكونه أمرًا غريبًا، كسقوط الخطيب عن المنبر وقت الخطبة، أو لتعلق أصل من أصول الدين به، كالنص الذي تزعم الروافض أنه دلّ على إمامة علي بن أبي طالب ﷺ، فعدم تواتره دليل على عدم صحته، ولهذا إنّا نقطع بأنه لا بلدة بين مكة والمدينة أكبر منهما، وليس مستند هذا القطع إلا أنه لو كان لتواتر.

وقالت الشيعة: ما ندعيه من النص الدال على إمامة علي ﵇ لم يتواتر كما لم تتواتر كلمات الإقامة من أنها مثنى أو فرادى، والتسمية في الصلاة، ومعجزات الرسول ﷺ التي لم تتواتر - كحنين الجذع إليه، وتسليم الحجر عليه، ووقوف الشجر بين يديه، وتسبيح الحصى في يمينه - مع توفر الدواعي على نقلها، فدل ذلك على أنّ عدم تواتر ما تتوفر الدواعي على نقله ليس دليلًا على عدم صحته.

وأجاب عن الأوّلين - أعني: الإقامة والتسمية - بأنهما من مسائل الفروع، ولا كفر ولا بدعة في مخالفتهما، فلم تتوفر الدواعي على نقلهما لذلك، بخلاف الإمامة فإنها من الأصول ومخالفتها بدعة، ومؤثرة في الفتن، فتتوفر الدواعي على نقلها، فلمّا لم تتوفر دلّ على عدم صحته».

ب- **وقال الجاربردي** في (السراج الوهاج في شرح المنهاج: ج٢، ص٧٢٩ - ٧٣١): «الثاني: أن يكون بحيث لو صحّ لكان متواترًا؛ لتوفر الدواعي على نقله، إما لكونه أصلًا من أصول الدين، أو لغرابته، ثم انفرد واحد بنقله، فإنه يُعلم كذبه، والدليل على كونه كذبًا: أنه لو كان صدقًا لجاز أن يكون بين مكة والمدينة بلدة أعظم منهما، ولم يُنقل إلينا، وهو معلوم البطلان.

وخالف الشيعة في ذلك - أي: في وجوب كون مثل ذلك الخبر كذبًا - وقالوا: النص دل على إمامة علي ﵇ ولم يتواتر، كما لم يتواتر أنّ الإقامة مثنى كانت في زمانه (عليه الصلاة والسلام) أو فرادى، وأنّ التسمية كانت بالجهر أو بالخفاء، وكما لم تتواتر معجزات الرسول (عليه الصلاة والسلام) من تسبيح الحصى، وحنين الجذع، وتسليم الغزالة، مع توفر الدواعي على نقل هذه الأشياء، فدل ذلك على أنه لم يجب تواتر ما تتوفر الدواعي على نقله.

وأجاب عنه: بأنّ الأوّلين - أي: الإقامة والتسمية - لا نسلّم أنهما مما تتوفر الدواعي على نقله؛ لأنهما من الفروع، ولا كفر ولا بدعة في مخالفتهما، بخلاف النص الذي يكون دالًا على إمامة علي ﵇ فإنّ في مخالفته بدعة عظيمة».

وقال شمس الدين الإصفهاني في (شرح المنهاج: ج٢، ص٥٣٣ - ٥٣٥): «الثاني: الخبر الذي انفرد به واحد في الشيء الذي تتوفر الدواعي على نقله، لتعلقه بأصل الدين، أو لغرابته، أو لكليهما، وقد يشاركه خلق كثير في مشاهدة ذلك الشيء، كما لو انفرد شخص واحد بأنّ بين مكة والمدينة بلدة أعظم منهما، فإنه يعلم قطعًا أنه كاذب؛ لأنه لو صحّ لتوفرت الدواعي على نقله فتواتر، فلمّا لم يتواتر - وقد شاركه خلق كثير فيه - عُلم كذبه قطعًا.

وادّعت الشيعة: أنّ النص دلّ على إمامة علي ﵇ ولم يتواتر، فإنه جائز أن لا يتواتر مثل هذا النص وإن تعلق بأمر عظيم في الدين، كما لم تتواتر الإقامة والتسمية ومعجزات الرسول - كانشقاق القمر، وتسبيح الحصى في يده، وحنين الجذع إليه، وتسليم الغزالة عليه - فإنها نُقلت آحادًا مع أنها من الوقائع التي تتوفر الدواعي على نقلها.

أجاب المصنّف بأنّ الأولين - الإقامة والتسمية - من الفروع، فلا كفر ولا بدعة في مخالفتهما، فلم تتوفر الدواعي على نقلها، بخلاف الإمامة فإنها من أصول الدين، ومخالفتها بدعة، فلو كان نص على إمامة علي ﵇ لم يتساهلوا فيه، ونقلوه نقلًا متواترًا».

ج- **وقال البدخشي** في (مناهج العقول في شرح منهاج الوصول: ج٢، ص٢٢٥ - ٢٢٦): «الثاني: ما لم يتواتر من الأخبار، ومن شأنه أنه لو صح لتوفرت الدواعي على نقله، لكونه من أصول الدين كالإمامة، أو لغرابته كسقوط المؤذن عن المنارة ينكر! المشهد من أهل المدينة، أو لهما جميعًا كالمعجزات؛ إذ عدم تواتره دليل عدمه، كما يُعلم أن لا بلدة بين مكة والمدينة أكبر منهما؛ إذ لو كان لنقل متواترًا.

لا يقال: هذا إثبات للقاعدة الكلية بالمثال الجزئي.

لأنّا نقول: القاعدة ضرورية، وإيراد المثال للتنبيه.

وادعت الشيعة خلافًا لنا: أنّ النص الجلي دلّ على إمامة علي ﷺ ولم يتواتر - وإن كان من الأصول - كما لم تتواتر الإقامة أنها مثنى أو فرادى، والتسمية أنها بالجهر أو الإسرار، ومعجزات الرسول (عليه الصلاة والسلام)، أي: آحادها - كانشقاق القمر، وتسبيح الحصى، وحنين الجذع، وتسليم الغزالة، إلى غير ذلك - مع توفر الدواعي إلى نقلها، فذلك لا يستلزم كذب الخبر إذا لم يتواتر الكذب بهذه الأمور، واللازم باطل.

قلنا: الأولان - أي: الإقامة والتسمية - من الفروع - أي: فروع الدين - ولا كفر ولا بدعة في مخالفتها، فلم يتوفر الدواعي على نقلها، بخلاف الإمامة فإنها من الأصول، ومخالفتها تقتضي إلى أحد الأمرين، فهي مما تتوفر الدواعي إلى نقله».

د- **وقال الآسنوي** في (نهاية السول في شرح منهاج الأصول: ص٢٦٣): «وخالفت الشيعة في القسم الثاني، فادعت أنّ النص الجلي دلّ على إمامة علي ﷺ ولم يتواتر، كما لم يتواتر غيره من الأمور المهمة، كالإقامة، والتسمية في الصلاة، ومعجزات الرسول (صلى الله عليه [وآله] وسلم) - كحنين الجذع، وتسبيح الحصى، ونحوهما - ولهذا اختلفوا في إفراد الإقامة وفي إثبات التسمية.

والجواب عن الأولين - وهما: الإقامة والتسمية - بأنهما من الفروع، والمخطئ فيهما ليس بكافر ولا مبتدع، فلذلك لم تتوفر الدواعي على نقلهما، بخلاف الإمامة فإنها من أصول الدين، ومخالفتها فتنة وبدعة».

هـ- **وقال ابن إمام الكاملية** في (تيسير الوصول: ج٤، ص٢٨٧): «الثاني: ما لو صح - أي: الخبر الذي لو صح - لتوفرت الدواعي على نقله، إما لغرابته، كسقوط الخطيب عن المنبر يوم الجمعة، أو لتعلقه بأصل من أصول الدين، كالنص على إمامة علي ﷺ، فعدم تواتره يدل على عدم صحته؛ لمخالفته للعادة.

إلى أن قال: وادعت الشيعة: إنّا لا نقطع بكذبه، لتجويز العقل صدقه.

وقالوا: إن النص دل على إمامة علي (كرم الله وجهه) نحو: "أنت الخليفة بعدي" ولم يتواتر، كما لم يتواتر غيره من الأمور المهمة؛ لأن الحوامل المقدرة على كتمان الأخبار كثيرة لا يمكن ضبطها، فكيف الجزم بعدمها؟! ومع جوازها لا يحصل الجزم.

فمن ذلك: الإقامة، فإنه تعم به البلوى، وتمس الحاجة إليها، ونُقل آحادًا إفرادها وتثنيتها، وقراءة التسمية في الصلاة وتركها، وكذلك معجزات الرسول (صلى الله عليه [وآله] وسلم) - كانشقاق القمر، وتسبيح الحصى في يده، ومشي الشجر، ونحوها، فلم يُنقل متواترًا بل آحادًا.

قلنا: الأولان - وهما: الإقامة والتسمية - من الفروع، ولا كفر ولا بدعة في مخالفتها، وإن كان المخالف فيهما مخطئًا، فليست مما ذكرنا، لعدم توفر الدواعي على نقلها، بخلاف الإمامة فإنها من أصول الدين».

البحث الثامن: تاريخ عقيدة الإمامة الإلهية

تمهيد:

وفيه أمران:

الأمر الأول: إطلالة على نظرية القراءة المنسية.

أثار بعض المعاصرين[1] أنَّ عقيدة الإمامة – عند الشيعة الإمامية – قد مرّت بمرحلتين:

المرحلة الأولى: مرحلة القرن الأول والثاني من تاريخ الإسلام، وكانت عقيدة الإمامية آنذاك بمقدار أن الإمامة بمعنى الرئاسة العامة، وأنَّ الإمام عالم بالقرآن وعامل به، ومقيم للعدل والحق.

---

(١) طرَحَ هذه الأطروحة عدد من الكُتّاب الإيرانيين، ومنهم: حيدر علي قلمداران في كتابيه (طريق الاتحاد) و(دراسة وتمحيص في روايات النص على الأئمة ﷺ)، وحسين المدرسي الطباطبائي في كتابه (تحول الفكر الشيعي)، ومحسن كديور في كتابه (القراءة المنسية)، وقد اعتمدنا على كتابه هذا في معرفة أبعاد هذه الأطروحة، والتي تلقفها منهم بعض الكُتّاب العرب وقاموا بترويجها.

ومما يجدر التنبيه عليه في المقام: أنَّ هناك عدة دعوات لإعادة قراءة التشيع، وتنتهي جميع هذه الدعوات إلى وجود نسختين للتشيع، نسخة أصيلة قد طواها الزمن، ونسخة بديلة هي النسخة المتداولة الآن، ولكن أصحاب هذه الدعوات قد اختلفوا في تحديد النسختين، فطرح د. علي شريعتي أطروحة التشيع العلوي والصفوي، وقد اعتبر أنَّ التشيع قبل الدولة الصفوية هو التشيع العلوي، وهو النسخة الأصيلة، وأنَّ التشيع بعد الدولة الصفوية هو التشيع المزيف، بينما طرح آخرون أطروحة القراءة المنسية، وهي الأطروحة الرائجة الآن، ومفادها: أنَّ هنالك قراءتين للإمامة – باعتبارها القضية المحورية للتشيع – وهما: القراءة البشرية والقراءة فوق البشرية، والأولى هي النسخة الأصيلة التي كانت رائجة في القرنين الأولين الهجريين، والثانية هي النسخة البديلة التي راجت في القرون اللاحقة حتى زماننا، وأصحاب القراءة الأولى يقرؤون الإمام بشرًا عاديًا، غاية الأمر أنه متقدم على غيره في العلم والعمل، بينما أصحاب القراءة الثانية يقرؤونه ذا جنبة فوق البشرية، يعلم الغيب ولا يخطئ ولا يغفل ولا يسهو، وبما أنَّ هذه القراءة هي القراءة السائدة اليوم فقد اصطلح أصحاب هذه الأطروحة على القراءة السابقة بـ (القراءة المنسية).

المرحلة الثانية: مرحلة القرن الثالث والرابع فما بعد، وفي هذه الحقبة الزمنية قد طوّر الشيعةُ عقيدة الإمامة فأضافوا إليها أمورًا لم تكن ضمنها في المرحلة السابقة، من قبيل اعتبار الإمامة من الأصول، وأنها لا تكون إلا بالنص من قبل النبي ﷺ، وأن الإمام لا بد أن يكون معصومًا عالمًا بالغيب، وواسطة في الفيض وصاحب ولاية تكوينية وتشريعية، ونحو ذلك.

والتفاوت بين المرحلتين بيّنٌ وواضح، فالشيعة في القرنين الأولين كانوا يلحظون البعد البشري، وأما في القرون اللاحقة فإنهم صاروا يرون الإمام فوق البشر، والسبب وراء استحداث هذه الرؤية هو وجود قسم من الرواة كانوا أصحاب اتجاه باطني، وهؤلاء هم الذين أسّسوا لخطّ الغلو، ثم تلقف المتكلمون منهم هذه العقيدة وطوّروها، وإلا فإنها لا عين ولا أثر لها في كلمات الأئمة عليهم السلام أنفسهم وكلمات أصحابهم من الرعيل الأول.

والحاصل: فإنَّ الصورة المرسومة الآن في الذهنية الشيعية للإمام والإمامة ليست هي نفس الصورة الواقعية التي رسمها الأئمة عليهم السلام، وإنما هي صورة التراكمات الكلامية والفلسفية والعرفانية التي استحدثت على هامش روايات خط الغلاة.

الأمر الثاني: إنَّ النظرية المذكورة تتناول بعدين:

أ – البعد الأول: بُعد الصفات؛ إذ المدعى أنَّ الصفات التي يعتبرها الشيعة في الإمام – كالعصمة، وعلم الغيب – إنما هي صناعة القراءة فوق البشرية للإمامة، وأما القراءة البشرية فإنها لا ترى في الأئمة عليهم السلام أكثر من كونهم علماء أبرارًا.

ب – البُعد الثاني: بُعد العدد؛ إذ المدعى أنَّ انحصار عدد الأئمة عليهم السلام في الاثني عشر، مما أضافته النسخة البديلة، وأما النسخة الأصيلة فهي خالية عن ذلك.

ومن هنا، فإنَّ نقدنا للنظرية المذكورة سيتوزّع على مقامين:

١ / المقام الأول: نقد نظرية القراءة المنسية في بعدها الصفتي.

ولكي نضع النقاط على الحروف فإننا نحتاج لبيان أدلة القوم أولًا، ثم نعطف عليها ببيان مواطن الخلل والإشكال فيها، فالكلام في جهات ثلاث:

١ - الجهة الأولى: أدلة النظرية.

وأهمُّ أدلة هذه النظرية إجمالًا ثلاثة:

أ - الدليل الأول: أحاديث الأئمة عليهم السلام ورواياتهم.

ونكتفي بعرض بعضها:

- **قال أمير المؤمنين عليه السلام**: «أَمَا والَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وبَرَأَ النَّسَمَةَ، لَوْ لَا حُضُورُ الْحَاضِرِ وقِيَامُ الْحُجَّةِ بِوُجُودِ النَّاصِرِ، ومَا أَخَذَ اللهُ عَلَى الْعُلَمَاءِ، أَلَّا يُقَارُّوا عَلَى كِظَّةِ ظَالِمٍ ولَا سَغَبِ مَظْلُومٍ، لأَلْقَيْتُ حَبْلَهَا عَلَى غَارِبِهَا» (١)، والمفهوم من هذا النص أنَّ ملاك ثبوت الإمامة هو اجتماع الكلمة واتفاقها، وليس هو النص، خلافًا لما تدعيه النسخة البديلة.
- **وقال سيد الشهداء الحسين عليه السلام**: «فَلَعَمْرِي مَا الإمَامُ إِلاَّ الْعامِلُ بِالْكِتابِ، وَالآْخِذُ بِالْقِسْطِ، وَالدّائِنُ بِالْحَقِّ، وَالْحابِسُ نَفْسَهُ عَلى ذاتِ اللهِ» (٢)، وهو صريح في أنَّ الإمام لا يُعتبر فيه إلا الاتصاف بصفات أربع، وهي: العمل بكتاب الله تعالى، والحكم بالعدل، والتدين

---

(١) نهج البلاغة: ص٥٠.

(٢) كلمات الإمام الحسين عليه السلام: ص٣٧٩.

بالحق، وتهذيب النفس، وبمقتضى هذه الرواية لا يُعتبر في الإمام شيء مما اعتبرته فيه النسخة المستحدثة للتشيع، كالعصمة والنص.

وما هذان النصّان إلا مجرد نماذج لما يُستدل به، وإلا فإنَّ لهما نظائر سنأتي عليها في الجهة الثانية إن شاء الله تعالى، فترقب.

ب – الدليل الثاني: مواقف أصحاب الأئمة عليهم السلام.

ومنها: ما رواه الشيخ الصدوق قدس سره بقوله: حدثنا محمد بن علي ماجيلويه رضي الله عنه، قال: حدثنا علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، قال: «ما سمعت ولا استفدت من هشام بن الحكم في طول صحبتي إياه شيئًا أحسن من هذا الكلام في صفة عصمة الإمام، فإني سألته يومًا عن الإمام، أهو معصوم؟ قال: نعم. فقلت: وما صفة العصمة فيه، وبأي شيء تعرف؟ قال: إن جميع الذنوب لها أربعة أوجه لا خامس لها: الحرص والحسد، والغضب، والشهوة، فهذه منفية عنه... »(١).

وهذه الحادثة تؤكد عدم كون عصمة الإمام عليه السلام من الواضحات لدى الشيعة، وإلا لما سأل ابن أبي عمير – وهو الفقيه المشهور – عن أصل ثبوتها.

واعطف على ذلك موقف حجر بن عدي مع الإمام الحسن عليه السلام، حيث قال له حين صالح معاوية بن أبي سفيان: «السلام عليك يا مذل المؤمنين»(٢)، وهذا مما يؤكد عدم كون عصمة الإمام الحسن الزكي عليه السلام مرتكزة في ذهنه، وإلا لخضع وأذعن وسلم تسليمًا.

---

(١) الأمالي، للشيخ الصدوق: ص٧٣١.

(٢) دلائل الإمامة: ص١٦٦.

ج – الدليل الثالث: إقرار علماء الشيعة بتحول بعض معارف الشيعة من الغلو إلى الضرورة.

ومن هؤلاء الأعلام: الفقيه الكبير العلامة المامقاني طاب ثراه، حيث يقول: «وإنَّ أكثر ما يُعدُّ اليوم من ضروريات المذهب في أوصاف الأئمة عليهم السلام كان القول به معدودًا في العهد السابق من الغلو» (١).

وشاركه في هذه الرؤية عدّة ممن تقدم عليه من الأعلام أو تأخر عنه، ومنهم: المحقق الشيخ الوحيد البهباني قدس سره (٢)، والسيد البروجردي قدس سره (٣) وغيرهما.

وتدل هذه الرؤية على وجود نسختين من التشيع، كانت الأصيلة منهما تعتبر أنَّ من الغلو ما تعتقد النسخة الأخرى أنه من الضروريات.

٢ – الجهة الثانية: مناقشة النظرية.

ويمكن أن تناقش هذه النظرية بمناقشتين:

أ – المناقشة الإجمالية.

وحاصلها: أنَّ هنالك ثلاثة أمور محورية لو تمَّ الالتفات إليها لذهبت هذه النظرية أدراج الرياح، ولذا لا بدَّ من عرضها في بداية الأمر، ومنها سيتضح مدى الخلل والتهالك في أسس النظرية وأدلتها.

---

(١) تنقيح المقال: ص١، ج٢١١.

(٢) التعليقة على منهج المقال: ٢٠٤، ٢٣٧، ٣٤٨.

(٣) البدر الزاهر في صلاة الجمعة والمسافر: ص٢٩١.

الأمر الأول: محورية الموروث الروائي.

إنَّ الموروث الروائي - المجموع في الكتب الأربعة وغيرها من كتب الحديث - يمثّل الفكر الشيعي، أو فقل: يمثّل حقيقة التشيع، والنسخة الحقيقية منه.

وفي قبال هذا الطرح يُوجد هنالك طرح آخر يطرحه المخالفون - وتلقّفه منهم بعض التنويريين - وخلاصته: أنَّ الموروث المذكور لا يمثّل الفكر الشيعي الأصيل؛ وذلك للفاصلة الزمنية الطويلة بين عصر الأئمة عليهم السلام وعصر أصحاب المجاميع؛ إذ أنَّ أقدمهم وهو ثقة الإسلام الشيخ الكليني طاب ثراه قد توفي سنة ٣٢٨ هـ، بينما كانت وفاة الإمام العسكري عليه السلام - والتي اقترنت بغيبة ولده الإمام المهدي عجل الله فرجه آخر الأئمة الاثني عشر - سنة ٢٦٠ هـ.

ويُلاحظ على هذا الطرح: أنَّ الاهتمام الحديثي في مدرسة التشيع قد تمثل في مهمتين هامتين:

أ - المهمة الأولى: مهمة الحفظ والتدوين، وقد تكفل بهذه المهمة الرواةُ المعاصرون للأئمة عليهم السلام، وكانت ثمرتها - بحسب إحصائية العلامة الطبرسي طاب ثراه - أربعمائة أصل تضمنت ما وردَ عن الأئمة عليهم السلام (١)، وستة آلاف وستمائة كتاب (٢).

والفرقُ بين الأصل والكتاب: أنَّ الأول هو ما اشتمل على الروايات التي سمعها الراوي من المعصوم عليه السلام بشكل مباشر، والثاني أعمُّ منه.

---

(١) قال في كتابه (إعلام الورى بأعلام الهدى: ج٢، ص٢٠٠): «وروى عن الصادق عليه السلام في أبوابه من مشهوري أهل العلم أربعة آلاف إنسان، وصنف من جواباته في المسائل أربعمائة كتاب هي معروفة بكتب الأصول، رواها أصحابه وأصحاب أبيه من قبله، وأصحاب ابنه أبي الحسن موسى عليهما السلام، ولم يبق فن من فنون العلم إلا روي عنه عليه السلام فيه أبواب».

(٢) قال الشيخ الحر العاملي قدس سره - في موسوعته وسائل الشيعة: ج٣٠، ص١٦٥ - متحدثًا عن الكتب التي نقل عنها المتقدمون: «وأما ما نقلوا منه - ولم يصرحوا باسمه - فكثير جدًا، مذكور في كتب الرجال يزيد على ستة آلاف وستمائة كتاب على ما ضبطناه».

وكانت هذه الأصول والكتب الحديثية مشهورة جدًا عند الشيعة الإمامية يتداولونها ويستنسخونها ويتوارثونها.

ب – **المهمة الثانية:** مهمة الترتيب والتبويب، وهي التي تكفل بها أعلام الطائفة في زمن الغيبة، فإنَّ الأصول والكتب بعد أن كانت متفرقة بسبب تفرّق الرواة في مختلف مراكز التشيع آنذاك، وبما أنها كانت تتكفل بجمع كل ما يسمعه الراوي بشكل مباشر من الإمام عليه السلام من غير تبويب وتنسيق، لذلك جاءت المجاميع الحديثية الأربعة لتجمع متفرقاتها ضمن تبويب وترتيب مذهلين.

وإلى هذه الجهة يشير الشيخ الصدوق طاب ثراه في مقدمة كتابه الحديثي الشهير (مَن لا يحضره الفقيه)، حيث يقول: «وجميعُ ما فيهِ مستخرج من كتب مشهورة، عليها المعول وإليها المرجع، مثل كتاب حريز بن عبد الله السجستاني، وكتاب عبيد الله بن علي الحلبي، وكتب علي بن مهزيار الأهوازي، وكتب الحسين بن سعيد، ونوادر أحمد بن محمد بن عيسى، وكتاب نوادر الحكمة تصنيف محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري، وكتاب الرحمة لسعد بن عبد الله، وجامع شيخنا محمد بن الحسن بن الوليد رضي الله عنه، ونوادر محمد بن أبي عمير، وكتب المحاسن لأحمد بن أبي عبد الله البرقي، ورسالة أبي رضي الله عنه إلي، وغيرها من الأصول والمصنفات»[1].

ومما ذكرناه يتضح أنَّ المهمة الأولى هي نواة المهمة الثانية، وقد جاءت الثانية امتدادًا لها ومكملةً لمسيرتها، ولأجل هذه الجهة فقد استغنى الشيعة شيئًا فشيئًا عن تلك الأصول والكتب، حتى اندثر أكثرها بمرور الزمن، ولم تبقَ منها اليوم إلا القلّة القليلة.

---

(١) من لا يحضره الفقيه: ج١، ص٣.

وبذلك ننتهي إلى أنَّ دعوى وجود الفاصلة الزمنية بين عصر المجاميع الحديثية الأربعة وعصر الرواة دعوى مجانبة للصواب، مما يفضي بنا إلى القول بأنَّ هذا التراث الحديثي الموجود الآن يمثّل حقيقة المذهب الحق بالنحو الذي رسمه أهل البيت ﷺ، وبالرجوع لهذا التراث نجد أنَّ عقيدة الإمامة حاضرة فيه بكل تفاصيلها المعبّر عنها بـ (ما فوق البشرية).

وهذا أول أمر يوهن نظرية (القراءة المنسية) ويدّك أساسها.

الأمر الثاني: ضرورة القراءة الموضوعية للموروث الحديثي.

ونعني بـ (القراءة الموضوعية): القراءة التي تتجاوز نحوين من القراءة:

- **النحو الأول**: القراءة التبعيضية، وهي: قراءة بعض النصوص وإغفال قراءة غيرها.
- **النحو الثاني**: القراءة المقتطعة، وهي: قراءة النص مع اقتطاعه عن سياقاته التي ورد فيها.

وعلى ذلك، فإنَّ من يريد قراءة التشيع قراءة موضوعية لا يصح منه أن يقصر نظره على بعض الأحاديث والروايات، ويغض عن غيرها، كما لا يصح منه اقتطاع النص المقروء عن سياقاته التي وقع فيها؛ إذ القراءة الموضوعية تقتضي تسليط الضوء على جميع الموروث الروائي من غير تبعيض أو تقطيع، وبذل الجهد في الجمع بين متعارضاته إن كانت، وهو في هذه الجهة نظير أي موروث آخر حينما يقرؤه المهتمون قراءة موضوعية، فينبغي التعامل معه كما ينبغي التعامل مع غيره.

وبالالتفات إلى هذا الأمر، وأخذه بعين الاعتبار، ستسقط ورقة الاستدلال بالأدلة المتقدمة – وغيرها من الأدلة – على نظرية القراءة المنسية؛ لأنَّ قراءة المتبنين لهذه النظرية للأدلة

إما هي من قبيل القراءة التبعيضية، وإما هي من قبيل القراءة التقطيعية – كما سيتضح ذلك مفصلًا – ولا بأس أن نسوق هاهنا نموذجين لما ندعيه.

أ – **النموذج الأول**: قول أمير المؤمنين عليه السلام الذي تقدم استدلال أصحاب هذه النظرية به، وهو: «أَمَا والَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وبَرَأَ النَّسَمَةَ، لَوْ لَا حُضُورُ الْحَاضِرِ وقِيَامُ الْحُجَّةِ بِوُجُودِ النَّاصِرِ، ومَا أَخَذَ اللهَّ عَلَى الْعُلَمَاءِ، أَلَّا يُقَارُّوا عَلَى كِظَّةِ ظَالِمٍ ولَا سَغَبِ مَظْلُومٍ، لأَلْقَيْتُ حَبْلَهَا عَلَى غَارِبِهَا» (١)، فإنَّ التمسك به مثال للقراءة التبعيضية؛ إذ أنَّ هذه الكلمة لأمير المؤمنين عليه السلام تقابلها كلمات أخرى له عليه السلام، ومنها: قوله عليه السلام: «لَا يُقَاسُ بِآلِ مُحَمَّدٍ مِنْ هَذِه الأُمَّةِ أَحَدٌ، ولَا يُسَوَّى بِهِمْ مَنْ جَرَتْ نِعْمَتُهُمْ عَلَيْه أَبَدًا، هُمْ أَسَاسُ الدِّينِ وعِمَادُ الْيَقِينِ، إِلَيْهِمْ يَفِيءُ الْغَالِي وبِهِمْ يُلْحَقُ التَّالِي، ولَهُمْ خَصَائِصُ حَقِّ الْوِلَايَةِ، وفِيهِمُ الْوَصِيَّةُ والْوِرَاثَةُ» (٢)، وهذه الكلمة العلوية تدل بالصراحة على أنَّ الوصية فيهم عليهم السلام إلى جانب توفرهم على مؤهلات الإمامة، فمن يتجاوز هذا الكلمة وأمثالها ويقتصر على الكلمة الأولى فقد قرأ التشيع قراءة تبعيضية غير موضوعية.

ب – **النموذج الثاني**: كلمة سيد الشهداء الحسين عليه السلام – التي تقدم استدلال أصحاب هذه النظرية بها – وهي: «فَلَعَمْري مَا الإمَامُ إلاَّ الْعامِلُ بِالْكِتابِ، وَالأْخِذُ بِالْقِسْطِ، وَالدّائِنُ بِالْحَقِّ، وَالْحابِسُ نَفْسَهُ عَلى ذاتِ اللهِ» (٣)، فإنها واردة في سياق معيّن، فلا يصح اقتطاعها من سياقها؛ إذ أنها واردة في كتاب الإمام الحسين عليه السلام لأهل الكوفة بعد موت معاوية، حيث قال:

«بسم الله الرحمن الرحيم

---

(١) نهج البلاغة: ص٥٠.

(٢) نهج البلاغة: ص٤٧.

(٣) كلمات الإمام الحسين عليه السلام: ص٣٧٩.

من الحسين بن علي إلى الملأ من المسلمين والمؤمنين.

أما بعد: فإن هانئًا وسعيدًا قدما علي بكتبكم، وكانا آخر من قدم علي من رسلكم، وقد فهمت كل الذي اقتصصتم وذكرتم، ومقالة جلكم: أنه ليس علينا إمام فأقبل لعل الله أن يجمعنا بك على الهدى والحق. وإني باعث إليكم أخي وابن عمي وثقتي من أهل بيتي، فإن كتب إلي أنه قد اجتمع رأي ملئكم وذوي الحجى والفضل منكم على مثل ما قدمت به رسلكم وقرأت في كتبكم، أقدم عليكم وشيكًا إن شاء الله. فلعمري ما الإمام إلا الحكم بالكتاب، القائم بالقسط، الدائن بدين الحق، الحابس نفسه على ذات الله، والسلام»[(١)].

وإذا كانت هذه الكلمة واردة في السياق المذكور، فإنَّ هذا السياق يوجب ظهورها في بيان صفات الحاكم والإمامة السياسية، لا بيان مفهوم الإمامة الإلهية.

وبعبارةٍ أوضح: إنَّ مدعى أصحاب القراءة المنسية هو أنَّ الكلمة المذكورة تدل على أنَّ مفهوم الإمامة عند الأئمة الطاهرين عليهم السلام يختلف عن مفهومها لدى الشيعة الآن، فذاك لا يعدو الجنبة البشرية بخلاف هذا، ولكنَّ صحة هذا المدّعى - كما لا يخفى - تتوقف على إثبات أنَّ النص المذكور بصدد بيان مفهوم الإمامة، وهذا لا يتمّ إلا إذا اقتطعنا النص عن مورده وسياقاته، وإلا فبمجرد إرجاعه إلى سياقه ومعرفة أنَّ الإمام الحسين عليه السلام كان بصدد بيان صفات الإمام الذي كان يطلبه أهل الكوفة - وهو الحاكم - يُعلم أنَّ الإمام عليه السلام لم يكن بصدد بيان مفهوم الإمامة، ليكون هذا النص شاهدًا على كون الإمامة بشرية محضة عند الشيعة الأوائل، وإنما كان بصدد بيان صفات مَن له مقاليد الإمامة السياسية، ومن الواضح أنَّ الحاكم السياسي لا يُطلب فيه أكثر من تلكم الصفات.

---

(١) الإرشاد: ج٢، ص٣٩.

الأمر الثالث: التراكمية المعرفية والتطوّر العلمي.

إنَّ من جملة الحقائق المسلمة في تاريخ العلوم: أنَّ جميع العلوم في بداية أمرها تتكون من مسائل محدودة، ثم يزداد حجمها وتتوسع رقعتها بالتدريج، وهذه الزيادة على نحوين:

- **النحو الأول**: الزيادة الكميّة، وذلك بزيادة عدد مسائلها.
- **النحو الثاني**: الزيادة الكيفية، وذلك بنضج مبانيها وتبلور مفاهيمها.

وهذا الأمر على مستوى العلوم الأكاديمية في غاية الوضوح، فلا يمكن قياس علم الطب في بداية أمره على الطب الآن، لا من حيث الكمّ، حيث كانت مسائله محصورة محدودة، بينما أصبح الآن ولكل تخصصٍ منه تخصصات متفرعة عنه لا تُحصى كثرة، ولا من حيث الكيف؛ إذ أنَّ التراكم المعرفي قد أدّى إلى بلورة الكثير من المفاهيم وتجلية الكثير من الغوامض والدقائق.

وهكذا هو الحال بالنسبة لعلم الكلام والعقائد، فإنَّ بعض معارفه – لعدة عوامل وأسباب سيأتي الحديث عنها – لم تتضح لجميع أصحاب الأئمة ﷺ بمستوى واحد، وإنما اتضحت بعد ارتفاع المعوقات والموانع وتلاقح مراكز الفكر الشيعي آنذاك.

ولا بأس بإيضاح هذه القضية المهمة بمثالٍ يوقفك على حقيقتها، وهو إيمان المولى أبي طالب ﵇، فإنه اليوم قد أصبح من ضروريات التشيّع، بل هو من الفوارق الواضحة بين مدرسة التشيع وغيرها من المدارس الإسلامية، غير أنه لم يكن كذلك في الأزمنة الغابرة.

ويشهد لذلك: ما رواه السيد عبد العظيم الحسني ﵁ قال: كتبت للإمام علي بن موسى الرضا ﵇: «عرفني يا ابن رسول الله عن الخبر المروي: إنَّ أبا طالب في ضحضاح من نار يغلي

منه دماغه؟ فكتبَ إليه الإمام الرضا عليه السلام: بسم الله الرحمن الرحيم، أما بعد: فإنك إن شككت في إيمان أبي طالب كان مصيرك إلى النار»[١].

والذي نستكشفه من هذا النصّ الشريف: أنَّ مسألة إيمان أبي طالب عليه السلام كانت من المسائل المشوشة، غير أنها قد تبلورت لاحقًا نتيجة التراكمات المعرفية التي حصلت بجمع الروايات المتفرقة، إلى الحدّ الذي أصبحت فيه من ضروريات التشيّع، وبهذا يسقط أساسُ الدليل الثالث المتقدم الذي استند إليه أصحاب نظرية القراءة المنسية، فإنَّنا نعزو تحوّل بعض المسائل من مستوى الغلو إلى مستوى الضرورة للتراكم المعرفي والتوسّع العلمي، وليس لوجود قراءة جديدة للتشيع لا تنتمي للقراءة السابقة ولا تمت إليها بصلة، كما هو مدّعى أصحاب هذه النظرية.

محصلة الأمور الثلاثة:

فتحصّل من مجموع الأمور الثلاثة التي عرضناها: أنَّ الأسس التي بُنيت عليها نظرية القراءة المنسية أسس غير قويمة، وهذا مما يكفي لدحض النظرية وتوهينها، ولكنَّنا لن نكتفي بذلك، بل سنناقشها – من خلال ما يأتي – مناقشة تلقي بالضوء على العديد من جزئياتها وتفاصيلها.

---

(١) بحار الأنوار: ج٣٥، ص١١١.

ب – المناقشة الثانية: المناقشة التفصيلية.

ولها ثلاثة محاور رئيسية:

١ / المحور الأول: معالجة النصوص الظاهرة في نفي العصمة.

وقد تمسك القوم ببعض النصوص في نهج البلاغة زعمًا منهم أنها تنافي العصمة، وسوف نستعرض النصوص التي تمسكوا بها ونبيّن زيف مزاعمهم، وأهمُّ هذه النصوص الملتبسة نصّان:

١ – النص الأول: قوله عليه السلام: «ما أهمني ذنب أمهلت بعده حتى أصلي ركعتين» [١].

والجواب عنه: إنَّ هذا النص له ضبطان:

- **الضبط الأول:** «ما أهمني ذنب».
- **والضبط الثاني:** «ما أهمني أمر أمهلت بعده، حتى أصلي ركعتين، وأسأل الله العافية» [٢]، وهذا الضبط هو الموجود في شرح النهج لابن أبي الحديد.

ومقتضى القواعد هو تقديم الضبط الثاني على الضبط الأول؛ وذلك لأننا إذا رجعنا للنهج الشريف سوف نلتقي بالعديد من النصوص الدالة على العصمة، وإليك بعضها:

---

(١) نهج البلاغة: ج٤، ص٧٢.

(٢) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ج١٩، ص٢٠٥.

- **ما دلَّ على العصمة عن الشبهة والشك في الدين.**

ومن ذلك قوله عليه السلام: «ما شككت في الحق مذ أريته» [١].

- **ما دلَّ على العصمة القولية والعملية.**

وهو عبارة عن عدة من الكلمات، ومنها:

* **قوله عليه السلام**: «وقد علمتم موضعي من رسول الله صلى الله عليه وآله بالقرابة القريبة، والمنزلة الخصيصة. وضعني في حجره وأنا ولد يضمني إلى صدره، ويكنفني إلى فراشه، ويمسني جسده ويشمني عرفه. وكان يمضغ الشيء ثم يلقمنيه. وما وجد لي كذبة في قول، ولا خطلة في فعل» [٢]، والشاهد قوله عليه السلام في ذيل كلامه: "وما وجد لي كذبة في قول، ولا خطلة في فعل"، فإنه – بعد معرفة أنّ الخطلة هي الخطأ – يُقال: إنَّ الكذبة والخطلة قد جاءتا نكرتين في سياق النفي، ومن المحرر في علم الأصول أنَّ ورود النكرة في سياق النفي مما يفيد العموم، فيدل كلامه عليه السلام على أنَّ رسول الله الأعظم صلى الله عليه وآله لم يجد له خطأً على الإطلاق، وليس معنى العصمة سوى هذا.

* **وقوله عليه السلام**: «والله ما كتمت وشمة ولا كذبتُ كذبة» [٣]، وتقريبُ الاستدلال به هو نفسه تقريب الاستدلال بسابقه حذو القذّة بالقذّة.

* **وقوله عليه السلام**: «ونشهد أن لا إله غيره وأن محمدًا عبده ورسوله. أرسله بأمره صادعًا، وبذكره ناطقًا. فأدى أمينًا ومضى رشيدًا. وخلف فينا راية الحق من تقدمها مرق، ومن تخلف عنها زهق، ومن لزمها لحق» [٤]، ومحلُ الشاهد منه قوله عليه السلام: «وخلف فينا راية الحق» فإنه

---

(١) نهج البلاغة: ج١، ص٣٩.

(٢) نهج البلاغة: ج٢، ص١٥٧.

(٣) نهج البلاغة: ج١، ص٤٨.

(٤) نهج البلاغة: ج١، ص١٩٣.

كناية عن كونهم عليهم السلام امتدادًا للرسول الأعظم صلى الله عليه وآله في تمثيل الحق، وأنه يدور مدارهم، كما كان يدور مدار رسول الله صلى الله عليه وآله؛ ولذا فرّع أمير المؤمنين عليه السلام على ذلك بقوله: «من تقدمها مرق، ومن تخلف عنها زهق، ومن لزمها لحق»، وكونُ الحق يدور مدارهم يدل على أنهم لا يفارقون الحق ولا يفارقهم، وليس معنى العصمة إلا ذلك؛ إذ لو صدرت منهم أي مخالفة للحق لفارقهم وفارقوه، وهو خلاف ما نطق به النص المذكور.

* **وقوله** عليه السلام: «انظروا أهل بيت نبيكم فالزموا سمتهم، واتبعوا أثرهم، فلن يخرجوكم من هدى، ولن يعيدوكم في ردى. فإن لبدوا فالبدوا وإن نهضوا فانهضوا. ولا تسبقوهم فتضلوا، ولا تتأخروا عنهم فتهلكوا» (١)، ودلالة هذه الكلمة العلوية الشريفة على العصمة في غاية الوضوح، فإنَّ أمره عليه السلام بلزوم سمت أهل البيت عليهم السلام - وهو أحدهم - واتّباع أثرهم، والدوران مدارهم، بالنهوض عند نهوضهم واللبد عند لبدهم، وتحذيره من التقدم عليهم لاستلزامه الضلال، والتأخر عنهم لاستلزامه الهلاك، مع تنبيهه على أنَّ المتابعة المطلقة لهم عليهم السلام لن تخرج الإنسان من الهدى على نحو النفي المطلق المستفاد من أداة (لن) الدالة على التأبيد، كلُ ذلك يدل بضرس قاطع على عصمتهم؛ إذ لو لم يكونوا معصومين عصمة مطلقة لما استلزم التقدم عليهم الضلال مطلقًا، ولما امتنع أن يكون اتباعهم فيما يخطئون فيه مخرجًا عن الهدى.

- **ما دلَّ على العصمة عن مخالفة الدين والاختلاف فيه.**

ومنه قوله عليه السلام: «فالتمسوا ذلك من عند أهله فإنهم عيش العلم وموت الجهل. هم الذين يخبركم حكمهم عن علمهم، وصمتهم عن منطقهم، وظاهرهم عن باطنهم. لا يخالفون الدين

(١) نهج البلاغة: ج١، ص١٨٩.

ولا يختلفون فيه، فهو بينهم شاهد صادق، وصامت ناطق» [١]، ودلالةُ هذا النص العلوي ظاهرة أيضًا؛ إذ لو كان يصدر منهم الخطأ - ولو اشتباهًا - لخالفوا بذلك الدين، كما أنهم لو كانوا يتعاملون مع الدين طبقًا لفهمهم الخاص لاختلفوا فيه، والحال أنهم بصريح هذا النص لا يخالفون الدين ولا يختلفون فيه، وليس معنى العصمة إلا ذلك.

- **ما دلَّ على العصمة عن مخالفة القرآن الكريم.**

ومن ذلك: قوله عليه السلام: «وإن الكتاب لمعي، ما فارقته مذ صحبته» [٢]، وتقريبُ الاستدلال به: أنَّ الصحبة المقصودة ليست هي الصحبة المادية؛ إذ لا امتياز لها، لكونها متاحة لكل شخص، فيتعيّن أن يكون المقصود بها الصحبة المعنوية، وهي: أنَّ أقواله وأفعاله عليه السلام مطابقة للقرآن الكريم ولا تفارقه فكرًا وعملًا، وليس معنى العصمة إلا هذا، كما لا يخفى.

والحاصل: فإنَّ نصوص نهج البلاغة طافحة بإثبات العصمة، مما يجعلها من القضايا التي يُستدل بها لا عليها، وعليهِ فحين يأتينا نص بضبطين، أحدهما يتلاءم مع فكرة العصمة، والآخر يصادمها، تكون تلك النصوص المستفيضة قرينة على ترجيح الضبط الأول.

وإن أبيتَ عن كل الذي ذكرناه، فإنَّ الضبط الثاني لا يمكن ترجيحه على الضبط الأول، وبذلك يتساقطان معًا، ولا يصح الاحتجاج بأيٍ منهما.

٢ - النص الثاني: قوله عليه السلام: «فإني لست في نفسي بفوق أن أخطئ، ولا آمن ذلك من فعلي، إلا أن يكفي الله من نفسي ما هو أملك به مني. فإنما أنا وأنتم عبيد مملوكون لرب لا رب غيره» [٣].

---

(١) نهج البلاغة: ج٢، ص٣٢.

(٢) نهج البلاغة: ج١، ص٢٣٦.

(٣) نهج البلاغة: ج٢، ص٢٠١.

والجواب عنه: إنَّ هذا النص لا ينقض نصوص العصمة المتقدمة؛ لأننا نعتقد أنَّ عصمتهم لطف إلهي أفاضه الله ﷻ عليهم، وبالتالي فهم ليسوا بمعصومين من تلقاء أنفسهم، وإنما هم معصومون بلطفٍ من الله ﷻ، فلا يصلح النص المذكور لنقض فكرة العصمة.

ولك أن تقول: إنَّ النصوص المتقدمة تثبت عصمته، بينما النص المستدل به ينفي الاستقلال في العصمة، فلا منافاة بينه وبينها.

وما ذكرناه للتوفيق بين النصوص ليس جمعًا تبرعيًا، بل له شاهد، وشاهده هو ذيل النص المذكور، والذي جرت عادة المستدلين به على بتره وعدم ذكره، فإنَّ النص هكذا يقول: «فإني لست في نفسي بفوق أن أخطئ، ولا آمن ذلك من فعلي إلا أن يكفي الله من نفسي ما هو أملك به مني» [(١)]، ومعناه: أنني في نفسي وبالذات – وعلى نحو الاستقلال – لست فوق الخطأ، ولا آمن منه على فعلي إلا إذا كفاني الله ﷻ، وهذا هو معنى العصمة في الفكر الشيعي، إذ أننا لا نقول إنَّ المعصوم مستقل عن رحمة الله ولطفه الذي يفيضه على من يشاء من عباده، بل إنه لمَّا كان محاطًا برحمة الله ولطفه صار معصومًا، فقوله هذا شبيه بقول نبي الله يوسف عليه السلام: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [(٢)].

بل إنَّ هذا هو أدب جميع الأنبياء عليهم السلام، فإنهم – فيما يتمتعون به من الكمالات والمقامات – ينفون الاستقلال عن أنفسهم، ويعترفون بفضل الله ﷻ عليهم، وأنهم لم يصلوا إلى تلك المقامات الرفيعة – والتي منها العصمة – إلا بلطف الله تعالى وفضله.

---

(١) نهج البلاغة: ج٢، ص٢٠١.

(٢) سورة يوسف: ٥٣.

٢ / المحور الثاني: معالجة النصوص الظاهرة في نفي العلم الغيبي.

والنصُّ الذي استدل به أصحاب القراءة المنسية هو أنَّ بعض أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام قد قال له: لقد أُعطيت يا أمير المؤمنين علم الغيب؟ فضحك عليه السلام وقال للرجل وكان كلبيًا: «يا أخا كلب، ليس هو بعلم غيب، وإنما هو تعلم من ذي علم، وإنما علم الغيب علم الساعة وما عدّدَ الله سبحانه بقوله: ﴿إِنَّ اللهَّ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللهَّ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾، فيعلم سبحانه ما في الأرحام من ذكر أو أنثى، وقبيح أو جميل، وسخي أو بخيل، وشقي أو سعيد، ومن يكون في النار حطبًا، أو في الجنان للنبيين مرافقًا، فهذا علم الغيب الذي لا يعلمه أحد إلا الله، وما سوى ذلك فعلم علّمه الله نبيه فعلمنيه، ودعا لي بأن يعيه صدري، وتضطم عليه جوانحي»[(١)].

ويُمكن أن يُعالج هذا النص بالبيان التالي، فيقال: إنَّ النصوص التي تناولت العلم بالغيب في نهج البلاغة طائفتان:

أ – الطائفة الأولى: ما دلّت على علم أمير المؤمنين عليه السلام بالغيب.

وإليك بعضها:

النص الأول: قوله عليه السلام: «والله لو شئت أن أخبر كل رجل منكم بمخرجه ومولجه وجميع شأنه لفعلت، ولكن أخاف أن تكفروا فِيَّ برسول الله صلى الله عليه وآله، ألا وإني مفضيه إلى الخاصة ممن يؤمن ذلك منه، والذي بعثه بالحق واصطفاه على الخلق ما أنطق إلا صادقًا، وقد عهد إليَّ بذلك كله،

---

(١) نهج البلاغة: ج٢، ص١١.

وبمهلك من يهلك ومنجى من ينجو، ومآل هذا الأمر، وما أبقى شيئًا يمر على رأسي إلا أفرغه في أذني وأفضى به إلي» (١).

ومفادُ هذا النص هو: إحاطته عليه السلام بجميع الحوادث المرتبطة بمعاصريه، ما ظهرَ منها وما بطن، وجميع ما يتعلق بشؤونهم الخاصة والعامة، وهذه هي إحدى مراتب علمه الغيبي.

النص الثاني: قوله عليه السلام: «فاسألوني قبل أن تفقدوني، فوالذي نفسي بيده لا تسألوني عن شيء فيما بينكم وبين الساعة، ولا عن فئة تهدي مائة وتضل مائة إلا أنبأتكم بناعقها وقائدها وسائقها ومناخ ركابها ومحط رحالها، ومن يقتل من أهلها قتلًا، ويموت منهم موتًا» (٢).

ومفاد هذا النص: أنَّه عليه السلام يحيط بجميع الحوادث الغيبية - الطولية والعرضية - التي تتخلل ما بين زمانه وزمان قيام الساعة، بلا استثناء لشيء منها على الإطلاق، وهذهِ هي المرتبة الأخرى من مراتب علمه الغيبي.

النص الثالث: قوله عليه السلام: «أيها الناس سلوني قبل أن تفقدوني، فَلَأنا بطرق السماء أعلم مني بطرق الأرض» (٣).

ومفاد هذا النص: أنَّ أمير المؤمنين عليه السلام أعلم بعالم الملكوت من عالم الملك، وأنَّ عالم الملكوت بكل ما فيه - من جنة ونار وملائكة وغيرها - في خزائن القلب العلوي المقدس، وهذه هي المرتبة الأعلى من مراتب علمه الغيبي.

---

(١) نهج البلاغة: ج٢، ص٨٩.

(٢) نهج البلاغة: ج١، ص١٨٣.

(٣) نهج البلاغة: ج٢، ص١٣٠.

والمتحصّل من مجموع هذه النصوص بعدَ ضمّ بعضها إلى البعض: أنَّ لأمير المؤمنين عليه السلام علمًا مطلقًا بالغيب لا يُستثنى منه شيء.

ب – **الطائفة الثانية**: ما قد يُستظهر منها عدم علم أمير المؤمنين عليه السلام بالغيب.

وهي تتمثل في الرواية السابقة التي استند إليها أصحاب نظرية القراءة المنسية، ومَن حذا حذوهم وتأثر بفكرهم.

وبعد الوقوف عند هاتين الطائفتين يمكن أن يُقال: إنَّ الجمع بينهما يقتضي ملاحظة النسبة بينهما، ومن الظاهر أنَّ النسبة بين الطائفتين هي نسبة الإطلاق والتقييد، ومقتضى الصناعة في مثل المقام أن يُحمل المطلق على المقيّد، فيكون حاصل الجمع بينهما أنَّ أمير المؤمنين عليه السلام يعلم بجميع الغيب ما خلا ما استثنته الطائفة الثانية، وهو ما ذكره القرآن الكريم بقوله: ﴿إِنَّ اللهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (١)، ومن الواضح أنَّ عدم علمه عليه السلام بهذه المستثنيات لا ينافي علمه بغيرها من المغيبات.

وبتعبير آخر: إنَّ النصوص المتقدمة قد دلّت على علمه بالغيب على نحو العموم، بينما هذا النص قد استثنى بعض موارد الغيب، ومقتضى الجمع بينها هو القول بتضييق دائرة العلم بالغيب، لا نفي العلم بالغيب من رأس.

---

(١) سورة لقمان: ٣٤.

تأمّلٌ في المعالجة:

والذي ينبغي أن يُقال: إنَّ الرواية العلوية – التي استُظهر منها نفي الغيب – وكذا الآية الشريفة التي أشار إليها أمير المؤمنين عليه السلام – في الرواية – لا يمكن الأخذ بظاهرهما جزمًا، وذلك لأنَّ ظاهر الآية الكريمة – بضميمة نكتة تقديم الظرف على المبتدأ في قوله: ﴿إِنَّ اللهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ المفيد للحصر بحسب القوانين البلاغية، وعطف ما تلاه عليه[1] – هو أنَّ الخمسة المذكورة في الآية المباركة – وهي: القيامة، ونزول المطر، وما في الأرحام، والأفعال المستقبلية، والآجال – مما لا يعلم بها إلا الله تعالى، وهذا ما لا يمكن الالتزام به؛ إذ أنَّ نفس القرآن الكريم قد أثبت علم بعض العباد ببعض تلك الأمور، ولنا على ذلك عدة شواهد:

الشاهد الأول: ما جاء في قوله تعالى على لسان نبيه يوسف عليه السلام: ﴿يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ أَمَّا أَحَدُكُمَا فَيَسْقِي رَبَّهُ خَمْرًا وَأَمَّا الْآخَرُ فَيُصْلَبُ فَتَأْكُلُ الطَّيْرُ مِن رَّأْسِهِ قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ﴾[2]، فإنه صريح في معرفته عليه السلام بالآجال في الجملة.

الشاهد الثاني: ما جاء فيه على لسان الخضر عليه السلام: ﴿فَانطَلَقَا حَتَّىٰ إِذَا لَقِيَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ قَالَ أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ لَّقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُّكْرًا ۞ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ

---

(١) جدير بالذكر أننا لو كنَّا نحن والآية الكريمة فحملُ ما أتى ذكره بعد (علم الساعة) على الاستئناف بمكانٍ من الإمكان، ولكن يمتنع هذا الحمل بعد ملاحظة الروايات التي استشهدت بالآية الشريفة أو فسرتها، فإنها قد جعلت الخمسة في سياق واحد، ومنها: ما ورد عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: قال لي أبي: ألا أخبرك بخمسة لم يطلع الله عليها أحدًا من خلقه؟ قلت: بلى، قال: ﴿إِنَّ اللهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾. كتاب الخصال: ص٢٩٠.

(٢) سورة يوسف: ٤١.

صَبْرًا﴾ (١)، ثم قوله بعد ذلك: ﴿وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَا أَنْ يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا﴾ (٢)، فإنه هو الآخر صريح في علم العبد الصالح عليه السلام بالأفعال المستقبلية.

الشاهد الثالث: ما جاء فيه عن نبي الله عيسى عليه السلام: ﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا * قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا * وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا * وَبَرًّا بِوَالِدَتِي وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا﴾ (٣)، فإنه صريح أيضًا في علمه عليه السلام منذ ولادته بما سيكسبه في مستقبل أيامه وما سيكون عليه.

الشاهد الرابع: ما جاء فيه على لسان نبي الله عيسى عليه السلام أيضًا: ﴿وَرَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (٤)، وهو صريح في علمه عليه السلام بما يكسبه الآخرون في الجملة.

الشاهد الخامس: ما جاء فيه حاكيًا قصة ناقة نبي الله صالح عليه السلام: ﴿وَيَا قَوْمِ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ قَرِيبٌ * فَعَقَرُوهَا فَقَالَ تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ذَلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ * فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ * وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ

---

(١) سورة الكهف: ٧٤، ٧٥.

(٢) سورة الكهف: ٨٠.

(٣) سورة مريم: ٢٩ – ٣٢.

(٤) سورة آل عمران: ٤٩.

فَأَصْبَحُوا فِي دِيَارِهِمْ جَاثِمِينَ﴾ (١)، فإنه صريح في علمه عليه السلام بآجال قومه بنحو الدقة والتحديد.

الشاهد السادس: ما جاء فيه عن نبي الله يوسف عليه السلام: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ * قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِعَالِمِينَ * وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ * يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ * قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ * ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ * ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾ (٢)، فإنه صريح أيضًا في معرفته عليه السلام بما سيكسبه الناس وما سيحلّ عليهم في مستقبل أيامهم.

الشاهد السابع: ما جاء فيه عن السيدة مريم عليها السلام: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ * وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ * قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ قَالَ كَذَلِكِ اللهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (٣)، فإنه صريح جدًا في علمها عليها السلام بما في رحمها علمًا تفصيليًا لا يخطئ الواقع.

---

(١) سورة هود: ٦٤ – ٦٧.

(٢) سورة يوسف: ٤٣ – ٤٩.

(٣) سورة آل عمران: ٤٥ – ٤٧.

وعينُ هذا الكلام الذي ذكرناه بالنسبة للآية الكريمة يجري حرفًا بحرفٍ بالنسبة لأصل الرواية أيضًا، فإنها هي الأخرى لا بدَّ من رفع اليد عن ظاهرها؛ لاستفاضة علم الأئمة عليهم السلام ببعض ما ذُكر من الأمور الخمسة، وإليك بعض الشواهد الروائية على ذلك:

الشاهد الأول: ما ورد في أحوال أمير المؤمنين عليه السلام ليلة التاسع عشر من شهر رمضان: أنه ولم يزل تلك الليلة قائمًا وقاعدًا وراكعًا وساجدًا، ثم يخرج ساعة بعد ساعة يقلب طرفه في السماء وينظر في الكواكب وهو يقول: والله ما كَذَبت ولا كُذِبت، وإنها الليلة التي وعدت بها، ثم يعود إلى مصلاه ويقول: اللهم بارك لي في الموت، ويكثر من قول: (إنا لله وإنا إليه راجعون) و(لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم) (١).

الشاهد الثاني: قول سيد الشهداء عليه السلام في خطبته بمكة: «خط الموت على ولد آدم مخط القلادة على جيد الفتاة، وما أولهني إلى أسلافي اشتياق يعقوب إلى يوسف، وخير لي مصرع أنا لاقيه، كأني بأوصالي تقطعها عسلان الفلوات، بين النواويس وكربلا، فيملأن مني أكراشًا جوفى وأجربة سغبى، لا محيص عن يوم خط بالقلم» (٢).

وهذا الشاهد وسابقه يدلان على علم الأئمة عليهم السلام بمصائرهم وبأي أرض يموتون، ووقت شهادتهم وما يجري عليهم، ولهما في الروايات عشرات الأمثال.

الشاهد الثالث: ما رواه إسحاق بن عمّار قال: «سمعت العبد الصّالح ينعى إلى الرجل نفسه، فقلت في نفسي: وإنّه ليعلم متى يموت الرجل من شيعته! فالتفت إليّ شبه المغضب وقال: يا إسحاق قد كان رشيد الهجري يعلم علم المنايا والبلايا، والإمام أولى بعلم ذلك.

---

(١) بحار الأنوار: ج٤٢، ص٢٧٧.

(٢) بحار الأنوار: ج٤٤، ص٣٦٧.

ثمّ قال: يا إسحاق اصنع ما أنت صانع فإنّ عمرك قد فنى، وإنّك تموت إلى سنتين، وإخوتك وأهل بيتك لا يلبثون إلّا يسيرًا حتّى تتفرّق كلمتهم، ويخون بعضهم بعضًا، حتّى يشمت بهم عدوّهم، فكان هذا في نفسك، فقلت: فإنّي أستغفر الله ممّا عرض في صدري، فلم يلبث إسحاق بعد هذا المجلس إلّا يسيرًا حتى مات، فما أتى عليهم إلّا قليل حتّى قام بنو عمّار بأموال النّاس فأفلسوا» [١].

الشاهد الرابع: عن أحمد بن محمّد، قال: «كتبت إلى أبي محمّد عليه السلام حين أخذ المهتدي في قتل الموالي: يا سيّدي الحمد لله الذي شغله عنّا، فقد بلغني أنّه يهدّدك ويقول والله لأجلينّهم عن جديد الأرض، فوقّع أبو محمّد بخطه عليه السلام: ذاك أقصر لعمره، عد من يومك هذا خمسة أيّام، ويقتل في اليوم السّادس بعد هوان واستخفاف يمرّ به، فكان كما قال عليه السلام» [٢].

الشاهد الخامس: التّوقيع الصادر عن الإمام المهدي عجل الله فرجه الشريف إلى أبي الحسن السّمري رابع الوكلاء الأربعة: «بسم اللهّ الرّحمن الرحيم، يا عليّ بن محمّد السمري، أعظم الله أجر إخوانك فيك، فإنّك ميّت ما بينك وبين ستّة أيام، فاجمع أمرك ولا توصِ إلى أحد يقوم مقامك بعد وفاتك، فقد وقعت الغيبة التّامة، فلا ظهور إلّا بعد إذن الله تعالى ذكره، وذلك بعد طول الأمد وقسوة القلوب وامتلاء الأرض جورًا، وسيأتي من شيعتي من يدّعي المشاهدة، ألا فمن ادّعى المشاهدة قبل خروج السّفياني والصّيحة فهو كاذب مفترٍ، ولا حول ولا قوّة إلّا بالله العليّ العظيم.

---

(١) الكافي: ج١، ص٤٨٤.

(٢) الكافي: ج١، ص٥٠١.

فنسخوا هذا التّوقيع وخرجوا من عنده، فلمّا كان اليوم السّادس عادوا إليه وهو يجود بنفسه، فقال له بعض النّاس: من وصيّك بعدك، فقال: لله أمر هو بالغه، وقضى، فهذا آخر كلام سمع منه رضي الله عنه وأرضاه» (١).

وهذه الشواهد الثلاثة الأخيرة تدل على علم الأئمة الطاهرين عليهم السلام بآجال غيرهم ومصائرهم على نحو الدقة والتفصيل.

الشاهد السادس: ما ورد من أنَّ الإمام الرضا عليه السلام حين استسقى بخراسان قال: «اللهم يا رب أنت عظمت حقنا أهل البيت، فتوسلوا بنا كما أمرت، وأملوا فضلك ورحمتك، وتوقعوا إحسانك ونعمتك، فاسقهم سقيًا نافعًا عامًا غير رايث ولا ضائر، وليكن ابتداء مطرهم بعد انصرافهم من مشهدهم هذا إلى منازلهم ومقارهم.

قال: فو الذي بعث محمدًا بالحق نبيًا لقد نسجت الرياح في الهواء الغيوم، وأرعدت وأبرقت، وتحرك الناس كأنهم يريدون التنحي عن المطر، فقال الرضا عليه السلام: على رسلكم أيها الناس فليس هذا الغيم لكم، إنما هو لأهل بلد كذا، فمضت السحابة وعبرت، ثم جاءت سحابة أخرى تشتمل على رعد وبرق فتحركوا، فقال: على رسلكم فما هذه لكم، إنما هي لأهل بلد كذا، فما زالت حتى جاءت عشر سحابات وعبرت، ويقول علي بن موسى الرضا عليه السلام: في كل واحدة: على رسلكم ليست هذه لكم، إنما هي لأهل بلد كذا، ثم أقبلت سحابة حادية عشر فقال: أيها الناس هذه سحابة بعثها الله عز وجل لكم، فاشكروا الله على تفضله عليكم، وقوموا إلى مقاركم ومنازلكم، فإنها مسامة لكم ولرؤوسكم، ممسكة عنكم، إلى أن تدخلوا إلى مقاركم، ثم يأتيكم من الخير ما يليق بكرم الله تعالى وجلاله، ونزل من على المنبر وانصرف الناس، فما زالت

---

(١) الاحتجاج: ج٢، ص٢٦٩.

السحابة ممسكة إلى أن قربوا من منازلهم، ثم جاءت بوابل المطر فملأت الأودية والحياض والغدران والفلوات، فجعل الناس يقولون: هنيئا لولد رسول الله ﷺ كرامات الله ﷻ» (١).

وهذا الشاهد – كما ترى – يدل على علم الأئمة الطاهرين عليهم السلام بوقت نزول الغيث والمطر ومقداره على نحو الدقة والتفصيل، بل علمهم حتى بخصوصيات كل سحابة وموضع هطولها.

الشاهد السابع: عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «والله لقد أعطينا علم الأولين والآخرين، فقال له رجل من أصحابه: جعلت فداك أعندكم علم الغيب؟ فقال له: إني لأعلم ما في أصلاب الرجال وأرحام النساء» (٢).

وهذا الشاهد صريح في إحاطتهم عليهم السلام بما في الأصلاب والأرحام، ومعرفتهم به، وهو مما أكّدوه في العديد من رواياتهم وأحاديثهم وأخبارهم، نظير قول النبي ﷺ لسيد الشهداء الحسين عليه السلام: «يا حسين، يخرج من صلبك رجل يقال له زيد، يتخطى وهو وأصحابه يوم القيامة رقاب الناس، غرًّا محجّلين، يدخلون الجنة بلا حساب» (٣).

كيفية توجيه هذين النصّين:

والمتحصّل على ضوء الشواهد المتقدمة: أنَّ الآية والرواية المذكورتين لا يمكن الأخذ بظاهرهما، بل لا بدَّ من توجيههما بما يتلاءم مع جميع تلك الشواهد المتقدمة، والذي يمكن ذكره للتوجيه في المقام أحد وجوه ثلاثة:

---

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ج٢، ص١٧٩.

(٢) مناقب آل أبي طالب: ج٣، ص٣٧٣.

(٣) الأمالي، للشيخ الصدوق: ص٤٠٩.

أ- الوجه الأول: أن تُحمل الآية والرواية على نفي العلم بالخمسة المذكورة من غير تعليم الله سبحانه وتعالى، وأما بعد تعليمه فلا مانع من الإحاطة بها؛ ولذا علمت مريم عليها السلام بما في رحمها بعد تعليم الله تعالى لها، وعلم الخضر عليه السلام بما سيكتسبه الغلام - الذي قام بقتله - في مستقبل أيامه بعد تعليم الله تعالى له، وهكذا، فتُحمل جميع الشواهد المتقدمة على العلم بأحد الخمسة بتعليم الله سبحانه وتعالى وإفاضته.

ولو قيل: إنَّ جميع الغيب لا يمكن العلم به إلا بتعليم الله تعالى، ولا خصوصية للخمسة المذكورة، فما هو الوجه في إفرادها بالذكر دون غيرها؟

قلنا: إنَّ الوجه في إفرادها بالذكر إما كونها أهمّ مصاديق العلم بالغيب، وإما كونها جوامع الغيب التي ترجع إليها سائر أفراده.

ومما يشهد لهذا الوجه: ما ورد عن الإمام الصادق عليه السلام: «إنَّ لله علمين، علم تعلمه ملائكته ورسله، وعلم لا يعلم غيره، فما كان مما يعلمه ملائكته ورسله فنحن نعلمه، وما خرج من العلم الذي لا يعلمه غيره فإلينا يخرج» (١)، فإنه صريح في أنَّ ما لا يعلمه إلا الله تعالى قد يخرج، وإذا خرج فإنه يخرج إليهم عليهم السلام، ولا غرو في ذلك بعد كونهم واسطة الفيض، كما حقّقناه في كتابنا (الولاية التكوينية بين القرآن والبرهان).

ومما يقرّب ذلك: ما ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: «يا سلمان أما قرأت قول الله عزّ وجلّ حيث يقول: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا * إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾؟ فقلت: بلى

---

(١) بصائر الدرجات: ص١٣٢.

يا أمير المؤمنين، فقال عليه السلام: أنا ذلك المرتضى من الرسول الذي أظهره الله عز وجل على غيبه، أنا العالم الرباني، أنا الذي هوّن الله عليّ الشدائد فطوى له البعيد»[١].

ب – **الوجه الثاني**: أن تُحمل الآية والرواية على العلم الحتمي – الذي لا يقبل تغييرًا ولا تبديلًا – وتحمل الشواهد المذكورة على العلم بالأمور الخمسة ولكن على نحو العلم البدائي غير الحتمي القابل للتغيير والتبديل.

ويشهد لهذا الوجه: ما ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: «لولا آية في كتاب الله لأخبرتكم بما كان وبما يكون وبما هو كائن إلى يوم القيامة، وهي هذه الآية: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾»[٢].

وجديرٌ بالذكر أنَّ هذا المعنى قد تكرر بيانه على لسان الأئمة عليهم السلام، حتى أنَّ صاحب قرب الإسناد قد روى المعنى المذكور قائلًا: «قال أبو عبد الله، وأبو جعفر، وعلي بن الحسين، والحسين بن علي، والحسن بن علي، وعلي بن أبي طالب عليهم السلام: والله لولا آية في كتاب الله لحدثناكم بما يكون إلى أن تقوم الساعة: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾»[٣].

ج – **الوجه الثالث**: عكس الوجه السابق، بأن تُحمل الآية والرواية على ما يمكن جريان البداء فيه من الأمور الخمسة، وتُحمل الشواهد المتقدمة على ما قُضي وحُسم أمره منها.

وهذا أيضًا مما تشهد له العديد من الروايات، وإليك بعضها:

---

(١) بحار الأنوار: ج٤٢، ص٥٣.

(٢) بحار الأنوار: ج٤، ص٩٧.

(٣) قرب الإسناد: ص٣٥٣.

* عن سَدِيرٍ الصَّيْرَفِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ حُمْرَانَ بْنَ أَعْيَنَ يَسْأَلُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام.. «فَقَالَ لَه حُمْرَانُ: أَرَأَيْتَ قَوْلَه جَلَّ ذِكْرُه: ﴿عالِمُ الْغَيْبِ فَلا يُظْهِرُ عَلى غَيْبِه أَحَدًا﴾؟ فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: ﴿إِلَّا مَنِ ارْتَضى مِنْ رَسُولٍ﴾ وكَانَ واللهِ مُحَمَّدٌ مِمَّنِ ارْتَضَاه، وأَمَّا قَوْلُه: ﴿عالِمُ الْغَيْبِ﴾ فَإِنَّ اللهَ عز وجل عَالِمٌ بِمَا غَابَ عَنْ خَلْقِه فِيمَا يَقْدِرُ مِنْ شَيْءٍ ويَقْضِيه فِي عِلْمِه قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَه وقَبْلَ أَنْ يُفْضِيَه إِلَى الْمَلَائِكَةِ، فَذَلِكَ يَا حُمْرَانُ عِلْمٌ مَوْقُوفٌ عِنْدَه، إِلَيْه فِيه الْمَشِيئَةُ، فَيَقْضِيه إِذَا أَرَادَ، ويَبْدُو لَه فِيه فَلَا يُمْضِيه، فَأَمَّا الْعِلْمُ الَّذِي يُقَدِّرُه اللهُ عز وجل فَيَقْضِيه ويُمْضِيه فَهُوَ الْعِلْمُ الَّذِي انْتَهَى إِلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله ثُمَّ إِلَيْنَا»[1].

* وعن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إن لله علمين: علم مكنون مخزون، لا يعلمه إلا هو، من ذلك يكون البداء، وعلم علمه ملائكته ورسله وأنبياءه فنحن نعلمه»[2].

وبالجملة، فإنَّ الآية الكريمة والرواية العلوية الشريفة المفسرة لها لا يمكن حملهما على ما هما ظاهرتان فيه من انحصار العلم بالأمور الخمسة المذكورة بالله جلّ جلاله، بل هو متاح لغيره بتعليمٍ منه تعالى، سيما ما قضاه وحسم أمره منها، وبالتالي فإنَّ الرواية المذكورة – على جميع التقادير والوجوه – لا تصلح أن تكون دليلًا لأصحاب نظرية القراءة المنسية على عدم علم الأئمة عليهم السلام بالغيب، كما قد اتضح بما لا مزيد عليه.

وإن كانت ثمة كلمة ينبغي أن تُقال في المقام فهي: أنَّ مسألة علم المعصومين عليهم السلام من المسائل المعضلة جدًا، بل هي من مزالق الأقدام وعثرات الأقلام، نظرًا لكثرة الأخبار فيها وتعدد طوائفها واختلاف ألسنتها، فالترجيح لشيء منها مشكلٌ جدًا، والجمع بينها أشكل، والأولى

---

(١) الكافي: ج١، ص٢٥٧.

(٢) الكافي: ج١، ص١٤٧.

هو الاعتقاد الإجمالي بأنهم عليهم السلام يعلمون بما كان وما يكون وما هو كائن إلى يوم القيامة، كما هو مفاد العديد من كلماتهم الشريفة، وأما كيفية علمهم بذلك فالأولى إرجاعها إليهم عليهم السلام.

٣ / المحور الثالث: معالجة النصوص الظاهرة في نفي النص على الإمام.

وقد تمسك المنكرون لأصالة العقيدة الشيعية في هذا المحور أيضًا ببعض نصوص نهج البلاغة، زعمًا منهم أنها تنافي الاعتقاد بضرورة النص على الإمام، وسوف نستعرض النصوص التي تمسكوا بها ونبيّن زيف مزاعمهم، وأهمُّ هذه النصوص الملتبسة ثلاثة نصوص:

النص الأول: قول أمير المؤمنين عليه السلام: «إنه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه، فلم يكن للشاهد أن يختار ولا للغائب أن يرد، وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإن اجتمعوا على رجل وسموه إمامًا كان ذلك لله رضا»[1].

وحاصل ما يزعمه أصحاب النظرية أنّ هذا النص دال على أن ملاك الإمامة هو الاجتماع والشورى وليس النص، وهذا مما يكفي لإثبات خطأ الاعتقاد الشيعي في نسختِهِ المعاصرة.

معالجة النص الأول:

ويمكن أن يُعالج هذا النص من خلال ملاحظة ظرف صدوره، فإنَّ فهم سياقات الكلام وظروفه المحيطة به مما يعين على فهم المقصود به.

وعند الرجوع لمناسبة الصدور نجد أنّه قد صدر من أمير المؤمنين عليه السلام عندما رفض معاويةُ الخضوع لإمامته، وهذا مما يقرّب كونه عليه السلام قد أراد بكلامه المذكور إلزام معاوية بن أبي سفيان بالمباني التي يلتزم بها في كيفية انعقاد الإمامة.

---

(١) نهج البلاغة: ج٣، ص٧.

وهذه المناسبة وإن كان الشريف الرضي ﷺ لم يذكرها في النهج، لجريان عادته غالبًا على الاكتفاء بنقل النصوص، غير أنَّ المؤرّخ نصر بن مزاحم قد سجلها في كتابه (وقعة صفين)، حيث روى أنَّ أمير المؤمنين ﷺ قد حمّل جريرًا كتابه لمعاوية، وقال له: «ائت معاوية بكتابي، فإن دخل فيما دخل فيه المسلمون وإلا فانبذ إليه، وأعلمه أني لا أرضى به أميرًا، وأن العامة لا ترضى به خليفة»، فانطلق جرير حتى أتى الشام ونزل بمعاوية، فدخل عليه فحمد الله وأثنى عليه، وقال: «أما بعد يا معاوية، فإنه قد اجتمع لابن عمك أهل الحرمين، وأهل المصرين، وأهل الحجاز، وأهل اليمن، وأهل مصر، وأهل العروض وعمان، وأهل البحرين واليمامة، فلم يبق إلا أهل هذه الحصون التي أنت فيها، لو سال عليها سيل من أوديته غرقها. وقد أتيتك أدعوك إلى ما يرشدك ويهديك إلى مبايعة هذا الرجل»، ودفع إليه كتاب علي بن طالب، وفيه: «بسم الله الرحمن الرحيم، أما بعد فإن بيعتي بالمدينة لزمتك وأنت بالشام، لأنه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بويعوا عليه، فلم يكن للشاهد أن يختار، ولا للغائب أن يرد. وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإذا اجتمعوا على رجل فسموه إمامًا كان ذلك لله رضا» [1].

ومن الظاهر جدًا لكل مَن يلحظ سياقات صدور هذا النص أنه نص إلزامي ليس إلا، وكأنَّ أمير المؤمنين ﷺ يقول لمعاوية: إنك قد قبلت خلافة مَن سبقوني لأنَّ المهاجرين والأنصار قد اجتمعت كلمتهم – بحسب زعمكم – عليهم، وهذا يقتضي أن تخضع لخلافتي أيضًا؛ لأنَّ الكلمة قد أجمعت عليَّ كما قد اجتمعت عليهم.

وإن أبيتَ عن هذا التوجيه، وزعمت أنه لا يرقى إلى مستوى الظهور، فلا أقلَّ من كونهِ احتمالًا معتدًا به عرفًا، وهو مما يمنع الاستدلال بالنص لتصحيح نظرية القراءة المنسية.

(١) وقعة صفين: ص٢٩.

النص الثاني: قول أمير المؤمنين عليه السلام: «دعوني والتمسوا غيري... وإن تركتموني فأنا كأحدكم، و لعلي أسمعكم وأطوعكم لمن ولّيتموه أمركم، وأنا لكم وزيرًا خير لكم مني أميرًا» (١)، فإنه ظاهر في أنَّ الإمامة لو كانت معينة بالنص لأمير المؤمنين عليه السلام لما طلب من الناس تركه والتماس غيره، وهذا ناقضٌ آخر لعقيدة الإمامة عند الشيعة بصيغتها المعاصرة.

معالجة النص الثاني:

ويمكن أن يُعالج هذا النص ببيان مطلبين:

١ - **المطلب الأول:** إنّ السنة الشريفة - بما في ذلك كلمات أمير المؤمنين عليه السلام - كالقرآن الكريم من ناحية اشتمالها على المتشابه والمحكم، والعام والخاص، والمطلق والمقيد، وما يهمنا هاهنا هو اشتمالها على المتشابه والمحكم، والمقصود من المحكم هو النص الذي لا يحتمل إلا معنى واحدًا، والمقصود من النصوص المتشابهة ما تحتمل عدة وجوه، ولا يمكن تحديد الوجه الصحيح منها إلا بالرجوع إلى المحكم.

ويشهد لاشتمال الأخبار على هذا النوع من النصوص قول الإمام الرضا عليه السلام: «من ردَّ متشابه القرآن إلى محكمه هُديَ إلى صراط مستقيم، ثم قال: إنَّ في أخبارنا متشابهًا كمتشابه القرآن، ومحكمًا كمحكم القرآن، فردّوا متشابهها إلى محكمها، ولا تتبعوا متشابهها دون محكمها فتضلوا» (٢).

(١) نهج البلاغة: ج١، ص١٨١ - ١٨٢.

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ج١، ص٢٦١.

وعلى ضوء ذلك لا يصح التشبث بالنص المذكور مع عدم صراحته في عدم النص، وإهمال النصوص العلوية الأخرى الصريحة في ثبوت الحق له والنصّ عليه، ومنها:

- **قوله** عليه السلام: «لا يقاس بآل محمد صلى الله عليه وآله من هذه الأمة أحد، ولا يسوى بهم من جرت نعمتهم عليه أبدًا، هم أساس الدين، وعماد اليقين، إليهم يفيء الغالي، وبهم يلحق التالي، ولهم خصائص حق الولاية، وفيهم الوصية والوراثة، الآن إذ رجع الحق إلى أهله ونقل إلى منتقله» (١)، فإنَّ قوله: «وفيهم الوصية» بعد قوله: «ولهم خصائص حق الولاية» إن لم يكن صريحًا فهو كالصريح في إرادة النص من الوصية.
- **وقوله** عليه السلام: «فوالله ما زلت مدفوعًا عن حقي مستأثرًا عليّ منذ قبض الله نبيه صلى الله عليه وآله حتى يوم الناس هذا» (٢)، وهذا صريح أيضًا في كون الخلافة حقًا له عليه السلام على نحو التعيين، ولذا تظلّم حين استأثر بها آخرون وزووه عنها (٣).
- **قوله** عليه السلام **في الخطبة الشقشقية**: «أما والله لقد تقمصها فلان، وإنه ليعلم أن محلي منها محل القطب من الرحى، ينحدر عني السيل ولا يرقى إليّ الطير، فسدلت دونها ثوبًا وطويت عنها كشحًا، وطفقت أرتئي بين أن أصول بيد جذاء أو أصبر على طخية عمياء، يهرم فيها الكبير ويشيب فيها الصغير، ويكدح فيها مؤمن حتى يلقى ربه، فرأيت أن الصبر على هاتا أحجى، فصبرت وفي العين قذى وفي الحلق شجا، أرى تراثي نهبًا» (٤).

---

(١) نهج البلاغة: ج١، ص٣٠.

(٢) نهج البلاغة: ج١، ص٤٢.

(٣) ومن اللطائف: أنَّ ابن أبي الحديد في (شرح النهج) ٩ / ٣٠٦ قد صرّح بتواتر الأخبار التي صرّح فيها أمير المؤمنين عليه السلام بأنَّ الخلافة والولاية حق له، ولكنه تعسّف في توجيهها، ونحن نقبل منه الرواية ونردّ عليه الدراية.

(٤) نهج البلاغة: ج١، ص٣٠ - ٣١.

وبما أنَّ الكلام قد بلغ إلى هذه الخطبة الشريفة – وهي من مهمّات خطبه – فإنه لا بأس بتسليط الضوء عليها من ناحيتين:

الناحية الأولى: صدورها عن أمير المؤمنين عليه السلام.

والظاهر أنَّ هذه الناحية عند علماء الشيعة مفروغ عنها، فقد نصّوا على أنَّ ثبوت صدورها عنه عليه السلام مما لا ينبغي الارتياب فيه، وإليك كلمة علمين من أعلام الإمامية في هذا الشأن:

الأول: الشيخ المفيد رحمه الله، قال: «فأما خطبته عليه السلام التي رواها عبد الله بن عباس فهي أشهر من أن ندل عليها لشهرتها، وهي التي يقول عليه السلام في أولها: والله لقد تقمصها ... وإنه ليعلم أن محلي منها محل القطب من الرحى، ينحدر عني السيل، ولا يرقى إلي الطير، فسدلت دونها ثوبًا، وطويت عنها كشحًا» (١).

الثاني: العلامة الأميني رحمه الله، قال: «هذه الخطبة تسمى بالشقشقية، وقد كثر الكلام حولها، فأثبتها مهرة الفن من الفريقين، ورأوها من خطب مولانا أمير المؤمنين الثابتة التي لا مغمز فيها» (٢).

وأما علماء السنة، فقد أنكر جملة منهم نسبتها إلى أمير المؤمنين عليه السلام وقالوا إنها من وضع الشريف الرضي، ولكن بطلان هذا الكلام من الواضحات، ونحن نذكر قرينتين تدلان على ذلك:

---

(١) الجمل للشيخ المفيد: ص٦٢.

(٢) الغدير: ج٧، ص٨٢.

القرينة الأولى: إنَّ الخطبة الشقشقية موجودة في كتب ومصنفات قد أُلّفت قبل أن يولد الشريف الرضي ﷺ، ويشهد لذلك أنَّ الشيخ المفيد ﷺ قد صرّح بشهرتها وعدم احتياجها إلى توثيق، وهو أستاذ الرضي ومتقدم عليه، كما أنَّ الشيخ الصدوق ﷺ قد رواها مسندة في معاني الأخبار[١] وعلل الشرائع[٢] وهو أسبق من المفيد ﷺ.

القرينة الثانية: تصريح كبار علماء العامة بمعرفتهم بذوق الشريف الرضي ﷺ الأدبي، وأنّه لا يستطيع أن يأتي بهكذا خطبة، وإليك كلام شارح النهج ابن أبي الحديد المعتزلي الذي يقول فيه: «فحدثني شيخي أبو الخير مصدق بن شبيب الواسطي في سنة ثلاث وستمائة، قال: قرأت على الشيخ أبي محمد عبد الله بن أحمد المعروف بابن الخشاب هذه الخطبة، فلمّا انتهيت إلى هذا الموضع، قال لي: لو سمعت ابن عباس يقول هذا لقلت له: وهل بقي في نفس ابن عمك أمر لم يبلغه في هذه الخطبة لتتأسف، ألا يكون بلغ من كلامه ما أراد! والله ما رجع عن الأولين ولا عن الآخرين، ولا بقي في نفسه أحد لم يذكره إلا رسول الله ﷺ.

قال مصدق: وكان ابن الخشاب صاحب دعابة وهزل، قال: فقلت له: أتقول إنها منحولة! فقال: لا والله، وإني لأعلم أنها كلامه، كما أعلم أنك مصدق. قال فقلت له: إن كثيرًا من الناس يقولون إنها من كلام الرضي ﷺ. فقال: أنّى للرضي ولغير الرضي هذا النفس وهذا الأسلوب! قد وقفنا على رسائل الرضي، وعرفنا طريقته وفنه في الكلام المنثور، وما يقع مع هذا الكلام في خل ولا خمر. ثم قال: والله لقد وقفت على هذه الخطبة في كتب صنفت قبل أن يخلق الرضي بمائتي سنة، ولقد وجدتها مسطورة بخطوط أعرفها، وأعرف خطوط من هو من العلماء وأهل الأدب قبل أن يخلق النقيب أبو أحمد والد الرضي.

---

(١) معاني الأخبار: ص٣٦١ - ٣٦٢.

(٢) علل الشرائع: ج١، ص١٥٠ - ١٥١.

قلت: وقد وجدت أنا كثيرًا من هذه الخطبة في تصانيف شيخنا أبي القاسم البلخي إمام البغداديين من المعتزلة، وكان في دولة المقتدر قبل أن يخلق الرضي بمدة طويلة.

ووجدت أيضًا كثيرًا منها في كتاب أبي جعفر بن قبة أحد متكلمي الإمامية وهو الكتاب المشهور المعروف بكتاب (الإنصاف)، وكان أبو جعفر هذا من تلامذة الشيخ أبي القاسم البلخي ﵀، ومات في ذلك العصر قبل أن يكون الرضي ﵀ موجودًا»[1].

والحاصل: فإنَّ صدور الخطبة الشقشقية عن أمير المؤمنين ﵇ مما لا ريب فيه، ولا شبهة تعتريه.

الناحية الثانية: دلالة الخطبة.

والذي يهمّنا في المقام: دلالتها على أنَّ الخلافة حقّه الشرعي المُعيّن له والمتعيّن فيه، وأنَّ الآخرين قد غصبوا منه هذا الحق وتجاوزوا عليه.

وقد استخدم أمير المؤمنين ﵇ في خطبته الشريفة لبيان ذلك عدة أساليب، منها:

الأسلوب الأول: أسلوب التشبيه، حيث قال: «أما والله لقد تقمصها ... وإنه ليعلم أن محلي منها محل القطب من الرحى، ينحدر عني السيل ولا يرقى إلي الطير، فسدلت دونها ثوبًا وطويت عنها كشحًا»[2]، فشبّه ﵇ أولًا نفسه بالقطب، والخلافة بالرحى، ويريد بذلك أنَّه كما أنَّ الرحى من غير قطب لا أثر لها ولا قيمة، بل هي مجرد صورة، كذلك الخلافة من غيره

---

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ج١، ص٢٠٥ - ٢٠٦.

(٢) علل الشرائع: ج١، ص١٥٠.

عليه السلام مجرد صورة لا أثر لها ولا قيمة، وهذا يعني أنها له عليه السلام دون سواه، وهو روحها وبه وجودها.

الأسلوب الثاني: أسلوب التظلّم، ولا تخفى دلالته على ثبوت الحق؛ إذ أنَّ التظلم فرع ثبوت الحق له واختصاصه به، باعتبار أنَّ التظلم إنما يصح من المظلوم، والمظلومُ هو مَن سُلب حقه، فيكون هذا بيانًا آخر لاختصاص الخلافة به وتعيّنها فيه، وتجاوز غيره على هذا الحق.

الأسلوب الثالث: أسلوب التصريح، فإنه عليه السلام لم يكتفِ بما تقدم حتى صرّح بأنَّ الخلافة تراثه، وأنها قد نُهبت منه، ومع ذلك فإنه قد صبر وفي عينه قذى وفي حلقه شجا، ولم يقاتل، ولو قاتل في سبيلها لكان محقًا، فقال: «وطفقت أرتئي بين أن أصول بيد جذاء أو أصبر على طخية عمياء، يهرم فيها الكبير ويشيب فيها الصغير، ويكدح فيها مؤمن حتى يلقى ربه، فرأيت أن الصبر على هاتا أحجى، فصبرت وفي العين قذى وفي الحلق شجا، أرى تراثي نهبًا»، وبهذا يكون قد قطع الطريق أمامَ كل مَن يقرأ الخطبة فيحاول تأويلها أو صرفها عن وجهها والمقصود منها.

والمحصلة من جميع ما ذكرناه: أنَّ نصوص النهج الشريف صريحة في كون الإمامة حقًا لأمير المؤمنين عليه السلام لا يشاركه فيه سواه، وقد ثبت له هذا الحق بالوصية ووراثة العلم، وعليه فإنَّ النص المذكور - الذي تشبث به أصحاب نظرية القراءة المنسية - لا يقاوم صراحة النصوص المتقدمة، بل ينبغي إرجاعه إليها من باب إرجاع المتشابه إلى محكمه.

٢ - **المطلب الثاني**: رفع الغشاوة عن النص العلوي المذكور، فإنَّ طلبه عليه السلام أن يدعه القوم ويلتمسوا غيره - رغمَ كونهِ هو صاحب الحق - يحتاج إلى البيان والتوجيه، وحاصل ما يمكن قوله في توجيهه: إنَّ رفض أمير المؤمنين عليه السلام لقبول البيعة في بداية الأمر إنما هو لأجل تحقيق ثلاثة أهداف مهمة:

الهدف الأول: تقديم العذر بين يدي الأمة لعدم قدرته على تحقيق ما ينشدونه من أهداف، حيث كان الناس يتصورون أن أمير المؤمنين عليه السلام قادر على تغيير شأن الأمة وإصلاح ما فسد منها تغييرًا جذريًا وإصلاحًا جوهريًا، ولكنه عليه السلام كان يرى نفسه مكتوف اليد غير قادر على التغيير بسبب ما ترسّخ في نفوس الناس.

والشاهد على ذلك: ما رواه الشيخ الطبرسي في الاحتجاج عنه عليه السلام أنه قال: «... خالفوا فيها رسول الله متعمدين لذلك، ولو حملت الناس على تركها وحولتها إلى مواضعها التي كانت عليها على عهد رسول الله لتفرق عني جندي، حتى أبقى وحدي إلا قليلًا من شيعتي، الذين عرفوا فضلي وإمامتي من كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله.

أرأيتم لو أمرت بمقام إبراهيم عليه السلام فرددته إلى المكان الذي وضعه فيه رسول الله، ورددت فدك إلى ورثة فاطمة سلام الله عليها، ورددت صاع رسول الله ومده إلى ما كان، وأمضيت إلى قطايع كان رسول الله صلى الله عليه وآله أقطعها للناس سنين، ورددت دار جعفر بن أبي طالب إلى ورثته، وهدمتها وأخرجتها من المسجد، ورددت الخمس إلى أهله، ورددت قضاء كل من قضى بجور، ورددت سبي ذراري بني تغلب، ورددت ما قسم من أرض خيبر، ومحوت ديوان العطاء، وأعطيت كما كان يعطي رسول الله صلى الله عليه وآله، ولم أجعلها دولة بين الأغنياء.

والله لقد أمرت الناس: أن لا يجمعوا في شهر رمضان إلا في فريضة، فنادى بعض أهل عسكري ممن يقاتل وسيفه معي: أنعى الإسلام وأهله... »[1].

الهدف الثاني: إقامة الحجة على المتخلّفين عن بيعته عليه السلام؛ إذ أنَّ أحدهم قد تمّ الأمر له باجتماع أهل الحل والعقد – كما يقولون – في سقيفة بني ساعدة ولا يعلم بذلك إلا من حضر

---

(١) الاحتجاج للشيخ الطبرسي: ج١، ص٣٩٣.

هناك، بينما الآخر قد تمّ الأمر له باختيار من سبقه، من غير أن يكون لأهل الحل والعقد رأي في ذلك، وأما الأخير فقد تمّ الأمر له عن طريق الشورى، فأراد أمير المؤمنين عليه السلام – وهو يرى المستقبل المضني أمامه – أن يعتمد خطة أخرى تكون أقوى إثباتًا وألزم احتجاجًا، فرفض أن يبايَع إلا في المسجد بحضور جميع الناس، لتتم بذلك الحجة على الجميع.

الهدف الثالث: تهيئة الأمة لقبول شروطه، ويشهد لذلك قوله عليه السلام: «دعوني والتمسوا غيري، فإنا مستقبلون أمرًا له وجوه وألوان، لا تقوم له القلوب ولا تثبت عليه العقول، وإنَّ الآفاق قد أغامت والمحجة قد تنكرت، واعلموا أني إن أجبتكم ركبت بكم ما أعلم، ولم أصغ إلى قول القائل وعتب العاتب، وإن تركتموني فأنا كأحدكم» [(١)]، وكأنه يقول: إنني أخيّركم بين خيارين: إما أن تتركوني فأكون كأحدكم، وإما أن تبايعوني فأقوم بتطبيق الشريعة الواضحة، فلا يحق لكم حينئذ أن تعاتبوني، وإن فعلتم فلن أصغي لقولكم ولن أعبأ بعتبكم.

ومن تلك الشروط التي اشترطها أمير المؤمنين عليه السلام عليهم: أن يكون بيت المال بيده، يتصرف فيه طبقًا للمصلحة التي تعود على المجتمع الإسلامي، ويشهد على هذا الشرط قوله عليه السلام: «إنكم قد اختلفتم إليّ وأتيتم، وإني قائل لكم قولًا إن قبلتموه قبلت أمركم، وإلا فلا حاجة لي فيه، قالوا: ما قلت من شيء قبلناه إن شاء الله، فجاء فصعد المنبر، فاجتمع الناس إليه، فقال: إني قد كنت كارهًا لأمركم، فأبيتم إلا أن أكون عليكم، ألا وإنه ليس لي أمر دونكم إلا أن مفاتيح مالكم معي، ألا وإنه ليس لي أن آخذ منه درهمًا دونكم، رضيتم؟ قالوا: نعم، قال: اللهم اشهد عليهم، ثم بايعهم على ذلك» [(٢)].

---

(١) نهج البلاغة: ج١، ص١٨٢.

(٢) تأريخ الطبري: ج٣، ص٤٥١.

المحصلة الأخيرة:

فظهرَ بما لا مزيد عليه: أنَّ النص العلوي المذكور لا ينفي حقه في الولاية والخلافة، بعد صراحة النصوص الأخرى في ثبوته له، وإنما هو يعبر عن رفضٍ آني، أراد من خلاله أمير المؤمنين عليه السلام أن يقيم الحجة، ويرسم خارطة الطريق، ويضع الشروط الملزمة، ليقطع الطريق أمام كلّ من تسوّل له نفسه أن ينقلب عليه أو يعترض على سياسته الصارمة.

النص الثالث: قول أمير المؤمنين عليه السلام: «لله بلاء فلان، فقد قوَّمَ الأود وداوى العمد، خلف الفتنة وأقام السنة، ذهب نقي الثوب قليل العيب، أصاب خيرها وسبق شرها، أدى إلى الله طاعته واتّقاه بحقه، رحل وتركهم في طرق متشعبة لا يهتدي فيها الضال ولا يستيقن المهتدي» (١).

والمقصود من فلان أحد الأولين؛ إذ النص ظاهر في مدح شخصٍ كانت له سيطرة وهيمنة، وقد استفاد منها فأقام السنة وقوّم الأود، ولم يكن أحد بهذه الصفات إلا أحدهما، فيدل هذا على احترام أمير المؤمنين عليه السلام لهما، وهو يخدش فيما عليه الشيعة من اعتقاد أنه صاحب الحق المنصوص عليه دون سواه، إذ لو كان الأمر كذلك لما صحَّ صدور هذا المدح والثناء عنه.

معالجة النص الثالث:

ويمكن أن يُعالج هذا النص بإحدى معالجتين:

---

(١) نهج البلاغة: ج٢، ص٢٢٢.

المعالجة الأولى: ما أفادها الميرزا الخوئي تتُّئُ في منهاج البراعة، وحاصلها: إنّ القول بأن المقصود من (فلان) هو أحد الأولين قول لا دليل عليه، بل الدليل على خلافه؛ لأن الصفات المذكورة في الخبر تنطبق على غيرهما.

وإن قيل: مَن هو هذا الغير ذو السلطة والهيمنة الذي قوَّمَ الأود وداوى العمد، وأقام السنة، وذهب نقي الثوب قليل العيب، وقد أصاب خيرها وسبق شرها، بعد أن أدى إلى الله طاعته واتّقاه بحقه، ثم رحل وتركهم في طرق متشعبة لا يهتدي فيها الضال ولا يستيقن المهتدي؟!

قلنا: من المحتمل جدًا أن يكون هو مالك الأشتر ﵁، فإنه كان واليًا على مصر، وكان له دور كبير في تقريب المصريين نحو أمير المؤمنين ﵇، وقد مدحه أمير المؤمنين ﵇ في موارد متفرقة من النهج الشريف، وليكن هذا بعض مدحه.

وأما غيره فتكفيك الخطبة الشقشقية المتقدّمة لنفي أن يكون هو المقصود من النص يقينًا وجزمًا (١).

المعالجة الثانية: ما أفادها الشهيد الشيخ المطهري تتُّئُ، وحاصلها: أنّ المراد من (فلان) هو الثاني، غير أنَّ الكلام المذكور ليس لأمير المؤمنين ﵇، وإنما هو لغيره ولكنه حكاه ثم علّق عليه، ويشهد له ما رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق: «عن أوفى بن حكيم قال: لّما كان اليوم الذي هلك فيه عمر خرج علينا علي مغتسلًا، فجلس فأطرق ساعة، ثم رفع رأسه فقال: لله در باكية عمر، قالت: وا عمراه قوّم الأود وأبرأ العمد، واعمراه مات نقي الثوب قليل العيب، وا

---

(١) منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة: ج١٤، ص٣٧٢ - ٣٧٥.

عمراه ذهب بالسنة وأبقى الفتنة» [١]، وبعد أن حكى هذا القول عن الجارية قال: «والله ما قالت ولكنها قُوِّلَت» [٢]، ولا يخلو هذا التعليق عن غمز وهمز، كما لا يخفى على المتأمل.

وعلى ضوء هذه المعالجة تكون نسبة الشريف الرضي طاب ثراه هذا النص لأمير المؤمنين عليه السلام اشتباهًا، فإنه تمثّل به وحكاه، فاشتبه الأمر عليه [٣].

وسواء تمت هاتان المعالجتان أم لا، فإنَّ النص يبقى مبهمًا ملتبسًا، ولا يصح الاستناد إليه - والحال هذه - لنقض عقيدة الإمامة بصيغتها المعاصرة.

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: ج٤٤، ص٤٥٧.

(٢) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: ج٤٤، ص٤٥٨.

(٣) في رحاب نهج البلاغة: ص١٢٧.

٣ - الجهة الثالثة: تأصيلُ عقيدة الإمامة في نهج البلاغة.

توطئة:

إنَّ الهدف من هذه الجهة بيان أنَّ عقيدة الإمامة بمفهومها المعاصر هي نفسها الإمامة التي غرسها أمير المؤمنين عليه السلام والأئمة الطاهرون عليهم السلام، وهذا ما يمكن استكشافه من نفس نصوص نهج البلاغة، ووجهُ تركيزنا على هذه الزاوية يعود لثلاثة اعتبارات، وهي:

الاعتبار الأول: إنَّ من يطرح فكرة القراءة المنسية يأمر بالرجوع إلى كتاب (نهج البلاغة)، ويحتج بنصوصه، لمعرفة أنَّ الإمامة الواقعية التي يعتقدها أهل البيت عليهم السلام تختلف عما يعتقده الشيعة، ونظرًا لذلك فإنَّ الاستدلال بنهج البلاغة يكون حكمًا فصلًا.

الاعتبار الثاني: إنَّ كتاب نهج البلاغة ليس مما أجمعت الإمامية على اعتباره في الجملة فحسب، بل حتى الزيدية الذين يختلفون معنا اختلافًا تامًا في مسألة الإمامة وبلورتها وحدودها قد ادّعي الإجماع في كلماتهم على صحة كتاب نهج البلاغة [1].

ويضاف إلى الزيدية: المنصفون من علماء الجمهور من المتقدمين والمتأخرين، فإنَّ الذين حكموا بصحة النهج ليسوا بالقليل، فمن المتقدمين ابن أبي الحديد المعتزلي، ومن المتأخرين الشيخ محمد عبده صاحب الشرح المعروف على نهج البلاغة، وهذا مما يسد الباب أمام من يدعي أنَّ نهج البلاغة قد وضعه الشيعة الإمامية لتثبيت عقائدهم وفكرهم.

---

(١) قال العلامة عبد الله بن الإمام الهادي الحسن بن يحيى القاسمي - أحد علماء الزيدية - في كتابه (الجداول الصغرى المختصرة من الطبقات الكبرى) ٢ / ٢٣٨: «قال السيد الوزيري: ما كان في نهج البلاغة فهو صحيح. وقال السيد العلامة داود بن يحيى: انعقد إجماع العترة على أن نهج البلاغة كلام علي عليه السلام».

وجديرٌ بالذكر: أنَّ الشريف الرضي ﵀ وإن كان لم يوثق مصادر الكتاب إلا في موارد قليلة، وبذلك فسح المجال لخصوم الشيعة ليطعنوا في الكتاب، ويتهموه بأنَّه هو الذي وضع نصوص نهج البلاغة طبقًا لخارطة الفكر الشيعي.

إلّا أنَّ بعض علمائنا قد قاموا بجهود مباركة في خدمة نهج البلاغة ودفع شبهة الوضع عن الشريف الرضي ﵀، وممن قام بذلك: العلامة السيد عبد الزهراء الخطيب ﵀، فقد ألّف كتابًا من أربعة مجلدات أسماه (مصادر نهج البلاغة وأسانيده)، وقد تتبع فيه المصادر التي سبقت ولادة الشريف الرضي، واستخرج خطب نهج البلاغة من تلك المصادر ووثقها، وكانت أكثر من مائة مصدر، والكثير منها ليس من مصادر الشيعة، بل هو من مصادر غيرهم، كتاريخ الطبري، والبيان والتبيان للجاحظ، والمقتضى للمبرد، والمعارف لابن قتيبة، وغريب الحديث لابن سلام.

وهذا مما يكفي لتعرية شبهة وضع الشريف الرضي ﵀ لخطب النهج وكلماته، على أنَّ العارف بأساليب أمير المؤمنين ﵇ الإنشائية والبلاغية يدرك أنَّ له نفسًا خاصًا ليس لغيره، كما أنَّ للمتنبي وأبي تمام والبحتري أنفاسًا خاصة تميّز كل واحد منهم عن غيره من الشعراء، والنَفَسُ العلوي المذكور يلمسه العارفون بأساليب الكلام طافحًا في كلمات نهج البلاغة وخطبه ورسائله.

ومما يشهد لذلك: ما تقدّم نقله عن ابن أبي الحديد المعتزلي في شرح نهج البلاغة – عند وصوله إلى شرح الخطبة الشقشقية – حيث قال: «وأما قول ابن عباس: "ما أسفت على كلام..." إلى آخره، فحدثني شيخي أبو الخير مصدق بن شبيب الواسطي في سنة ثلاث وستمائة، قال: قرأت على الشيخ أبي محمد عبد الله بن أحمد المعروف بابن الخشاب هذه الخطبة،

فلمّا انتهيت إلى هذا الموضع، قال لي: لو سمعت ابن عباس يقول هذا لقلت له: وهل بقي في نفس ابن عمك أمر لم يبلغه في هذه الخطبة لتتأسف، ألا يكون بلغ من كلامه ما أراد! والله ما رجع عن الأولين ولا عن الآخرين، ولا بقي في نفسه أحد لم يذكره إلا رسول الله ﷺ.

قال مصدق: وكان ابن الخشاب صاحب دعابة وهزل، قال: فقلت له: أتقول أنها منحولة! فقال: لا والله، وإني لأعلم أنها كلامه، كما أعلم أنك مصدق. قال فقلت له: إن كثيرًا من الناس يقولون إنها من كلام الرضي ﵀. فقال: أنّى للرضي ولغير الرضي هذا النفس وهذا الأسلوب! قد وقفنا على رسائل الرضي، وعرفنا طريقته وفنه في الكلام المنثور، وما يقع مع هذا الكلام في خل ولا خمر، ثم قال: والله لقد وقفت على هذه الخطبة في كتب صنفت قبل أن يخلق الرضي بمائتي سنة، ولقد وجدتها مسطورة بخطوط أعرفها، وأعرف خطوط من هو من العلماء وأهل الأدب قبل أن يخلق النقيب أبو أحمد والد الرضي.

قلت: وقد وجدت أنا كثيرًا من هذه الخطبة في تصانيف شيخنا أبي القاسم البلخي إمام البغداديين من المعتزلة، وكان في دولة المقتدر قبل أن يخلق الرضي بمدة طويلة، ووجدت أيضًا كثيرًا منها في كتاب أبي جعفر بن قبة أحد متكلمي الإمامية، وهو الكتاب المشهور المعروف بكتاب (الإنصاف)، وكان أبو جعفر هذا من تلامذة الشيخ أبي القاسم البلخي ﵀، ومات في ذلك العصر قبل أن يكون الرضي ﵀ موجودًا»[1].

الاعتبار الثالث: إنَّ كتاب (نهج البلاغة) يُعتبر من أقدم وأعرق المصادر التي تترجم الفكر الشيعي، وترسم خطوطه العريضة، وهذا يعني أنه من أهمِّ المنابع التي يمكن التعرف من خلالها على منظومة التشيع الفكرية والعقدية بالنحو الذي أسّس له أئمة أهل البيت ﵈.

---

(١) شرح نهج البلاغة: ج١، ص٢٠٥ - ٢٠٦.

وبعد هذه التوطئة نعود للكلام حول موضوع (تأصيل عقيدة الإمامة في نهج البلاغة)، ولدينا فيه محوران سنكتشف من خلال ما نعرضه فيهما أنَّ عقيدة الإمامة بنسختها الحالية ضاربة الجذور في الفكر الشيعي، وليست نسخة مستحدثة أو مصحفة، وإليك التفصيل:

المحور الأول: ملامح الإمامة الإلهية في نهج البلاغة.

ولعلَّ أهم الملامح – التي نقرأها في نهج البلاغة – أربعة:

أ/ الملمح الأول: مصطلح الإمامة والإمام.

ومن تتبع كلمات أمير المؤمنين عليه السلام في النهج يقف بوضوح على ورود هذا الاصطلاح فيه، ونكتفي في المقام بعرض كلمتين من كلماته الشريفة:

الكلمة الأولى: قوله عليه السلام: «ألا وإن لكل مأموم إمامًا يقتدي به ويستضيء بنور علمه، ألا وإن إمامكم قد اكتفى من دنياه بطمريه، ومن طعمه بقرصيه» (١).

الكلمة الثانية: قوله عليه السلام: «أيها الناس، إني قد بثثت لكم المواعظ التي وعظ الأنبياء بها أممهم، وأديت إليكم ما أدت الأوصياء إلى مَن بعدهم، وأدبتكم بسوطي فلم تستقيموا، وحدوتكم بالزواجر فلم تستوثقوا، لله أنتم! أتتوقعون إمامًا غيري يطأ بكم الطريق ويرشدكم السبيل؟!» (٢).

ب/ الملمح الثاني: الإمامة تنصيص وتنصيب.

ويشهد لذلك نصّان:

---

(١) نهج البلاغة: ج٣، ص٧٠.

(٢) نهج البلاغة: ج٢، ص١٠٨.

النص الأول: قوله عليه السلام: «لَا يُقَاسُ بِآلِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله مِنْ هَذِه الأُمَّةِ أَحَدٌ، ولَا يُسَوَّى بِهِمْ مَنْ جَرَتْ نِعْمَتُهُمْ عَلَيْه أَبَدًا، هُمْ أَسَاسُ الدِّينِ وعِمَادُ الْيَقِينِ، إِلَيْهِمْ يَفِيءُ الْغَالِي وبِهِمْ يُلْحَقُ التَّالِي، ولَهُمْ خَصَائِصُ حَقِّ الْوِلَايَةِ، وفِيهِمُ الْوَصِيَّةُ والْوِرَاثَةُ، الآنَ إِذْ رَجَعَ الْحَقُّ إِلَى أَهْلِه، وَنُقِلَ إِلَى مُنْتَقَلِه» (١).

النص الثاني: قوله عليه السلام: «إِنَّ الأَئِمَّةَ مِنْ قُرَيْشٍ غُرِسُوا فِي هَذَا الْبَطْنِ مِنْ هَاشِمٍ، لَا تَصْلُحُ عَلَى سِوَاهُمْ، ولَا تَصْلُحُ الْوُلَاةُ مِنْ غَيْرِهِمْ» (٢)، فإنَّ هذا النص يدل على تعيّن الإمامة في القرشيين، بل في بني هاشم على نحو التحديد.

ج/ **الملمح الثالث:** ضرورة الإمامة في كل زمان.

ويشهد لذلك قوله عليه السلام: «لا تخلو الأرض من قائم لله بحجة، إما ظاهرًا مشهورًا أو خائفًا مغمورًا، لئلا تبطل حجج الله وبيّناته» (٣).

د/ **الملمح الرابع:** أصالة الإمامة.

بمعنى: أنها من أصول الدين لا من فروعه.

ويشهد لذلك قوله عليه السلام: «وإنما الأئمة قوام الله على خلقه، وعرفاؤه على عباده، لا يدخل الجنة إلا من عرفهم وعرفوه، ولا يدخل النار إلا من أنكرهم وأنكروه» (٤)، فإنه يدل على أنَّ الإمامة من أصول الدين وليست من فروعه؛ إذ كما أنَّ النجاة ودخول الجنة تدور مدار التوحيد

---

(١) نهج البلاغة: ج١، ص٣٠.

(٢) نهج البلاغة: ص٢٠١.

(٣) نهج البلاغة: ج٤، ص٣٧.

(٤) نهج البلاغة: ج٢، ص٤١.

والنبوة؛ لأنهما أصلان، كذلك فإنها – بمقتضى هذا النص – تدور مدار ولاية أهل البيت ﷺ، وهذا يعني كونها من الأصول أيضًا، على غرار التوحيد والنبوة.

المحور الثاني: صفات الإمام في نهج البلاغة.

وأهمُّ ما حفل به كتاب نهج البلاغة من صفات الإمام خمس صفات:

أ/ الصفة الأولى: الأفضلية على جميع الناس.

فقد جاء في النهج – كما مرّ عليك قريبًا – عنه ؇: «لَا يُقَاسُ بِآلِ مُحَمَّدٍ ﷺ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ أَحَدٌ، ولَا يُسَوَّى بِهِمْ مَنْ جَرَتْ نِعْمَتُهُمْ عَلَيْهِ أَبَدًا، هُمْ أَسَاسُ الدِّينِ وعِمَادُ الْيَقِينِ، إِلَيْهِمْ يَفِيءُ الْغَالِي وبِهِمْ يُلْحَقُ التَّالِي، ولَهُمْ خَصَائِصُ حَقِّ الْوِلَايَةِ، وفِيهِمُ الْوَصِيَّةُ والْوِرَاثَةُ» [(١)].

ب/ الصفة الثانية: الأعلمية.

فقد جاء في النهج عنه ؇: «أين الذين زعموا أنهم الراسخون في العلم دوننا كذبًا وبغيًا علينا، أن رفعنا الله ووضعهم، وأعطانا وحرمهم، وأدخلنا وأخرجهم، بنا يستعطى الهدى ويستجلى العمى» [(٢)].

ج/ الصفة الثالثة: الارتباط بعالم الملكوت.

ويمكن الاستشهاد على ذلك بكلمتين:

---

(١) نهج البلاغة: ج١، ص٣٠.

(٢) نهج البلاغة: ج٢، ص٢٧.

الكلمة الأولى: قوله عليه السلام: «ولم يجمع بيت واحد يومئذ في الإسلام غير رسول الله صلى الله عليه وآله وخديجة وأنا ثالثهما. أرى نور الوحي والرسالة، وأشم ريح النبوة، ولقد سمعت رنة الشيطان حين نزل الوحي عليه صلى الله عليه وآله، فقلت: يا رسول الله، ما هذه الرنة؟ فقال: هذا الشيطان أيس من عبادته. إنك تسمع ما أسمع وترى ما أرى إلا أنك لست بنبي، ولكنك وزير، وإنك لعلى خير»(١).

الكلمة الثانية: قوله عليه السلام: «نحن شجرة النبوة، ومحط الرسالة، ومختلف الملائكة، ومعادن العلم، وينابيع الحكم، ناصرنا ومحبنا ينتظر الرحمة» (٢).

د/ الصفة الرابعة: العصمة.

وقد ذكرنا سابقًا: أنَّ كلمات أمير المؤمنين عليه السلام - في النهج - تثبت العصمة لأئمة أهل البيت عليهم السلام من زوايا متعددة، وهي:

- **الزاوية الأولى**: العصمة عن الشبهة والشك في الدين.

وتشهد لذلك عدة كلمات، منها:

الكلمة الأولى: قوله عليه السلام: «وإني لعلى يقين من ربي، وغير شبهة من ديني» (٣).

الكلمة الثانية: قوله عليه السلام: «ما شككت في الحق مذ أريته» (٤).

---

(١) نهج البلاغة: ج٢، ص١٥٨.

(٢) نهج البلاغة: ج١، ص٢١٥.

(٣) نهج البلاغة: ج١، ص٦٠.

(٤) نهج البلاغة: ج١، ص٣٩.

- **الزاوية الثانية**: العصمة القولية والعملية.

وتشهد لذلك الكلمات التالية:

الكلمة الأولى: قوله عليه السلام: «وقد علمتم موضعي من رسول الله صلى الله عليه وآله بالقرابة القريبة، والمنزلة الخصيصة. وضعني في حجره وأنا ولد يضمني إلى صدره، ويكنفني إلى فراشه، ويمسني جسده، ويشمني عرفه، وكان يمضغ الشيء ثم يلقمنيه، وما وجد لي كذبة في قول، ولا خطلة في فعل» (١).

الكلمة الثانية: عنه عليه السلام: «ونشهد أن لا إله غيره وأن محمدًا عبده ورسوله، أرسله بأمره صادعًا، وبذكره ناطقًا، فأدّى أمينًا، ومضى رشيدًا، وخلّف فينا راية الحق، من تقدّمها مرق، ومن تخلّف عنها زهق، ومن لزمها لحق، دليلها مكيث الكلام» (٢).

الكلمة الثالثة: عنه عليه السلام: «انظروا أهل بيت نبيكم فالزموا سمتهم، واتبعوا أثرهم، فلن يخرجوكم من هدى، ولن يعيدوكم في ردى، فإن لبدوا فالبدوا، وإن نهضوا فانهضوا، ولا تسبقوهم فتضلوا، ولا تتأخروا عنهم فتهلكوا» (٣).

- **الزاوية الثالثة**: العصمة عن مخالفة الدين والاختلاف فيه.

ويشهد لذلك قوله عليه السلام: «فالتمسوا ذلك من عند أهله فإنهم عيش العلم وموت الجهل. هم الذين يخبركم حكمهم عن علمهم، وصمتهم عن منطقهم، وظاهرهم عن باطنهم. لا يخالفون الدين ولا يختلفون فيه، فهو بينهم شاهد صادق، وصامت ناطق» (٤).

---

(١) نهج البلاغة: ج٢، ص١٥٧.

(٢) نهج البلاغة: ج١، ص١٩٣.

(٣) نهج البلاغة: ج١، ص١٨٩.

(٤) نهج البلاغة: ج٢، ص٣٢.

- **الزاوية الرابعة**: ما دلَّ على العصمة عن مخالفة القرآن الكريم.

ويشهد لذلك: قوله عليه السلام: «وإن الكتاب لمعي، ما فارقته مذ صحبته» (١).

وقد قربنا – فيما سبق – دلالة هذه الكلمة وما سبقها من الكلمات على العصمة، فراجع.

هـ/ الصفة الخامسة: العلم الغيبي.

وتشهد لذلك عدة من كلمات النهج الشريف:

الكلمة الأولى: قوله عليه السلام: «أيها الناس، سلوني قبل أن تفقدوني، فلأنا بطرق السماء أعلم مني بطرق الأرض» (٢).

الكلمة الثانية: قوله عليه السلام: «فاسألوني قبل أن تفقدوني، فوالذي نفسي بيده لا تسألوني عن شيء فيما بينكم وبين الساعة، ولا عن فئة تهدي مائة وتضل مائة إلا أنبأتكم بناعقها وقائدها وسائقها، ومناخ ركابها ومحط رحالها، ومن يقتل من أهلها قتلًا، ويموت منهم موتًا. ولو قد فقدتموني ونزلت بكم كرائه الأمور وحوازب الخطوب لأطرق كثير من السائلين وفشل كثير من المسؤولين» (٣).

الكلمة الثالثة: قوله عليه السلام: «والله لو شئت أن أخبر كل رجل منكم بمخرجه ومولجه وجميع شأنه لفعلت، ولكن أخاف أن تكفروا فيّ برسول الله صلى الله عليه وآله، ألا وإني مفضيه إلى الخاصة ممن يؤمن ذلك منه. والذي بعثه بالحق واصطفاه على الخلق ما أنطق إلا صادقًا. وقد عهد إلي بذلك كله،

---

(١) نهج البلاغة: ج١، ص٢٣٦.

(٢) نهج البلاغة: ج٢، ص١٣٠.

(٣) نهج البلاغة: ج١، ص١٨٣.

وبمهلك من يهلك ومنجى من ينجو، ومآل هذا الأمر، وما أبقى شيئًا يمر على رأسي إلا أفرغه في أذني وأفضى به إلي»[1].

المحصّلة الأخيرة:

فتحصّل من جميع ما ذكرناه: أنَّ عقيدة الإمامة – بنسختها المعاصرة – راسخة الجذور بجميع تفاصيلها في أحد أهم مصادر الفكر الشيعي المتقدّمة، فلا يُصغى بعد ذلك لمزاعم أصحاب نظرة القراءة المنسية، لجلاء خطئها ومجانبتها للصواب.

---

(١) نهج البلاغة: ج٢، ص٨٩.

٢ / المقام الثاني: نقد نظرية القراءة المنسية في بعدها العددي.

كلمة بين يدي المقام الثاني:

ذكرنا سابقًا: أنَّ لنظرية القراءة المنسية بعدين:

أ – البعد الأول: بُعد الصفات؛ إذ المدعى أنَّ الصفات التي يعتبرها الشيعة في الإمام –كالعصمة، وعلم الغيب– إنما هي صناعة القراءة فوق البشرية للإمامة، وأما القراءة البشرية فإنها لا ترى في الأئمة عليهم السلام أكثر من كونهم علماء أبرارًا.

ب – البُعد الثاني: بُعد العدد؛ إذ المدعى أنَّ انحصار عدد الأئمة عليهم السلام في الاثني عشر، مما أضافته النسخة البديلة، وأما النسخة الأصيلة فهي خالية عن ذلك.

وقد تقدمت مناقشة النظرية في بعدها الأول، وأوضحنا زيفها ووهنها بما لا مزيد عليه، وقد حان الوقت لمناقشتها في بعدها الثاني، وهو ما نحن بصدده في هذا المقام.

وقبل الشروع في بيان مدعى القوم ومناقشته، فلنقف قليلًا عند ما يعتقده الشيعة الإمامية، وما يستدلون به عليه، ثم نعود لنظرية القراءة المنسية لنضع مبضعنا على مواطن التصدّع فيها.

إطلالةٌ على عقيدة الإمامة في بعدها العددي:

وحاصلُ القول هاهنا: أنَّ ما تعتقده الإمامية (أعزَّ الله كلمتهم) هو أنَّ الأئمة بعد النبي صلى الله عليه وآله اثنا عشر إمامًا لا يزيدون ولا ينقصون، ابتداءً بأمير المؤمنين عليه السلام وانتهاءً بخاتم الحجج والوصيين الإمام المهدي عجل الله فرجه الشريف.

ودليلهم على ذلك هي النصوص البالغة – لكثرتها وتعدد طرقها – حد التواتر، بل فوق التواتر، ويمكن تصنيفها إلى سبع طوائف:

الطائفة الأولى: الأخبار المتواترة الدالة على أنَّهم اثنا عشر إمامًا أو وليًّا أو خليفة أو أميرًا، نظير قول النبي ﷺ: «بعدي اثنا عشر خليفة» (١)، وسيأتي الحديث عنها مفصلًا إن شاء الله تعالى عند حديثنا حول أدلة الإمامة، فلاحظ.

وتمتاز هذه الطائفة بأنها مروية من طريق الفريقين، وهي متواترة، بل إنَّ طرقها عند كل واحد من الفريقين تفوق حد التواتر؛ إذ يرويها من طريق العامة فقط خمسة عشر صحابيًا، وبعشرات الطرق، وقد أوردها أصحاب الصحاح، كالبخاري ومسلم، مما يجعل عقيدة (الاثني عشرية) عقيدة إسلامية لا تختص بالشيعة الإمامية فقط.

الطائفة الثانية: الأخبار الدالة على أنَّهم اثنا عشر إمامًا من قريش، وهذه الطائفة أضيقُ دائرة —مفهومًا— من سابقتها، وقد استفاض نقلها في صحاح القوم، ومنها: ما رواه البخاري في صحيحه بسنده عن جابر بن سمرة، قال: «سمعت النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم يقول: يكون اثنا عشر أميرًا، فقال كلمة لم أسمعها، فقال أبي: أنه قال: كلهم من قريش» (٢).

الطائفة الثالثة: الأخبار الدالة على أنَّهم اثنا عشر إمامًا، وكلهم من بني هاشم، وهذه الطائفة واردة في بعض كتب القوم، ولها مقارب في كتبنا (٣)، وهي أضيقُ مفهومًا من سابقتها،

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ج١، ص٥٥.

(٢) صحيح البخاري: ج٨، ص١٢٧.

(٣) ومن ذلك: قول أمير المؤمنين ﵇: «إِنَّ الأَئِمَّةَ مِنْ قُرَيْشٍ غُرِسُوا فِي هَذَا الْبَطْنِ مِنْ هَاشِمٍ لَا تَصْلُحُ عَلَى سِوَاهُمْ، ولَا تَصْلُحُ الْوُلَاةُ مِنْ غَيْرِهِمْ».

إلا أنها قليلة جدًا، ومن جملة روايات هذه الطائفة: ما رواه القندوزي في (الينابيع) قائلًا: عن عبد الملك بن عمير، عن جابر بن سمرة ﵁ قال: «كنت مع أبي عند رسول الله (صلى الله عليه [وآله] وسلم) فسمعته يقول: بعدي اثنا عشر خليفة، ثم أخفى صوته، فقلت لأبي: ما الذي أخفى صوته؟ قال: قال: كلهم من بني هاشم» (١).

الطائفة الرابعة: الأخبار الدالة على أنّهم من أهل بيته ﵈، وقد ضيّقت هذه الطائفة دائرة المفهوم من (بني هاشم) إلى خصوص (أهل البيت ﵈)، وهذه الطائفة تصل إلى قرابة الخمسين حديثًا، وأكثرها من طرقنا، وهذا ما يجعلها في حد التواتر، ومنها: قول النبي ﷺ: «الأئمة اثنا عشر من أهل بيتي» (٢).

الطائفة الخامسة: الأخبار الدالة على أنّهم علي والحسن والحسين وتسعة من صلب الحسين ﵇، وهي أضيق من سابقاتها، وتصل إلى قرابة المائة حديثًا، وبذلك تكون متواترة، وأكثرها من طرقنا، وقليل منها من طرقهم.

ومن هذه الطائفة: ما رواه في (كفاية الأثر) بسنده عن زيد بن أرقم قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم يقول لعلي ﵇: «أنت الإمام والخليفة بعدي، وابناك سبطاي، وهما سيدا شباب أهل الجنة، وتسعة من صلب الحسين أئمة معصومون، ومنهم قائمنا أهل البيت» (٣).

ويُستفاد من هذه الطائفة مطالب ثلاثة:

---

(١) ينابيع المودة: ج٢، ص٣١٥.

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ج١، ص٦٢.

(٣) كفاية الأثر: ص١٠٠.

- **الأول:** خروج أولاد أمير المؤمنين عليه السلام من غير السيدة فاطمة الزهراء عليها السلام، وكذا خروج أولاد الإمام الحسن عليه السلام.
- **الثاني:** إثبات إمامة الإمام زين العابدين عليه السلام؛ لأنه لم يكن للإمام الحسين عليه السلام بعد مقتله ولدٌ سواه، وبما أنَّ الإمامة في صلبه فتعيّنت فيه.
- **الثالث:** ثبوت الإمامة في صلب الإمام زين العابدين عليه السلام، وامتدادها في ذريته المباركة ونسله الطاهر.

الطائفة السادسة: الأخبار الدالة على أسمائهم، وهذه الطائفة تتجاوز الخمسين حديثًا، وفيها الصحاح والحسان والمعتبرات، ومن أشهرها الحديث المعروف بـ (حديث اللوح)، وقد نُقل القليل منها في كتب العامة.

ومنها: ما أورده الحموي[1] في كتابه فرائد السبطين، والذي لأجل روايته لمثل هذه الأحاديث رُمي بالتشيّع، مع أنه شيخ الذهبي [2].

---

(١) قال عنه الذهبي في (تذكرة الحفاظ: ج٤، ص١٩٩): «وسمعت من الإمام المحدث الأوحد الأكمل فخر الإسلام صدر الدين إبراهيم بن محمد ابن المؤيد بن حمويه الخراساني الجويني شيخ الصوفية، قدم علينا طالب حديث [و]روى لنا عن رجلين من أصحاب المؤيد الطوسي، وكان شديد الاعتناء بالرواية وتحصيل الأجزاء حسن القراءة مليح الشكل مهيبًا دينًا صالحًا، وعلى يده أسلم غازان الملك، مات سنة اثنتين وعشرين وسبعمائة وله ثمان وسبعون سنة، رحمه الله تعالى».

(٢) ويمكن استفادة تلمذ الذهبي عليه من خلال شواهد كثيرة، منها: تصريح الذهبي بذلك في موضعين:

الموضع الأول: في معجم الشيوخ الكبير (ج١، ص١٥٧ – ١٥٨): «إبراهيم بن محمد بن المؤيد بن عبد الله بن علي بن محمد بن حمويه الشيخ القدوة صدر الدين أبو المجامع الجويني الخراساني الصوفي المحدث، مولده سنة أربع وأربعين وست مائة.

وسمع في سنة أربع وستين من عثمان بن موفق وغيره، وكان صاحب حديث واعتنى بالرواية.

قدم علينا بعدما أسلم على يد غازان ملك التتار بواسطة نائبه نورور، فسمع معنا من أبي حفص بن القواس وطائفة، ثم حج بآخره في سنة عشرين وسبع مائة، وحدث فذكر لي الحافظ صلاح الدين أنه سمع منه، فذكر له أنه قد يصل له إلى الآن رواية مائتي جزء

وقد نقل عنه القندوزي، حيث قال: «وفي فرائد السمطين: بسنده عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قدم يهودي يقال له نعثل، فقال: يا محمد أسألك عن أشياء تلجلج في صدري منذ حين فإن أجبتني عنها أسلمت على يديك.

قال: سل يا أبا عمارة.

فقال: يا محمد صف لي ربك.

فقال صلى الله عليه وآله: لا يوصف إلا بما وصف به نفسه، وكيف يوصف الخالق الذي تعجز العقول أن تدركه والأوهام أن تناله، والخطرات أن تحده، والأبصار أن تحيط به، جل وعلا عما يصفه الواصفون، ناءٍ في قربه، وقريب في نأيه، هو كيّف الكيف، وأيّن الأين، فلا يقال له أين هو؟

وأربعين جزءًا كلها أربعينات، وكان صدر الدين تام الشكل مليحًا مهيبًا خيرًا، مليح الكتابة حسن الفهم معظمًا بين الصوفية إلى الغاية لمكان والده الشيخ سعد الدين بن حمويه.

وبلغنا موته بخراسان في سنة اثنتين وعشرين وسبع مائة فتوفي في خامس المحرم.

قرأت على إبراهيم بن حمويه، نا عثمان بن الموفق بإسفرايين، أنا المؤيد بن محمد الطوسي. وأخبرنا أحمد بن هبة الله، عن المؤيد، نا هبة الله بن سهل، نا سعيد بن محمد، أنا زاهر بن أحمد، أنا إبراهيم بن عبد الصمد، نا أبو مصعب، ثنا مالك عن أبي حازم، عن سهل بن سعد، أن رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم قال: "لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر"».

الموضع الثاني: ما في كتاب المعجم المختص بالمحدثين للذهبي، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، ص٦٥ - ٦٦: «إبراهيم بن محمد بن المؤيد بن عبد الله بن علي بن محمد بن حمويه، الإمام الكبير المحدث شيخ المشائخ صدر الدين أبو الجامع الخراساني الجويني الصوفي، ولد سنة أربع وأربعين وست مائة، وسمع بخراسان بغداد والشام والحجاز، وكان ذا اعتناء بهذا الشأن وعلى يده أسلم الملك غازان.

توفي بخراسان في سنة اثنتين وعشرين وسبع مائة.

قرأنا على أبي المجامع إبراهيم بن حمويه سنة خمس وتسعين وست مائة، أنا أبو عمر، وعثمان بن الموفق الأذكاني بقراءتي سنة أربع وستين وست مائة، أنا المؤيد بن محمد الطوسي، وأنا أحمد بن هبة الله، عن المؤيد، أنا هبة الله بن سهل، أنا سعيد بن محمد البحيري، أنا زاهر بن أحمد الفقيه، أنا إبراهيم بن عبد الصمد، أنا أبو مصعب، نا مالك بن سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم قال: "العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما، والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة"».

وهو منقع الكيفية، والأينونية، فهو الأحد الصمد كما وصف نفسه، والواصفون لا يبلغون نعته، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوًا أحد.

قال: صدقت يا محمد، فأخبرني عن قولك إنه واحد لا شبيه له، أليس الله واحدًا والإنسان واحدًا؟ فقال ﷺ: الله (عز وعلا) واحد حقيقي، أحدي المعنى، أي لا جزء ولا تركب له، والإنسان واحد ثنائي المعنى، مركب من روح وبدن.

قال: صدقت، فأخبرني عن وصيك من هو؟ فما من نبي إلا وله وصي، وإن نبينا موسى بن عمران أوصى يوشع بن نون. فقال: إن وصيي علي بن أبي طالب، وبعده سبطاي الحسن والحسين، تتلوه تسعة أئمة من صلب الحسين.

قال: يا محمد فسمهم لي؟ قال: إذا مضى الحسين فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه محمد، فإذا مضى محمد فابنه جعفر، فإذا مضى جعفر فابنه موسى، فإذا مضى موسى فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه محمد، فإذا مضى محمد فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه الحسن، فإذا مضى الحسن فابنه الحجة محمد المهدي، فهؤلاء اثنا عشر»[1].

الطائفة السابعة: الأخبار الدالة على إمامة كل إمام بشكل مستقل، وهي لا تحصى لكثرتها.

المحصلّة الأخيرة:

وقد تبيّن مما تقدم: أنَّ مجموع هذه الطوائف السبع يفوق حد التواتر، فلا يبقى مجال للشك بصدور هذه الأحاديث، وتعيّنها في الأئمة الاثني عشر الذين تعتقد الشيعة بإمامتهم.

---

(١) ينابيع المودة: ج٣، ص٢٨٢.

عودةٌ إلى إشكالية نظرية القراءة المنسية حول البعد العددي للإمامة:

وبعد أن أوضحنا أن عقيدة الشيعة الإمامية الاثني عشرية في الإمامة – من زاوية بعدها العددي – عقيدة إسلامية أصيلة، قد رسّختها السنة المطهرة، تصل النوبة إلى البحث عمّا يواجه هذه النظرية من الإثارة والإشكال، وهي عبارة عن ثلاث إشكاليات:

أ – **الإشكالية الأولى**: إنَّ نصوص الاثني عشرية إذا كانت نصوصًا متواترة كما تقرر، فكيف حدث الافتراق عند الشيعة، ونشأت العديد من الفرق الشيعية التي لا تؤمن بانحصار الأئمة عليهم السلام في اثني عشر إمامًا، كالزيدية والإسماعيلية والفطحية والواقفة وغيرها؟! وهذا ما دعا بعض الكُتّاب إلى تبني أنَّ عقيدة الاثني عشرية نتاج القرن الرابع الهجري، مؤكدًا دعواه بأنَّ الشيخ ابن بابويه طاب ثراه لم يذكرها ضمن كتابه (الإمامة والتبصرة)، وكذلك النوبختي في (فرق الشيعة).

ب – **الإشكالية الثانية**: إنَّ عقيدة الإمامة إذا كانت متواترة ومتأصلة - بالبيان المتقدم - فما هو الوجه في سؤال أصحاب الأئمة عليهم السلام للإمام السابق عن الإمام اللاحق، مع أنَّ هذا السؤال كاشف عن عدم معرفتهم بالأئمة عليهم السلام وعدم تواتر النص عليهم بأسمائهم، إذ لو كان النص عليهم بأسمائهم متواترًا لما كان للسؤال وجه!!

ج – **الإشكالية الثالثة**: إنَّ نصوص الاثني عشرية لو كانت قد أسمت الأئمة عليهم السلام بأسمائهم واحدًا واحدًا – كما هو زعم الشيعة المطابق للطائفة السادسة المتقدمة – لما بقي تفسير متعقل لحالة الحيرة التي مرَّ بها أجلاء أصحاب الأئمة عليهم السلام عند رحيل بعضهم عليهم السلام، كحيرة زرارة بن أعين رضي الله عنه عند موت الإمام الصادق عليه السلام، فإنَّ هذا مؤشر واضح على كون العقيدة المذكورة من الأوهام التي لا واقع لها.

الإجابة عن الإشكالية الأولى:

وللإجابة عن الإشكالية الأولى نحتاج أن نبحث حول محاور ثلاثة:

المحور الأول: عدم التمانع بين وجود النص ونشوء المذاهب والفرق.

مما لا ينبغي الشك فيه: أنَّ وجود النص لا يمنع من حدوث الفرقة والاختلاف، وإذا كان أصحاب هذه الشبهة يرفضون العمل بالروايات الواضحة، فلا شك في أنهم لن يرفضوا العمل بالقرآن الكريم الذي أوضح صريحًا أنَّ وجود النص لا يمنع من التشرذم والاختلاف، وقد تحدث عن ذلك بقوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [١]، كما جاء بالعديد من الشواهد الدالة على ذلك، ونكتفي منها باستعراض شاهدين:

الشاهد الأول: استخلاف نبي الله موسى عليه السلام لأخيه هارون، فإنه رغم استخلافه له وتنصيصه عليه، إلا أن ذلك لم يمنع قومه من الاختلاف والتفرق، وقد تحدث القرآن الكريم عن تنصيص النبي موسى على أخيه هارون عليهما السلام فقال: ﴿وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [٢]، ثم تحدث عن تمردهم على هذا النص فقال: ﴿وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَهُ خُوَارٌ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ﴾ [٣]، ولم يكتفِ بذلك بل أوضح موقف النبي موسى عليه السلام من تمردهم، فقال: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي مِنْ بَعْدِي﴾ [٤].

---

(١) سورة آل عمران: ١٠٥.

(٢) سورة الأعراف: ١٤٢.

(٣) سورة الأعراف: ١٤٨.

(٤) سورة الأعراف: ١٥٠.

وكما ترى، فإنَّ هذه الآيات صريحة في استخلاف موسى لهارون عليهما السلام، وصريحة في اختلاف قوم موسى وتفرقهم وانحرافهم عن هارون عليه السلام، رغم وضوح استخلاف موسى عليه السلام له.

الشاهد الثاني: حكاية القرآن الكريم لتبشير النبي عيسى عليه السلام بنبوة رسول الله صلى الله عليه وآله، ولكن النصارى لم يؤمنوا بنبوته صلى الله عليه وآله رغم وضوحها في التوراة والإنجيل وتبشير النبي عيسى عليه السلام بها، ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَابَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ﴾ (١)، وقوله تعالى حاكيًا عن موقفهم إزاء هذا النص: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (٢).

وكما ترى، فإنَّ هذه الآيات صريحة أيضًا في تنصيص النبي عيسى عليه السلام على نبوة خاتم الأنبياء محمد صلى الله عليه وآله، ووجود هذا النص في التوراة والإنجيل، غير أنَّ ذلك لم يمنع من عدم إيمان النصارى والمسيح بنبوته صلى الله عليه وآله.

والحاصل: فإن القرآن قد طرح شواهد واضحة لاختلاف الأمم وتشرذمها وتفرقها مع وجود النص العاصم لها من الفرقة والتشرذم، مما يجعل الشبهة المتقدمة - التي يتبجح بها أصحاب نظرية القراءة المنسية - واهية باطلة بنص القرآن الكريم الذي يتفق عليه الجميع.

أضف إلى ذلك: أنَّ أحاديث الاثني عشرية رغم كونها واردة في صحاح المسلمين، وهي تفضي للاعتقاد بأنَّ الأئمة والخلفاء لا ينقصون عن اثني عشر ولا يزيدون، إلا أنك لا تجد لذلك انعكاسًا على فكر أي طائفة من المسلمين إلا طائفة الشيعة الإمامية.

---

(١) سورة الصف: ٦.

(٢) سورة آل عمران: ٧١.

المحور الثاني: عوامل اختلاف الشيعة وافتراقهم.

حين نرجع إلى الكتب المختصة التي تناولت الفرق والمذاهب وسلطت النظر على الفرق الشيعية، نلاحظ أن الفرق التي ذكرت في هذه الكتب قد اضمحلت ولم تبق منها إلا فرقتان فقط، وهما: الزيدية والإسماعيلية، ولكن بعد ملاحظة هذه الفرق -حتى المندرس منها- ودراسة أسباب نشوئها، فإننا نقف على ثلاثة عوامل رئيسية قد أدت إلى نشوئها:

العامل الأول: الطمع والهوى، وهذا ما غلب على أصحاب تلك الفرق، كالواقفية، وهي الفرقة التي وقفت على إمامة الإمام الكاظم عليه السلام ولم تقل بإمامة الإمام الرضا عليه السلام، فإنَّ الذي حمل رؤساءهم على ذلك هو طمعهم في الأموال التي كانت بحوزتهم.

ويشهد لذلك: ما رواه الشيخ الكشي عن أحمد بن محمد، قال: «أحد القوم عثمان بن عيسى، وكان يكون بمصر، وكان عنده مال كثير وست جوار، فبعث إليه أبو الحسن عليه السلام فيهن وفي المال، وكتب إليه: إنّ أبي قد مات وقد اقتسمنا ميراثه، وقد صحّت الأخبار بموته، واحتجّ عليه. قال: فكتب إليه: إن لم يكن أبوك مات فليس من ذلك شيء، وإن كان قد مات على ما تحكي فلم يأمرني بدفع شيء إليك، وقد أعتقت الجواري»[(١)].

العامل الثاني: العاطفة المفرطة، فقد روى الشيخ الكشي عن ابن أبي يعفور أن الإمام الصادق عليه السلام قال في حق الإمام الكاظم عليهما السلام: «يضل به قوم من شيعتنا بعد موته جزعًا عليه، فيقولون: لم يمت، وينكرون الأئمة من بعده، ويدعون الشيعة إلى ضلالهم، وفي ذلك إبطال حقوقنا وهدم دين الله، يا ابن أبي يعفور فالله ورسوله منهم بريء، ونحن منهم براء»[(٢)]، ومن

---

(١) اختيار معرفة الرجال: ج٢، ص٨٦٠.

(٢) اختيار معرفة الرجال: ج٢، ص٧٦٢.

هذا النص يظهر أنَّ العاطفة قد قادت جماعة من الشيعة إلى القول بحياة الإمام الكاظم عليه السلام وإنكار إمامة ولده الإمام الرضا عليه السلام.

العامل الثالث: القصور المعرفي، فإن الشيعة آنذاك -كما هم اليوم- فيهم العالم والجاهل، وفيهم الفطن وغيره، وفيهم الحريص على المعرفة وغير الآبه بها، وهكذا.

وهذا القصور المعرفي الموجود لدى بعضهم قد قاده إلى القول بإمامة من لم يكن أهلًا للإمامة، ويظهر ذلك من ذهاب بعض الشيعة آنذاك إلى القول بإمامة عبد الله الأفطح ابن الإمام الصادق عليه السلام، مستدلين بحديث رووه عن الإمام الصادق عليه السلام: «الإمامة في الأكبر من ولد الإمام إذا مضى» (١)، والحال أنَّ النص قد كان له قيد مهم، ولعله لم يصل إلى بعض الشيعة قصورًا أو تقصيرًا، وهو: «أن الأمر في الكبير ما لم يكن به عاهة» (٢)، ومن الواضح أن عبد الله كان أفطح الرجل وهي عاهة معروفة، فالقول بإمامته – والحال هذه – لا يكون إلا لقصور معرفي واضح.

ونظير هؤلاء من وقفوا على إمامة الإمام الرضا عليه السلام وأنكروا إمامة الإمام الجواد عليه السلام، زعمًا منهم أن الجواد ليس بعالم؛ لأنه ابن سبع سنوات، بينما الإمام يجب أن يكون عالمًا، وهذا أيضًا قصور معرفي واضح كما لا يخفى، وهو ما استدعى من الإمام الرضا عليه السلام أن ينبه على هذا الأمر ويزيح هذه الشبهة، ولذا أكّد على استحقاق الإمام الجواد عليه السلام للإمامة على صغر سنه، وقام بتأصيل القضية، ويشهد لذلك ما رواه الشيخ الكليني رحمه الله عن الحسين بن محمد، عن الخيراني، عن أبيه قال: «كنت واقفًا بين يدي أبي الحسن عليه السلام بخراسان، فقال له قائل: يا سيدي

(١) اختيار معرفة الرجال: ج٢، ص٥٢٥.

(٢) اختيار معرفة الرجال: ج٢، ص٥٦٥.

إن كان كون فإلى من؟ قال: إلى أبي جعفر ابني، فكأن القائل استصغر سن أبي جعفر عليه السلام، فقال أبو الحسن عليه السلام: إن الله تبارك وتعالى بعث عيسى ابن مريم رسولًا نبيًا، صاحب شريعة مبتدأة، في أصغر من السن الذي فيه أبو جعفر عليه السلام»(١).

وبالالتفات لهذه العوامل – وما شاكلها – يتّضح الوجه في وقوع الاختلاف والتشرذم بين الشيعة آنذاك رغم وجود النصوص الجليّة الصريحة.

المحور الثالث: أصالة عقيدة الاثني عشرية.

والذي نعتقده: أنَّ عقيدة انحصار الإمامة في اثني عشر إمامًا عقيدة أصيلة متجذرة منذ زمن رسول الله صلى الله عليه وآله والأئمة الأطهار عليهم السلام في بعديها النظري والتطبيقي، وليست عقيدة مستحدثة في القرن الرابع الهجري، كما زعم البعض.

أما في بعدها النظري – أي: أن الأئمة بعد النبي اثنا عشر – فلا شك في أصالتها، وقد نقل ذلك المسلمون كافة عن رسول الله صلى الله عليه وآله بما هو فوق حد التواتر، حتى أنَّ البغوي في كتابه (شرح السنة) قد قال معلقًا على حديث الاثني عشر: «هذا حديث متفق على صحته»(٢).

وأما في بعدها التطبيقي – أي: أنَّ أولهم أمير المؤمنين وآخرهم المهدي عليهما السلام – فإنَّ النصوص عن أجلاء ووجوه الشيعة تؤكد على أنَّ تطبيق الاثني عشر على أئمتنا عليهم السلام قد كان أمرًا أصيلًا، وليس مستحدثًا.

وننقل في المقام نصوصًا ثلاثة للتأكيد على هذا الأمر:

---

(١) الكافي: ج١، ص٣٢٢.

(٢) شرح السنة: ج١٥، ص٣١.

النص الأول: للشيخ علي بن بابويه القمي رحمه الله - المتوفى سنة ٣٢٩ هـ - والد الشيخ الصدوق رحمه الله، وهو من علماء القرن الثالث، وكان معاصرًا لزمن الغيبة الصغرى، فإنه قال في كتابه الشهير (الإمامة والتبصرة): «ولو كان أمرهم مهملًا عن العدد وغفلًا، لما وردت الأخبار الوافرة بأخذ الله ميثاقهم على الأنبياء وسالف الصالحين من الأمة.

ويدلك على ذلك: قول أبي عبد الله عليه السلام حين سئل عن نوح عليه السلام لما ذكر (استوت سفينته على الجودي بهم): هل عرف نوح عددهم؟

فقال: نعم، وآدم عليه السلام.

وكيف يختلف عدد يعرفه أبو البشر، ومن درج من عترته، والأنبياء من عقبه، على شرذمة من ذريته وبقية يسيرة من ولده؟!

وأي تأويل يدخل على حديث اللوح، وحديث الصحيفة المختومة، والخبر الوارد عن جابر في صحيفة فاطمة عليها السلام؟» [(١)].

فإنَّ هذا النص بعد تصريحه بوجود عدد محدد لحجج الله تعالى، وتصريحه بأنَّ العدد مذكور في حديث اللوح والصحيفة المختومة وخبر جابر بنحوٍ لا يقبل التأويل، يدل على أصالة عقيدة الاثني عشرية آنذاك؛ إذ أنَّ العدد المذكور في الأحاديث المذكورة هو الاثنا عشر.

النص الثاني: للشيخ سعد بن عبد الله الأشعري رحمه الله، وهو من وجهاء الشيعة وأجلاء علمائهم في القرن الثالث – توفي قريبًا من سنة ٣٠٠ هـ – كما أنه كان من أصحاب الإمام الحسن العسكري عليه السلام، قال في كتاب (المقالات والفرق): «ففرقة منها – وهي المعروفة بالإمامية –

---

(١) الإمامة والتبصرة: ص١١ - ١٢.

قالت: لله في أرضه بعد مضي الحسن بن علي حجة على عباده وخليفة في بلاده، قائم بأمره من ولد الحسن بن علي بن محمد بن علي الرضا، آمر ناهٍ مبلغ عن آبائه مودّع عن أسلافه ما استودعوه من علوم الله وكتبه وأحكامه وفرائضه وسننه، عالم بما يحتاج إليه الخلق من أمر دينهم ومصالح دنياهم، خلف لأبيه، ووصي له، قائم بالأمر بعده، هاد للأمة، مهدي على المنهاج الأول، والسنن الماضية من الأئمة الجارية»[(١)].

إلى أن يقول: «فنحن متمسكون بإمامة الحسن بن علي، مقرّون بوفاته، موقنون مؤمنون بأن له خلفًا من صلبه، متديّنون بذلك، وأنه الإمام بعد أبيه الحسن بن علي، وأنه في هذه الحالة مستتر خائف مغمور مأمور بذلك، حتى يأذن الله عز وجل له فيظهر ويعلن أمره»[(٢)].

النص الثالث: للشيخ إبراهيم بن نوبخت رحمه الله المعاصر للشيخ ابن بابويه -المتقدم-، حيث نقل في كتابه (الياقوت) - وهو تقريبًا أول مؤلَّف عقائدي قد وصلنا من أصحاب الأئمة عليهم السلام، وقد تولاه الأعلام بالشرح، ومن أهم شروحه شرح العلامة الحلي رحمه الله - قال: «القول في إمامة الأحد عشر بعده (أي بعد علي عليه السلام) نَقْلُ أصحابنا متواترًا النص عليهم بأسمائهم من الرسول صلى الله عليه وآله يدل على إمامتهم، وكذلك نقل النص من إمام على إمام وكتب الأنبياء سالفًا يدل عليهم، وخصوصًا خبر مسروق يعترفون به»[(٣)].

والحاصل: فإنَّ هذه ثلاثة نصوص مهمة لمبرزي علماء الشيعة في القرن الثالث الهجري، وهي تكشف عن أن العقيدة الشيعية المتعارفة اليوم هي نفسها التي كان عليها سلفنا الصالح،

---

(١) المقالات والفرق للأشعري: ص١٠٢.

(٢) المقالات والفرق: ص١٠٣.

(٣) لاحظ الأصل في أنوار الملكوت في شرح الياقوت للعلامة الحلي رحمه الله: ص٢٢٩.

وقد وصلتهم -كما وصلتنا- بالتواتر تنظيرًا وتطبيقًا على أئمتنا الطاهرين ﷺ، وهذا كاشف قطعي عن كونها عقيدة متجذّرة متأصّلة، وليست مستحدثة في القرن الرابع كما قال بعض الواهمين.

كلمات أبناء العامة:

وإن أردتَ زيادة على ذلك، لتترقى في مراتب اليقين، فدونك بعض النصوص من مصادر غير الإمامية – على اختلافهم – وستنتهي منها إلى نفس النتيجة المتقدمة:

النص الأول: قال القاضي نشوان الحميري -أحد كبار علماء الزيدية المتوفى عام ٥٧٣ هـ- في كتابه (الحور العين) متحدثًا عن الشيعة: «وقالوا بعد ذلك: إن الإمام بعد محمد بن علي ابنه علي بن محمد، وإن الإمام بعد علي ابنه الحسن بن علي، وهو المعروف بالعسكري، ومات العسكري - وهو الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد -في شهر ربيع الأول لثمان خلون منه، سنة ستين ومائتين، ولا ولد للعسكري، فاختلط عليهم أمره، فقالوا: إن له ولدًا مكتومًا يظهره الله عز وجل إذا شاء، وإنه القائم المهدي المنتظر عندهم، وإن خواص شيعته تعرفه وتلقاه، وإنه يظهر إذا شاء الله.

ورووا أخبارًا عن أسلافهم: أن الأئمة من آل محمد اثنا عشر إمامًا، لا يزيدون ولا ينقصون، أولهم علي ثم الحسن ثم الحسين، ثم علي بن الحسين، ثم محمد بن علي، ثم جعفر بن محمد، ثم موسى بن جعفر، ثم علي بن موسى، ثم محمد بن علي، ثم علي بن محمد، ثم الحسن بن علي العسكري. قالوا: فهؤلاء أحد عشر إمامًا، والثاني عشر هو ولد العسكري هذا المستور الذي ادعوه، وهو المهدي المنتظر عندهم.

وهؤلاء يسمون: القطعية والاثني عشرية، وهم أكثر الشيعة عددًا على وجه الأرض»[١].

ولا يُقال: إنَّ هذا النص يعود للقرن السادس، فلا يفيدنا شيئًا؛ لأنَّ مدعى أصحاب نظرية القراءة المنسية أنَّ عقيدة الاثني عشرية قد تمَّ تأسيسها في القرن الرابع.

لأنه يُقال: إنَّ النص المذكور وإن كان يعود للقرن السادس، غير أنَّ المصادر التي ينقل عنها تعود للقرن الثالث، فإنه بعد أن كتب ما كتبه حول الشيعة قال: «فهذه الشيعة في الإمامة على ما حكاه عنهم أبو عيسى الوراق، وزرقان بن موسى، وأبو القاسم البلخي في كتبهم»[٢].

فيُعلم من هذا النص: أنَّ المصادر التي اعتمد عليها نشوان الحميري ثلاثة:

أ/ **الأول**: محمد بن هارون (أبو عيسى الوراق)، صاحب كتاب (اختلاف الشيعة والمقالات)، ويظهر أنه من المعتزلة[٣]، وكان معاصرًا للإمامين العسكريين عليهما السلام، وقد أرّخ الزركلي عام وفاته بسنة ٢٤٧ هـ[٤].

ب/ **والثاني**: زرقان بن موسى، ولا يوجد في كتب التراجم مَن يُسمّى بهذا الاسم، فمن المحتمل جدًا أن يكون هو محمد بن شداد بن عيسى، ولكن وقع التصحيف في اسم جده، مع اختصار اسمه كما هو المتعارف، والذي يقوّي هذا الاحتمال أنه هو المعروف بـ (زرقان)، وهو أحد المؤلفين المعروفين في الفرق والمذاهب؛ إذ هو صاحب كتاب (المقالات)، كما أنه معتزلي كصاحبيه السابق واللاحق، وإذا كان هو المقصود فهو من المعاصرين للغيبة الصغرى، بل قبلها؛ إذ أنَّ وفاته كانت سنة ٢٧٨ أو ٢٧٩ هـ.

---

(١) الحور العين: ص١٦٥.

(٢) الحور العين: ص١٧٠.

(٣) الفهرست، لابن النديم: ص٢١٦.

(٤) الأعلام: ج٧، ص١٢٨.

ج/ **والثالث:** أبو القاسم البلخي، وهو شيخ المعتزلة في زمانه، ومن كبار المتكلمين، وله معرفة واسعة بمذاهب الناس، وقد صنّف في ذلك كتابه (المقالات)، وتوفي سنة ٣٢٧ هـ.

وبالتعرف على هؤلاء الثلاثة يُعلم أنَّ المصادر التي استند إليها (نشوان الحميري) في التعريف بعقيدة الاثني عشرية تعود إلى القرن الثالث، حيث عصر الأئمة ﷺ، مما يؤكّد عراقتها وأصالتها ومعروفيتها – منذ ذلك العصر – حتى عند غير الشيعة أنفسهم.

النص الثاني: قال أبو الحسن الأشعري مؤسس مذهب الأشاعرة – المتوفى سنة ٣٢٤ هـ: «فالفرقة الأولى منهم وهم (القطعية)، وإنما سمّوا (قطعية) لأنهم قطعوا على موت (موسى بن جعفر بن محمد بن علي)، وهم جمهور الشيعة، يزعمون أنَّ النبيّ صلى اللهّ عليه [وآله] وسلم نصّ على إمامة (علي بن أبي طالب) واستخلفه بعده بعينه واسمه، وأنَّ عليًّا نصّ على إمامة ابنه (الحسن بن علي)، وأنَّ الحسن بن علي نصّ على إمامة أخيه (الحسين بن علي)، وأن الحسين بن علي نصّ على إمامة ابنه (علي بن الحسين)، وأن علي بن الحسين نصّ على إمامة ابنه (محمد بن علي)، وأن محمد بن علي نصّ على إمامة ابنه (جعفر بن محمد)، وأنَّ جعفر بن محمد نصّ على إمامة ابنه (موسى بن جعفر)، وأنَّ موسى بن جعفر نصّ على إمامة ابنه (علي بن موسى)، وأن علي بن موسى نصّ على إمامة ابنه (محمد بن علي بن موسى)، وأنَّ محمد بن علي نصَّ على إمامة ابنه (علي بن محمد بن علي بن موسى)، وأنَّ علي بن محمد بن علي بن موسى نصّ على إمامة ابنه (الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى)، وهو الّذي كان بسامرّا، وأن الحسن بن علي نصّ على إمامة ابنه (محمد بن الحسن بن علي)، وهو الغائب المنتظر عندهم الذي يدّعون أنه يظهر فيملأ الأرض عدلًا بعد أن ملئت ظلمًا و جورًا» [1].

(١) مقالات الإسلاميين: ص١٧.

النص الثالث: قال المؤرخ المسعودي - المتوفى سنة ٣٤٦ هـ - في (مروج الذهب): «وفي سنة ستين ومائتين قبض أبو محمد الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب في خلافة المعتمد، وهو ابن تسع وعشرين سنة، وهو أبو المهدي المنتظر، والإمام الثاني عشر عند القطعية من الإمامية، وهم جمهور الشيعة» (١).

النص الرابع: قال القاضي أبو حنيفة النعمان بن محمد التميمي المغربي – المتوفى سنة ٣٦٣ هـ وهو من أبرز علماء الإسماعيلية - في كتابه (افتتاح الدعوة)، متحدثًا عن (منصور اليمن) وهو (أبو القاسم الحسن بن فرج بن حوشب بن زادان الكوفي، المتوفى سنة ٢٦٨ هـ): «وكان ابتداء أمر أبي القاسم صاحب دعوة اليمن –فيما أخبرنا به أهل العلم والثقة من أصحابه– أنه كان من أهل الكوفة، من أهل بيت علم وتشيع، وكان قد قرأ القرآن وقوّمه وطلب الحديث والفقه، وكان ممن يذهب إلى مذهب الإمامية الاثني عشرية، أصحاب محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد، الذين كانوا يرون أنه المهدي، وأنه يظهر ويكون من أمره ما يكون على ما جاءت به الأخبار عن رسول الله ﷺ» (٢).

والمتحصّل من جميع هذه النصوص: أنَّ عقيدة الاثني عشرية – باعتراف الزيدية والإسماعيلية والمعتزلة والأشاعرة – تعود إلى القرن الثالث، حيث زمن المعصومين عليهم السلام أنفسهم، وهذا مما يكفي لتأكيد أصالتها، فلا يدعّي حداثتها بعد كل ذلك إلا مكابر معاند.

وبهذا يتضح الجواب عن الإشكالية الأولى، وفيما يلي نستعرض الجواب عن الإشكالية الثانية.

---

(١) مروج الذهب: ج٤، ص١١٢.

(٢) افتتاح الدعوة: ص٦ – ٧.

الإجابة عن الإشكالية الثانية:

ومحصل الإشكالية – كما مرَّ قريبًا – أنَّ عقيدة الإمامة إذا كانت متواترة ومتأصلة – بالبيان المتقدم – فما هو الوجه في سؤال أصحاب الأئمة عليهم السلام للإمام السابق عن الإمام اللاحق، مع أنَّ هذا السؤال كاشف عن عدم معرفتهم بالأئمة عليهم السلام وعدم تواتر النص عليهم بأسمائهم، إذ لو كان النص عليهم بأسمائهم متواترًا لما كان للسؤال وجه!!

والجواب عن هذه الإشكالية يتوقف على إيضاح نقطتين:

النقطة الأولى: عدم التلازم بين تواتر القضية ووضوحها لدى الجميع.

وبيان ذلك: إنّ القضية المتواترة هي تلك القضية التي ينقلها جماعة كثيرة إلى الحد الذي يمتنع معه اجتماعهم على الكذب، فالتواتر يتقوم بكثرة النقل مع تعدد الناقلين واختلاف مشاربهم، مما يمتنع معه بحسب العادة التواطؤ على الكذب، والقضية المنقولة بالتواتر تورث اليقين بصدقها بلا شك، وذلك- كما عليه منطق الاستقراء – من باب تراكم القيم الاحتمالية الموجبة لارتفاع نسبة الصدق وتضاؤل نسبة الكذب في الخبر، وهذا أمر وجداني يبني عليه العقلاء في سائر شؤونهم وقضاياهم اليومية.

وأحد الشواهد على ذلك هو: تعامل الناس مع الأخبار التي يسمعونها من نشرات الأخبار – فيما لو تعددت جهات النقل وكثر الناقلون – تعاملًا يقينيًا قطعيًا لا تشوبه شائبة الشك، وما ذلك إلا لما تنتجه تلك المقدمات من تراكم الاحتمالات المولّد للجزم واليقين.

إلا أنَّ النقطة الجديرة بالاهتمام هي: أنه رب قضية متواترة ولكنها لا تكون واضحة لدى الجميع؛ إذ بعد وضوح أنَّ التواتر يتقوم بكثرة النقل والناقلين، فمن اطلع على تلك الكثرة

ارتفعت عنده القيمة الاحتمالية لصدق الخبر حتى تصل إلى القطع واليقين، ولكن من لم يطلع عليها فإنَّ القضية لا تكون متواترة عنده بطبيعة الحال، وإن كانت متواترة في نفسها.

ولتقريب الفكرة بالمثال: فإنَّ حاصل ضرب العدد خمسة في العدد سبعة هو خمسة وثلاثون، وهذه القضية يقينية قطعية في علم الرياضيات، إلا أنك لو ألقيتها إلى شخص مبتدئ في هذا الفن فإنها لن تكون واضحة لديه إلا بعد أن يقوم بعملية حسابية ذهنية، وحينئذ سيذعن بيقينيتها، وهكذا هو الأمر في سائر القضايا اليقينية.

ويتلخّص من كل ذلك: أنّ تواتر القضية عند الجميع يتوقف على الإطّلاع على عوامل التواتر ومناشئه الدخيلة في توليده لليقين.

النقطة الثانية: بيان أسباب عدم وضوح قضية التنصيص على أسماء الأئمة عليهم السلام لدى جميع الشيعة.

ويمكن إرجاع ذلك إلى ثلاثة عوامل:

أ/ **العامل الأول:** اعتماد الأئمة سياسة التعتيم على أسماء السلسلة الاثني عشرية، من أجل الحفاظ عليهم عليهم السلام، والشاهدُ على ذلك ما رواه الكليني رحمه الله عن هشام بن سالم أنه بعد أن علم بإمامة الإمام الكاظم عليه السلام سأله قائلًا: «جُعلت فداك، أسألك عما كنت أسأل أباك؟ فقال: سل تُخْبَر ولا تُذِع، فإن أذعت فهو الذبح. فسألته فإذا هو بحر لا ينزف، قلت: جعلت فداك، شيعتك وشيعة أبيك ضُلّال فألقي إليهم وأدعوهم إليك، وقد أخذتَ عليّ الكتمان؟ قال: من آنست منه رشدًا فألقِ إليه، وخذ عليه الكتمان، فإن أذاعوا فهو الذبح، وأشار بيده إلى حلقه»[1].

(١) الكافي: ج١، ص٣٥٢.

والذي يؤكد على هذا العامل شاهدان:

الشاهد الأول: إنّ الملاحَظ عند مقارنة طوائف الروايات الدالة على عقيدة أنَّ الأئمة اثنا عشر هو التفاوت بينها من حيث الكمية، فالروايات التي صرحت بأنّ الأئمة اثنا عشر، وأنّ تسعة منهم من صلب الإمام الحسين عليه السلام، وأنهم من أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله... إلى غير ذلك من الطوائف المجملة العامة، نجد أنها أكثر من الروايات التي فصّلت أسماءهم، فالروايات التي أجملت قريبة من الـ ١٠٠ رواية، بينما الروايات التي فصلت قريبة من الـ ٥٠ رواية، وهذا شاهد ومنبه على تعمد الأئمة عليهم السلام التعتيم على الأسماء وعدم التصريح بها لكل أحد.

الشاهد الثاني: اعتماد الأئمة عليهم السلام على أسلوب العلامات لمعرفة المعصوم وتشخيصه، فإنهم قد ذكروا لتشخيص الإمام جملة من العلامات، كحيازته لسلاح رسول صلى الله عليه وآله ودرعه، وأنه صاحب العلم والعالم بما كان وما يكون، وما إلى ذلك من علامات، وعليهِ فمتى ما توفرت هذه العلامات في شخصٍ مَا من أهل البيت عُرف أنه هو صاحب الأمر، وأنه هو الإمام الحق.

وتركيزُ الأئمة عليهم السلام على أسلوب العلامات في معرفة الإمام – مع أنَّ التنصيص على الأسماء أسلس وأسهل – شاهد آخر على اعتمادهم سياسة التعتيم.

ب/ **العامل الثاني:** تفاوت الشيعة أنفسهم – آنذاك – في الاهتمام المعرفي، فبعضهم كان مهتمًا بمعرفة معالم دينه من عقائد وأحكام، وبعضهم لم يكن كذلك، كما أنَّ بعضهم كان مهتمًا بمعرفة أسماء الأئمة عليهم السلام، بينما بعضهم الآخر لم يكن مهتمًا بذلك، بل كان يكفيه انتماؤه للأئمة الأطهار عليهم السلام، والبناء على الائتمام بإمام الحق أيًا كان، فكان يعتمد على عامل الوقت لمعرفة الإمام، أو لا يسأل عن ذلك إلا عند الحاجة... وهكذا، ومن الطبيعي أن ينعكس هذا التفاوت في الاهتمام المعرفي على معرفة عموم الشيعة بأسماء الأئمة عليهم السلام، فيعلمها قوم ويجهلها آخرون.

ج/ **العامل الثالث**: تفرّق الرواة والمحدثين من أصحاب الأئمة عليهم السلام في أنحاء البلدان، فإنَّ مراكز الشيعة كانت متفرقة حينها، وتبعًا لتفرقها تفرق الرواة، فبعضهم كان في خراسان، والبعض في قم، والبعض في بغداد، والبعض في الكوفة، وهكذا في المدينة والبصرة وغيرها من الأماكن والمراكز.

ونظرًا لتفرق الرواة في البلدان، ووجود روايات الأسماء عند بعضهم، وضعف التواصل بينهم، بسبب ظروف ذلك الزمان ومحدودية إمكانياته، فإنّ ذلك أوجبَ أن تكون معرفة الأسماء المنصوصة مقصورة على مَن وصلهم النص من الرواة والشيعة دون غيرهم.

والحاصل: فمع الالتفات لهذه العوامل والأسباب يزول التعجب عن ظاهرة عدم معرفة بعض الشيعة بأسماء أئمة أهل البيت عليهم السلام.

الإجابة عن الإشكالية الثالثة:

ومحصّل الإشكالية - كما تقدم - هو عدم الانسجام بين دعوى تواتر نصوص الاثني عشرية، والتنصيص على الأئمة عليهم السلام بأسمائهم وأعيانهم، وبين الحيرة التي مرَّ بها بعض أجلاء أصحاب الأئمة الطاهرين عليهم السلام في معرفة الإمام اللاحق عند رحيل الإمام السابق، نظير حيرة زرارة بن أعين رضي الله عنه عند موت الإمام الصادق عليه السلام؛ إذ أنَّ هذا من المؤشرات الواضحة على كون العقيدة المذكورة من الأوهام التي لا واقع لها.

وقد جرى ديدن أصحاب هذه الشبهة على التمسك بعدة نماذج - من كبار الأجلاء - لتثبيت القول بأن تواتر النص على أسمائهم عليهم السلام باطل، ومنهم:

النموذج الأول: زرارة بن أعين.

فقد روى الشيخ الصدوق طاب ثراه في (كمال الدين) قال: «حدثنا أبي رحمه الله قال: حدثنا محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري، عن أحمد بن هلال، عن محمد بن عبد الله بن زرارة، عن أبيه قال: لَمَّا بعث زرارة عبيدًا ابنه إلى المدينة ليسأل عن الخبر بعد مضي أبي عبد الله عليه السلام، فلمّا اشتد به الأمر أخذ المصحف وقال: من أثبت إمامته هذا المصحف فهو إمامي» (1)، وما اشتمل عليه هذا الخبرُ من إرسال زرارة ابنه إلى المدينة، وقوله: «من أثبت هذا المصحف إمامته فهو إمامي» دليل على عدم معرفته بالإمام بعد الصادق عليه السلام.

النموذج الثاني: هشام بن سالم.

النموذج الثالث: مؤمن الطاق.

---

(1) كمال الدين وتمام النعمة: ص٧٥ - ٧٦.

فقد روى الكليني طاب ثراه في الكافي: «عن هشام بن سالم قال: كنّا بالمدينة بعد وفاة أبي عبد الله عليه السلام أنا وصاحب الطاق، والناس مجتمعون على عبد الله بن جعفر أنه صاحب الأمر بعد أبيه، فدخلنا عليه أنا وصاحب الطاق والناس عنده، وذلك أنهم رووا عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: "إن الأمر في الكبير ما لم تكن به عاهة"، فدخلنا عليه نسأله عما كنا نسأل عنه أباه، فسألناه عن الزكاة في كم تجب؟ فقال: في مائتين خمسة، فقلنا: ففي مائة؟ فقال: درهمان ونصف، فقلنا: والله ما تقول المرجئة هذا، قال: فرفع يده إلى السماء فقال: والله ما أدري ما تقول المرجئة.

قال: فخرجنا من عنده ضلّالًا لا ندري إلى أين نتوجه أنا وأبو جعفر الأحول، فقعدنا في بعض أزقة المدينة باكين حيارى لا ندري إلى أين نتوجه؟ ولا من نقصد؟ ونقول: إلى المرجئة؟ إلى القدرية؟ إلى الزيدية؟ إلى المعتزلة؟ إلى الخوارج؟ فنحن كذلك إذ رأيت رجلًا شيخًا لا أعرفه، يومي إليّ بيده، فخفت أن يكون عينًا من عيون أبي جعفر المنصور، وذلك أنه كان له بالمدينة جواسيس ينظرون إلى من اتفقت شيعة جعفر عليه السلام عليه، فيضربون عنقه، فخفت أن يكون منهم، فقلت للأحول: تنح فإني خائف على نفسي وعليك، وإنما يريدني لا يريدك، فتنح عني لا تهلك وتعين على نفسك، فتنحى غير بعيد، وتبعت الشيخ، وذلك أني ظننت أني لا أقدر على التخلص منه، فما زلت أتبعه وقد عزمت على الموت حتى ورد بي على باب أبي الحسن عليه السلام، ثم خلاني ومضى.

فإذا خادم بالباب فقال لي: ادخل رحمك الله، فدخلت فإذا أبو الحسن موسى عليه السلام، فقال لي ابتداء منه: لا إلى المرجئة ولا إلى القدرية ولا إلى الزيدية ولا إلى المعتزلة ولا إلى الخوارج، إليّ إليّ، فقلت: جعلت فداك مضى أبوك؟ قال: نعم، قلت: مضى موتًا؟ قال: نعم، قلت: فمن لنا من بعده؟ فقال: إن شاء الله أن يهديك هداك، قلت: جعلت فداك إنَّ عبد الله يزعم أنه من بعد

أبيه، قال: يريد عبد الله أن لا يعبد الله، قال: قلت: جعلت فداك فمن لنا من بعده؟ قال: إن شاء الله أن يهديك هداك، قال: قلت: جعلت فداك فأنت هو؟ قال لا، ما أقول ذلك، قال: فقلت في نفسي: لم أصب طريق المسألة، ثم قلت له: جعلت فداك عليك إمام؟ قال: لا، فداخلني شيء لا يعلمه إلا الله ﷻ إعظامًا له وهيبة أكثر مما كان يحل بي من أبيه إذا دخلت عليه.

ثم قلت له: جعلت فداك أسألك عما كنت أسأل أباك؟ فقال: سل تخبر ولا تذع، فإن أذعت فهو الذبح. فسألته فإذا هو بحر لا ينزف، قلت: جعلت فداك شيعتك وشيعة أبيك ضُلّال فألقي إليهم وأدعوهم إليك، وقد أخذت عليّ الكتمان؟ قال: من آنست منه رشدًا فألقِ إليه، وخذ عليه الكتمان، فإن أذاعوا فهو الذبح، وأشار بيده إلى حلقه.

قال: فخرجت من عنده، فلقيت أبا جعفر الأحول فقال لي: ما وراءك؟ قلت: الهدى، فحدّثته بالقصة، قال: ثم لقينا الفضيل وأبا بصير فدخلا عليه وسمعا كلامه وساءلاه وقطعا عليه بالإمامة، ثم لقينا الناس أفواجًا، فكل من دخل عليه قطع، إلا طائفة عمار وأصحابه، وبقي عبد الله لا يدخل إليه إلا قليل من الناس، فلمّا رأى ذلك قال: ما حال الناس؟ فأخبر أنَّ هشامًا صد عنك الناس، قال هشام: فأقعد لي بالمدينة غير واحد ليضربوني» [1].

فظهر مما ذكرناه: أنَّ غير واحد من أجلاء الأصحاب - أمثال: زرارة، وهشام بن سالم، وأبو جعفر الأحول (مؤمن الطاق) - لم يكونوا عارفين بإمامة الإمام الكاظم عليه السلام، بل كانوا تائهين متحيّرين بعد وفاة الإمام الصادق عليه السلام، وعليه فحتى لو أغمضنا الطرف عن قضية جهل بعض الشيعة بأسماء الأئمة عليهم السلام للعوامل المتقدّمة، إلا أنَّ قضية جهل الأجلاء مما لا يمكن تبريرها بما تقدّم، فتبقى دليلًا محكمًا على عدم صحة دعوى تواتر نصوص الأسماء ومعروفيتها.

---

(١) الكافي: ج١، ص٣٥١ - ٣٥٢.

تسرّب شبهة الزيدية إلى أصحاب نظرية القراءة المنسيّة:

وجديرٌ بالذكر: أنَّ هذه الإشكالية ليست وليدة اليوم، بل هي مطروحة منذ عشرة قرون، ولعل أول من أثارها هم الزيدية، وقد أجاب علماؤنا ﵃ عنها وأبطلوها، وبيّنوا زيفها في مصنفاتهم، وممن تناولها ووقف عندها الشيخ الصدوق ﵀ في كتابه (كمال الدين وتمام النعمة)، ونحن ننقل نص كلامه، لما فيه من فوائد كثيرة، ثم نبيّن جوابنا عن هذه الإشكالية.

قال الشيخ الصدوق ﵀: «قالت الزيدية: لو كان خبر الأئمة الاثني عشر صحيحًا لما كان الناس يشكّون بعد الصادق جعفر بن محمد ﵉ في الإمامة، حتى تقول طائفة من الشيعة بعبد الله، وطائفة بإسماعيل، وطائفة تتحير، حتى أن الشيعة منهم من امتحن عبد الله بن الصادق ﵇ فلمّا لم يجد عنده ما أراد خرج وهو يقول: إلى أين؟ إلى المرجئة أم إلى القدرية؟ أم إلى الحرورية؟ وإنَّ موسى بن جعفر سمعه يقول هذا فقال له: "لا إلى المرجئة، ولا إلى القدرية، ولا إلى الحرورية، ولكن إليّ".

فانظروا من كم وجه يبطل خبر الاثني عشر:

- أحدها: جلوس عبد الله للإمامة.
- والثاني: إقبال الشيعة إليه.
- والثالث: حيرتهم عند امتحانه.
- والرابع: أنهم لم يعرفوا أن إمامهم موسى بن جعفر ﵉ حتى دعاهم موسى إلى نفسه، وفي هذه المدة مات فقيههم زرارة بن أعين، وهو يقول والمصحف على صدره: "اللهم إني أئتم بمن أثبت إمامته هذا المصحف".

فقلنا لهم: إنَّ هذا كله غرور من القول وزخرف، وذلك أنّا لم ندعِ أنَّ جميع الشيعة عرف في ذلك العصر الأئمة الاثني عشر عليهم السلام بأسمائهم، وإنما قلنا: إنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله أخبر أنَّ الأئمة بعده الاثنا عشر، الذين هم خلفاؤه، وأنَّ علماء الشيعة قد رووا هذا الحديث بأسمائهم، ولا ينكر أن يكون فيهم واحد أو اثنان أو أكثر لم يسمعوا بالحديث.

فأما زرارة بن أعين: فإنه مات قبل انصراف من كان وفده ليعرف الخبر، ولم يكن سمع بالنص على موسى بن جعفر عليهما السلام من حيث قطع الخبر عذره، فوضع المصحف الذي هو القرآن على صدره، وقال: اللهم إني أئتم بمن يثبت هذا المصحف إمامته، وهل يفعل الفقيه المتديّن عند اختلاف الأمر عليه إلا ما فعله زرارة؟!

على أنه قد قيل: إن زرارة قد كان علم بأمر موسى بن جعفر عليهما السلام وبإمامته، وإنما بعث ابنه عبيدا ليتعرف من موسى بن جعفر عليهما السلام: هل يجوز له إظهار ما يعلم من إمامته؟ أو يستعمل التقية في كتمانه؟ وهذا أشبه بفضل زرارة بن أعين وأليق بمعرفته.

حدثنا أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني رضي الله عنه، قال: حدثنا علي بن إبراهيم بن هاشم، قال: حدثني محمد بن عيسى بن عبيد، عن إبراهيم بن محمد الهمداني رضي الله عنه، قال: قلت للرضا عليه السلام: يا ابن رسول الله أخبرني عن زرارة، هل كان يعرف حق أبيك عليه السلام؟ فقال: نعم، فقلت له: فلم بعث ابنه عبيدًا ليتعرف الخبر إلى من أوصى الصادق جعفر بن محمد عليهما السلام؟ فقال: إنَّ زرارة كان يعرف أمر أبي عليه السلام ونصّ أبيه عليه، وإنما بعث ابنه ليتعرف من أبي عليه السلام هل يجوز له أن يرفع التقية في إظهار أمره ونصّ أبيه عليه؟ وأنه لمّا أبطأ عنه ابنه طولب بإظهار قوله في أبي عليه السلام فلم يحب أن يقدم على ذلك دون أمره، فرفع المصحف وقال: اللهم إنَّ إمامي من أثبت هذا المصحف إمامته من ولد جعفر بن محمد عليهما السلام.

والخبر الذي احتجت به الزيدية ليس فيه أنَّ زرارة لم يعرف إمامة موسى بن جعفر عليهما السلام، وإنما فيه أنه بعث ابنه عبيدًا ليسأل عن الخبر.

حدثنا أبي رحمه الله قال: حدثنا محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري، عن أحمد بن هلال، عن محمد بن عبد الله بن زرارة، عن أبيه قال: لَّما بعث زرارة عبيدًا ابنه إلى المدينة ليسأل عن الخبر بعد مضي أبي عبد الله عليه السلام، فلمَّا اشتد به الأمر أخذ المصحف وقال: من أثبت إمامته هذا المصحف فهو إمامي.

وهذا الخبر لا يوجب أنه لم يعرف، على أنَّ راوي هذا الخبر أحمد بن هلال، وهو مجروح عند مشايخنا رضي الله عنهم»[1].

وبعد أن أحطنا بما أفاده الشيخ الصدوق طاب ثراه - وهو مهم جدًا، كما ظهر - نشرع في بيان جوابنا عن الإشكالية.

عودةٌ إلى رحاب الإجابة عن الإشكالية الثالثة:

والجوابُ يرتكز على بيان مقدمات أربع:

أ/ المقدمة الأولى: إنَّ ما زعمه بعضهم من وقوع أجلاء الأصحاب وكبار الرواة في الحيرة بعد شهادة الإمام الصادق عليه السلام وعدم معرفتهم بالإمام الكاظم عليه السلام لهو من المبالغات الواضحة، والواقع على خلافه؛ إذ أنَّ عدم معرفة الواحد أو الثلاثة من الأصحاب لا يعني أنَّ جلّ الأصحاب بل جلّ الأجلاء على هذا الحال.

(١) كمال الدين وتمام النعمة: ص٧٤ - ٧٦.

والشاهد على ذلك: ما ذكره سعد بن عبد الله الأشعري ﵁ - وهو من أصحاب الإمام العسكري ﵇ - في كتابه (الفرق والمقالات)، حيث قال:

«وقالت الفرقة السادسة: إن الإمام موسى بن جعفر بعد أبيه، وأنكروا إمامة عبد الله، وخطّؤوه في جلوسه مجلس أبيه وادّعائه الإمامة، وكان فيهم من وجوه أصحاب جعفر بن محمد مثل: هشام بن سالم الجواليقي، وعبد الله بن أبي يعفور، وعمر بن يزيد بياع السابري، ومحمد بن نعمان أبي جعفر الأحول مؤمن الطاق، وعبيد بن زرارة بن أعين، وجميل بن دراج، وأبان بن تغلب، وهشام بن الحكم، وغيرهم من وجوه شيعته وأهل العلم منهم والفقه والنظر، وهم الذين قالوا بإمامة موسى بن جعفر عند وفاة أبيه، إلى أن رجع إليهم عامة أصحاب جعفر عند وفاة عبد الله، فاجتمعوا جميعًا على إمامة موسى» (١).

وهذا الكلام وثيقة مهمة جدًا، وهو صريح في أنَّ عامة أصحاب أبي عبد الله الصادق ﵇ وأجلاءهم كانوا على القول بإمامة موسى بن جعفر ﵇، بل هو صريح أيضًا في أن من قيل في حقهم بأنهم احتاروا في أمر الإمام بعد الصادق ﵇ كانوا قائلين بإمامة الإمام الكاظم ﵇.

ب/ **المقدمة الثانية:** إنَّ المحنة التي مرَّ بها الإمام الكاظم ﵇ وشيعة أهل البيت آنذاك كانت أشد محنة وأقسى مرحلة وأصعب فترة عاشها أحد المعصومين، فإنَّ السجن والتضييق والتنكيل بالإمام وشيعته قد بلغ الذروة في عهد الإمام الكاظم ﵇، ولنا على ذلك ستة شواهد:

الشاهد الأول: تأكيد الإمام الصادق ﵇ على تداول النص على الإمام الكاظم ﵇ في نطاق خاصّة أصحابه وخلّصهم؛ حفاظًا على حياة الإمام الكاظم ﵇.

---

(١) المقالات والفرق: ص٨٨ - ٨٩.

ومن ذلك: ما رواه الكليني طابَ ثراه عن المفضل بن عمر قال: «كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فدخل أبو إبراهيم عليه السلام وهو غلام، فقال: استوصِ به، وضع أمره عند من تثق به من أصحابك»(١).

ومن ذلك: ما رواه الكليني طابَ ثراه بسند معتبر عن فيض بن المختار، في حديث طويل في أمر أبي الحسن عليه السلام، جاء فيه أنَّ الإمام الصادق عليه السلام قال له: «هو صاحبك الذي سألت عنه، فقم إليه فأقرّ له بحقه، فقمت حتى قبّلت رأسه ويده ودعوت الله عز وجل له، فقال أبو عبد الله عليه السلام: أما إنه لم يؤذن لنا في أول منك، قال: قلت: جعلت فداك فأخبر به أحدًا؟ فقال: نعم أهلك وولدك، وكان معي أهلي وولدي ورفقائي، وكان يونس بن ظبيان من رفقائي، فلمّا أخبرتهم حمدوا الله عز وجل، وقال يونس: لا والله حتى أسمع ذلك منه، وكانت به عجلة، فخرج فأتبعته، فلمّا انتهيت إلى الباب سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول له: - وقد سبقني إليه - يا يونس الأمر كما قال لك فيض، قال: فقال: سمعت وأطعت، فقال لي أبو عبد الله عليه السلام: خذه إليك يا فيض»(٢).

الشاهد الثاني: تمويه الإمام الصادق عليه السلام على الوصي بعده، وهو ما رواه الكليني طابَ ثراه: «عن أبي أيوب النحوي قال: بعث إليّ أبو جعفر المنصور في جوف الليل، فأتيته فدخلت عليه وهو جالس على كرسي وبين يديه شمعة وفي يده كتاب، قال: فلمّا سلمت عليه رمى بالكتاب إليّ وهو يبكي، فقال لي: هذا كتاب محمد بن سليمان يخبرنا أنَّ جعفر بن محمد قد مات، فإنا لله وإنا إليه راجعون - ثلاثًا - وأين مثل جعفر؟! ثم قال لي: اكتب، قال: فكتبت صدر الكتاب، ثم قال: اكتب "إن كان أوصى إلى رجل واحد بعينه فقدّمه واضرب عنقه"، قال: فرجع إليه

(١) الكافي: ج١، ص٣٠٨.

(٢) الكافي: ج١، ص٣٠٩.

الجواب أنه قد أوصى إلى خمسة، وأحدهم أبو جعفر المنصور، ومحمد بن سليمان وعبد الله وموسى وحميدة»(١).

الشاهد الثالث: الاستنفار الأمني بحثًا عن الإمام الذي تجتمع عليه كلمة الشيعة بعد شهادة الإمام الصادق عليه السلام، ويدل عليه ما تقدم عند ذكر ما جرى لهشام بن سالم، حيث قال: «فنحن كذلك إذ رأيت رجلًا شيخًا لا أعرفه، يومي إليّ بيده، فخفت أن يكون عينًا من عيون أبي جعفر المنصور، وذلك أنه كان له بالمدينة جواسيس ينظرون إلى من اتّفقت شيعة جعفر عليه السلام عليه، فيضربون عنقه».

الشاهد الرابع: تحذير الإمام الكاظم عليه السلام من المجاهرة بإمامته وإعلانها إلا لخواص المؤمنين الموثوقين، ويشهد لذلك قوله المتقدم لهشام: «قال: من آنست منه رشدًا فألقِ إليه، وخذ عليه الكتمان، فإن أذاعوا فهو الذبح - وأشار بيده إلى حلقه -»(٢).

الشاهد الخامس: التكنية عن اسم الإمام الكاظم عليه السلام من قبل الرواة حين يحدّثون عنه، كتكنيته عليه السلام بالعبد الصالح، والعالم، والفقيه، والشيخ، والرجل، وأبي الحسن، وأبي الحسن الأول، وأبي الحسن الماضي، والماضي، وأبي إبراهيم، وهكذا، وهذه الظاهرة -كما نصّ علماء الحديث- لم تكن موجودة إلا في التحديث عن الإمام الكاظم عليه السلام.

الشاهد السادس: تعجّب الرواة وأصحاب الأئمة عليهم السلام من مجاهرة الإمام الرضا عليه السلام بإمامته وإعلانه لها، والروايات في ذلك كثيرة، ومنها ما رواه الشيخ المفيد في الإرشاد بسند صحيح عن صفوان بن يحيى، قال: «لمّا مضى أبو إبراهيم عليه السلام، وتكلم أبو الحسن الرضا عليه السلام

---

(١) الكافي: ج١، ص٣١٠.

(٢) الكافي: ج١، ص٣٥١ - ٣٥٢.

خفنا عليه من ذلك، فقيل له: إنك قد أظهرت أمرًا عظيمًا، وإنا نخاف عليك هذا الطاغية، فقال: ليجهد جهده فلا سبيل له عليّ» [١]، وهذا يدلّ على أنَّ ذلك الظرف العصيب الذي مرّ به الإمام الكاظم عليه السلام وشيعته قد انتهى برحيله عليه السلام وبدأت مرحلة جديدة مزامنة لإمامة الإمام الرضا عليه السلام.

وعلى ضوء هذه الشواهد الستة يُقال: إنَّ فهم ظروف هذه المرحلة العصيبة – مع ملاحظة ما تقدّم من جواب الشيخ الصدوق رحمه الله - ممّا يساعد جدًا في فهم موقف بعض أصحاب الأئمة عليهم السلام وما نُسب إليهم من الحيرة.

ج/ **المقدمة الثالثة:** جريان البداء في إمامة إسماعيل.

فقد ورد عن الإمام الصادق عليه السلام: «ما بدا لله في شيء كما بدا له في إسماعيل ابني» [٢]، **وتوضيح ذلك:** أنَّ بعض الشيعة وأصحاب الإمام الصادق عليه السلام كانوا يعتقدون – تعويلًا على نصوص العلامات – أنَّ الإمامة في ولده (إسماعيل)؛ إذ أنَّ واحدة من تلكم العلامات أن يكون الإمام أكبر ولد أبيه.

وبما أنَّ النص على إمامة الإمام الكاظم عليه السلام لم يكن متاحًا إلا للخاصة – كما تقدّم – تأكّد عندهم أنَّ الإمامة لإسماعيل، ولم ينكشف لهم خطأ اعتقادهم إلا حين توفي في حياة والده عليه السلام، وقد كان الإمام الصادق عليه السلام حريصًا على اقتلاع وهم شبهة إمامته من الأذهان.

وعن ذلك يتحدث زرارة فيقول: «دخلت على أبي عبد الله عليه السلام وعن يمينه سيد ولده موسى عليه السلام وقدامه مرقد مغطى، فقال لي: يا زرارة، جئني بداود بن كثير الرقي وحمران وأبي

(١) الإرشاد: ج٢، ص٢٥٥.

(٢) كمال الدين وتمام النعمة: ص٦٩.

بصير، ودخل عليه المفضل بن عمر، فخرجت فأحضرته من أمرني بإحضاره، ولم يزل الناس يدخلون واحدًا إثر واحد حتى صرنا في البيت ثلاثين رجلًا، فلمَّا حشد المجلس قال: يا داود، اكشف لي عن وجه إسماعيل، فكشفت عن وجهه، فقال أبو عبد الله عليه السلام: يا داود، أحي هو أم ميت؟ قال داود: يا مولاي، هو ميت، فجعل يعرض ذلك على رجل رجل حتى أتى على آخر من في المجلس وانتهى عليهم بأسرهم، كل يقول: هو ميت يا مولاي. فقال: اللهم اشهد، ثم أمر بغسله وحنوطه وإدراجه في أثوابه، فلمَّا فرغ منه قال للمفضل: يا مفضل، احسر عن وجهه، فحسر عن وجهه، فقال: أحي هو أم ميت؟ فقال: ميت. قال: اللهم اشهد عليهم، ثم حُمِل إلى قبره، فلمَّا وُضِع في لحده، قال: يا مفضل، اكشف عن وجهه، وقال للجماعة: أحي هو أم ميت؟ قلنا له: ميت. فقال: اللهم اشهد واشهدوا، فإنه سيرتاب المبطلون» (١).

بل يُستفاد من بعض الأخبار: أنه عليه السلام كان يأمر بإنزال جنازته عن الرقاب مرات عديدة، وفي كل مرة كان يأمر بكشف وجهه ويقبله، ثم يأمر بحمله.

وهذا هو معنى (ما بدا لله) في الرواية المتقدمة، وبتعبير الشيخ الصدوق رحمه الله: «ما ظهر لله أمر كما ظهر له في إسماعيل ابني؛ إذ اخترمه قبلي؛ ليعلم بذلك أنه ليس بإمام بعدي» (٢).

والنكتة المهمة في المقام هي: أنَّ هذه الحادثة هي أول حادثة بداء يمرُّ بها تاريخ الإمامة الشيعية، ثم تلتها – بعد سنوات طويلة – حادثة وفاة السيد محمد بن الإمام الهادي عليهما السلام في حياة أبيه، وظهور إمامة أخيه الإمام العسكري عليه السلام.

(١) الغيبة، للنعماني: ص٣٤٧.

(٢) التوحيد: ص٣٣٦.

ج/ **المقدمة الرابعة**: إنَّ الرواة كانوا مأمورين بكتمان نصوص الأسماء إلا عن الخواص، ويشهد لذلك شاهدان:

الشاهد الأول: قول الإمام الصادق عليه السلام لإسحاق بن عمار – بعد أن أطلعه على مضمون الصحيفة التي بإملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وخط أمير المؤمنين عليه السلام، وفيها أسماء الأئمة عليهم السلام –: «يا إسحاق، ألا أبشرك؟ قلت: بلى جعلت فداك يا ابن رسول الله، فقال: وجدنا صحيفة بإملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وخط أمير المؤمنين عليه السلام فيها: بسم الله الرحمن الرحيم، هذا كتاب من الله العزيز الحكيم – وذكر حديث اللوح – ثم قال عليه السلام: يا إسحاق هذا دين الملائكة والرسل، فصنه عن غير أهله يصنك الله، ويصلح بالك، ثم قال عليه السلام: من دان بهذا أمن عقاب الله عز وجل» [1].

الشاهد الثاني: قول أبي بصير لعبد الرحمن بن سالم بعد أن حدّثه بحديث اللوح: «لو لم تسمع في دهرك إلا هذا الحديث لكفاك، فصنه إلا عن أهله» [2]، وفيه دلالة على أنَّ أصحاب الأئمة عليهم السلام كانوا يتناقلون تلك التوصيات بينهم، ولا يذيعون نصوص الأسماء لأي أحد.

---

(١) كمال الدين: ص٣١٢.

(٢) الكافي: ١ / ٥٢٨، وإليك الحديث كاملًا: عن عبد الرحمن بن سالم، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال أبي لجابر بن عبد الله الأنصاري: إن لي إليك حاجة، فمتى يخف عليك أن أخلو بك فأسألك عنها؟ فقال له جابر: أي الأوقات أحببته، فخلا به في بعض الأيام فقال له: يا جابر أخبرني عن اللوح الذي رأيته في يد أمي فاطمة عليها السلام بنت رسول الله صلى الله عليه وآله، وما أخبرتك به أمي أنه في ذلك اللوح مكتوب، فقال جابر: أشهد بالله أني دخلت على أمك فاطمة عليها السلام في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله، فهنيتها بولادة الحسين، ورأيت في يديها لوحًا أخضر، ظننت أنه من زمرد، ورأيت فيه كتابًا أبيض شبه لون الشمس، فقلت لها: بأبي وأمي يا بنت رسول الله صلى الله عليه وآله، ما هذا اللوح؟ فقالت: هذا لوح أهداه الله إلى رسول الله صلى الله عليه وآله، فيه اسم أبي واسم بعلي واسم ابني واسم الأوصياء من ولدي، وأعطانيه أبي ليبشرني بذلك، قال جابر: فأعطتنيه أمك فاطمة عليها السلام فقرأته واستنسخته، فقال له أبي: فهل لك يا جابر: أن تعرضه علي؟ قال: نعم،

فمشى معه أبي إلى منزل جابر فأخرج صحيفة من رق، فقال: يا جابر انظر في كتابك لأقرأ [أنا] عليك، فنظر جابر في نسخته فقرأه أبي فما خالف حرف حرفًا، فقال جابر: فأشهد بالله أني هكذا رأيته في اللوح مكتوبًا.

بسم الله الرحمن الرحيم، هذا كتاب من الله العزيز الحكيم لمحمد نبيه ونوره وسفيره وحجابه ودليله، نزل به الروح الأمين من عند رب العالمين، عظّم يا محمد أسمائي واشكر نعمائي ولا تجحد آلائي، إني أنا الله لا إله إلا أنا قاصم الجبارين ومديل المظلومين وديّان الدين، إني أنا الله لا إله إلا أنا، فمن رجا غير فضلي أو خاف غير عدلي، عذبته عذابًا لا أعذبه أحدًا من العالمين، فإياي فاعبد وعليّ فتوكل، إني لم أبعث نبيًا فأكملت أيامه وانقضت مدته إلا جعلت له وصيًا، وإني فضلتك على الأنبياء وفضلت وصيك على الأوصياء، وأكرمتك بشبليك وسبطيك حسن وحسين، فجعلت حسنًا معدن علمي، بعد انقضاء مدة أبيه، وجعلت حسينًا خازن وحيي، وأكرمته بالشهادة وختمت له بالسعادة، فهو أفضل من استشهد وأرفع الشهداء درجة، جعلت كلمتي التامة معه وحجتي البالغة عنده، بعترته أثيب وأعاقب، أولهم علي سيد العابدين وزين أوليائي الماضين، وابنه شبه جده المحمود محمد الباقر علمي والمعدن لحكمتي، سيهلك المرتابون في جعفر، الراد عليه كالراد علي، حق القول مني لأكرمن مثوى جعفر ولأسرنه في أشياعه وأنصاره وأوليائه، أتيحت بعده موسى فتنة عمياء حندس، لأن خيط فرضي لا ينقطع وحجتي لا تخفى، وأن أوليائي يسقون بالكأس الأوفى، من جحد واحدًا منهم فقد جحد نعمتي، ومن غيّر آية من كتابي فقد افترى عليّ، ويل للمفترين الجاحدين عند انقضاء مدة موسى عبدي وحبيبي وخيرتي في علي وليي وناصري، ومن أضع عليه أعباء النبوة، وأمتحنه بالاضطلاع بها، يقتله عفريت مستكبر، يدفن في المدينة التي بناها العبد الصالح إلى جنب شر خلقي، حق القول مني لأسرنه بمحمد ابنه وخليفته من بعده ووارث علمه، فهو معدن علمي وموضع سري وحجتي على خلقي، لا يؤمن عبد به إلا جعلت الجنة مثواه، وشفعته في سبعين من أهل بيته كلهم قد استوجبوا النار، وأختم بالسعادة لابنه علي وليي وناصري والشاهد في خلقي وأميني على وحيي، أخرج منه الداعي إلى سبيلي والخازن لعلمي الحسن، وأكمل ذلك بابنه (م ح م د) رحمة للعالمين، عليه كمال موسى وبهاء عيسى وصبر أيوب، فيذل أوليائي في زمانه، وتتهادى رؤوسهم كما تتهادى رؤوس الترك والديلم، فيقتلون ويحرقون و يكونون خائفين مرعوبين وجلين، تصبغ الأرض بدمائهم، ويفشو الويل والرنا في نسائهم، أولئك أوليائي حقًا، بهم أدفع كل فتنة عمياء حندس، وبهم أكشف الزلازل وأدفع الآصار والأغلال، أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وأولئك هم المهتدون.

قال عبد الرحمن بن سالم: قال أبو بصير: لو لم تسمع في دهرك إلا هذا الحديث لكفاك، فصنه إلا عن أهله».

نتيجةُ المقدّمات الأربع:

إنَّ أجلاء الأصحاب الذين حصلت لهم حيرة بعد وفاة الإمام الصادق عليه السلام، وهم قلة جدًا – بمقتضى المقدمة الأولى المتقدمة – يُحتمل في حقّهم أحد احتمالات ثلاثة، وكلها لا تتنافى مع استفاضة نصوص الأسماء وتواترها، وإليك هذه الاحتمالات:

الاحتمال الأول: أن تكون حيرتهم – بمقتضى المقدمة الثانية – حيرة صورية، لا واقعية، كما حصل ذلك لزرارة بن أعين، ويمكن أن يُستدل لذلك بمعتبرة إبراهيم بن محمد الهمداني: «قال: قلت للرضا عليه السلام: يا ابن رسول الله أخبرني عن زرارة هل كان يعرف حق أبيك عليه السلام؟ فقال: نعم، فقلت له: فلم بعث ابنه عبيدًا ليتعرف الخبر إلى من أوصى الصادق جعفر بن محمد عليهما السلام؟ فقال: إن زرارة كان يعرف أمر أبي عليه السلام ونص أبيه عليه، وإنما بعث ابنه ليتعرف من أبي عليه السلام هل يجوز له أن يرفع التقية في إظهار أمره ونص أبيه عليه، وأنه لمّا أبطأ عنه ابنه طولب بإظهار قوله في أبي عليه السلام فلم يحب أن يقدم على ذلك دون أمره، فرفع المصحف وقال: اللهم إن إمامي من أثبت هذا المصحف إمامته من ولد جعفر بن محمد عليهما السلام»(١).

فإنَّ الظاهر من هذه القضية أنَّ التصرف المذكور إنما صدر عن زرارة في ظلّ ظروف معيّنة قد أجبرته عليه، لا لأجل عدم معرفته بالإمام اللاحق، وتنبغي الإشارة إلى أنّ ظروف التقيّة لم تكن من ناحية زرارة رضي الله عنه، وإنما كانت من ناحية الإمام موسى بن جعفر عليه السلام، **كما يشهد بذلك**: ما نقله الشيخ ابن شهر آشوب رحمه الله عن «داود بن كثير الرقي قال: أتى أعرابي إلى أبي حمزة الثمالي فسأله خبرًا، فقال: توفيّ جعفر الصادق، فشهق شهقة وأغمي عليه، فلمّا أفاقَ قال: هل أوصى إلى أحد؟ قال: نعم أوصى إلى ابنه عبد الله وموسى وأبي جعفر المنصور، فضحك أبو حمزة،

---

(١) كمال الدين: ص٧٥.

وقال: الحمد لله الذي هدانا إلى المهدي، وبيّن لنا عن الكبير، ودلّنا على الصغير، وأخفى عن أمر عظيم، فسئل عن قوله، فقال: بيّن عيوب الكبير، ودلّ على الصغير، لإضافته إياه، وكتم الوصية للمنصور، لأنه لو سأل المنصور عن الوصي لقيل أنت.

ودعا أبو جعفر المنصور في جوف الليل أبا أيوب النحوي، فلمّا أتاه رمى كتابًا إليه وهو يبكي،وقال: هذا كتاب محمد بن سليمان يخبرنا بأن جعفر بن محمد قد مات، فإنا لله وإنا إليه راجعون، وأين مثل جعفر!! ثم قال له: اكتب إن كان أوصى إلى رجل بعينه فقدّمه واضرب عنقه. فكتب وعاد الجواب: قد أوصى إلى خمسة: أحدهم أبو جعفر المنصور، ومحمد بن سليمان، و عبد الله، وموسى، وحميد، قال المنصور: ما إلى قتل هؤلاء سبيل»(١).

ومن هذا تعرف أنَّ تصرف زرارة بن أعين رضي الله عنه إنما كان لأجل الحفاظ على حياة باب الحوائج موسى بن جعفر عليه السلام؛ إذ أنَّ حياته عليه السلام الشريفة كانت في معرض التهديد، ولا غرو أن يكون زرارة بن أعين رضي الله عنه – وهو المحيط بأسرار أهل البيت عليهم السلام – قد أُوصيَ من قبلهم بعدم التصريح بإمامة الإمام الكاظم عليه السلام حفاظًا على حياته المقدّسة.

وإذا عرفت ذلك، فإنَّ هذا الاحتمال كما صحَّ ثبوته في حقّ زرارة –بمقتضى هذه الرواية– كذلك هو محتمل جدًا في حقّ غيره من الأجلاء الذين نُسِبَت الحيرة لهم؛ فإنَّ حكم الأمثال فيما يجوز وما لا يجوز واحد.

---

(١) مناقب آل أبي طالب: ج٣، ص٤٣٥.

روايات حيرة زرارة في الإمامة تحت الأضواء:

وبمناسبة ما انتهينا إليه من نزاهة زرارة بن أعين عن التحيّر في أمر الإمامة، فلا بأس أن نقف عند الروايات التي أشارت إلى تردّد زرارة في الإمام اللاحق أو عدم معرفته به، وإليكها منضمة لما حقّقه سيد الطائفة الخوئي ﷺ حولها، حيث قال:

«وأما الروايات الذامّة فهي على ثلاث طوائف، الأولى: ما دلّت على أنَّ زرارة كان شاكًّا في إمامة الكاظم ﷺ، فإنه لمَّا توفي الصادق ﷺ بعث ابنه عبيدًا إلى المدينة ليختبر أمر الإمامة، وأنه لعبد الله أو للكاظم ﷺ، وأنه مات قبل أن يرجع إليه عبيد، وهذه الروايات كما يلي:

١ - حدثني محمد بن قولويه، قال: حدثني سعد بن عبد الله بن أبي خلف، قال: حدثني محمد بن عثمان بن رشيد، قال: حدثني الحسن بن علي بن يقطين، عن أخيه أحمد بن علي، عن أبيه علي بن يقطين، قال: لَّا كانت وفاة أبي عبد الله ﷺ قال الناس بعبد الله بن جعفر واختلفوا، فقائل قال به وقائل قال بأبي الحسن ﷺ، فدعا زرارة ابنه عبيدًا فقال: يا بني، الناس مختلفون في هذا الأمر، فمن قال بعبد الله فإنما ذهب إلى الخبر الذي جاء أنَّ الإمامة في الكبير من ولد الإمام، فشدّ راحلتك وامض إلى المدينة حتى تأتيني بصحة الأمر، فشدّ راحلته ومضى إلى المدينة، واعتلّ زرارة، فلمّا حضرته الوفاة سأل عن عبيد فقيل له: لم يقدم، فدعا بالمصحف فقال: اللهم إني مصدق بما جاء به نبيك محمد ﷺ فيما أنزلته عليه وبيّنته لنا على لسانه، وإني مصدق بما أنزلته عليه في هذا الجامع، وأن عقيدتي وديني الذي يأتيني به عبيد ابني وما بينته في كتابك، فإن أمتني قبل هذا فهذه شهادتي على نفسي وإقراري بما يأتي به عبيد ابني، وأنت الشهيد عليّ بذلك، فمات زرارة وقدم عبيد وقصدناه لنسلّم عليه، فسألوه عن الأمر الذي قصده فأخبرهم أن أبا الحسن ﷺ صاحبهم.

أقول: هذه الرواية ضعيفة بجهالة محمد بن عثمان بن رشيد وأحمد بن علي بن يقطين.

٢- حدثني حمدويه، قال: حدثني يعقوب بن يزيد، قال: حدثني علي بن حديد عن جميل بن دراج، قال: ما رأيت رجلًا مثل زرارة بن أعين، إنّا كنّا نختلف إليه فما كنا حوله إلا بمنزلة الصبيان في الكتاب حول المعلم، فلمّا مضى أبو عبد الله عليه السلام وجلس عبد الله مجلسه بعث زرارة عبيدًا ابنه زائرًا عنه ليتعرف الخبر ويأتيه بصحته، ومرض زرارة مرضًا شديدًا قبل أن يوافيه ابنه عبيد، فلمّا حضرته الوفاة دعا بالمصحف فوضعه على صدره ثم قبّله. قال جميل: حكى جماعة ممن حضره أنه قال: اللهم إني ألقاك يوم القيامة وإمامي من بينت في هذا المصحف إمامته، اللهم إني أحل حلاله وأحرّم حرامه وأؤمن بمحكمه ومتشابهه وناسخه ومنسوخه وخاصه وعامه، على ذلك أحيا وعليه أموت إن شاء الله.

أقول: هذه الرواية أيضًا ضعيفة بعلي بن حديد.

٣- محمد بن قولويه، قال: حدثني سعد بن عبد الله، عن الحسن بن علي بن موسى بن جعفر. عن أحمد بن هلال، عن أبي يحيى الضرير، عن درست بن أبي منصور الواسطي، قال: سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول: إنَّ زرارة شكّ في إمامتي فاستوهبته من ربّي تعالى.

أقول: هذه الرواية أيضًا ضعيفة بجهالة الحسن، وأبي يحيى.

٤- حدثني محمد بن مسعود، قال: أخبرنا جبرئيل بن أحمد، قال: حدثني محمد بن عيسى، عن يونس، عن إبراهيم المؤمن، عن نضر بن شعيب، عن عمة زرارة، قالت: لمّا وقع زرارة واشتد به، قال: ناوليني المصحف، فناولته وفتحته فوضعته على صدره وأخذه مني، ثم قال: يا عمة اشهدي أن ليس لي إمام غير هذا الكتاب.

وهذه الرواية أيضًا ضعيفة، ولا أقل من جهة جهالة إبراهيم المؤمن وعمة زرارة»[١].

والحاصل: فإنَّ جميع الروايات التي تنسب الحيرة لزرارة بن أعين في أمر الإمامة ضعيفة الأسناد، وعلى فرض صحتها، فإنها تُوجَّه بما ذكرناه.

الاحتمال الثاني: أنَّ نصوص الأسماء لم تصل للمتحيّرين، بسبب ما جرت عليه سيرة الرواة من التكتّم عليها، كما تشهد بذلك المقدمة الرابعة المتقدّمة، ولذلك لم يطلّع عليها الجميع، أو أنَّ هذا البعض لم يتفحص عنها، لما يعلمه من سياسة التعتيم عليها عند أهل البيت عليهم السلام، أو أنه قد وصل إليه بعضٌ منها كخبر آحاد ولكنه سأل عن الإمام اللاحق لتحصيل اليقين المعتبر تحصيله في الإمامة.

ويقرّب هذا الاحتمال ما ورد عن محمد بن مسلم، قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أصلحك الله بلغنا شكواك وأشفقنا، فلو أعلمتنا أو علمتنا من؟ قال: إنَّ عليًا عليه السلام كان عالمًا والعلم يتوارث، فلا يهلك عالم إلا بقي من بعده من يعلم مثل علمه أو ما شاء الله، قلت: أفيسع الناس إذا مات العالم ألا يعرفوا الذي بعده؟ فقال: أما أهل هذه البلدة - يعني المدينة - فلا، وأما غيرها من البلدان فبقدر مسيرهم، إن الله يقول: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ قال: قلت: أرأيت من مات في ذلك؟ فقال: هو بمنزلة من خرج من بيته مهاجرًا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله، قال: قلت: فإذا قدموا بأي شيء يعرفون صاحبهم؟ قال: يعطى السكينة والوقار والهيبة»[٢].

---

(١) معجم رجال الحديث: ج٨، ص٢٣٩.

(٢) الكافي: ج١، ص٣٧٩.

ومحلُ الشاهد من هذه الرواية صدرها، فإنه وإن كان ظاهرًا في عدم علم الصحابي الجليل (محمد بن مسلم) بنصوص الأسماء، وقد أحاله الإمام عليه السلام للعلامة المشتركة بينهم – وهي: العلم – إلا أنه من الممكن حمل الرواية على وصول نصوص الأسماء له كخبر آحاد فأراد القطع بها – إذ هو أحد رواتها – أو كان ذلك منه قبل أن يُؤذن له في التصريح؛ إذ المستفاد من أخبار زرارة وهشام بن سالم وفيض بن المختار المتقدّمة أنَّ التصريح منوطٌ بالإذن، فتأمل جيدًا.

الاحتمال الثالث: أنَّ نصوص الأسماء قد وصلت لبعض المتحيّرين، إلا أنها قد حصل التشويش عليها لأحد سببين:

السبب الأول: عدم تبلور مسألة جريان البداء في الإمامة – التي تمَّ الحديث عنها في المقدمة الثالثة – سيما أنها للتوّ حادثة؛ إذ أنَّ إسماعيل قد توفي – على أحد القولين – قبل وفاة والده الإمام الصادق عليه السلام بخمس سنوات فقط، مما يتيح احتمال جريان البداء مرة أخرى، فهب أنَّ نصوص الأسماء قد وصلت لبعض الأجلاء إلا أنَّ احتمال جريان البداء في الإمامة ما دام واردًا، فإنَّ هذا يكفي للتحيّر وعدم الجزم بإمامة الإمام اللاحق نتيجة ضبابية مسألة البداء.

السبب الثاني: علامة الأكبرية، فإنها لأول وهلة تجعل نص الاسم ونص العلامة متعارضين؛ إذ أنّ نص الاسم يرشد لإمامة موسى بن جعفر عليه السلام، بينما نص العلامة يرشد لإمامة إسماعيل – أولًا – وعبد الله الأفطح ثانيًا.

وإن قلتَ: لا تعارض في البين؛ لأنَّ علامة الأكبرية مقيدة بعدم العاهة، والمفروض أنَّ عبد الله الأفطح كانت له عاهة في رجله، فالنص منصرف عنه.

قلتُ: لعلَّ القيد لم يُكن محرزًا لدى المتحيّرين، إما لشبهة مفهومية، بحيث أنَّ حقيقة مفهوم العاهة لم تكن واضحة عندهم، وإما لشبهة مصداقية، فإنَّ الفطح يعني كون الشيء

عريضًا، وقد اختلف المؤرخون في أنَّ الأفطح كان عريض الرأس أو عريض الرجل، ولعلّه كان يتستر على ذلك بالنحو الذي يوجب حصول الشبهة المصداقية.

ومن المحتمل - بناءً على صحّة الرواية التي نسبت التحيّر لهشام بن سالم ومؤمن الطاق[1]- من هذا القبيل أيضًا؛ إذ أنها قد ذكرت أسماء ثلاثة أجلاء - وهم المفضل، وأبو بصير، وهشام - وكلهم من رواة نصوص الأسماء، بل المفضل وأبو بصير من رواة النصوص الخاصة على الإمام الكاظم عليه السلام، فلعله حصل التشويش عندهم لأحد هذين السببين.

أو يُحمل موقفهم على بعض المحامل المتقدّمة.

وبالجملة، فإنَّ النتيجة التي ننتهي إليها هي عدم التنافي بين معرفة الراوي الجليل بنصوص الأسماء وحصول الحيرة له، وبذلك تندفع الإشكالية الثالثة.

(١) التزم بعض الأعلام - كالعلامة المجلسي رحمه الله في (مرآة العقول) ٤ / ٩٤ - بضعفها، لوقوع أبي يحيى الواسطي في سندها، وفي ذلك كلام.

تحقيق حول الروايات الدالة على أنَّ الأئمة ثلاثة عشر [1]:

وبما أننا في المقام بصدد تأصيل عقيدة الاثني عشرية، ودفع شبهة استحداثها في القرن الرابع، وقد أثبتنا ذلك بما لا مزيد عليه، فإنه لا يفوتنا - بهذه المناسبة - أن نقف عند الروايات الدالة على أنَّ الأئمة عليهم السلام من ذرية أمير المؤمنين والصديقة الزهراء عليهما السلام اثنا عشر إمامًا، وبضميمة والدهم أمير المؤمنين عليه السلام يكون عددهم ثلاثة عشر إمامًا، فإنَّ هذه الروايات تخدش العقيدة المذكورة وتناقضها، ولذا لا بدَّ من تمحيصها وبيان الإشكالات الواردة عليها متنًا وسندًا، حتى تكتمل الصورة حول العقيدة المذكورة، ولا يبقى ما يعارضها.

والتحقيق: أنَّ جميع الروايات التي تشير إلى كون الأئمة عليهم السلام ثلاثة عشر إمامًا، لا تخلو عن إشكال، ولنا أن نجيب عنها بجوابين:

أ- الجواب الأول: الجواب الإجمالي، وهو مخالفتها للروايات القطعية المتواترة الدالة على انقطاع خلافة الله تعالى في الأرض بالإمام المهدي صاحب العصر والزمان عجل الله فرجه الشريف.

وإليك بعضها:

• ما رواه سليم بن قيس الهلالي، عن أمير المؤمنين عليه السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال: «أنت يا علي أولهم، ثم ابني هذا - ووضع يده على رأس الحسن - ثم ابني هذا - ووضع يده على رأس الحسين - ثم سميك ابنه علي زين العابدين، وسيولد في زمانك يا أخي فأقرئه مني السلام، ثم ابنه محمد الباقر، باقر علمي وخازن وحي الله تعالى، ثم ابنه جعفر الصادق، ثم ابنه

---

(١) مقتبس من كتاب سماحته (دام عزه): (المهدوية الخاتمة).

موسى الكاظم، ثم ابنه علي الرضا، ثم ابنه محمد التقي، ثم ابنه علي النقي، ثم ابنه الحسن الزكي، ثم ابنه الحجة القائم، خاتم أوصيائي وخلفائي، والمنتقم من أعدائي، الذي يملأ الأرض قسطًا وعدلًا كما ملئت ظلمًا وجورًا» (١).

• معتبرة محمد بن مسلم، قال: «قال أبو جعفر عليه السلام: قال رسول الله صلى الله عليه وآله لعلي بن أبي طالب عليه السلام: «أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ثم أنت يا علي أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ثم الحسن أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ثم الحسين أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ثم علي بن الحسين أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ثم محمد بن علي أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ثم جعفر بن محمد أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ثم موسى بن جعفر أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ثم علي بن موسى أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ثم محمد بن علي أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ثم علي بن محمد أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ثم الحسن بن علي أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ثم الحجة بن الحسن الذي تنتهي إليه الخلافة والوصاية ويغيب مدة طويلة ثم يظهر ويملأ الأرض عدلًا وقسطًا كما ملئت جورًا وظلمًا» (٢).

• صحيحة محمد بن عبد الجبار، قال: «قلت لسيدي الحسن بن علي عليه السلام: يا ابن رسول الله - جعلني الله فداك - أحب أن أعلم مَن الإمام وحجة الله على عباده من بعدك؟ قال عليه السلام: إن الإمام وحجة الله من بعدي ابني، سمي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكنيه، الذي هو خاتم حجج الله وآخر خلفائه» (٣).

---

(١) إثبات الرجعة: ص٢١.

(٢) إثبات الرجعة: ص٤٠.

(٣) إثبات الرجعة: ص٤٨.

• وفي رواية مطولة عن الإمام الصادق عليه السلام قال فيها: «فكانت حجج الله تعالى كذلك من وقت وفاة آدم عليه السلام إلى وقت ظهور إبراهيم عليه السلام أوصياء مستعلنين ومستخفين... فظهر عيسى عليه السلام في ولادته، معلنًا لدلائله، مظهرًا لشخصه، شاهرًا لبراهينه، غير مخفٍ لنفسه؛ لأن زمانه كان زمان إمكان ظهور الحجة كذلك.

ثم كان له من بعده أوصياء حججًا لله عز وجل كذلك مستعلنين ومستخفين إلى وقت ظهور نبينا صلى الله عليه وآله، فقال الله عز وجل له في الكتاب: ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ﴾، ثم قال عز وجل: ﴿سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُّسُلِنَا﴾، فكان مما قيل له ولزم من سنته على إيجاب سنن من تقدمه من الرسل إقامة الأوصياء له كإقامة من تقدمه لأوصيائهم، فأقام رسول الله صلى الله عليه وآله أوصياء كذلك وأخبر بكون المهدي خاتم الأئمة عليهم السلام، وأنه يملأ الأرض قسطًا وعدلًا كما ملئت جورًا وظلمًا» (١).

• وحدث طريف أبو نصر الخادم، قال: «دخلت على صاحب الزمان عليه السلام فقال: عليّ بالصندل الأحمر، فأتيته به، ثم قال: أتعرفني؟ قلت: نعم، فقال: من أنا؟ فقلت: أنت سيدي وابن سيدي، فقال: ليس عن هذا سألتك، قال طريف: فقلت: جعلني الله فداك فبيّن لي، قال: أنا خاتم الأوصياء، وبي يدفع الله عز وجل البلاء عن أهلي وشيعتي» (٢).

• وعن إسماعيل بن علي النوبختي، قال: «فقال له أبو محمد عليه السلام: أبشر يا بني فأنت صاحب الزمان، وأنت المهدي، وأنت حجة الله على أرضه، وأنت ولدي ووصيي وأنا ولدتك،

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة: ص٢١.

(٢) كمال الدين وتمام النعمة: ص٤٤١.

وأنت محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام.

وَلَدَك رسول الله صلى الله عليه وآله، وأنت خاتم [الأوصياء] الأئمة الطاهرين، وبشّر بك رسول الله صلى الله عليه وآله وسمّاك وكنّاك، بذلك عهد إليّ أبي عن آبائك الطاهرين» (١).

• وفي خطبة الغدير – بحسب رواية الشيخ الطبرسي رحمه الله في الاحتجاج – عن النبي صلى الله عليه وآله: «[معاشر الناس] إني نبي وعلي وصي، ألا إنّ خاتم الأئمة منا القائم المهدي، ألا إنه الظاهر على الدين، ألا إنه المنتقم من الظالمين، ألا إنه فاتح الحصون وهادمها، ألا إنه قاتل كل قبيلة من أهل الشرك، ألا إنه مدرك بكل ثأر لأولياء الله، ألا إنه الناصر لدين الله... ألا إنه الباقي حجة ولا حجة بعده، ولاحق إلا معه، ولا نور إلا عنده، ألا إنه لا غالب له ولا منصور عليه، ألا وإنه ولي الله في أرضه وحكمه في خلقه وأمينه في سرّه وعلانيته» (٢).

والمتحصّل من هذه الروايات – وأمثالها في غاية الكثرة – أنَّ الإمامة والوصاية والحجية قد ختم الله نظامها بالإمام المهدي ابن الحسن عليهما السلام، فهو الإمام ولا إمام بعده، وهو الحجة ولا حجة بعده، وهو الخاتم لخلافة الله تعالى في أرضه وسمائه، وهذا تكذيب واضح لكلّ الروايات الظاهرة في استمرار الإمامة وعدم انقطاعها، وزيادة الأئمة على اثني عشر إمامًا.

ولك أن تقول: إنَّ أحاديث الاثني عشر – كما تقدم ويأتي – متواترة من طريق الفريقين، بل هي فوق حدّ التواتر، فما يخالفها فهو زخرفٌ، لما ورد في أخبار الترجيح من طرح ما خالف السنة القطعية.

---

(١) الغيبة، للشيخ الطوسي: ص٢٧٣.

(٢) الاحتجاج: ج١، ص٨٠.

ب - **الجواب الثاني**: الجواب التفصيلي، وحاصله: أنَّ روايات الثلاثة عشر بتمامها لا تخلو عن تصحيف ومناقشة، وإليك تفصيل الكلام حولها:

الرواية الأولى: رواها الشيخ الكليني رحمه الله بسنده عن أبي سعيد العصفوري، عن عمرو بن ثابت، عن أبي الجاورد، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إني واثني عشر من ولدي وأنت يا علي زر الأرض - يعني أوتادها وجبالها - بنا أوتد الله الأرض أن تسيخ بأهلها، فإذا ذهب الاثنا عشر من ولدي ساخت الأرض بأهلها ولم ينظروا»(١).

وبعد الرجوع إلى أصل أبي سعيد عباد العصفري، نجد الرواية هكذا: عن عمرو، عن أبي الجارود، عن أبي جعفرع قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «إني وأحد عشر من ولدي وأنت يا علي زر الأرض - أعني أوتادها وجبالها - وقد وتّد الله الأرض أن تسيخ بأهلها، فإذا ذهب الأحد عشر من ولدي ساخت الأرض بأهلها ولم ينظروا»(٢).

الرواية الثانية: رواها الشيخ الكليني رحمه الله أيضًا بسنده عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ زُرَارَةَ، قَالَ: «سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: الِاثْنَا عَشَرَ الإِمَامَ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ عليهم السلام كُلُّهُمْ مُحَدَّثٌ مِنْ وُلْدِ رَسُولِ اللهَّ صلى الله عليه وآله ومِنْ وُلْدِ عَلِيٍّ، ورَسُولُ اللهَّ وعَلِيٌّ هُمَا الْوَالِدَانِ»(٣).

والمؤشر على وقوع التصحيف في هذه الرواية: أنَّ الشيخ المفيد رحمه الله قد نقلها عن الشيخ الكليني رحمه الله بنحوٍ آخر، وهذا نصه: «عن محمد بن يعقوب، عن أبي علي الأشعري، عن الحسن بن عبيد الله، عن الحسن بن موسى الخشاب، عن علي بن سماعة، عن علي بن الحسن بن رباط،

(١) الكافي الشريف: ج١، ص٥٣٤.

(٢) الأصول الستة عشر: ص١٤٠.

(٣) الكافي الشريف: ج١، ص٥٣١.

عن عمر بن أذينة، عن زرارة، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: الاثنا عشر الأئمة من آل محمد كلهم محدث، علي بن أبي طالب وأحد عشر من ولده، ورسول الله وعلي هما الوالدان، صلى الله عليهما» (١).

الرواية الثالثة: رواها الشيخ الكليني رحمه الله أيضًا بسنده عن ابن محبوب، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الأَنْصَارِيِّ، قَالَ: «دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ عليها السلام وبَيْنَ يَدَيْهَا لَوْحٌ فِيه أَسْمَاءُ الأَوْصِيَاءِ مِنْ وُلْدِهَا، فَعَدَدْتُ اثْنَيْ عَشَرَ آخِرُهُمُ الْقَائِمُ عليه السلام، ثَلاثَةٌ مِنْهُمْ مُحَمَّدٌ وثَلاثَةٌ مِنْهُمْ عَلِيٌّ» (٢).

والمنبّه على وقوع التصحيف في هذه الرواية: أننا حين نرجع إلى كتب الشيخ الصدوق رحمه الله نجد الرواية منقولة بنحو مختلف، وإليك نصه: «وحدثنا أحمد بن محمد بن يحيى العطار رضي الله عنه، قال: حدثني أبي، عن محمد بن الحسين ابن أبي الخطاب، عن الحسن بن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام، عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: دخلت على فاطمة عليها السلام وبين يديها لوح [مكتوب] فيه أسماء الأوصياء، فعددت اثني عشر آخرهم القائم، ثلاثة منهم محمد، وأربعة منهم علي عليه السلام» (٣).

ومن الواضح أنَّ التشويش في رواية الكليني رحمه الله مسبّب عن عبارتي (من ولدها) و(ثلاثة منهم علي)، وبالرجوع لرواية الصدوق رحمه الله يتبيّن وقوع التصحيف في تلك.

---

(١) الإرشاد: ج٢، ص٣٤٧.

(٢) الكافي الشريف: ج١، ص٥٣٢.

(٣) كمال الدين وإتمام النعمة: ص٣١١.

الرواية الرابعة: رواها الشيخ الكليني رحمه الله أيضًا بسنده عن أبي سعيد الخدري، عن أمير المؤمنين عليه السلام: «ثمّ قَالَ لَه الْيَهُودِيُّ: أَخْبِرْنِي عَنْ هَذِه الأُمَّةِ،كَمْ لَهَا مِنْ إِمَامِ هُدًى؟ وأَخْبِرْنِي عَنْ نَبِيِّكُمْ مُحَمَّدٍ أَيْنَ مَنْزِلُه فِي الْجَنَّةِ؟ وأَخْبِرْنِي مَنْ مَعَه فِي الْجَنَّةِ؟ فَقَالَ لَه أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: إِنَّ لِهَذِه الأُمَّةِ اثْنَيْ عَشَرَ إِمَامًا هُدًى مِنْ ذُرِّيَّةِ نَبِيِّهَا، وهُمْ مِنِّي، وأَمَّا مَنْزِلُ نَبِيِّنَا فِي الْجَنَّةِ فَفِي أَفْضَلِهَا وأَشْرَفِهَا جَنَّةِ عَدْنٍ، وأَمَّا مَنْ مَعَه فِي مَنْزِلِه فِيهَا فَهَؤُلَاءِ الِاثْنَا عَشَرَ مِنْ ذُرِّيَّتِه» (١).

وبالرجوع إلى المصادر الأخرى التي نقلت الواقعة التي تكلّم فيها أمير المؤمنين عليه السلام بهذا الكلام – وهي الإجابة عن أسئلة اليهودي في عهد عمر بن الخطاب – يُعلم أنَّ هذه الرواية –مضافًا إلى ضعف أحد سنديها، واستحكام شبهة الإرسال في سندها الآخر– قد طال متنها شيء من التصحيف، وإليك بعض الشواهد على ذلك:

• **الشاهد الأول**: ما رواه الشيخ الصدوق رحمه الله: «قال: فأخبرني كم لهذه الأمة من إمام هدى هادين مهديين، لا يضرهم خذلان من خذلهم؟ وأخبرني أين منزل محمد صلى الله عليه وآله من الجنة؟ ومن معه من أمته في الجنة؟ قال: أما قولك: كم لهذه الأمة من إمام هدى، هادين مهديين، لا يضرهم خذلان من خذلهم، فإنَّ لهذه الأمة اثني عشر إمامًا هادين مهديين، لا يضرهم خذلان من خذلهم» (٢).

• **الشاهد الثاني**: ما رواه الشيخ الصدوق رحمه الله: «قال: أخبرني عن هذه الأمة كم لها بعد نبيها من إمام عدل؟ وأخبرني عن منزل محمد أين هو من الجنة؟ ومن يسكن معه في منزله؟ قال له علي عليه السلام: يا يهودي يكون لهذه الأمة بعد نبيها اثنا عشر إمامًا عدلًا، لا يضرهم خلاف من

---

(١) الكافي: ج١، ص٥٣٢.

(٢) كمال الدين وإتمام النعمة: ص٢٩٨.

خالف عليهم. قال له اليهودي: أشهد بالله لقد صدقت، قال له علي عليه السلام: وأما منزل محمد صلى الله عليه وآله من الجنة في جنة عدن، وهي وسط الجنان وأقربها من عرش الرحمن جلّ جلاله، قال له اليهودي: أشهد بالله لقد صدقت، قال له علي عليه السلام: والذين يسكنون معه في الجنة هؤلاء الأئمة الاثنا عشر. قال له اليهودي: أشهد بالله لقد صدقت» (١).

• **الشاهد الثالث:** ما رواه الشيخ الصدوق رحمه الله: «فقال: أخبرني عن الثلاث الأخرى، أخبرني عن محمدٍ كم بعده من إمام عدل؟ وفي أي جنة يكون؟ ومن الساكن معه في جنته؟ فقال: يا هاروني إنّ لمحمد صلى الله عليه وآله من الخلفاء اثنا [اثني] عشر إمامًا عدلًا، لا يضرهم خذلان من خذلهم ولا يستوحشون بخلاف من خالفهم، وإنهم أرسب في الدين من الجبال الرواسي في الأرض، ومسكن محمد صلى الله عليه وآله في جنة عدن، معه أولئك الاثنا عشر الأئمة العدل، فقال: صدقت والله الذي لا إله إلا هو إني لأجدها في كتاب أبي هارون كتبه بيده وأملاه عمي موسى عليه السلام» (٢).

وقد تحصّل من جميع هذه الشواهد – ومثلها غيرها – أنَّ عبارة «من ذرية نبيها» لا تخلو عن تصحيف ظاهر، ومثلها قول أمير المؤمنين عليه السلام: «وهم مني».

الرواية الخامسة: رواها الخزاز القمي، بسنده عن جنادة بن أبي أمية، عن الإمام الحسن بن علي عليهما السلام: «إنَّ هذا الأمر يملكه اثنا عشر إمامًا من ولد علي عليه السلام وفاطمة عليها السلام، ما منّا إلا مسموم أو مقتول» (٣).

---

(١) كمال الدين وإتمام النعمة: ص٢٩٦.

(٢) كمال الدين وإتمام النعمة: ص٣٠٠.

(٣) كفاية الأثر: ص٢٢٧.

والتعليق: أنَّ الخزاز نفسه قد روى عن الإمام الحسن ﷺ هذه الرواية بنحوٍ آخر سالم عن الإشكال، وهو: «إنّ الأمر يملكه اثنا عشر إمامًا من أهل بيته وصفوته، ما منّا إلّا مقتول أو مسموم» (١)، وهذا كافٍ للتشكيك في صحّة النقل السابق.

الرواية السادسة: عن أنس بن مالك، عن رسول الله الأعظم ﷺ: «الأئمة بعدي اثنا عشر من صلب علي وفاطمة، هم حواريي وأنصار ديني، عليهم من الله التحية والسلام» (٢).

والتعليق: أنَّ عنوان (الأئمة بعدي) إما هو متضمن للإمام أمير المؤمنين ﷺ أو لا، وبما أنَّ الثاني مقطوع العدم فيتعيّن الأول، وإذا تعيّن الأول ثبت أنَّ عدد الأئمة ﷺ – بما فيهم أمير المؤمنين ﷺ – لا يزيد عن الاثني عشر، وهو المطلوب.

ونبقى فقط بحاجةٍ لإبراز الوجه في التعبير عنهم جميعًا بأنهم (من صلب علي وفاطمة)، رغم عدم انطباق هذا العنوان على أمير المؤمنين ﷺ، وهو من السهولة بمكان؛ لاشتهار أسلوب التغليب بين أساليب المحاورات العرفية، فيعبّر عن الوالدين بـ(الأبوين) رغم أنَّ الأم ليست أبًا، ويعبّر عن المغرب والمشرق بـ(المشرقين) رغم أنَّ المغرب ليس مشرقًا، وهكذا، وللتغليب نكات كثيرة مذكورة في محلها، ومنها: كثرة أفراد العنوان؛ فإنها موجبة لتغليب عنوانهم على أفراد آخرين لا يشتركون معهم فيه، وإن كانوا مرتبطين بهم بأحد أنحاء الارتباط، ومن هذا القبيل: تغليب عنوان (ذرية رسول الله) أو (ذرية علي وفاطمة) على جميع الأئمة الطاهرين ﷺ رغم عدم اشتراك أمير المؤمنين ﷺ معهم في هذا العنوان، وإن كان يرتبط معهم من خلال عنوان (الأئمة).

---

(١) كفاية الأثر: ص١٦٢.

(٢) كفاية الأثر: ص٦٩.

وتشهد لما ذكرناه بعض الروايات والأخبار، نظير ما رواه الخزاز القمي بسنده عن سيد الشهداء الحسين عليه السلام، أنه قال مخاطبًا جده المصطفى صلى الله عليه وآله: «يا رسول الله هل يكون بعدك نبي؟ قال: لا، أنا خاتم النبيين، ولكن يكون بعدي أئمة من ذريتي، قوّامون بالقسط، كعدد نقباء بني إسرائيل، أولهم علي بن أبي طالب، فهو الإمام والخليفة بعدي، وتسعة من الأئمة من صلب هذا - ووضع يده على صدري - والقائم تاسعهم يقوم بالدين في آخر الزمان كما قمت في أوله» (١).

الرواية السابعة: وقد رواها الخصيبي بسندٍ ينتهي إلى الإمام الباقر عليه السلام عن جده رسول الله الأعظم صلى الله عليه وآله أنه قال في حق أمير المؤمنين عليه السلام: «والذي نفس محمد بيده، لقد ابتدأ بالصحف التي أنزلها الله على آدم وابنه شيث فتلاها من أول حرف إلى آخر حرف، حتى لو حضر شيث لأقر بأنه أقرأ لها منه، ثم تلا صحف نوح حتى لو حضر نوح لأقر أنه أقرأ لها منه، ثم تلا صحف إبراهيم حتى لو حضر إبراهيم لأقر أنه أقرأ لها منه، ثم تلا زبور داود حتى لو حضر داود لأقر أنه أقرأ لها منه، ثم تلا توراة موسى حتى لو حضر موسى لأقر أنه أقرأ، ثم قرأ إنجيل عيسى حتى لو حضر عيسى لأقر بأنه أقرأ لها منه، ثم خاطبني وخاطبته بما يخاطب به الأنبياء ثم عاد إلى طفولتيه، وهكذا سبيل الاثني عشر إمامًا من ولده يفعلون في ولادتهم مثله» (٢).

والتعليق: أنَّ نكتة التغليب الجارية في الرواية السالفة جارية هنا أيضًا، فهي تصحّح إطلاق عنوان (الاثني عشر) على الأئمة عليهم السلام من ولد أمير المؤمنين عليه السلام، وإن كانوا في الواقع أحد عشرَ إمامًا، علمًا أنَّ روايات الخصيبي ميدان للأخذ والردّ الكبيرين.

---

(١) كفاية الأثر: ١٧٣.

(٢) الهداية الكبرى: ص١٠٠ - ١٠١.

الرواية الثامنة: ويرويها شيخ الطائفة الطوسي ﵀ بسنده عن الأصبغ بن نباتة، قال: «أتيت أمير المؤمنين ﵇ فوجدته ينكت في الأرض، فقلت له: يا أمير المؤمنين، ما لي أراك مفكرًا تنكت في الأرض؟ أرغبة منك فيها؟ قال: لا والله ما رغبت فيها ولا في الدنيا قط، ولكني تفكّرت في مولود يكون من ظهر الحادي عشر من ولدي، هو المهدي الذي يملأها عدلًا وقسطًا كما ملئت ظلمًا وجورًا» (١).

والتعليق: أنَّ هذه الرواية لا تخلو عن تصحيف؛ إذ أنها قد وردت في بعض النسخ (من ظهري) – كما في الكافي وكمال الدين (٢) – وفي بعضها قد جاءت من غير عبارة (من ولدي) – كما في دلائل الإمامة (٣) – مع أنه بالإمكان أن تكون عبارة (من ولدي) وصفًا للمولود، وليست وصفًا للحادي عشر، وعلى كلّ التقادير فالاستدلال بالرواية ممنوع.

الرواية التاسعة: ويرويها سليم بن قيس في كتابه، عن سلمان المحمدي ﵁، عن نبيّ الله الأعظم ﷺ مخاطبًا أمير المؤمنين ﵇: «ألا وإنَّ الله نظر نظرة ثانية فاختار بعدنا اثني عشر وصيًا من أهل بيتي» (٤).

والتعليق: أنّ هنالك بعض نسخ الكتاب– كما أشار لذلك محقّق الكتاب في مقدمته (٥)– قد جاءت فيها العبارة: (فاختار بعدي)، وهذا كافٍ لمنع الاستدلال بالرواية، ويؤيّده ما ورد

---

(١) الغيبة: ص١٦٥.

(٢) الكافي: ج١، ص٣٣٨. كمال الدين وتمام النعمة: ص٢٨٩.

(٣) دلائل الإمامة: ص٥٣٠.

(٤) كتاب سليم بن قيس: ص٣٨٠.

(٥) كتاب سليم بن قيس (المقدمة): ج١، ص١٨١.

في موضع آخر من كتاب سليم عن النبي ﷺ: «إنَّ الله نظر نظرة ثالثة فاختار منهم بعدي اثني عشر وصيًا من أهل بيتي، وهم خيار أمتي، منهم أحد عشر إمامًا بعد أخي» (١).

الرواية العاشرة: ما رواها المؤرخ المسعودي عن كتاب سليم بن قيس الهلالي: أنَّ النبي ﷺ قال لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: «أنت واثنا عشر من ولدك أئمة الحق» (٢).

والتعليق: أنَّ الرواية لا وجود لها في كتاب (سليم بن قيس) الموجود بين أيدينا، فلعلّها من جملة ما دُسَّ عليه، وعليه فهي مما لا يصح الاحتجاج به.

الرواية الحادية عشرة: ويرويها ثقة الإسلام الكليني قدس سره بسنده عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، رَفَعَه عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللهِّ ﷺ: مِنْ وُلْدِيَ اثْنَا عَشَرَ نَقِيبًا، نُجَبَاءُ مُحَدَّثُونَ مُفَهَّمُونَ، آخِرُهُمُ الْقَائِمُ بِالْحَقِّ، يَمْلأُهَا عَدْلًا كَمَا مُلِئَتْ جَوْرًا» (٣).

وهذه الرواية مصحّفة أيضًا، وشاهد تصحيفها: أنها قد رويت في نفس أصل أبي سعيد العصفري الواصل إلينا بالنحو التالي: رفعه إلى أبي جعفر عليه السلام، قال: قال رسول الله ﷺ: «مِن ولدي أحد عشر نقيبًا، نجباء، محدَّثون مفهَّمون، آخرهم القائم بالحقّ، يملؤها عدلًا كما ملئت جورًا» (٤).

الرواية الثانية عشرة: عن النبي الأعظم ﷺ: «يا علي أنت مني وأنا منك، وأنت أخي ووزيري، فإذا مت ظهرت لك ضغائن في صدور قوم، وسيكون بعدي فتنة صماء صيلم يسقط

---

(١) كتاب سليم بن قيس: ص٢٣٦.

(٢) التنبيه والأشراف: ص١٩٨.

(٣) الكافي الشريف: ج١، ص٥٣٤.

(٤) الأصول الستة عشر: ص١٣٦.

فيها كل وليجة وبطانة، وذلك عند فقدان شيعتك الخامس من السابع من ولدك، يحزن لفقده أهل الأرض والسماء، فكم مؤمن ومؤمنة متأسّف متلهّف حيران عند فقده»[١].

ولا يخفى أنَّ صدر الرواية من المتشابه، بينما ذيلها من المحكم؛ إذ أنها تقول بعد أسطر: «قلت: يا رسول الله، فكم يكون بعدي من الأئمة؟ قال: بعد الحسين تسعة، والتاسع قائمهم»[٢]، فينبغي ردّ متشابهها إلى محكمها.

وحينئذ فمن المحتمل أن يكون قوله: (من ولدك) بيانًا للخامس، وليس بيانًا للسابع، وكأنّ الرواية تقول: «عند فقدان شيعتك الخامس من ولدك من ولد السابع من الأئمة»، كما ويُحتمل أن تكون كلمة (ولدك) زائدة الكاف ومتأخرة الموقع، وكأنها قالت: «عند فقدان شيعتك الخامس من ولد السابع»، ويؤيّد هذا الاحتمال وقوع مثله في الروايات، كقول الإمام الكاظم عليه السلام: «إذا فقد الخامس من ولد السابع فالله الله في أديانكم لا يزيلكم عنها أحد»[٣].

وبالجملة، فإنَّ محكم ذيل الرواية يمنع من التمسّك بمتشابهها.

وعلى ضوء ما ذكرناه قد تُثار بعض علامات الاستفهام حول دقّة الضبط في كتب ومجاميع الحديث عندنا - ككتاب الكافي مثلًا - ولكنَّ الذي ينبغي الالتفات إليه هو أنَّ نفوذ التصحيف إلى الرواية وإن كان بسبب تسامح بعض الرواة أحيانًا، أو عدم دقّة بعض أصحاب المجاميع أحيانًا أخرى، إلا أنه في كثيرٍ من الأحيان يكون بسبب النسّاخ، وهذا ما يقتضي ضرورة الاهتمام بمقابلة النسخ، وضبط متون الأخبار والروايات، من أجل الوصول إلى نصٍ دقيق ونقي.

---

(١) كفاية الأثر: ص١٥٨.

(٢) كفاية الأثر: ص١٥٩.

(٣) الكافي: ج١، ص٣٣٦.

البحث التاسع: شمول الإمامة الإلهية للإمامة السياسية

وفيه ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول: وقفة مع المصطلح.

ابتداءً لا بدَّ من الالتفات إلى أنَّ بعض المعاصرين قد حاول أن يسرّب إلى الفكر الشيعي اصطلاحين لا أساس لهما، وإنما استحدثهما غير الشيعة لتصحيح خلافة الأوائل، وهما:

- **الاصطلاح الأول**: الإمامة السياسية، ويُراد بها: قيادة الأمة وتنظيم أمرها.
- **الاصطلاح الثاني**: الإمامة الدينية، ويُراد بها: المرجعية في الأمور الدينية.

وقد عمد البعض إلى إحداث هذين المصطلحين لأجل إيهام الناس أنَّ النبي صلى الله عليه وآله إنما أوصى لأهل البيت عليهم السلام بالإمامة الدينية، وأما الخلافة الظاهرية والحكومة السياسية فهي لغيرهم، وبهذا تندفع إشكالات الشيعة على خلافة من سَبَقَ أمير المؤمنين عليه السلام.

ولا شك في أنَّ التفكيك بين الإمامة الدينية والإمامة السياسية إنما يتّجه على ضوء مباني مدرسة الجمهور، لتفكيكهم بين العصمة والإمامة، ولكنه ممتنع جدًا وفقًا لمباني مدرسة الإمامية؛ لأنهم يؤمنون بالإمامة المعصومة، ومتى كان الإمام معصومًا لزم أن تكون مقاليد الأمور بيده، لأنه المصون عن الخطأ دون سواه، فالعجب من بعض الشيعة الذين تناغموا مع الفكرة وروّجوا لها، ولم يلتفتوا إلى خطأ مبانيها.

المحور الثاني: أدلة ثبوت الإمامة السياسية للأئمة عليهم السلام.

ولكن مع التنزل، والبناء على إمكان التفكيك بين الإمامتين، فإنه يمكن الاستدلال على ثبوت الإمامة السياسية لأهل البيت عليهم السلام بنوعين من الأدلة:

النوع الأول: الأدلة العامة، وهي الأدلة التي تثبت الإمامة الإلهية بعرضها العريض لأئمة أهل البيت عليهم السلام، فإنه يمكن إثبات الإمامة السياسية لهم عليهم السلام بكل ما يدل على إمامتهم الإلهية؛ لأنَّ الإمامة السياسية منطوية ضمنها، كما أوضحناه في غير موضع من هذا الكتاب، فليراجع.

النوع الثاني: الأدلة الخاصة، وهي الناظرة بشكل أولي للإمامة السياسية - سواء كانت ناظرة لغيرها أيضًا، أم لا - وهذه الأدلة كثيرة، ولكننا نكتفي منها في المقام بدليلين:

الدليل الأول: حديث الدار.

وقد أُرْسِل هذا الحديث إرسال المسلمات في كتب القوم لكثرة رواته، فقد رواه الطبري في تاريخه[١] وتفسيره[٢]، وأحمد بن حنبل في مسنده[٣]، والنسائي في الخصائص[٤]، وإليك الحديث -واللفظ للطبري-: «عن عبد الله بن عباس، عن علي بن أبي طالب، قال: لَمَّا نزلت هذه الآية على رسول الله صلى الله عليه وآله: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ﴾، دعاني رسول الله صلى الله عليه وآله فقال لي: يا علي، إنَّ الله أمرني أن أنذر عشيرتي الأقربين.... ثم تكلم رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال: يا بني عبد المطلب، إني والله ما أعلم شابًا في العرب جاء قومه بأفضل مما قد جئتكم به، إني قد جئتكم بخير الدنيا

(١) تاريخ الطبري ج٢ ص٣١٩ - ٣٢١.

(٢) تفسير الطبري: ج١١، ص١٤٨، مع اختلاف.

(٣) مسند أحمد بن حنبل بتحقيق الأرنؤوط: ج٢، ص٢٢٥.

(٤) السنن الكبرى للنسائي بإشراف الأرنؤوط: ج٧، ص٤٣٢.

والآخرة، وقد أمرني الله تعالى أن أدعوكم إليه، فأيكم يؤازرني على هذا الأمر على أن يكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم؟ قال: فأحجم القوم عنها جميعًا، وقلت: وإني لأحدثهم سنًا، وأرمصهم عينًا، وأعظمهم بطنًا، وأحمشهم ساقًا، أنا يا نبي الله أكون وزيرك عليه، فأخذ برقبتي، ثم قال: إنَّ هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا. قال: فقام القوم يضحكون، ويقولون لأبي طالب: قد أمرك أن تسمع لابنك وتطيع»[1].

وتقريب الاستدلال بهذا الحديث على الإمامة السياسية بفقرتين منه:

الفقرة الأولى: قوله ﷺ: «فأيكم يؤازرني على هذا الأمر على أن يكون أخي ووصيي وخليفتي»، فإنه دال على الحاكمية بوضوح.

الفقرة الثانية: قوله ﷺ: «فاسمعوا له وأطيعوا»، فإنَّ أمر النبي ﷺ بطاعة علي عليه السلام قد فهم منه الحاضرون آنذاك أنه قد نصبه عليهم حاكمًا وقائدًا، بقرينة استهزائهم بهذا الأمر، وقولهم لأبي طالب عليه السلام: «قد أمرك أن تسمع لابنك وتطيع».

الدليل الثاني: حديث الغدير.

وهو قول النبي ﷺ: «من كنت مولاه فهذا علي مولاه»[2]، وهو مقترن بقرائن تدل على أنَّ الإمامة السياسية مقصودة منه، ونحن نكتفي بقرينتين في المقام:

القرينة الأولى: التمهيد الذي مَهَّدَ به النبي ﷺ حيث سأل الناس: «ألست أولى بكم من أنفسكم، قالوا: بلى»، وفي رواية أخرى: «من أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: أنت يا رسول

(١) تاريخ الطبري: ج٢، ص٣١٩ - ٣٢١.

(٢) تقدم تخريجه في ص٢٦٩.

الله» (١)، فإن الأولوية بالنفس تعني أحقية التصرف بها، وهذا يقتضي أنه إذا أمرهم بأمر وجب عليهم الامتثال، وإذا نهاهم عن شيء وجب عليهم الانتهاء عنه، وهذا هو معنى الحاكمية والقيادة، ثم فرّع على ذلك قوله: «من كنت مولاه فهذا علي مولاه»، وبهذا يثبت أنَّ عليًا عليه السلام له نفس مقام الولاية على النفس.

القرينة الثانية: احتجاج أمير المؤمنين والصديقة الزهراء عليهما السلام بهذا الحديث في مقام المحاججة على أنه الأحق بالإمامة السياسية، ولم ينكر عليهما أحد من الصحابة ذلك، ولا قال لهما قائل: إننا لم نفهم من قول رسول الله صلى الله عليه وآله أنك حاكم علينا، وقائد لنا، وأولى منَّا بأنفسنا.

أما احتجاج أمير المؤمنين عليه السلام: فقد رواه الخوارزمي في (المناقب) بسنده عن عامر بن واثلة، قال: «كنت على الباب يوم الشورى مع علي عليه السلام في البيت، وسمعته يقول لهم: لأحتجن عليكم بما لا يستطيع عربيكم ولا عجميكم تغيير ذلك، فأنشدكم بالله: هل فيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وآله: من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، ليبلغ الشاهد الغائب، غيري؟ قالوا: اللهم لا» (٢).

وأما احتجاج الصديقة الزهراء عليها السلام: فقد رواه الشيخ الطبرسي رحمه الله في الاحتجاج: «وخرجت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله إليهم فوقفت خلف الباب ثم قالت: لا عهد لي بقوم أسوأ محضرًا منكم، تركتم رسول الله صلى الله عليه وآله جنازة بين أيدينا، وقطعتم أمركم فيما بينكم، ولم تؤمرونا ولم تروا لنا حقًّا، كأنكم لم تعلموا ما قال يوم غدير خم، والله لقد عقد له يومئذ الولاء

---

(١) مناقب علي لابن المغازلي ص٤٦، فضائل الصحابة ج٢ ص٥٩٦، وتفسير الثعلبي ج٤ ص٩٢، مصنف ابن أبي شيبة ج٦ ص٣٧٢.

(٢) المناشدة والاحتجاج بحديث الغدير للعلامة الأميني: ص٤.

ليقطع منكم بذلك منها الرجاء، ولكنكم قطعتم الأسباب بينكم وبين نبيكم، والله حسيب بيننا وبينكم في الدنيا والآخرة»(١).

المحور الثالث: معالجة شبهة عدم ثبوت الإمامة السياسية لأهل البيت عليهم السلام.

قد يقال: إنّنا نسلّم بصدور النصوص المذكورة – وغيرها – عن الله ورسوله صلى الله عليه وآله، بل إنّ كثيرًا منها متواتر عنه صلى الله عليه وآله، ولكننا لا نسلّم بدلالتها على ثبوت الإمامة السياسية لأمير المؤمنين عليه السلام، بل غايتها الحديث عن فضائل ومناقب له عليه السلام، وذلك لأربعة منبّهات:

المنبّه الأول: إنّ أمير المؤمنين عليه السلام نفسه لم يستند إلى النصوص المذكورة لإثبات إمامته وخلافته، فلو كانت هذه النصوص نصوص إمامة لاستند عليه السلام إليها؛ لكونها أصرح في الحجة وأقوى في البرهان أمام خصومه ومناوئيه.

المنبّه الثاني: وهو يرتكز على مسلمتين تاريخيتين:

- الأولى: إنّ أمير المؤمنين عليه السلام أشجع الناس.
- والأخرى: سكوته وسلميته وعدم مطالبته بحقه، من بعد وفاة النبي الأعظم صلى الله عليه وآله إلى أنّ تسلّم مقاليد الحكم.

وبناءً عليه، فإنّ ما يناسب المتسالم تاريخيًا هو أن تكون النصوص المذكورة نصوص مناقب وفضائل علوية ليس إلا؛ إذ لو كانت في مقام التنصيص على إمامته عليه السلام لكان الأولى أن لا يسكت عن حقه، وهو أربط العرب جأشًا.

(١) الاحتجاج للشيخ الطبرسي: ج١، ص١٠٥.

المنبّه الثالث: عدم نجاح أمير المؤمنين عليه السلام في حكومته، فإنَّ هذا مما يوهن احتمال تنصيص الشارع عليه وترجيحه على غيره، والحال أنه لا يتصف بالكفاءة المطلوبة لقيادة الأمة.

المنبّه الرابع: عدم تصدي أهل البيت عليهم السلام قاطبة للإمامة السياسية، سوى أمير المؤمنين وسيد الشهداء عليه السلام، بل إنَّ بعض الأئمة - كالإمام الرضا عليه السلام - قد وصلت إليه الإمامة السياسية، ومع ذلك أعرض عنها ولم يتصدَّ لها.

الجوابُ عن المنبّه الأول: عدم احتجاج أمير المؤمنين عليه السلام بنصوص الإمامة.

ويُجاب عن المنبّه الأول: بأنَّ أمير المؤمنين عليه السلام قد اعتمد أساليب متعدّدة ومتنوعة، لإثبات إمامته والاستدلال عليها، ولم يقتصر على أسلوبٍ واحد، وذلك لأجل سدَّ المنافذ على جميع مَن يحاول تبرير تخاذله عن نصرته عليه السلام وبيعته، وأهمُّ الأساليب التي اعتمدها ثلاثة:

الأسلوب الأول: إقامة الحجة.

والملفت في تاريخ أمير المؤمنين عليه السلام أنه ما كانت تمر عليه فرصة – يستطيع من خلالها أن يصدح بقضية خلافته – إلا وكان يستغلها لأجل إقامة الحجة على أنّه الأولى بالأمر بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، وكان عليه السلام يستند إلى النصوص الدالة على إمامته في مقام إثبات ذلك، وفي هذا كفاية على دلالة تلك النصوص على التنصيص.

وكان (حديث الغدير) من أهم النصوص التي استند إليها أمير المؤمنين عليه السلام لأجل إقامة الحجة على الناس ومخاصمتهم، وقد رصدت كتب السير والحديث العديد من المواقف التي استثمرها أمير المؤمنين عليه السلام في سبيل إثبات ذلك، وإليك بعضها:

الموقف الأول: احتجاجه عليه السلام في يوم السقيفة حين جاؤوا به مقيدًا وطلبوا منه البيعة، حيث قال عليه السلام يومها: «يا معاشر المهاجرين والأنصار، الله الله لا تنسوا عهد نبيكم إليكم في أمري، ولا تخرجوا سلطان محمد من داره وقعر بيته إلى دوركم وقعر بيوتكم، ولا تدفعوا أهله عن حقه ومقامه في الناس.

فوالله معاشر الجمع إنَّ الله قضى وحكم ونبيه أعلم، وأنتم تعلمون بأنا أهل البيت أحق بهذا الأمر منكم، أما كان القارئ منكم لكتاب الله الفقيه في دين الله المضطلع بأمر الرعية، والله إنه لفينا لا فيكم، فلا تتبعوا الهوى فتزدادوا من الحق بعدًا، وتفسدوا قديمكم بشر من حديثكم.

فقال بشير بن سعد الأنصاري الذي وطّأ الأرض لأبي بكر، وقالت جماعة من الأنصار: يا أبا الحسن لو كان هذا الأمر سمعته منك الأنصار قبل بيعتها لأبي بكر ما اختلف فيك اثنان. فقال علي عليه السلام: يا هؤلاء كنت أدعُ رسول الله مسجى لا أواريه، وأخرج أنازع في سلطانه، والله ما خفت أحدًا يسمو له وينازعنا أهل البيت فيه، ويستحل ما استحللتموه، ولا علمت أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله ترك يوم غدير خم لأحد حجة ولا لقائل مقالًا، فأنشد الله رجلًا سمع النبي يوم غدير خم يقول: "من كنت مولاه فهذا علي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله" أن يشهد الآن بما سمع» (١).

الموقف الثاني: احتجاجه يوم الشورى، فعن عن عامر بن واثلة قال: كنت مع عليّ عليه السلام في البيت يوم الشورى فسمعتُ عليًا يقول لهم: «لأحتجّنّ عليكم بما لا يستطيع عربيُّكم ولا عجميُّكم يُغيّر ذلك»، ثم أنه قال لهم في جملة ما قال: «فأنشُدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وآله: "مَنْ كُنتُ مولاه فَعليٌّ مَولاه، اللهمّ والِ من والاه وعادِ من عاداه، ليبلّغ الشاهد

---

(١) الاحتجاج: ج١، ص٩٦.

منكم الغائب" غيري؟ قالوا: اللهمّ لا» (١). وبه يعلم أنه كان يرى حديث الغدير تنصيصًا على إمامته، ولذا كان يتحداهم أن يأتوا بمثله (٢).

وروى الشيخ الطبرسي ﵀ عن الإمام الباقر ﵇: «إن عمر بن الخطاب لمَّا حضرته الوفاة وأجمع على الشورى، بعث إلى ستة نفر من قريش: إلى علي بن أبي طالب، وإلى عثمان بن عفان، وإلى زبير بن العوام، وإلى طلحة بن عبيد الله، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وأمرهم أن يدخلوا إلى بيتٍ ولا يخرجوا منه حتى يبايعوا لأحدهم، فإن اجتمع أربعة على واحد وأبى واحد أن يبايعهم قتل، وإن امتنع اثنان وبايع ثلاثة قُتِلا، فأجمع رأيهم على عثمان.

فلمَّا رأى أمير المؤمنين ﵇ ما همَّ القوم به من البيعة لعثمان قام فيهم ليتخذ عليهم الحجة، فقال ﵇ لهم: اسمعوا مني كلامي، فإن يك ما أقول حقًا فاقبلوا، وإن يك باطلًا فأنكروا... ثم قال: نشدتكم بالله هل فيكم أحد نصبه رسول الله ﷺ يوم غدير خم بأمر الله تعالى، فقال: "من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه" غيري؟ قالوا: لا» (٣).

الموقف الثالث: احتجاجه ﵇ بحديث الغدير في المسجد أيام خلافة عثمان بن عفان، وقد نقله الحمويني في (فرائد السمطين) وعنه نقله القندوزي في (ينابيع المودة)، قال: ومنه:

---

(١) المناقب، لابن المغازلي: ص١١٦.

(٢) ولا يُقال: إنَّ مجرد الاحتجاج لا يعني بالضرورة كون الحديث نصًا على الإمامة؛ لأنه ﵇ في احتجاجه على أصحاب الشورى قد استدل ببعض أحاديث الفضائل، وليس كل ما استدل به من أحاديث الإمامة، مثل أنَّ النبي ﷺ قد اشترى له طعامًا وأطعمه إياه وكان جائعًا ﵇، وغيرها.

لأنه يُقال: إنَّ جميع ما استند إليه أمير المؤمنين ﵇ لا بدَّ أن يكون من أدلة الإمامة، غاية ما هنالك أنَّ بعضها يدل عليها بالدلالة المطابقية، كحديث الغدير، وبعضها يدل بالدلالة الالتزامية، ولو لم تكن الأدلة المذكورة تامة الدلالة لما صحَّ له ﵇ أن يحتج بها على القوم، ويخاصمهم على أنه الأولى بالأمر والأحق به، ولما صحَّ من القوم السكوت عنه وعدم مقارعة حجته.

(٣) الاحتجاج: ج١، ص١٩٦.

«فأنشدكم الله، أتعلمون حيث نزلت: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾؟ وحيث نزلت: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾؟ وحيث نزلت: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُواْ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللّهُ الَّذِينَ جَاهَدُواْ مِنكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُواْ مِن دُونِ اللّهِ وَلاَ رَسُولِهِ وَلاَ الْمُؤْمِنِينَ وَلِيجَةً﴾؟ قال النّاس: يا رسول الله، خاصّة في بعض المؤمنين أم عامّة لجميعهم؟ فأمر الله ﷻ نبيه ﷺ أن يعلّمهم ولاة أمرهم، وأن يفسّر لهم من الولاية ما فسّر لهم من صلاتهم وزكاتهم وحجّهم، فينصبني للنّاس بغدير خمّ ثم خطب وقال: أيّها الناس إنّ الله أرسلني برسالة ضاق بها صدري، وظننت أنّ النّاس مكذّبي فأوعدني لأبلّغها أو ليعذّبني، ثمّ أمر فنودي بالصّلاة جامعة ثمّ خطب فقال: أيّها النّاس أتعلمون أنّ الله ﷻ مولاي، وأنا مولى المؤمنين، وأنا أولى بهم من أنفسهم؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: قم يا علي، فقمت فقال: من كنت مولاه فعلي هذا مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه.

فقام سلمان فقال: يا رسول الله ولاء كماذا؟ فقال: ولاء كولايتي، من كنت أولى به من نفسه، فعليٌّ أولى به من نفسه، فأنزل الله تعالى ذكره: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا﴾، فكبّر النبي ﷺ وقال: الله أكبر، تمامُ نبوّتي وتمام دين الله ولاية علي بعدي، فقام أبو بكر وعمر فقالا: يا رسول الله، هؤلاء الآيات خاصّة في علي؟ قال: بلى، فيه وفي أوصيائي إلى يوم القيامة. قالا: يا رسول الله بيّنهم لنا. قال: عليّ أخي ووزيري ووارثي ووصيّي وخليفتي في أمّتي ووليّ كلّ مؤمن بعدي، ثمّ ابني الحسن، ثمّ الحسين، ثمّ تسعة من ولد ابني الحسين واحد بعد واحد، القرآن معهم وهم مع القرآن، لا يفارقونه ولا يفارقهم حتى يردوا عليّ الحوض.

فقالوا كلّهم: اللّهم نعم قد سمعنا ذلك وشهدنا كما قلت سواء، وقال بعضهم: قد حفظنا جلّ ما قلت، ولم نحفظه كلّه، وهؤلاء الّذين حفظوا أخيارنا وأفاضلنا، فقال علي عليه السلام: صدقتم ليس كلّ النّاس يستوون في الحفظ، أنشد الله عزّ وجلّ من حفظ ذلك من رسول صلى الله عليه وآله لما قام فأخبر به.

فقام زيد بن أرقم والبراء بن عازب وسلمان وأبو ذر والمقداد وعمّار فقالوا: نشهد لقد حفظنا قول النّبي صلى الله عليه وآله وهو قائم على المنبر، وأنت إلى جنبه، وهو يقول: يا أيها النّاس إنّ الله عزّ وجلّ أمرني أن أنصب لكم إمامكم، والقائم فيكم بعدي، ووصيّي وخليفتي، والّذي فرض الله عزّ وجلّ على المؤمنين في كتابه طاعته فقرنه بطاعته وطاعتي، وأمركم بولايته، وإني راجعت ربّي خشية طعن أهل النّفاق وتكذيبهم فأوعدني لأبلّغها أو ليعذّبني.

يا أيّها النّاس، إنّ الله أمركم في كتابه بالصّلاة فقد بيّنتها لكم، وبالزكاة والصّوم والحج فبيّنتها لكم وفسّرتها، وأمركم بالولاية وإنّي أشهدكم إنّها لهذا خاصّة - ووضع يده على عليّ بن أبي طالب عليه السلام - ثمّ لابنيه بعده، ثمّ للأوصياء من بعدهم من ولدهم، لا يفارقون القرآن ولا يفارقهم القرآن حتى يردوا على الحوض.

أيّها النّاس قد بيّنت لكم مفزعكم بعدي، إمامكم ودليلكم وهاديكم وهو أخي عليّ بن أبي طالب، وهو فيكم بمنزلتي فيكم، فقلّدوه دينكم، وأطيعوه في جميع أموركم، فإنّ عنده جميع ما علّمني الله من علمه وحكمته، فسلوه وتعلّموا منه ومن أوصيائه بعده، ولا تعلّموهم ولا تتقدّموهم ولا تخلّفوا عنهم، فإنّهم مع الحقّ والحقّ معهم لا يزايلوه ولا يزايلهم»[١].

(١) فرائد السمطين: ج١، ص٣١٤، ينابيع المودة: ج١، ص٣٤٦.

الموقف الرابع: مناشدته في الرحبة في أيام حكومته [١].

وقد استفاضت المصادر بنقله، وممن نقله ابن الأثير في (أسد الغابة) حيث قال: علي بن الحسن العبدي، عن الأصبغ بن نباتة قال: «نشد عليٌّ الناسَ في الرحبة مَن سمع النبي صلى الله عليه [وآله] يوم غدير خم مَا قال إلا قام، ولا يقوم إلا من سمع رسول الله صلى الله عليه [وآله]، يقول: فقام بضعة عشر رجلًا، فيهم أبو أيوب الأنصاري، وأبو عمرة بن عمرو بن محصن، وأبو زينب، وسهل بن حنيف، وخزيمة بن ثابت، وعبد الله بن ثابت الأنصاري، وحبشي بن جنادة السلولي، وعبيد بن عازب الأنصاري، والنعمان بن عجلان الأنصاري، وثابت بن وديعة الأنصاري، وأبو فضالة الأنصاري، وعبد الرحمن بن عبد رب الأنصاري، فقالوا: نشهد أنا سمعنا رسول الله صلى الله عليه [وآله] يقول: ألا إنّ الله ﷻ وليي وأنا ولي المؤمنين، ألا فمن كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وأحب من أحبه، وأبغض من أبغضه، وأعن من أعانه» [٢].

الأسلوب الثاني: الإصرار على ترسيخ فكرة المظلومية ومصادرة الحق.

وقد كان أمير المؤمنين عليه السلام أكثر الأئمة عليهم السلام تصريحًا بمظلوميته، وإليك جملة من تصريحاته:

التصريح الأول: حين أشير عليه بأن لا يتبع طلحة والزبير، ولا يرصد لهما القتال، فقال عليه السلام: «والله لا أكون كالضبع تنام على طول اللدم، حتى يصل إليها طالبها ويختلها راصدها، ولكني أضرب بالمقبل إلى الحق المدبر عنه، وبالسامع المطيع العاصي المريب أبدًا حتى يأتي عليّ

(١) سيأتي تخريجه عند البحث المفصَّل حول حديث الغدير في الفصل الثالث.

(٢) أسد الغابة: ج٣، ص٣٠٧.

يومي، فوالله ما زلت مدفوعًا عن حقي مستأثرًا عليّ، منذ قبض الله نبيه صلى الله عليه حتى يوم الناس هذا»[(١)].

التصريح الثاني: خطبته الشقشقية، وهي طافحة بأفصح عبارات الظلامة، وقد تقدم الحديث عنها مفصلًا، فراجع.

التصريح الثالث: جوابه حين قال له الأشعث بن قيس -وهو أعدى أعدائه-: «فما منعك يا بن أبي طالب حين بويع أبو بكر أخو بني تيم، وأخو بني عدي بن كعب، وأخو بني أمية بعدهم، أن تقاتل وتضرب بسيفك؟! وأنت لم تخطبنا خطبة مذ كنت قدمت العراق إلا قلت فيها قبل أن تنزل عن المنبر: والله إني لأولى الناس بالناس، وما زلت مظلومًا مذ قبض رسول الله ﷺ! فما يمنعك أن تضرب بسيفك دون مظلمتك؟!».

فإنه عليه السلام أجابه بقوله: «يا بن قيس اسمع الجواب، لم يمنعني من ذلك الجبن ولا كراهة للقاء ربي، وأن لا أكون أعلم أن ما عند الله خير لي من الدنيا والبقاء فيها، ولكن منعني من ذلك أمر رسول الله ﷺ وعهده إليّ، أخبرني رسول الله ﷺ بما الأمة صانعة بعده، فلم أك بما صنعوا حين عاينته بأعلم به ولا أشدّ استيقانًا مني به قبل ذلك، بل أنا بقول رسول الله ﷺ أشد يقينًا مني بما عاينت وشهدت، فقلت: يا رسول الله فما تعهد إليّ إذا كان ذلك؟ قال: إن وجدت أعوانًا فانبذ إليهم وجاهدهم، وإن لم تجد أعوانًا فكف يدك واحقن دمك حتى تجد على إقامة الدين وكتاب الله وسنتي أعوانًا، وأخبرني ﷺ أن الأمة ستخذلني وتبايع غيري»[(٢)].

ولا يخفى أنَّ التركيز على فكرة المظلومية وترسيخها يُراد به تحقيق هدفين ساميين:

---

(١) نهج البلاغة: ج١، ص٤٢.

(٢) بحار الأنوار: ج٢٩، ص٤٦٧.

الهدف الأول: إثبات أنَّ أمير المؤمنين ﵇ كان صاحب حق وقد زوي عن حقه؛ إذ أنَّ التظلّم لا يصح إلا مع افتراض حقٍ ثابت قد تمّت مصادرته.

الهدف الثاني: تخليد الظلامة وضمان استمراريتها، فإنَّ الظلامة إنما تخلد بترسيخها ومداولتها، ولذا خلدت ظلامة النبي يوسف ﵇؛ لأنَّ القرآن الكريم قد رسّخها حين سلّط الضوء عليها في قوله: ﴿وَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَا أَسَفَى عَلَى يُوسُفَ وَابْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ * قَالُوا تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ * قَالَ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللهِ وَأَعْلَمُ مِنَ اللهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [1].

وهذا الأسلوب القرآني هو ما اعتمده أئمة أهل البيت ﵈، فإنهم قد خلّدوا ظلامتهم في نفوس المؤمنين وأحيوها في هذه الأمة، من خلال تركيزهم وإصرارهم على مداولة فكرة مظلوميتهم بشكل عام، ومظلومية الإمام الحسين ﵇ بشكلٍ خاص، فخلدت مظلوميتهم بترسيخهم وجهود شيعتهم.

الأسلوب الثالث: إلزام القوم بمبانيهم.

فإنّه لا يخفى أنَّ السلطة – بما هي – لا تساوي شيئًا عنده ﵇، ولكنها – بما هي مَعْلَم على مدرسة الحق المضيّع – تكون في غاية الأهمية؛ إذ كانت منطلقًا لفرز الحق عن الباطل، ولذا لم يكتفِ أمير المؤمنين ﵇ باستخدام الأسلوبين المتقدمين، بل حرص على استخدام أسلوب آخر في مطالبته بحقه، فكان يحتجّ على خصومه بمعاييرهم – التي وضعوها لإثبات الأحقية بالخلافة – في سبيل إلزامهم وإفحامهم، ولا بأس بالإشارة إلى بعض تلك الإلزامات:

---

(١) سورة يوسف: ٨٤ – ٨٦.

الإلزام الأول: قوله لمعاوية: «إِنَّه بَايَعَنِي الْقَوْمُ الَّذِينَ بَايَعُوا أَبَا بَكْرٍ وعُمَرَ وعُثْمَانَ عَلَى مَا بَايَعُوهُمْ عَلَيْه، فَلَمْ يَكُنْ لِلشَّاهِدِ أَنْ يَخْتَارَ، ولَا لِلْغَائِبِ أَنْ يَرُدَّ، وإِنَّمَا الشُّورَى لِلْمُهَاجِرِينَ والأَنْصَارِ، فَإِنِ اجْتَمَعُوا عَلَى رَجُلٍ وسَمَّوْه إِمَامًا كَانَ ذَلِكَ للهِ رِضًا» (١).

ولا يخفى أنَّ هذا الخطاب لم يكن لقناعةٍ منه عليه السلام بمعيارية الشورى أو اجتماع أهل الحل والعقد، وإنما لأجل إلزام الطرف الآخر بما ألزم به نفسه؛ إذ أنَّ معاوية قد بايع الأول والثاني طبقًا لهذا المعيار، فلا مناص له من التسليم بخلافة أمير المؤمنين عليه السلام؛ لتوفّر نفس المعيار فيها.

الإلزام الثاني: قوله عليه السلام حين قيل له: بايع أبا بكر: «أنا أحق بهذا الأمر منكم، لا أبايعكم وأنتم أولى بالبيعة لي، أخذتم هذا الأمر من الأنصار، واحتججتم عليهم بالقرابة من النبي صلى الله عليه وآله، وتأخذونه منا أهل البيت غصبًا؟! ألستم زعمتم للأنصار أنكم أولى بهذا الأمر منهم لما كان محمد منكم، فأعطوكم المقادة، وسلّموا إليكم الإمارة، وأنا أحتج عليكم بمثل ما احتججتم به على الأنصار، نحن أولى برسول الله حيًا وميتًا، فأنصفونا إن كنتم تؤمنون، وإلا فبؤوا بالظلم وأنتم تعلمون» (٢).

وكما ترى، فإنَّ القوم لَمَّا استندوا – في جملة ما استندوا إليه – للقرابة، خصمهم عليه السلام بأقربيته للنبي الأعظم صلى الله عليه وآله منهم، مع أنَّ القرابة في واقع الأمر ليست من وسائل الإثبات، ولكنه عليه السلام أراد إلزامهم من حيث يلتزمون.

الإلزام الثالث: قوله عليه السلام: «وَا عَجَبَاه أَتَكُونُ الْخِلَافَةُ بِالصَّحَابَةِ والْقَرَابَةِ؟!».

---

(١) نهج البلاغة: ص٣٦٦.

(٢) الإمامة والسياسة: ج١، ص١٨.

وروي أنه قال في هذا المعنى:

فإنْ كنتَ بالشورى ملكتَ أمورهم فكيف بهذا والمشيرون غُيّبُ

وإن كنتَ بالقربى حججتَ خصيمهم فغيرك أولى بالنبي وأقربُ[1]

والخلاصة: فإنَّ اعتماد أمير المؤمنين عليه السلام حتى على معايير خصومه في مخاصمتهم دليل على تمسكه البالغ بحقه، وأنه يرى نفسه الخليفة الشرعي الذي تنحصر به الخلافة والولاية والحاكمية، ولا يرى لأحد سواه حق في السلطة.

الجوابُ عن المنبّه الثاني: عدم الانسجام بين الشجاعة العلوية والسكوت عن الحق.

ويُجاب عن المنبّه الثاني ببيان ثلاث جهات:

الجهة الأولى: بيان وجه المغالطة في هذا الاستدلال.

إنَّ المنبّه المذكور خاطئ من أساسه، فهو أشبه بالمغالطة؛ لأنه مبني على مقدمتين خاطئتين:

المقدمة لأولى: عدم التناسب بين سكوته وكونه أشجع الناس.

وبطلان هذه المقدمة في غاية الوضوح؛ فإنَّ ادعاءهم أنَّ الشجاعة تساوق الكفاح المسلح والمواجهة العسكرية ينمُّ عن خطأ فادح في فهم معنى الشجاعة؛ إذ أنَّ الشجاعة والبطولة تارة تتحقق بالمواجهة العسكرية، وتارة أخرى بالصبر على الواقع المرّ، لكون الصبر لا يقلّ ألمًا وجهادًا عن الكفاح المسلّح، إلّا أنَّ كلًا بحسب ما يمليه الظرف والمقتضي، بل إنَّ نتائج المواجهة المسلحة حينما تكون وخيمة وسلبية فإنَّ العقلاء لا يعدّونها شجاعة، بل يرونها تهوّرًا وحماقة.

---

(١) نهج البلاغة: ص٥٠١.

المقدمة الثانية: إنَّ عليًّا عليه السلام سكت عن حقّه.

وهذه المقدمة أيضًا غير مسلّمة؛ لأن أمير المؤمنين عليه السلام لم يسكت عن حقه، إذ أنه قد رفض مبايعة أبي بكر، وهذا الرفض نحو من أنحاء الاحتجاج وعدم الرضا، كما أنه لم يكف عن المطالبة بحقّه كلّما سنحت له الفرصة، وقد بيّنا ذلك فيما تقدم عند ذكر مناشداته، فلاحظ.

الجهة الثانية: مشابهة ما جرى على أمير المؤمنين عليه السلام لما جرى على بعض الأنبياء عليهم السلام.

إنَّ ما جرى لأمير المؤمنين عليه السلام يشكّل امتدادًا لما جرى على الأنبياء عليهم السلام قبله، فقد ذكر القرآن الكريم أنّ عدة من الأنبياء عليهم السلام لم تُتح لهم الظروف أن يتصدّوا للحاكمية والسلطة، فرفعوا أيديهم عنها في ظلّ تلك الظروف، ومع ذلك فإنَّ أحدًا لا يستطيع أن يسلب عنهم حق السلطة والولاية.

وإليك نماذج ثلاثة:

النموذج الأول: نبي الله إبراهيم عليه السلام، قال تعالى: ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ وَأَدْعُو رَبِّي عَسَى أَلَّا أَكُونَ بِدُعَاءِ رَبِّي شَقِيًّا * فَلَمَّا اعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ وَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا﴾ (١).

فالنبي إبراهيم عليه السلام قد دعته ظروفه لاعتزال القوم وما يدعون من دون الله تعالى، والحال أنه لمّا اعتزلهم ورفع يده عنهم كانت له سلطة من الله عليهم، ولم يؤثّر ذلك على ثبوت الحق له فيها، وبالتالي فكما أنَّ رفعه ليده عنهم – لمصلحةٍ واقتضاء – لم يستلزم رفع السلطة عنه، فكذلك أمير المؤمنين عليه السلام حين اعتزل الأمر – لمصلحةٍ اقتضته – لم يقتضِ ذلك نفي سلطته وأحقيته.

---

(١) سورة مريم: ٤٨ – ٤٩.

النموذج الثاني: نبي الله هارون عليه السلام، قال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي مِنْ بَعْدِي أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ وَأَلْقَى الْأَلْوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي فَلَا تُشْمِتْ بِيَ الْأَعْدَاءَ وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ (١).

فنبي الله هارون عليه السلام كانت له ولاية وسلطة وحاكمية على قومه، إلا أنه رفع اليد عنهم، واعتذر بأنَّ القوم قد استضعفوه وكادوا أن يقتلوه، ومع ذلك لم يُعزل عن ولايته وحاكميته وسلطته، وكذلك هو الحال بالنسبة لأمير المؤمنين عليه السلام حذو القذة بالقذة.

النموذج الثالث: نبي الله يوسف عليه السلام، قال الله عز وجل: ﴿قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ (٢).

وهذه الآية صريحة في أنَّ النبي يوسف عليه السلام - وهو نبي من الأنبياء - قد رفع يده عن الناس، وفضَّل السجن على الواقع الذي كان يعيشه، إلا أنَّ ذلك لم يوجب سلب الولاية والحاكمية عنه في فترة مكوثه في السجن وعدم مقدرته على نيل السلطة.

أضِف إلى هذه النماذج نبينا الأعظم صلى الله عليه وآله، فإنه قد تصدّى للحكم في المدينة المنورة، بينما لم يتمكن من التصدّي له حينما كان محاصرًا في شعب أبي طالب عليه السلام، فهل أخلّ ذلك بنبوته صلى الله عليه وآله وحقّه في السلطة والحاكمية؟!

وخلاصة الكلام حول الآيات الشريفة: أنّ ثبوت الحق لشخص لا يعني بالضرورة أن يتصدّى للمطالبة به، بل قد يرفع يده عنه إذا اقتضت المصلحة ذلك.

---

(١) سورة الأعراف: ص١٥٠.

(٢) سورة يوسف: ٣٣.

وإلى ذلك أشار أمير المؤمنين عليه السلام فيما نقله عنه الشيخ الطبرسي رحمه الله حيث قال: «فقال علي عليه السلام: إني كنت لم أزل مظلومًا مستأثرًا عليَّ حقّي، فقام إليه الأشعث بن قيس فقال: يا أمير المؤمنين لِمَ لَمْ تضرب بسيفك، ولم تطلب بحقك؟ فقال: يا أشعث قد قلتَ قولًا فاسمع الجواب وعه، واستشعر الحجة، إنَّ لي أسوة بستة من الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين.

أولهم: نوح، حيث قال: ربِّ ﴿أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرْ﴾ فإن قال قائل: إنه قال هذا لغير خوف فقد كفر، وإلا فالوصي أعذر.

وثانيهم: لوط، حيث قال: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾، فإن قال قائل: إنه قال هذا لغير خوف فقد كفر، وإلا فالوصي أعذر.

وثالثهم: إبراهيم خليل الله، حيث قال: ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾، فإن قال قائل: إنه قال هذا لغير خوف فقد كفر، وإلا فالوصي أعذر.

ورابعهم: موسى عليه السلام، حيث قال: ﴿فَفَرَرْتُ مِنكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ﴾، فإن قال قائل: إنه قال هذا لغير خوف فقد كفر، وإلا فالوصي أعذر.

وخامسهم: أخوه هارون، حيث قال: ﴿ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي﴾، فإن قال قائل: إنه قال هذا لغير خوف فقد كفر، وإلا فالوصي أعذر.

وسادسهم: أخي محمد خير البشر صلى الله عليه وآله، حيث ذهب إلى الغار ونومني على فراشه، فإن قال قائل: إنه ذهب إلى الغار لغير خوف فقد كفر، وإلا فالوصي أعذر.

فقام إليه الناس بأجمعهم فقالوا: يا أمير المؤمنين قد علمنا أن القول قولك، ونحن المذنبون التائبون، وقد عذرك الله» (١).

---

(١) الاحتجاج: ج١، ص٢٨٠.

والحاصل: فإنه بعد وضوح الفرق بين الحاكمية والإمامة بالنحو الذي أوضحناه سابقًا، وأنَّ الأولى جزء من الثانية، وليست السلطة هي عين الإمامة، يتّضح جليًا عدم التلازم بين عدم التصدّي لمباشرة السلطة بحكم الظروف المحيطة، وبين عدم ثبوتها.

وبتوضيح أجلى: إنَّ الإمامة منصب إلهي قد جعله الله للإمام ليكون الواسطة بينه وبين جميع خلقه، وتترتّب على هذا المنصب مهام عديدة، منها الإدارة والسلطة، فهي من هذه الزاوية كالنبوة، إذ أنَّها أيضًا منصب إلهي، والسلطة فرع عنها، وبالتالي فكما أنَّ النبوة ثابتة للنبي سواء كانت له الحاكمية أو لم تكن، كذلك الإمامة ثابتة للإمام سواء تسلم مقاليد الحكم أو لا، وسواء قبل الناس به أو لم يقبلوا.

الجهة الثالثة: مبررات سكوت أمير المؤمنين عليه السلام عن المطالبة بحقه.

مما يثيره البعض: إشكالية التناقض في مواقفه عليه السلام، فإنه على مدى خمس وعشرين سنة لم يطالب بالإمارة والسلطة، بل كان مسلمًا للواقع، ولكنه لمَّا تسلم مقاليد الحكم ونازعه معاوية وطلحة والزبير وغيرهما حاربهم محاربة القاسطين والمارقين والناكثين.

إلا أنَّ هذه الإشكالية تنحل بوضوح إذا فهمنا مبرّرات سكوته عليه السلام، وأهمها اثنان:

المبرّر الأول: دفع الخطر المحدق بالإسلام.

فإنه عند الرجوع للتاريخ نجد حقيقتين لا يمكن أن يشكّك بهما أحد:

أ/ الحقيقة الأولى: إنَّ الإسلام بعد رحيل النبي صلى الله عليه وآله كان غضًا طري العود لم تثبت له قدم، فلم يكن قد استقر وفرض نفسه على كلّ العالم.

ب/ **الحقيقة الثانية**: إنَّ العالم الإسلامي آنذاك والرسول والرسالة كانت مهددة من قبل أربعة أخطار، وكل خطر يفوق الآخر، وهي:

الخطر الأول: خطر الإمبراطورية الرومانية التي كانت تشكّل الثقل المسيحي، وكانت آنذاك تتواجد في شمال الجزيرة العربية، وقد برز لها موقف عدائي من النبي ﷺ والإسلام، وكان النبي ﷺ يتهيّأ لقطع دابرها، ولذلك أعدّ جيش أسامة ولعن من تخلّف عنه.

الخطر الثاني: خطر الإمبراطورية الفارسية التي كانت تشكّل الثقل المجوسي، وهي كانت موتورة من الإسلام، حتى أنَّ النبي ﷺ لمّا بعث برسوله إليهم مزّق الحاكم الكتاب، وطرد رسول النبي ﷺ من البلاد، مع أنَّ ذلك كان - ولا يزال - مخالفًا للأعراف الدولية، ولم يكتفِ بذلك حتى أمر واليه على اليمن أن يبعث رجلًا لقتل رسول الله ﷺ في المدينة.

الخطر الثالث: خطر اليهود الموتورين من النبي ﷺ وأمير المؤمنين عليه السلام، وكانوا يشكّلون تكتّلًا كبيرًا في المدينة ومكّة وما يحيط بهما.

الخطر الرابع: الخطر الداخلي، وهو أشدّ الأخطار، والذي تحدث عنه القرآن قائلًا: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللهُ الشَّاكِرِينَ﴾ [1]، حيث كان المنافقون يسعون لاغتيال النبي ﷺ والقضاء على الإسلام في بدايات عهده، وقد كانت لهم عدّة محاولات في هذا السبيل.

ومنها: محاولتهم عند رجوع النبي ﷺ من تبوك إلى المدينة المنورة، وقد رواها أحمد بن حنبل في مسنده قائلًا: «حدثنا يزيد، أخبرنا الوليد يعني ابن عبد الله بن جميع، عن أبي الطفيل،

---

(١) سورة آل عمران: ١٤٤.

قال: لمّا أقبل رسول الله ﷺ من غزوة تبوك أمر مناديًا فنادى: إنَّ رسول الله أخذ العقبة، فلا يأخذها أحد، فبينما رسول الله ﷺ يقوده حذيفة ويسوق به عمار إذ أقبل رهط متلثمون على الرواحل، غشوا عمارًا وهو يسوق برسول الله ﷺ، وأقبل عمار يضرب وجوه الرواحل، فقال رسول الله ﷺ لحذيفة: "قد، قد" حتى هبط رسول الله ﷺ، فلمّا هبط رسول الله ﷺ نزل ورجع عمار، فقال: يا عمار، هل عرفت القوم؟ فقال: قد عرفت عامة الرواحل والقوم متلثمون، قال: هل تدري ما أرادوا؟ قال: الله ورسوله أعلم، قال: أرادوا أن ينفروا برسول الله ﷺ فيطرحوه.

قال: فسأل عمار رجلًا من أصحاب رسول الله ﷺ فقال: نشدتك بالله، كم تعلم كان أصحاب العقبة؟ فقال: أربعة عشر، فقال: إن كنت فيهم فقد كانوا خمسة عشر، فعذر رسول الله ﷺ منهم ثلاثة قالوا: والله ما سمعنا منادي رسول الله، وما علمنا ما أراد القوم، فقال عمار: أشهد أنَّ الاثني عشر الباقين حرب لله ولرسوله في الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد.

قال الوليد: وذكر أبو الطفيل في تلك الغزوة أن رسول الله ﷺ قال للناس، وذُكِر له أنّ في الماء قلة، فأمر رسول الله ﷺ مناديًا فنادى: "أن لا يرد الماء أحد قبل رسول الله"، فورده رسول الله ﷺ فوجد رهطًا قد وردوه قبله، فلعنهم رسول الله ﷺ يومئذ» (١).

وإذا عرفت ما ذكرناه لك من الحقيقتين، فإنَّ الأمر بعد وفاة النبي ﷺ يدور بين أن يجاهد أمير المؤمنين عليه السلام في سبيل إرجاع حقه، وبذلك يعرّض الإسلام للأخطار المتقدّمة المحدقة به، والتي تتهدّد وجوده الغضّ، وبين أن يصبر - وفي حلقه شجا، وفي عينه قذى - على تراثه المنهوب، وبذلك يجنّب الإسلام تلك الأخطار الكبرى، فإذا ما استقر وثبتت له القدم سعى لإعادة الأمور إلى نصابها.

---

(١) مسند أحمد: ج٣٩ ص٢١١، وعلق عليه الأرنؤوط: «إسناده قوي على شرط مسلم. يزيد: هو ابن هارون».

وقد ذكر أمير المؤمنين عليه السلام هذا المبرّر في العديد من كلماته الشريفة.

منها: قوله في خطبته عند مسيره للبصرة بعد أن حمد الله وصلى على رسوله صلى الله عليه وآله: «إنَّ الله لَمَّا قبض نبيه استأثرت علينا قريش بالأمر، ودفعتنا عن حق نحن أحق به من الناس كافة، فرأيت أنَّ الصبر على ذلك أفضل من تفريق كلمة المسلمين، وسفك دمائهم، والناس حديثو عهد بالإسلام، والدين يمخض مخض الوطب، يفسده أدنى وهن، ويعكسه أقل خلف» (١).

ومنها: قوله عليه السلام لَمَّا عزموا على بيعة عثمان: «لقد علمتم أني أحق الناس بها من غيري، ووالله لأسلمن ما سلمت أمور المسلمين، ولم يكن فيها جور إلا عليّ خاصة، التماسًا لأجر ذلك وفضله، وزهدًا فيما تنافستموه من زخرفه وزبرجه» (٢).

ومنها: لَمَّا اجتمع الناس على بيعة أبي بكر أقبل أبو سفيان وهو يقول: إني لأرى عجاجة لا يطفئها إلا دم، يا آل عبد مناف: فيم أبو بكر من أموركم؟ أين المستضعفان؟ أين الأذلان علي والعباس؟ ما بال هذا الأمر في أقلِ حيّ من قريش؟ ثم قال لعليّ: ابسط يدك أبايعك، فوالله لئن شئت لأملأنها عليه خيلًا ورجلًا، فأبى عليٌّ عليه السلام عليه، فتمثّل بشعر المتلمّس:

ولن يقيم على خسفٍ يُراد بهِ ... إلا الأذلان عير الحي والوتد
هذا على الخسف مربوط برمته ... وذا يشجّ فلا يَبكي له أحد

فزجره عليٌّ وقال: «والله إنك ما أردتَ بهذا إلا الفتنة، وإنك والله طالما بغيتَ للإسلام شرًا، لا حاجة لنا في نصيحتك» (٣).

---

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج١ ص٣٠٨، لكن تكملة الخطبة: «فولي الأمر قوم لم يألوا في أمرهم اجتهادًا، ثم انتقلوا إلى دار الجزاء، والله ولي تمحيص سيئاتهم، والعفو عن هفواتهم. فما بال طلحة والزبير، وليسا من هذا الأمر بسبيل!» .

(٢) نهج البلاغة: ج١، ص١٦٨.

(٣) الكامل في التاريخ: ج٢، ص٣٢٥.

ومنها: قوله في رسالته عليه السلام إلى مالك الأشتر: «فأمسكت يدي - أي: عن البيعة - حتى رأيت راجعة الناس قد رجعت عن الإسلام، يدعون إلى محق دين محمد صلى الله عليه وآله، فخشيت إن لم أنصر الإسلام وأهله أن أرى فيه ثلمًا أو هدمًا تكون المصيبة به عليّ أعظم من فوت ولايتكم، التي إنما هي متاع أيام قلائل، يزول منها ما كان كما يزول السراب، أو كما يتقشّع السحاب، فنهضت في تلك الأحداث حتى زاح الباطل وزهق، واطمأن الدين وتنهنه» (١).

المبرر الثاني: قلة الناصر.

والشواهد عليه كثيرة:

منها: قوله في الخطبة الشقشقية الشهيرة: «وطفقت أرتئي بين أن أصول بيد جذاء أو أصبر على طخية عمياء، يهرم فيها الكبير، ويشيب فيها الصغير، ويكدح فيها مؤمن حتى يلقى ربه، فرأيت أن الصبر على هاتا أحجى، فصبرت وفي العين قذى، وفي الحلق شجا، أرى تراثي نهبًا، حتى مضى الأول لسبيله» (٢).

ولا يخفى أنَّ مقصوده عليه السلام بقوله: "أن أصول بيدٍ جذاء" أنَّ الخيار الأول هو القتال الذي تعبّر عنه كلمة (أصول)، غير أنَّ هذا الخيار ليس براجح، لكونهِ بيد جذاء، والمراد بها اليد المقطوعة، وهو كناية عن عدم الناصر، ولذلك فالصبر - وهو الخيار الثاني - أولى.

ومنها: ما جاء في رسالة معاوية لأمير المؤمنين عليه السلام: «وأعهدك أمس تحمل قعيدة بيتك ليلًا على حمار، ويداك في يدي ابنيك الحسن والحسين يوم بويع أبو بكر الصديق، فلم تدع أحدًا من أهل بدر والسوابق إلا دعوتهم إلى نفسك، ومشيت إليهم بامرأتك، وأدليت إليهم بابنيك،

(١) نهج البلاغة: ج٣، ص١١٩.

(٢) نهج البلاغة: ج١، ص٣١.

واستنصرتهم على صاحب رسول الله، فلم يجبك منهم إلا أربعة أو خمسة، ولعمري لو كنت محقًا لأجابوك، ولكنك ادعيت باطلًا، وقلت ما لا يعرف، ورمت ما لا يدرك، ومهما نسيت فلا أنسى قولك لأبي سفيان لّما حرّكك وهيّجك: لو وجدت أربعين ذوي عزم منهم لناهضت القوم، فما يوم المسلمين منك بواحد، ولا بغيك على الخلفاء بطريف ولا مستبدع» (١).

ومنها: ما ذكره ابن قتيبة في الإمامة والسياسة بقوله: «وخرج علي كرم الله وجهه يحمل فاطمة بنت رسول الله ﷺ على دابة ليلًا في مجالس الأنصار تسألهم النصرة، فكانوا يقولون: يا بنت رسول الله، قد مضت بيعتنا لهذا الرجل، ولو أن زوجك وابن عمك سبق إلينا قبل أبي بكر ما عدلنا به، فيقول علي كرم الله وجهه: أفكنت أدع رسول الله ﷺ في بيته لم أدفنه، وأخرج أنازع الناس سلطانه؟ فقالت فاطمة: ما صنع أبو الحسن إلا ما كان ينبغي له، ولقد صنعوا ما الله حسيبهم وطالبهم» (٢).

المحصلّة:

وإذا أحطتَ علمًا بهذين المبرّرين، تعلم عدم وقوع التناقض في مواقف أمير المؤمنين عليه السلام، فإنه لم يقاتل أولًا لأجل ذينك السببين، وهما: وجود الخطر المحدق وعدم وجود الناصر، فإنَّ ذلك مما يجعل الإسلام – وهو طري العود – في معرض الاندثار والفناء، بينما قاتل لاحقًا، بعد أن تجذّر الإسلام ورسخت جذوره، ولم تكن يده جذاء لكثرة الأتباع والأنصار.

وقد تحدث عليه السلام عن هذه المرحلة في خطبته الشقشقية فقال: «أما والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، لولا حضور الحاضر، وقيام الحجة بوجود الناصر، وما أخذ الله على العلماء أن لا يقاروا

---

(١) شرح نهج البلاغة: ج٢، ص٤٧.

(٢) الإمامة والسياسة: ج١، ص١٩.

على كظة ظالم ولا سغب مظلوم، لألقيت حبلها على غاربها، ولسقيت آخرها بكأس أولها، ولألفيتم دنياكم هذه أزهد عندي من عفطة عنز»[1].

الجوابُ عن المنبّه الثالث: عدم نجاح حكومة أمير المؤمنين عليه السلام.

يثير بعض المغرضين شبهة مفادها: إنَّ عليًا عليه السلام قد فشل في حكمه وحكومته، لأنه لم يستطع أن يصلح الانحرافات الموجودة في الأمة، وقد انتقل بعضهم من هذه الشبهة لادعاء أنَّ أمير المؤمنين عليه السلام لا يمكن أن يكون منصوصًا على خلافته؛ إذ لا يمكن للشارع أن يعيّن مَن لا أهلية له.

والجواب عن ذلك:

أولًا: إنَّ مقياس النجاح – كما هو واضح – يكمن في تحقيق الأهداف، فإنَّ صاحب المشروع إذا كان قد رسم لمشروعه أهدافًا وحقّقها صحَّ أن يقال عنه: إنَّ مشروعه ناجح، وأما إذا لم يحقّقها صحَّ أن يقال عنه حينئذ: إنَّ مشروعه فاشل.

وثانيًا: إنَّ الأهداف تارة تكون أهدافًا غيبية، وأخرى تكون أهدافًا حسية، أما النحو الأول من الأهداف فإننا نعتقد جازمين موقنين بأنَّ أمير المؤمنين عليه السلام – بمقتضى خلافته الإلهية – قد حققها وأصابها، وأما النحو الآخر من الأهداف فإنَّ أمير المؤمنين عليه السلام قد أعلن عنه حين تصدّيه للحكومة، وقد حصره في إحياء معالم الدين، ولا شك ولا ريب في أنَّ أمير المؤمنين عليه السلام قد حقّق هذا الهدف على أحسن وجه، وربح مكاسب لا يمكن تجاوزها وإغفالها، وسنشير هاهنا إلى بعض معالم الدين التي أقامها أمير المؤمنين عليه السلام وشيّد أركانها.

---

(١) نهج البلاغة: ج١، ص٣٧.

المعلم الأول: إبراز المكانة الإلهية لأهل البيت عليهم السلام.

فإنَّ هذه المكانة قد اعتراها الخفوت على مدى خمس وعشرين سنة، وهي المدة التي سبقت حكومة أمير المؤمنين عليه السلام، وقد تحدّث عن ذلك عليه السلام في خطبة له حول الفتوحات قال فيها: «ثم نسبت تلك الفتوح إلى آراء ولاتها، وحسن تدبير الأمراء القائمين بها، فتأكّد عند الناس نباهة قوم وخمول آخرين، فكنا نحن ممن خمل ذكره، وخبت ناره، وانقطع صوته وصيته، حتى أكل الدهر علينا وشرب، ومضت السنون والأحقاب بما فيها، ومات كثير ممن يعرف، ونشأ كثير ممن لا يعرف» (١).

وهذه النتيجة طبيعية جدًا؛ إذ المجتمعات التي طالتها ما عُرِفَت بـ(الفتوحات الإسلامية) لم تُفتح على اسم علي أو فاطمة أو الحسن والحسين عليهم السلام، وإنما فُتحت على أسماء أخرى، فلم تكن تعرف شيئًا عن تلك الأسماء المباركة، ولم تسنح الفرصة للحديث عن فضائل أمير المؤمنين وأهل البيت عليهم السلام إلا بعد أن تصدى أمير المؤمنين عليه السلام للحكم، حينها بدأ الصحابة يحدثون الناس بما سمعوه من رسول الله صلى الله عليه وآله من فضائل أمير المؤمنين عليه السلام وبرزت مكانة أهل البيت عليهم السلام، وهذا المعلم من أهمّ المعالم التي حقّقها أمير المؤمنين عليه السلام خلال حكومته المقدسة.

المعلم الثاني: ترسيخ مفهوم الإمامة الإلهية.

فإنَّ أذهان المسلمين على مدى خمس وعشرين سنة قد أشربت بأنَّ الإمامة إنما هي بالشورى والبيعة واجتماع أهل الحل والعقد، إلى أن تسنت الفرصة لأمير المؤمنين عليه السلام في حكومته، فبدأ يحدّث الناس عن كونه الأجدر والأحق بالإمامة؛ لأنه هو المنصوص عليه من

---

(١) شرح النهج للمعتزلي: ج٢٠، ص٢٩٩.

قبل الله ﷻ، وأن الإمامة لا تتم بشورى ولا باجتماع أهل حل وعقد، فشيّد مفهوم الإمامة الإلهية ورسّخه بعد أن كان ذلك مغيّبًا عن الأذهان.

والحاصل: فإنّ أمير المؤمنين عليه السلام لو لم يحقق من حكومته المباركة إلا هذين المكسبين لكفى، إذ لولاه لما عرف المسلمون مكانة آل محمد عليهم السلام، ولما ظهر مذهب الحق وبقي راسخ الجذور إلى يوم الناس هذا، لوضوح أنَّ جوهر التشيع هو مسألة الإمامة الإلهية، وهذه المسألة قد ضاعت وانطمست لولا جهود أمير المؤمنين عليه السلام وتصديه للحكومة.

المعلم الثالث: سدُّ باب التحريف والتلاعب بالدين.

فإن التلاعب والتحريف قد وقع عند انتقال خاتم الأنبياء والمرسلين ﷺ إلى العالم الأعلى، وقد غيّر البعض حقائق الدين عن تعمدٍ وسبق إصرار، **ويشهد لذلك**: ما رواه البخاري في صحيحه عن الزهري أنه يقول: «دخلت على أنس بن مالك بدمشق وهو يبكي، فقلت: ما يبكيك؟ فقال: لا أعرف شيئًا مما أدركت إلا هذه الصلاة، وهذه الصلاة قد ضيّعت» [(١)].

ومن هنا وجد أمير المؤمنين عليه السلام ضرورة تصديه للخلافة، لأجل صيانة الدين من التحريف، وتدارك ما يمكن تداركه مما طاله التلاعب، وتشهد لذلك نصوص عديدة:

منها: ما رواه الطبري في تأريخه عنه عليه السلام أنه قال: «عدا الناس على هذا الرجل – وأنا معتزل – فقتلوه، ثم ولّوني وأنا كاره، ولولا خشية على الدين لم أجبهم» [(٢)].

---

(١) صحيح البخاري: ج١، ص١١٢.

(٢) تأريخ الطبري: ج٣، ص٥٠٥.

ومنها: ما رواه البلاذري مسندًا عن حبيب بن أبي ثابت أنه قال: «قال علي عليه السلام: والله ما تقدّمت عليها إلا خوفًا من أن ينزو على الأمر تيس من بني أمية فيلعب بكتاب الله عزّ وجلّ»[1].

المعلم الرابع: إحياء السنة النبوية.

فقد تقدم – بشهادة أنس بن مالك – أنّ عدّة من معالم الدين وسنّة سيّد المرسلين صلى الله عليه وآله قد تغيّرت، وقد وردت نصوص كثيرة عن أمير المؤمنين عليه السلام يبيّن فيها بعض السنن التي طُمِسَت وحُرِّفت.

ومن تلك النصوص: الوثيقة الخطيرة التي ينقلها الشيخ الكليني رحمه الله في الكافي عنه، وهي طويلة جدًا، ولكننا نقتبس منها قوله: «... قبلي أعمالًا خالفوا فيها رسول الله صلى الله عليه وآله متعمدين لخلافه، ناقضين لعهده، مغيّرين لسنته، ولو حملت الناس على تركها، وحوّلتها إلى مواضعها، وإلى ما كانت في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله، لتفرّق عني جندي حتى أبقى وحدي، أو قليل من شيعتي الذين عرفوا فضلي وفرض إمامتي من كتاب الله عزّ وجلّ وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله.

- أرأيتم لو أمرت بمقام إبراهيم عليه السلام فرددته إلى الموضع الذي وضعه فيه رسول الله صلى الله عليه وآله؟
- ورددت فدك إلى ورثة فاطمة عليها السلام؟
- ورددت صاع رسول صلى الله عليه وآله كما كان؟
- وأمضيت قطائع أقطعها رسول الله صلى الله عليه وآله لأقوام لم تمض لهم ولم تنفذ؟
- ورددت دار جعفر إلى ورثته وهدمتها من المسجد؟
- ورددت قضايا من الجور قضي بها؟

---

(١) أنساب الأشراف: ج٢، ص١٠٣.

- ونزعت نساءً تحت رجال بغير حق، فرددتهن إلى أزواجهن، واستقبلت بهن الحكم في الفروج والأرحام؟
- وسبيت ذراري بني تغلب؟
- ورددت ما قسم من أرض خيبر؟
- ومحوت دواوين العطايا؟
- وأعطيت كما كان رسول الله ﷺ يعطي بالسوية، ولم أجعلها دولة بين الأغنياء؟
- وألقيت المساحة؟
- وسويت بين المناكح؟
- وأنفذت خمس الرسول كما أنزل الله ﷻ وفرضه؟
- ورددت مسجد رسول الله ﷺ إلى ما كان عليه، وسددت ما فتح فيه من الأبواب، وفتحت ما سدّ منه؟
- وحرّمت المسح على الخفين؟
- وحددت على النبيذ؟
- وأمرت بإحلال المتعتين؟
- وأمرت بالتكبير على الجنائز خمس تكبيرات؟
- وألزمت الناس الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم؟
- وأخرجت من أدخل مع رسول الله ﷺ في مسجده ممن كان رسول الله ﷺ أخرجه؟ وأدخلت من أخرج بعد رسول الله ﷺ ممن كان رسول الله ﷺ أدخله؟
- وحملت الناس على حكم القرآن وعلى الطلاق على السنة؟
- وأخذت الصدقات على أصنافها وحدودها؟
- ورددت الوضوء والغسل والصلاة إلى مواقيتها وشرائعها ومواضعها؟

- ورددت أهل نجران إلى مواضعهم؟
- ورددت سبايا فارس وسائر الأمم إلى كتاب الله وسنة نبيه ﷺ؟

إذًا لتفرّقوا عني والله» [١].

وقد كان لأمير المؤمنين عليه السلام دور كبير في تقويم هذا العوج، وإبطال هذا التحريف، فغيّر ما غُيّر من هذه السنن التي سنّها الآخرون، إلى الحد الذي اقترن فيه اسمه عليه السلام ببعضها، وقد اعترف بذلك الفخر الرازي – وهو من كبار علماء القوم- حيث قال: «وأما أنَّ علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان يجهر بالتسمية فقد ثبت بالتواتر، ومن اقتدى في دينه بعلي بن أبي طالب فقد اهتدى، والدليل عليه قوله ﷺ: اللهم أدر الحق مع علي حيث دار» [٢]، والشواهد على ذلك كثيرة جدًا.

المعلم الخامس: إقامة العدل وتشييد أركانه.

لَمَّا تصدى أمير المؤمنين عليه السلام للحكم وجد الطبقية منتشرة في المجتمع، فقد كان البعض يميّز بين الأفراد، فيقدّم قومًا ويؤخّر آخرين، لا لشيء سوى المحسوبيات والقومية الزائفة، كما كانت الطبقية المالية على أوجّها آنذاك، حيث كان مبدأ التفاضل في العطاء هو المبدأ الحاكم والمهيمن حينها، ولكن أمير المؤمنين عليه السلام منذ أول لحظة تسلّم فيها الحكم أعلن بوضوح رفضه لهذا المبدأ، فقال في أول خطبة له بعد تسلمه الحكم – كما روى الشيخ الطوسي رحمه الله بسنده عن مالك بن أوس –: «فأنتم أيها الناس عباد الله المسلمون، والمال مال الله يقسم بينكم بالسوية، وليس لأحد على أحد فضل إلا بالتقوى، وللمتقين عند الله خير الجزاء وأفضل الثواب، لم يجعل الله الدنيا للمتقين جزاء، وما عند الله خير للأبرار. إذا كان غدًا فاغدوا فإنَّ عندنا مالًا اجتمع،

---

(١) الكافي: ج٨، ص٥٩ – ٦٢.

(٢) مفاتيح الغيب: ج١، ص٢٠٥.

فلا يتخلّفن أحد كان في عطاء أو لم يكن إذا كان مسلمًا حرًا. احضروا رحمكم الله»، فاجتمعوا من الغد، ولم يتخلف عنه أحد، فقسم بينهم ثلاثة دنانير لكل إنسان، الشريف والوضيع، والأحمر والأسود، لم يفضل أحدًا [(١)].

المعلم السادس: عدم المساومة في الحق.

وقد ظهر ذلك جليًا بعزله عليه السلام للولاة الذين لا يرتضيهم، حيث صرّح قائلًا: «ولكنني آسى أن يلي أمر هذه الأمة سفهاؤها وفجّارها، فيتّخذوا مال الله دولًا، وعباده خولًا، والصالحين حربًا، والفاسقين حزبًا، فإنَّ منهم الذي قد شرب فيكم الحرام، وجلد حدًا في الإسلام، وإن منهم من لم يسلم حتى رضخت له على الإسلام الرضائخ» [(٢)].

وقد تحدّث معه المغيرة حول بعضهم، فقال له: «يا أمير المؤمنين، إن [فلانًا] من قد عرفت، وقد ولّاه الشام من قد كان قبلك، فولّه أنت كيما تتسق عرى الأمور ثم اعزله إن بدا لك.

فقال أمير المؤمنين عليه السلام: أتضمن لي عمري يا مغيرة فيما بين توليته إلى خلعه؟ قال: لا، قال: لا يسألني الله عز وجل عن توليته على رجلين من المسلمين ليلة سوداء أبدًا، ﴿وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾، لكن أبعث إليه وأدعوه إلى ما في يدي من الحق، فإن أجاب فرجل من المسلمين له ما لهم وعليه ما عليهم، وإن أبى حاكمته إلى الله» [(٣)].

---

(١) الأمالي للشيخ الطوسي: ص٧٢٧.

(٢) نهج البلاغة: ج٣، ص١٢١.

(٣) الأمالي للشيخ الطوسي: ص٨٧.

المعلم السابع: تطبيق الحكم الإلهي على البغاة من المسلمين.

وقد يُتوهَّم – بادئ ذي بدء – أنَّ هذا الدور دور اعتيادي، وليس أمرًا يميّز حكومة أمير المؤمنين عليه السلام، ولكن الواقع ليس كذلك، فإنَّ أوضح مصداق للبغاة من المسلمين هم الخوارج، إلا أنَّ ما كان يُنْقَل من أحوالهم في العبادة والزهد قد أوجب التشويش على وصفهم بالبغاة.

وإلا فإنهم كانوا يتقرّبون إلى الله تعالى بلعن أمير المؤمنين عليه السلام، بل كانوا يكفّرونه ويكفّرون كل من والاه، ولم يتورعوا عن ذبح من كان يمتُّ لأمير المؤمنين عليه السلام بصلة، ومن ذلك ذبحهم للصحابي الجليل خباب بن الأرت رضي الله عنه لا لشيء إلا لأنه رضي عن موقف أمير المؤمنين عليه السلام، بل قد عمدوا إلى زوجته وهي حامل وبقروا بطنها قربة لله تعالى.

ولذلك وقعت الفتنة والحيرة في صفوف المسلمين، فمن جهةٍ كان هؤلاء من العبّاد الزهّاد أصحاب الطاعات، ومن جهة أخرى كانوا يكفّرون عليًا عليه السلام ويلعنونه، وقد خرجوا عليه وأعلنوا الحرب ضده، فوقع الناس في الفتنة والحيرة، وما استطاع أحد أن يخلّصهم منها إلا أمير المؤمنين عليه السلام، ولذا قال عليه السلام: «أما بعد أيها الناس، فأنا فقأت عين الفتنة، ولم تكن ليجرؤ عليها أحد غيري، بعد أن ماج غيهبها واشتدّ كلبها» [1]، فطبّق عليهم حكم البغاة وقطع دابر الفتنة.

المحصلّة الأخيرة:

ومما عرضناه يتّضح: أنَّ أمير المؤمنين عليه السلام لم يفشل – والعياذ بالله – في حكومته، بل نجح فيها؛ لأنه حقّق هدفه الذي رسمه لمشروعه، وهو إحياء معالم الدين، وقد صرّح أمير المؤمنين

---

(١) نهج البلاغة: ج١، ص١٨٢.

عليه السلام بنجاحه، ونسبَ الفشل إلى غيره، حين قال: «فقمت بالأمر حين فشلوا، وتطلعت حين تقبعوا، ونطقت حين تعتعوا، ومضيت بنور الله حين وقفوا»(١).

الجوابُ عن المنبّه الرابع: عدم تصدي أهل البيت عليهم السلام قاطبة للإمامة السياسية.

وأما عدم تصدي أهل البيت عليهم السلام قاطبة للإمامة السياسية، فتوجد في مقام الجواب عنه نظريتان:

النظرية الأولى: نظرية الحكومة السرية.

وهي تعني: أنَّ أهل البيت عليهم السلام وإن لم يتصدّوا للقيادة بشكل مباشر، إلا أنهم كان لهم من أصحابهم المخلصين من يعمل في تلك الحكومات لأجل إقامة الحقّ ودفع الجور، وهكذا كانت لهم - عبر أصحابهم النافذين - حكومة سرية داخل الحكومة الفعلية القائمة آنذاك، ويمكن إقامة عدّة من الشواهد على ذلك، وإليك بعضها:

- **الشاهد الأول:** تعيين الإمام الكاظم عليه السلام لعلي بن يقطين وزيرًا في حكومة هارون الرشيد.
- **الشاهد الثاني:** منع الإمام الصادق عليه السلام صفوان الجمال من عمله في كراء الجمال؛ لأنَّ حكومة المنصور كانت تستفيد منه في جورها وظلمها.
- **الشاهد الثالث:** نصب أهل البيت عليهم السلام للقضاة في كل بلدة لأجل إقامة الحدود.

(١) نهج البلاغة، بشرح محمد عبده: ج١، ص٨٨.

- **الشاهد الرابع**: مباركتهم عليهم السلام لبعض الثورات، وعدم معارضتها، كثورة الشهيد العظيم زيد بن علي رضي الله عنه.

وليس يخفى أنَّ كل هذه التصرفات من شأن الحكومة والحاكم، وصدورها منهم عليهم السلام دليل على ممارستهم لإمامتهم السياسية مع وجود تلك الحكومات الفعلية.

النظرية الثانية: التفريق بين الاستحقاق والفعلية.

وحاصلها: إنَّ الإمامة السياسية لها جانبان:

- **الجانب الأول**: جانب الاستحقاق.
- **الجانب الثاني**: جانب الفعلية.

أما الأول: فلا شكّ في ثبوته لأهل البيت عليهم السلام، وأنهم كانوا الأليق بالتصدّي للشأن السياسي وإدارة شؤون الأمّة، إلّا أنَّ تفعيل هذا المنصب منوط بشروط، ومن هذه الشروط:

أ- أن يكون الإمام مبسوط اليد، بحيث يستطيع أن يتصرّف من غير أن يقيّده أحد.

ب- أن يكون له أنصار يعينونه على تفعيل الحق وتقلّد زمام الأمور.

وهذا يعني أنَّ أهل البيت عليهم السلام كانوا ينظرون إلى الإمامة السياسية على نحو الطريقية لا الموضوعية، بمعنى أنها إذا كانت طريقًا لإقامة الحق وبسط العدل ودفع الباطل والجور تشبّثوا بها ولم يتنازلوا عنها، وأما إذا كانوا مكتوفي الأيدي، ولم يكن بمقدورهم أن يفعلوا شيئًا، فإنَّ الإمامة السياسية لا تكون لها حينئذ قيمة عندهم.

وتشهد لذلك نصوص كثيرة، ومنها: قول أمير المؤمنين عليه السلام: «اللهم إنك تعلم أنه لم يكن الذي كان منّا منافسة في سلطان، ولا التماس شيء من فضول الحطام، ولكن لنرد المعالم من دينك، ونظهر الإصلاح في بلادك، فيأمن المظلومون من عبادك، وتقام المعطلة من حدودك»[1].

وبهذا ينتهي الكلام حول معالجة شبهة عدم ثبوت الإمامة السياسية أئمة لأهل البيت عليهم السلام، وهو المحور الثالث والأخير من محاور هذا البحث، وبه يتمّ الكلام حول الإمامة السياسية، والحمدُ لله رب العالمين.

(١) نهج البلاغة، شرح محمد عبده: ج٢، ص١٣.

الفهرس

ابتهالٌ ٥

مقدمة المقرِّر له ٧

مقدمة المقرِّر.. ١١

البحث الأول: أهمية البحث حول الإمامة........................ ١٧

الأمر الأول: ترسيخ عقيدة الإمامة وظيفةٌ شرعيةٌ لازمة ١٧

الأمر الثاني: فلسفة قرن المصير الأخروي بالإمامة................١٩

كلمةٌ من وحي الأحاديث ٢١

البحث الثاني: مفهوم الإمامة الإلهية...٢٣

البحث الثالث: الفرق المفهومي بين النبي والرسول والإمام ٢٥

١/ المقام الأول: بيان الفارق اللغوي بين العناوين الثلاثة ٢٥

١- المفردة الأولى: النبي ٢٥

٢ - المفردة الثانية: الرسول ٢٦

٣ - المفردة الثالثة: الإمام..٢٦

٢ / المقام الثاني: بيان الفارق الاصطلاحي بين العناوين الثلاثة ٢٧

أ - اللحاظ الأول: لحاظ كيفية التلقي من الله تعالى ٢٨

تنبيهاتٌ مهمّةٌ ٢٩

ب - اللحاظ الثاني: لحاظ المهام الإلهية ٣٥

المشكلات المعترضة ومعالجتها..٣٦

معالجةُ المشكلة الأولى ٣٦

الفارق الأدق بين (النبي) و (الرسول) ٤٢
معالجةُ المشكلة الثانية ٤٣
معالجةُ المشكلة الثالثة ٤٤
عودةٌ لعنوان (الإمام) ٤٥
أ- التعريف الأول: الهداية الأمرية ٤٥
ملاحظات على التعريف الأول ٥٠
ب – التعريف الثاني: الخلافة الإلهية المطلقة ٥٢
أضواء على التعريف ٥٣
كلمةُ الختام ٥٧
البحث الرابع: أفضلية منصب الإمامة على منصبي النبوة والرسالة ٥٩
١ / النوع الأول: الأدلة القرآنية ٥٩
٢ / النوع الثاني: الأدلة الروائية ٦٢
البحث الخامس: الإمامة الإلهية منصب إلهي ٦٥
١/ المبحث الكبروي: أقسام المناصب والفرق بينها ٦٥
المسألة الأولى: أقسام المناصب ٦٥
المسألة الثانية: الفرق بين المناصب الإلهية والوضعية ٦٨
الجهة الأولى: جهة الجعل ٦٨
الجهة الثانية: اختلاف المناصب باختلاف الاعتبارات ٧٠
٢/ المبحث الصغروي: إلهية منصب الإمامة ٧٧
الجواب الأول: الجواب الإجمالي ٧٨
المطلب الأول: بيان مفهوم الجعل في القرآن الكريم ٧٨
المطلب الثاني: بيان ضابطة التأويل ٨٣
الجواب الثاني: الجواب التفصيلي ٨٤

الجواب عن الآية الأولى........................ ٨٤

الجواب عن الآية الثانية ٨٥

الجواب عن الآية الثالثة ٨٦

دَخلٌ ودَفع ٨٩

خاتمة في نقد نظريتي الشورى والبيعة........................ ٩١

النظرية الأولى: ثبوت الإمامة بالشورى........................ ٩١

النظرية الثانية: ثبوت الإمامة بالبيعة........................ ٩٣

الجهة الأولى: حقيقة البيعة........................ ٩٣

الجهة الثانية: هل البيعة طريق لثبوت الولاية؟ ٩٤

الجهة الثالثة: بيان حقيقة البيعة العلوية ٩٦

البحث السادس: الإمامة الإلهية منصبٌ أصاليٌّ لا نيابيٌّ........................ ١٠١

تحرير محلّ البحث........................ ١٠١

أدلة الأصالة........................ ١٠١

البحث السابع: الإمامة الإلهية أصلٌ من أصول الدين ١٠٥

الجهة الأولى: بيان الفرق بين الأصل والضروري ١٠٥

الجهة الثانية: آراء العلماء حول كون الإمامة من الأصول ١٠٧

الجهة الثالثة: سبب الاختلاف........................ ١٠٩

الجهة الرابعة: إثبات الدعويين........................ ١١١

الدعوى الأولى: الإمامة من ضروريات الدين حدوثًا ١١١

الدعوى الثانية: الإمامة من أصول المذهب بقاءً ١١٤

الجهة الخامسة: أدلّة أنّ الإمامة من الأصول........................ ١١٦

الجهة السادسة: نقد شبهة تكفير المسلمين ١٢٢

الجواب الأول: التفريق بين الإمامة العامة والإمامة الخاصة........................ ١٢٢

الجواب الثاني: التفريق بين الدين الواقعي والدين الظاهري ١٢٥
الجواب الثالث: التفريق بين الجهل القصوري والإنكار الجحودي ١٢٥
البحث الثامن: تاريخ عقيدة الإمامة الإلهية ١٢٩
تمهيد ١٢٩
الأمر الأول: إطلالة على نظرية القراءة المنسية ١٢٩
الأمر الثاني: بعدا النظرية ١٣٠
١ / المقام الأول: نقد نظرية القراءة المنسية في بعدها الصفتي ١٣١
١ – الجهة الأولى: أدلة النظرية ١٣١
أ – الدليل الأول: أحاديث الأئمة ﷺ ورواياتهم ١٣١
ب – الدليل الثاني: مواقف أصحاب الأئمة ﷺ ١٣٢
ج – الدليل الثالث: إقرار علماء الشيعة ١٣٣
٢ – الجهة الثانية: مناقشة النظرية ١٣٣
أ – المناقشة الإجمالية ١٣٣
الأمر الأول: محورية الموروث الروائي ١٣٤
الأمر الثاني: ضرورة القراءة الموضوعية للموروث الحديثي ١٣٦
الأمر الثالث: التراكمية المعرفية والتطوّر العلمي ١٣٩
محصلة الأمور الثلاثة ١٤٠
ب – المناقشة الثانية: المناقشة التفصيلية ١٤١
١ / المحور الأول: معالجة النصوص الظاهرة في نفي العصمة ١٤١
٢ / المحور الثاني: معالجة النصوص الظاهرة في نفي العلم الغيبي ١٤٦
تأمّلٌ في المعالجة ١٤٩
كيفية توجيه هذين النصّين ١٥٥
٣ / المحور الثالث: معالجة النصوص الظاهرة في نفي النص ١٥٩

معالجة النص الأول ١٥٩

معالجة النص الثاني ١٦١

الناحية الأولى: صدورها عن أمير المؤمنين عليه السلام ١٦٣

الناحية الثانية: دلالة الخطبة الشقشقية ١٦٥

المحصلة الأخيرة ١٦٩

معالجة النص الثالث ١٦٩

٣ – الجهة الثالثة: تأصيلُ عقيدة الإمامة في نهج البلاغة ١٧٢

المحور الأول: ملامح الإمامة الإلهية في نهج البلاغة ١٧٥

المحور الثاني: صفات الإمام في نهج البلاغة ١٧٧

٢ / المقام الثاني: نقد نظرية القراءة المنسية في بعدها العددي ١٨٢

إطلالةٌ على عقيدة الإمامة في بعدها العددي ١٨٢

عودةٌ إلى إشكالية نظرية القراءة المنسية حول البعد العددي للإمامة ١٨٨

الإجابة عن الإشكالية الأولى ١٨٩

المحور الأول: عدم التمانع بين وجود النص ونشوء المذاهب والفرق ... ١٨٩

المحور الثاني: عوامل اختلاف الشيعة وافتراقهم ١٩١

المحور الثالث: أصالة عقيدة الاثني عشرية ١٩٣

كلمات أبناء العامة ١٩٦

الإجابة عن الإشكالية الثانية ٢٠٠

النقطة الأولى: عدم التلازم بين تواتر القضية ووضوحها لدى الجميع ... ٢٠٠

النقطة الثانية: بيان أسباب عدم وضوح قضية التنصيص ٢٠١

الإجابة عن الإشكالية الثالثة ٢٠٤

تسرّب شبهة الزيدية إلى أصحاب نظرية القراءة المنسيّة ٢٠٧

عودةٌ إلى رحاب الإجابة عن الإشكالية الثالثة ٢٠٩

نتيجةُ المقدّمات الأربع ٢١٧
روايات حيرة زرارة في الإمامة تحت الأضواء ٢١٩
تحقيق حول الروايات الدالة على أنَّ الأئمة ثلاثة عشر ٢٢٤
البحث التاسع: شمول الإمامة الإلهية للإمامة السياسية ٢٣٧
المحور الأول: وقفة مع المصطلح ٢٣٧
المحور الثاني: أدلة ثبوت الإمامة السياسية للأئمة عليهم السلام ٢٣٨
الدليل الأول: حديث الدار ٢٣٨
الدليل الثاني: حديث الغدير ٢٣٩
المحور الثالث: معالجة شبهة عدم ثبوت الإمامة السياسية لأهل البيت عليهم السلام ٢٤١
الجوابُ عن المنبّه الأول: عدم احتجاج أمير المؤمنين عليه السلام بنصوص الإمامة ٢٤٢
الأسلوب الأول: إقامة الحجة ٢٤٢
الأسلوب الثاني: الإصرار على ترسيخ فكرة المظلومية ومصادرة الحق ٢٤٧
الأسلوب الثالث: إلزام القوم بمبانيهم ٢٤٩
الجوابُ عن المنبّه الثاني: عدم الانسجام بين الشجاعة العلوية والسكوت عن الحق ... ٢٥١
الجهة الأولى: بيان وجه المغالطة في هذا الاستدلال ٢٥١
الجهة الثانية: مشابهة ما جرى على أمير المؤمنين عليه السلام لما جرى على بعض الأنبياء عليهم السلام ٢٥٢
الجهة الثالثة: مبررات سكوت أمير المؤمنين عليه السلام عن المطالبة بحقه ٢٥٥
الجوابُ عن المنبّه الثالث: عدم نجاح حكومة أمير المؤمنين عليه السلام ٢٦١
المعلم الأول: إبراز المكانة الإلهية لأهل البيت عليهم السلام ٢٦٢
المعلم الثاني: ترسيخ مفهوم الإمامة الإلهية ٢٦٢
المعلم الثالث: سدُّ باب التحريف والتلاعب بالدين ٢٦٣
المعلم الرابع: إحياء السنة النبوية ٢٦٤
المعلم الخامس: إقامة العدل وتشييد أركانه ٢٦٦

المعلم السادس: عدم المساومة في الحق.................... ٢٦٧
المعلم السابع: تطبيق الحكم الإلهي على البغاة من المسلمين ٢٦٨
المحصلّة الأخيرة.................................... ٢٦٨
الجوابُ عن المنبّه الرابع: عدم تصدي أهل البيت عليهم السلام قاطبة للإمامة السياسية........ ٢٦٩
النظرية الأولى: نظرية الحكومة السرية ٢٦٩
النظرية الثانية: التفريق بين الاستحقاق والفعلية ٢٧٠
الفهرس.. ٢٧٣